العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد

منظمة التعاون الإسلامي

أكمل الدين إحسان أوغلي

العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد

منظمة التعاون الإسلامي

العالم الإسلامي
وتحديات القرن الجديد
أكمل الدين إحسان أوغلي

تصميم الغلاف: محمود عبده

الطبعة العربية الأولى ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: سياسة/ منظمات دولية

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٢١٣١٦/ ٢٠١٢
ISBN 978-977-09-3190-5

أكمل الدين إحسان أوغلي

العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد

منظمة التعاون الإسلامي

دار الشروق

المحتويات

الفصل الثالث

تاريخ الإصلاح

الفصل الرابع

الإصلاح والتجديد ومراجعة الميثاق

الفصل الخامس

دور المنظمة في تعزيز السلام وفض الصراعات

الفصل السادس

مشكلات المجتمعات والأقليات المسلمة في العالم

الفصل السابع

الإسلاموفوبيا، تهديد للسلام العالمي

الفصل الثامن

بناء الإمكانات المؤسسية للتقدم والتنمية في عصر العولمة

الفصل التاسع
التعاون الاقتصادي والتجاري

مرفق

الملاحق
الملحق الأول

الملحق الرابع

الملحق الخامس

الملحق السادس

الملحق السابع

الملحق الثامن

الملحق التاسع

الملحق العاشر

تقديم فخامة الرئيس محمد مرسي

يعد هذا الكتاب من الكتب الهامة في المكتبة السياسية والإسلامية على حد سواء؛ فهو تأصيل لتاريخ هام للعمل الإسلامي المشترك من خلال تتبع خطوات البناء الهيكلي والعملي لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تُعد صرحًا هامًّا للعمل الإسلامي المشترك تضم في عضويتها اليوم سبعًا وخمسين دولة يمثلون خُمس سكان العالم، فضلًا عن كونها تجسيدًا لفكر تضامني إسلامي نحن في أشد الحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

يمثل هذا الكتاب أيضًا إضافة هامة إلى مكتبة العمل الدبلوماسي الدولي لأنه يشرح مسيرة منظمة دولية هي الثانية على مستوى العالم من حيث العضوية بعد الأمم المتحدة، فهو يقدم مرجعية ضرورية للخبرات التطبيقية والتراكمية لدفع التعاون بين الأقطار الإسلامية، كما يعرف التجارب الناجحة وكيف تثبت، ويستعرض المشاكل الأساسية وكيف عولجت، ويقدم عرضًا لعملية الإصلاح الشامل في مسيرة المنظمة وكيف نفذت، وتمثل فصوله سلسلة مترابطة من تجارب العمل الإسلامي المشترك في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.. إلخ.

تقديري أن هذا الكتاب يأتي في مرحلة زمنية فاصلة، ليس فقط من تاريخ العمل الإسلامي المشترك، ولكن من تاريخ المسلمين ذاته، خاصة مع الهجمة الشرسة التي يتعرض لها ديننا الحنيف بهدف استبداله كعدو جديد بعد سقوط الاشتراكية؛ وهي التي أسفرت عن موجات من محاولات ربط الإرهاب الدولي بالدين الإسلامي، رافضة قبول حقيقة أن الإرهاب ظاهرة سياسية اجتماعية شاملة لا يعرف دينًا أو عِرقًا أو ثقافة،

وهو المسعى الذي كان له أخطر الآثار الاجتماعية؛ حيث بدأ المسلمون يعانون من ظهور مرض اجتماعي جديد اسمه «الإسلاموفوبيا» والذي بمقتضاه بدأت الأقليات الإسلامية تواجه موجات من عدم التسامح والعنف والتفرقة؛ وهي المشاكل التي أصبح لزامًا على كل الدول الإسلامية أن تواجهها فرادى وجماعات على حد سواء، وأصبح لمنظمة التعاون الإسلامي دور هام في السعي للحد من آثارها تمهيدًا للقضاء عليها كظاهرة منظمة.

من ناحية أخرى، فقيمة الكتاب تزداد إذا ما نظرنا إلى خطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها العلاقات الدولية اليوم؛ فنحن أمام مرحلة تؤثر فيها العولمة بعنفوانها وثورة الاتصالات بوتيرتها، والاعتمادات المتبادلة بمشتقاتها، كما أنها تمثل جميعًا تحديات يجب مواجهتها وفُرصًا يتعين اغتنامها، ومن ثَمَّ ضرورة الدور الفاعل لمنظمة التعاون الإسلامي لتصبح درعًا جماعيًا وجسرًا توافقيًا للمجتمعات الإسلامية للتعامل مع هذه المستجدات.

كما لا يخفى علينا أننا في حاجة لتعظيم مساهمة منظمة التعاون الإسلامي في تعميق روابطنا المشتركة على أساس من مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف نستوحي منها لإنارة حاضرنا بشعلة ماضينا، ونقبض على قيمنا لنجعلها قاطرة التوافق بين الشعوب، ونعمق من ثقافتنا استنادًا إلى ينابيع الفكر المتجدد لتراثنا ومفكرينا وفلاسفتنا عبر القرون؛ وهي كلها مهام تلعب فيها منظمة التعاون الإسلامي دورًا بارزًا لا غنى عنه في عالمنا. فنحن اليوم مطالبون بإبراز كل هذا التراث والقيم والمبادئ لنشارك بها في صنع الحاضر مثلما شاركنا في صنع الماضي، كما أننا مطالبون أيضًا بإبراز دور هذا التراث خاصة لو كان الأمر يتعلق بمفاهيم جديدة وهامة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها من القيم التي لها في تراثنا وقيمنا وتاريخنا جذور عميقة يجب أن نسترشد بها اليوم كرواد لهذا الفكر الحر وليس ناقلين له.

إن رسالتنا لأنفسنا وللعالم يجب أن تكون مبنية على أسس ومبادئ ساهم في ترسيخها الدين الإسلامي الحنيف لنكون في علاقة تبادلية بين الحاضر والماضي، بين جذورنا من ناحية وحاضرنا من ناحية أخرى، مستندين إلى مبادئ هذا الدين وتراثنا في شتى

المجالات من الفلسفة إلى العلوم،من الأخلاقيات إلى الاقتصاديات، فنحن أمام تركة عظيمة تمثل إرثًا مشتركًا يجب أن يساهم في خلق الأسس التي تُبنى فيها منظومة التعاون بين الشعوب الإسلامية فيما بينها وفي تواصلها مع العالم.

إن هذا الكتاب يضع لنا الخريطة الواقعية للتعاون والتفاعل بين الدول الإسلامية؛ فهو يشرح أصول هذا التعاون وآلياته بشكل منمق ودقيق، ويستعرض المشاكل المرتبطة به، سواء الهيكلية أم السياسية منها، كما يشرح العوائق الأساسية أمام تفعيل أهداف المنظمة، والجهود التي بذلت لتذليلها، كما يحدد التحديات بشكل أكثر وضوحًا مثل ظاهرة «الإسلاموفوبيا» مستعرضًا أساليب واقعية لمواجهة هذه التحديات.

إن قيمة هذا الكتاب تزداد بمؤلفه الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي؛ والذي يمثل طاقة فكرية إسلامية قديرة على مدار العقود الماضية، والتي قضاها كعالِمٍ في محراب العلم، وباحث إسلامي في دهاليز المخطوطات، ومديرًا عامًّا لمركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول.. فهو عالم راسخ القدم في إحاطته بالثقافة الإسلامية، فضلًا عن تجربة سياسية ودبلوماسية ثرية أسهمت في إخراج هذا الكتاب ليربط ما بين الواقع المادي كما يمليه العمل السياسي والدبلوماسي لمنظمة التعاون الإسلامي من ناحية وبين ما تمليه عليه ضمائرنا وهويتنا وتراثنا الإسلامي من ناحية أخرى.

إنني لعلى ثقة ويقين من أن القارئ العزيز ستزداد مداركه ومعلوماته عن تاريخ وأبعاد التعاون الإسلامي بعد قراءة هذا الكتاب، والذي أرى فيه قراءة متعمقة للتاريخ كما أرى فيه استشرافًا لمستقبل يحتاج لمزيد من العمل والجهد للوصول للهدف المنشود من وراء هذا الكيان الدولي الضخم الذي تمثله منظمة التعاون الإسلامي.

د. محمد مرسي

رئيس جمهورية مصر العربية

مقدمة الترجمة العربية

«عانت الدول الإسلامية من بطء النمو والتطوير في شتى المجالات، ومن انتشار الفوضى والانقلابات العسكرية، وتسلط أنظمة الحكم الاستبدادي المطلق التي لا تسمح بالتعددية الحزبية أو التداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان...... وما زال العالم الإسلامي يصبو لاسترجاع مكانته المفقودة ويكافح لينضم لمسيرة التقدم التي يشهدها المجتمع الدولي، من خلال العمل على حل المشكلات المعاصرة ودفع عجلة التنمية في كل مجالات الحياة، بالإضافة إلى شغفه وتعطّشه للاستفادة من قيم ومبادئ الحرية والاستقلال والحكم الرشيد والعدالة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لكي ينعم المسلمون بما يجلبه التقدم وتحققه الرفاهية».

كانت هذه السطور تعبيرًا عن رؤيتي لواقع العالم الإسلامي في بداية القرن الحادي والعشرين كما أوردتها في كتابي «العالم الإسلامي في القرن الجديد»؛ الذي طُبع قبل عامين من بدء التغييرات الجوهرية في أماكن مختلفة من العالم الإسلامي بدءًا بتونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وقبل ذلك في قرقيزستان بآسيا الوسطى.

فقد قدّمت في الكتاب قراءة لإرهاصات هذه المرحلة المفصلية من تاريخ عالمنا الإسلامي والتحوّل نحو الديمقراطية، حيث ذكرت أن مستقبل العالم الإسلامي يعتمد إلى حد كبير على تبنّي مبادئ الحكم الرشيد وتطويرها، إلى جانب إقامة حكم يعتمد على التعددية الديمقراطية كأسلوب حياة. إن تحقيق هذا الأمر يتطلب جهودًا مضنية مقرونة بمثابرة وعزم لا يلينان؛ إذ إن تلك العملية ستستغرق وقتًا طويلًا قد يمتد

لأجيال عديدة. كما ينبغي ألَّا يغيب عن بالنا أن أجزاء واسعة من العالم الإسلامي كانت تعيش خارج سياق التاريخ، ولم تواكب ما حققته بقية دول العالم من مستويات رخاء، وما أقامته من نظم ديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل تعددية سياسية، وحكم رشيد وما يرتبط بذلك من سيادة دولة القانون، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية. ويجب ألَّا يخدع التعبير الشائع «الربيع العربي» أحدًا؛ فهو تعبير خاطئ وغير صحيح، فما عرفته الدول العربية في السنتين الماضيتين، كما ذكرت مرارًا وتكرارًا، لم يكن بالربيع المنشود، بل هو خريف سقط فيه الطغاة، وسوف تظل الشعوب تجابه صعوبات ومشاقَّ، ولن ينتهي الخريف حتى يعقبه شتاء طويل وقاسٍ حتى يأتي الربيع الذي ينشده الجميع بقِيَمه ونُظمه التي تحقق آمال الأمم.

وينبغي ألَّا نصاب بالإحباط نتيجة الصعوبات التي قد تعترض درب التحول نحو الديمقراطية، حيث إن طريق الديمقراطية في سائر دول العالم لم يكن أبدًا مفروشًا بالورود، بل كان دربًا معبدًا بالتضحيات، ولم يكن السير فيه ممكنًا دون التزوّد بالصبر والتسلّح بالعزيمة. وفي الوقت نفسه، يقدّم لنا التاريخ الإسلامي من الأمثلة ما يجب أن يبعث فينا الإصرار على المضي في هذا الطريق. ولا بدّ أن نؤكد عدم وجود أي تعارض جوهري بين تطبيق الديمقراطية التعددية وبين أسس الحكم الرشيد في الإسلام. وإن ما نشهده هذه الأيام من تباشير تتمثل بسقوط أنظمة شمولية نتيجة لحراك شباب الأمة، يبعث على الأمل بأن سيشرق على الأجيال القادمة مستقبل أفضل بفعل وعي وحرص الخيّرين من أبناء الأمة وشبابها ومفكريها.

إن الفترة التي مرت منذ قيام اليقظات الشعبية وسقوط النظم الاستبدادية وما أعقبها من تطورات جذرية وظهور الحركات السياسية التي تنتسب إلى الإسلام والتي صارت تُعرف في مصطلح الصحافة العالمية باسم «الإسلام السياسي»، وما أعقب ذلك من تقلبات في صفوف الرأي العام تجاه هذه الحركات السياسية، يؤكد ما سبق وأن أشرت إليه بشأن علاقة الدين بالسياسة في كتابي في طبعته الإنجليزية التي صدرت قبل سقوط الأنظمة الاستبدادية. فقد أوضحت في الكتاب أنه من الضروري تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، وأشرت إلى إشكالية وضع الخط الفاصل بينهما. وعبرت عن ضرورة ألَّا تطغى القوى السياسية على الدين كما كان الأمر في السابق. كما أنه

من الضروري في هذه المرحلة الدقيقة من التحول الديمقراطي ألَّا تتم السيطرة على السياسة باسم الدين.

إن في تاريخ العالم، وفي تاريخ عالمنا الإسلامي كذلك، نماذج على فشل الأمرين؛ لذا فعلى القائمين بأمر التنظير السياسي، وكذلك على ممارسي السياسة ألَّا يغفلوا إقامة التوازن بين متغيرات السياسة الدائمة وبين ثوابت الدين القائمة، وألَّا ينسوا أبدًا أن الدين له قِيَمه السماوية المطلقة، وأن أمور السياسة هي مسائل بشرية متغيرة.

لقد اجتهدت في هذا الكتاب؛ الذي انتهيت من تأليفه عام ٢٠٠٩ وتم نشره عام ٢٠١٠، أن أضع حصيلة تجربة فريدة، وأن أروي ـ كمصدر أوليّ انخرط في عمل منظمة التعاون الإسلامي لأكثر من ثلاثة عقود ـ تاريخ هذه المنظمة منذ أن برزت إلى الوجود في نهاية ستينيات القرن الماضي باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن أسرد تطورها، ليس كمنظمة مكتملة البناء فحسب، وإنما منذ أن كانت فكرة يتداولها مفكرو الأمة وقادتها بعد انهيار الخلافة الإسلامية في الربع الأول من القرن العشرين. وسعيت لأن أتناول، وبأسلوب تحليليّ، محاولات الإصلاح التي بُذلت للنهوض بالمنظمة حتى عام ٢٠٠٤، ولكنها لأسباب عديدة؛ منها الذاتي ومنها الموضوعي، لم تفلح في الوصول إلى مبتغاها. وفي الوقت نفسه، ناقشت عملية الإصلاحات التي بدأت منذ باشرت عملي كأمين عام في الأول من يناير من عام ٢٠٠٥، ولا تزال مستمرة وطالت مختلف أوجه عمل المنظمة وأجهزتها.

لقد شكّل إقرار برنامج عمل عشري؛ لأول مرّة في تاريخ المنظمة، من قبل قمّة مكة المكرّمة نهاية عام ٢٠٠٥، حدثًا مفصليًّا في سبيل النهوض بالأمة الإسلامية وتفعيل دور منظمتنا على مختلف الصُّعُد. فقد تضمّن هذا البرنامج أسسًا فكرية متقدمة تدعو إلى ترسيخ مفهوم حقوق الإنسان، وتدعو إلى مكافحة الفساد. كما أنه رسخ مبدأ الوسطية في الإسلام ونبذ التطرف واستخدام العنف. وأصدر لأول مرة توصيات عمليّة مدروسة لعدد من المتطلبات الضرورية لنهضة العالم الإسلامي من كبوته، والسير في طريق التكامل والتكافل، ومواكبة تطورات العصر وقِيَمه في عهد العولمة وعصر التجمعات الاقتصادية الكبرى. وقد جسّد إقرار ذلك البرنامج إيذانًا ببدء

ورشة كبرى لتطوير عمل المنظمة ومعالجة وإصلاح مختلف أوجه القصور في أدائها، ودخلت المنظمة منذ ذلك الحين في مرحلة تطوّر دائب متحرك، وانطلقت بحماس لتنفيذ مقررات هذا البرنامج، ولتطوير أدائها والسموّ بها إلى مستويات عالية تضعها في مصاف مثيلاتها من المنظمات الدولية والإقليمية.

وقطعت المنظمة على هذا الدرب أشواطًا كبيرة بدءًا بتغيير ميثاقها الذي استبدل بميثاق جديد منفتح على الحداثة والقيم الكونية، ويتضمن مبادئ وأهدافًا تتسق مع ما ينص عليه برنامج العمل العشري. وتُوِّج ذلك بتغيير اسم المنظمة إلى «منظمة التعاون الإسلامي»، واستبدال شعارها بما يجعله أقرب إلى واقع عمل المنظمة ورسالتها إلى العالم. إضافة إلى ذلك، انهمكت المنظمة في إصلاح مؤسستها من الداخل من خلال استقطاب الكفاءات وتعديل أنظمتها ولوائحها وزيادة مواردها لتتناسب والدور الكبير الملقى على عاتقها، ولتكون عند حسن ظنّ الأمة في تجسيد مرامي مفهومَي التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك، ولتتمكن من التصدي للقضايا الكبرى التي تواجهها الأمة الإسلامية. وقد أصبح للمنظمة، نتيجة حملة الإصلاحات التي شهدتها، دور يشار إليه بالبنان أكسبها مصداقية بين مختلف دول العالم ومؤسساته، وأهّلها لأن تصبح شريكًا استراتيجيًا للأمم المتحدة في ميادين شتى، وفاعلًا دوليًا من أجل تعاون دولي مثمر. كما أنها أصبحت صوت الأمة الإسلامية الذي يدعو إلى الوسطية والتقدم.

وكنتيجة لهذه الجهود أخذت الدول الأجنبية تحرص على أن يكون لها تمثيل خاص لدى المنظمة، كما فعلت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية وإنكلترة وأستراليا وفرنسا، حيث عينت كل منها مبعوثًا خاصًا لدى المنظمة بهدف تعزيز التواصل معها ومواكبة أعمالها.

إن من أهم التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية هذه الأيام هي حملات الإساءة إلى المسلمين وتشويه المبادئ السمحة للإسلام ضمن ما بات يعرف بالإسلاموفوبيا التي اجتاحت أجزاء واسعة من العالم الغربي. وقد كان من الطبيعي أن تتولى المنظمة، باعتبارها الإطار الجامع لدول العالم الإسلامي، تقديم الصورة الصحيحة للإسلام

كدين تسامح، وتنبري للدفاع عن الجاليات المسلمة في الغرب والتي كانت عرضة لحملات كراهية بغيضة. ولعلّ من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال، بعد صدور الطبعة الإنجليزية من هذا الكتاب، هو نجاح مبادرة المنظمة في تبنّي مجلس حقوق الإنسان للقرار رقم «١٦/ ١٨» في مارس ٢٠١١، والذي يعنى بحماية أتباع الديانات المختلفة من حملات الكراهية الموجهة ضدهم. واستكمالًا لهذا الجهد عملت المنظمة على توفير مظلّة سياسية تمثّلت في عقد اجتماع برئاسة مشتركة لأمين عام منظمة التعاون الإسلامي ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هيلاري كليتون في إسطنبول يوم ١٥ يولية ٢٠١١، بحضور عدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء وعدد من الدول الغربية. وصدر عن الاجتماع بيان مشترك يؤكد دعم قرار مجلس حقوق الإنسان الآنف الذكر، وتبع ذلك استضافة الولايات المتحدة الأمريكية للاجتماع الثاني الذي عُقد يوم ١٢ ديسمبر في واشنطن على مستوى الخبراء؛ وأصبح يعرف باسم «عملية إسطنبول»؛ والتي تهدف إلى إيجاد آليات لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان. إننا كأصحاب دينٍ تسامحٍ ورسالةٍ سماوية بُعثت للبشرية جمعاء، لا يمكن أن نقبل بازدراء الأديان أو معاداة معتنقيها. ونؤمن كذلك بوجوب صيانة حرية الرأي، ولكن شريطة أن تكون مسئولة ودون أن تنفلت من عقالها أو أن تكون سببًا للإساءة إلى المعتقدات أيًّا كان أتباعها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أحد أهم الإنجازات التي حدثت بعد صدور الطبعة الإنجليزية للكتاب هو إنشاء المنظمة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي ستُكرس عملها من أجل حماية حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، والارتقاء بها. كما تسعى الهيئة إلى دعم جهود الدول الأعضاء في مجال السياسات الرامية إلى تعزيز القوانين والسياسات للنهوض بحقوق المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز، إلى جانب رصد أوضاع الحقوق الإنسانية للجماعات والمجتمعات المسلمة.

لقد أثار صدور الطبعة الإنجليزية لهذا الكتاب اهتمامًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية والدبلوماسية في مختلف أنحاء العالم؛ ولذلك تمت ترجمته إلى اللغات: العربية والروسية والبنغالية والتركية، كما أن هناك رغبة في ترجمته إلى اللغة الأوردية.

وبمناسبة صدور الطبعة العربية للكتاب، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للصديق العزيز والمثقف العربي الكبير راعي الفنون والآداب صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله؛ لاهتمامه بالكتاب وتيسير أمر ترجمته إلى العربية، مما يتيح لقُراء اللغة العربية الإطلاع على تجربة «منظمة التعاون الإسلامي» منذ أن كانت بذرة تختمر في عقول مفكري الأمة منذ ما يقرب من قرن من الزمان. والشكر موصول كذلك إلى الزملاء: السفير سعد الدين الطيب، والمستشار أحمد العجيمي، ود. شاهر عواودة، ود. أحمد سالم، والسيد خليفة بريمة؛ لمساهمتهم في مراجعة النصوص.

وأخص بالشكر «دار الشروق» لحرصها على تقديم هذا الكتاب في هذه الطبعة المتميزة.

تمهيد

تدخل منظمة المؤتمر الإسلامي عامها الأربعين كمنظمة حكومية دولية تنتسب إلى ما يُعرف بالعالم الإسلامي. وتُعد المنظمة من حيث عدد أعضائها ثاني أكبر منظمة من نوعها في العالم بعد منظمة الأمم المتحدة. وقد تشرّفتُ في عام ٢٠٠٥ بأن أصبحت الأمين العام التاسع للمنظمة، وأول أمين عام لها يُختار ديمقراطيًا عن طريق الانتخابات.

اضطلعت بمهام منصبي في وقت كانت فيه المنظمة تقف على مفترق طرق يحتّم إدخال إصلاحات شاملة عليها. وقد استطاعت منظمة المؤتمر الإسلامي في العقود السابقة من المحافظة على هويتها وشخصيتها معتمدة على النوايا الحسنة، والمقاصد النبيلة، وسط خضم التطورات العاصفة التي كان النظام العالمي يموج فيها. كما حافظت الدول الأعضاء على دعم المنظمة أملًا في إحداث تغيير جماعي، وقد تراوحت الآمال وتباينت التوقعات فكانت لأنشطتها نتائج متنوعة.

وتعتمد منظمة المؤتمر الإسلامي في أدائها على الجهود النشطة التي تقوم بها مجموعة من الدول والأفراد الذين يحرصون حرصًا شديدًا على الكشف عن الإمكانات والقدرات التي يزخر بها العالم الإسلامي. وبحلول عام ٢٠٠٥، قامت الدول الأعضاء لتعبّر عن عزمها على ضخّ دماء الحيوية والنشاط في عروق المنظمة، وإعادة هيكلتها لتتواءم مع الغرض الذي أنشئت من أجله.

ويتناول هذا الكتاب عملية الإصلاح التي شهدتها منظمة المؤتمر الإسلامي من وجهة نظر شخصٍ مُطلعٍ على بواطن الأمور داخل المنظمة. ومن هنا فإن أهمية هذا الكتاب تتجلّى في أنه يتيح الفرصة للمنظمة لتبيّن، على عكس ما يراه كثيرون، كيف

سعت كل الحكومات إلى بث روح الحيوية في العالم الإسلامي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ـ في غمار ما عانى منه العالم الإسلامي من محن وصعوبات ـ حتى تتمكن المنظمة من تحقيق المزيد من الأهداف الإيجابية والدائمة الرامية للتطور والرخاء والازدهار على مستوى البشرية كافة. وسأقوم من خلال هذا الكتاب بإعادة استعراض الأنشطة التي قامت بها المنظمة في هذا الصدد، والأعمال التي أنجزت خلال عهد إدارتي بحكم منصبي كأمين عام للمنظمة، وذلك حتى منتصف عام ٢٠٠٩ تقريبا. ولا يزال أمام منظمة المؤتمر الإسلامي طريق طويل لتقطعه، ولكنها قد بدأت الآن بالفعل جني الثمار وتأكيد فاعليتها على الساحة العالمية.

وأود في النهاية أن أعرب عن تقديري للمؤسسات والأفراد الذين قدموا إسهامات فعالة ومتنوعة في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر زملائي في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: سعد الدين الطيب، وسيد رضا، وشاهر عواودة، وأفق جوكتشن، وأوكر جورلر، وبصري أرسلان، وزينب دوروقال (مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية)، وسواش ألباي (مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

مقدمة

يشير مصطلح «العالم الإسلامي» إلى تلك الدول والمجتمعات التي تعتنق الدين الإسلامي وتعانق تاريخه على مستوى العالم، أو تلك التي تتأثر بهذا الدين وذلك التاريخ. وينتشر المسلمون عبر أربع قارات، ويبلغ عددهم نحو خُمس عدد سكان العالم. وقد طبع الإسلام وما يزال يطبع جميع الجوانب السياسية والثقافية والروحية للعالم الإسلامي، وكانت وسيلته في ذلك الخبرات المتنوعة والمتعددة التي رسمت تلك اللوحة الفنية المتألقة لهذا الدين.

وفي هذا السياق، تصبح منظمة المؤتمر الإسلامي تعبيرًا حيًّا عن إرادةٍ ورغبة مشتركة للتضامن والتعاون، تستمد قوتها الرابطة والوثيقة من تلك الخبرات والتجارب. وقد أُنشئت المنظمة في عام ١٩٦٩ بموجب قرار اتخذته خمس وعشرون دولة، وتضم الآن في عضويتها سبعًا وخمسين دولة تشتمل معظمها على أغلبية مسلمة. وتؤدي منظمة المؤتمر الإسلامي دورين أساسين، فهي من جانب تعد منتدى لمناقشة القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك، ومن جانب آخر تمثل منبرًا للاضطلاع بالأدوار والمواقف الفردية والجماعية الخاصة بالشئون الدولية والتنسيق بين تلك الأدوار والمواقف. كما تتولى المنظمة وضع أطر للعمل الموجَّه نحو تعزيز مصالح الدول الأعضاء وتحقيق أهدافها وطموحاتها. وبعد انقضاء أربعة عقود على تأسيسها، تمثل منظمة المؤتمر الإسلامي الآن الأرض التي تنمو فيها بذرة العلاقات الخارجية لدولها الأعضاء.

وعندما خرجت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى حيّز الوجود في عام ١٩٦٩، كان العالم حينذاك يختلف اختلافًا كبيرًا عن يومنا هذا. ومرت المنظمة عبر تاريخها بمراحل عديدة

من التطوير، وواكبت بدقة تلك التطورات التي شهدها العالم في النواحي السياسية والاقتصادية. لذا فإن أي دراسة ترصد تطور المنظمة ينبغي ألا تعرض فقط تاريخها كمؤسسة، وإنما تتجاوز هذا النطاق لكي تعكس الخصائص والسمات الجديدة بالاهتمام على الساحة العالمية.

ويقدم هذا الكتاب تاريخ المنظمة من منظور داخلي، إذ اطّلع صاحبه على بواطن الأمور داخل المنظمة. وسيجد القارئ عبر صفحات هذا الكتاب أن هناك تركيزًا خاصًا على المراحل الرئيسية لتطور المنظمة في الآونة الأخيرة بصورة توضح العوامل التي أدت إلى عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة التي شهدتها المنظمة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، والتي تعد من أهم المراحل في تاريخ المنظمة، ومن ثم تمثل القضية الرئيسية ومحور الاهتمام الأساسي لهذا الكتاب.

ولا شك في أن أي كيان مؤسسي لا بد أن تقوم قواعده على مزيج من الحقائق والأفكار على أرض الواقع. ولدى ميلاد منظمة المؤتمر الإسلامي، كان «التضامن الإسلامي» أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء المنظمة. وقامت منظمة المؤتمر الإسلامي على مرّ السنين بوظيفة منتدى تشارك فيه كل الدول الأعضاء. ومن ثمّ أخذت شكلًا مختلفًا وقالبًا متميزًا عن غيرها من المنظمات كالاتحاد الأوربي على سبيل المثال. وقد جمعت المنظمة بين عدد كبير من الدول التي تختلف تركيبتها السكانية والجغرافية والاقتصادية، وتتنوع فيها أنظمة الحكم والبنية الاجتماعية. وبمرور الوقت، تحول «المنتدى» إلى منظمة دولية متكاملة الأركان. وتأثرت هذه المنظمة عبر مراحل تطورها ونموها، بالتحولات الكبرى التي شهدها المسرح السياسي العالمي إلى جانب التغيرات الواسعة والتحديات الكُبرى التي واجهت العالم الإسلامي آنذاك. وكان رد فعل المنظمة منسجمًا مع تلك التغيرات والتحديات، حيث حصلت دول كثيرة من الدول الأعضاء حاليًا في المنظمة على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ومرت بمراحل انتقالية عاصفة من أجل ترسيخ كياناتها والالتحاق بركب المجتمع الدولي. وعانت تلك الدول في كثير من الحالات من بطء النمو والتطوير من جراء فترات طويلة من عدم الاستقرار، وانتشار الفوضى والانقلابات العسكرية، وتسلّط أنظمة الحكم التي لا تسمح بالتعددية الحزبية، والحكم الاستبدادي المطلق المستند إلى قيادة كاريزمية، تضاف إلى ذلك التجارب الانتقالية

التي خاضتها بعض الدول بحثا عن أيديولوجية ملائمة. وجدير بالذكر أيضًا أنه مع اختلاف الخبرات والتجارب التاريخية للشعوب المسلمة، فإن نظرة خاطفة على أنظمة الحكم والإدارة في تلك الدول تظهر أن الدين، وأعني به هنا الإسلام، ظل محافظًا على الدوام على أهميته ودوره الرئيسيّ سواءً في الشئون الداخلية أم الخارجية.

واليوم؛ ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن التوافق بشأن دور الدين لم يتحقق بعد، وما زالت الخلافات مستشرية بشأن مكانة الدين كإطار مرجعي للشئون الداخلية أو الخارجية للدول الإسلامية.

إن موقع الإسلام وتأثيره في المجتمعات الإسلامية، وكيفية انعكاس دور الدين في أوضاعها الداخلية وعلاقتها مع المجتمع الدولي الأوسع، يعتمد على أين تضع كل دولة الخط الفاصل بين الدين والسياسة، وكيف ترسم هذا الخط. ولا ينفرد المسلمون في نقاش هذه النقطة، لا سيما وأن دور الدين في المجتمع المعاصر قد أضحى قضية ملحّة. إلا أنه من الجدير بالذكر أن الإسلام كدين له وضع خاص في علاقته بالمجتمع بالمقارنة مع الأديان الأخرى.

وقد شغل الإسلام دورًا مميزًا في إدارة شئون الحكم منذ نشأته وحتى إلغاء الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤. ولذا فإن عدم فهم هذه الحقيقة والإقرار بها قد أنتج العديد من التفسيرات والتأويلات والنظريات الخاطئة والمضللة بشأن المجتمعات الإسلامية. فمعظم التأويلات تفتقر في جوهرها إلى إدراك واقع العالم الإسلامي، وتؤدي إلى تكوين فهم سطحي للإسلام له وتجاهل جوانبه الدينية والثقافية الحقيقية. ويكمُن الخطر في أن تلك التفسيرات والتحليلات قد أثرت على الساسة والمفكرين في داخل الدول الإسلامية وخارجها على حد سواء.

لقد شهدت الدول الإسلامية تجارب سياسية متنوعة، تتجلى في المواقف الأيديولوجية لتلك الدول. فمن ناحية تبنّت أنظمة الحكم في بعض الدول الإسلامية آراءً في غاية التطرف الديني، سواءً من ناحية التفسير أو الممارسة الفعلية. ومن ناحية أخرى، أنكرت أنظمة الحكم العلمانية في دول إسلامية أخرى أي دور للإسلام في شئون الحكم. كما تبنت بعض الدول الإسلامية من ناحية ثالثة طريقًا وسطًا متنوع الأساليب، ومن بين

هذه الدول تلك التي تحتوى دساتيرها على فقرة تنص على أن الإسلام مصدر رئيسي للتشريع. وتجعل دساتير معظم تلك الأنماط الثلاثة من الدول مبدأ «المواطنة» أو الانتماء إلى الوطن نفسه مظلةً تجمع تحتها كل المواطنين دون تمييز أو تفرقة على أساس العرق أو الدين. وخلافًا لجميع هذه التيارات، فإن هناك حركات سياسية متطرفة تستخدم الإسلام كمسوغ لتبرير ممارساتها الشائنة. ويعتبر الربط بين ممارسات تلك الحركات السياسية المتطرفة غير المشروعة والإسلام من أكبر التهم الباطلة التي توجه إلى هذا الدين على الساحة العالمية، على الرغم من أن هذا الربط الباطل لا يقوم على أي أساس قانوني أو مبرّر واقعي.

ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى حدوث هذا الموقف، الفراغ الأيديولوجي الذي خلّفه تفكك الاتحاد السوفيتي. فقد أدى سقوط الشيوعية وفشل دولها الأيديولوجية إلى حالة من التشتت والتخبّط بين قطاعات حيوية عريضة من شعوب الدول النامية، وخاصة بين محدودي الدخل الذين يشكلون نسبة كبيرة من عدد السكان. فقد بدأت تلك الجماعات في المطالبة بإجراء تغييرات لمعالجة الإخفاقات وتصويب جوانب الفشل التي حفلت بها السياسات الداخلية والخارجية لبلادها. ونتيجة لذلك، بدأت العديد من الحركات المتشددة والمسلحة الداعية لاستخدام العنف، والتي تنتحل الصفة السياسية في استمالة قطاعات كبيرة من السكان ملتحفة بعباءة الدين. وتمكنت تلك الحركات من الحصول على شعبية متزايدة بين الناس لأنها طرحت عليهم حلولًا للمشكلات العصيّة التي تواجههم في حياتهم اليومية، كما قدمت لهم وعودًا بضمان حسن المآل في الآخرة. وعزز من تلك العملية ممارسات الظلم والعدوان الموجهة ضد الدول والمجتمعات الإسلامية في الفترة ذاتها. فالأحداث التي شهدها العالم مثل محنة الشعب الفلسطيني المتواصلة وما يتعرض له الفلسطينيون من معاملة غير إنسانية، إلى جانب عمليات التدخل العسكري السافرة التي جرت ضد المجتمعات الإسلامية في البلقان وبلاد القوقاز في عقد التسعينيات من القرن الفائت، ولا سيما المآسي الإنسانية التي كابدها الشيشان وشعوب البوسنة والهرسك وكوسوفو بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واتحاد الجمهوريات اليوغسلافية ـ كل تلك الأعمال أدت إلى حالة من السخط الشديد التي لها ما يبررها في العالم الإسلامي. واستفادت الجماعات المتطرفة من تلك الهجمات أيما

فائدة، في تعزيز تلك النظرية البغيضة التي تدعو إلى «صدام الحضارات»، مما أدى إلى اشتعال حالة من الغضب والاستياء نتج عنها أن العالم الإسلامي أصبح الجانب الذي يتحمل وطأة هذا الصدام.

إن تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب يتضمن قصة طويلة ومعقدة ومترابطة الأجزاء تتكون من سلسلة من الحلقات المثيرة للجدل. بل إن تحديد إطار التحاور بين الإسلام والغرب في حد ذاته أمر محفوف بالصعوبات، لأن العلاقة بينهما كانت على الدوام علاقة سلسة وفعالة وخلاَّقة، ولا يعني ذلك إنكار وجود العديد من أوجه التحامل والمعتقدات التاريخية الراسخة عند كلا الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اندلعت موجة شديدة من ردود الفعل في الآونة الأخيرة وخاصة بين الطبقات الضعيفة من مواطني العالم الإسلامي من جراء الهجمات التي تستهدف دين الإسلام، ولا سيما أن تلك الحملات البغيضة تستهدف النبي محمدًا ﷺ بالدرجة الأولى. وقد ضاعفت تلك الأفعال من انتشار حالة من عدم الثقة بين الشعوب المسلمة تجاه الغرب، وإذا لم تفلح الحكومات الغربية في اتخاذ إجراءات وقائية للتصدّي لتلك الحملات غير المبررة التي تتحول أحيانًا إلى هجمات مأساوية وجرائم عنف، إضافة إلى تدنيس مقابر المسلمين في أوربا وانتهاك حرمتها، فإن الأمر لن يقتصر على عجز العالم الإسلامي عن القضاء على الراديكالية واستئصال شأفتها، وإنما يمكن أن تؤدي أحيانا إلى حدوث أشكال جديدة من تلك الهجمات والجرائم.

وكان من بين العوامل السلبية أيضًا إلقاء اللوم على المسلمين فيما يتعلق بالهجمات المأساوية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وقد أدى ذلك إلى خلق حالة شديدة من عدم الثقة بين دول الغرب وبين العالم الإسلامي ليس لها أساس من الصحة. وقد سادت حالة من الغضب الشديد بين كثير من المسلمين نتيجة اتجاه بعض الأوساط الغربية لإلقاء اللوم في تلك الهجمات على العالم الإسلامي وقِيَمه بدلًا من إدانة حفنة من الإرهابيين من أصحاب النزعات العدائية. ويبقى السؤال الذي ينتظر الإجابة: كيف تَقبَّل العالم الغربي دون تمحيص مزاعم تلك الجماعات الإرهابية بأنها تمثل الإسلام، علما بأنه ليست هناك أي مرجعية إسلامية أيًّا كانت تبرر تلك المزاعم؟ بل إن منظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات

الدينية والحكومية في العالم الإسلامي، أدانت تلك الأفعال الإجرامية الشائنة، وأعلنت صراحةً أن تلك الأعمال لا تمتُّ بأدنى صلة للإسلام. أما قبول مزاعم هؤلاء المجرمين فإنه لا يخدم أي هدف أو غاية سوى تشجيعهم على المضي قدمًا فيما يفعلون.

ولا شك في أن من شروط الفهم والاتفاق المتبادل نبذ التحامل والانحياز السافر وغيرهما مما يراه كثيرون في العالم الإسلامي من مواقف فوقيّة يتبناها الغرب تقوم على شعور متواصل بعدم الثقة إلى جانب الحرص على المصالح الاقتصادية قصيرة المدى. وعوضًا عن ذلك، ينبغي على كلا الجانبين تبني سياسات يحكمها الاحترام المتبادل والممارسات العادلة والنزيهة.

ولا يعني هذا أن العالم الإسلامي غير مسئول بتاتًا عن هذا الوضع. فلا شك في أن التطور الاقتصادي والاجتماعي للعالم الإسلامي الذي يحدد مستقبل دوله، كفيل بأن يضع هذه الدول على طريق التحديث والتطوير، إلى جانب الاعتدال والوسطية. ومن شأن إيجاد حالة من التوازن يوضع فيها الإسلام في مكانه الحقيقي في الحياة الاجتماعية، وتقوم علاقته بالسياسة على عدم التدخل المتبادل، الإسهام مساهمة إيجابية في ترسيخ أركان السلام والنظام في دول العالم الإسلامي وغيرها من البلاد.

إن الرسالة الأساسية التي تتبناها منظمة المؤتمر الإسلامي في وقتنا الحالي تهدف إلى إدخال التحديث والوسطية أو الاعتدال إلى العالم الإسلامي. إن هذين المبدأين المحرِّكَين، مع عدد من الإجراءات ذات العلاقة، قادران على صياغة المبادئ الإرشادية والرؤية الخاصة ببرنامج العمل العشري الذي أقرته الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة في عام ٢٠٠٥. ومنذ تحملي مسئوليات منصب الأمين العام في السنة نفسها، إلى الآن، ساهم هذا البرنامج في تطوير جهودنا لإعادة إصلاح أنشطة المنظمة القائمة على مبدأ «العمل التضامني». وقد أعطينا الأولوية في هذا المجال لعدة قضايا مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الأمراض والأوبئة، وتقدم العلوم والتكنولوجيا. ومن بين أهداف هذا البرنامج كذلك وضع أسس جديدة للاحترام المتبادل وبلورة طبيعة العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب. ولذا فإن هذا الكتاب يهدف إلى البحث في تلك القضايا والمسائل ذات الأهمية البالغة.

وجدير بالذكر أن التغيرات السياسية والأيديولوجية الشاملة التي مهدت الطريق نحو تطوير المنظمة في العقود السابقة، قد واكبها تيار رئيسي آخر شهده القرن العشرون، ألا وهو جهود التطوير والتنمية التي قامت بها الدول الحديثة العهد بالاستقلال. فقد كانت جميع الدول الإسلامية جزءًا من دول «الجنوب» أو ما يوصف اليوم بالدول النامية، ولا تزال كثير من هذه الدول تعتبر في مجموعة دول العالم الثالث لم تبرح مكانها. وكانت تلك الدول تناضل في سبيل الحصول على فرص للمساواة مع دول «الشمال» في مجالي العمل والتجارة العالمية. كما كانت تبذل قصارى جهدها لتحقيق النمو الاقتصادي والتحول إلى دول صناعية. وبدأت تلك الدول في سعيها لتحقيق ذلك في البحث بشكل متزايد عن أساليب وطرق للتعاون فيما بينها من أجل زيادة التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة، إضافة إلى حل المشكلات المشتركة من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. وكانت أطروحات تلك الدول النامية وأفعالها تدور جميعها حول مسألة «التعاون الاقتصادي من أجل التنمية». وفي الآونة الأخيرة، أصبح للتوسع والامتداد اللذيْن شهدهما الاقتصاد العالمي منذ عقد التسعينيات آثار ملموسة في دول العالم الإسلامي، وخاصة أن هذا التوسع تضمَّن دخول أعداد كبيرة من الدول الأسواق العالمية والتجارة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نزال ننتظر لنرى ماذا سيترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة من فقدان تلك المكاسب، وإن حدث أن تلك الآثار المعاكسة قد توازنت في تأثيرها على الاقتصاديات الهشة لتلك الدول، فإن العواقب ستكون وخيمة على تلك الاقتصاديات.

وقد ساهمت تلك التيارات في ظهور موجة قوية من الوعي في بلدان العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين بشأن احتياجات مواطنيها وتوقعاتهم المتعاظمة فيما يتعلق بالنمو والازدهار الاقتصادي. وتتطلّب هذه الاحتياجات إزالة جميع العقبات والصعوبات التي تعترض طريق الحراك الاجتماعي والتقدم، وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة وغرس الديمقراطية في النظم السياسية. وهكذا، فقد أخذت الأهداف التي بنيت عليها المنظمة خلال القرن الحادي والعشرين أشكالًا وصيغًا جديدة.

ومن أهمّ الأسئلة التي طرحت: ما هي رؤية الدول الإسلامية لمستقبل منظمة المؤتمر الإسلامي؟ إذ يرى كثيرون أن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر رمزًا للوحدة وإطارًا

عمليًا يرمز لمفهوم الأمة الإسلامية ذات التاريخ الطويل، حيث تمثل تلك الأمة المجتمع الإسلامي على مستوى العالم، وتجمع شعوبه تحت مظلة الدين. وعلى الرغم من أن هذه النظرة تختلف رؤاها عبر بعض دول العالم الإسلامي فإنها تحظى بدعم قوي مصدره روح واحدة نابعة من تاريخ مشترك طويل، وتقاليد عريقة مغروسة في أعماق دين يجمع بين تلك الدول. وبصورة عامة، يرتفع سقف التوقعات التي تنتظرها الشعوب من منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترات التي تتعرض فيها دولهم أو يتعرض فيها المسلمون كافة لبعض المشكلات والصعاب.

ومن الطبيعي أن تختلف توقعات كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن شقيقاتها، حيث تبنى تلك التوقعات في الأساس على عاملين رئيسين في سياق أوسع يضم عددًا أكبر من العوامل التي تحدد شكل تلك التوقعات. ويشمل ذلك السياقُ الأوسع الدوافعَ التي قادت إلى إنشاء المنظمة والتي سنتناولها بالتفصيل على مدار الفصول الأولى من الكتاب. كذلك يتضمن ذلك السياق مدى الالتزام الفعلي باحتياجات الناس وطموحاتهم كما ذكرنا.

ويمكن تلخيص العامل الأول الجدير بالاعتبار في أن منظمة المؤتمر الإسلامي تتيح لدولها الفرصة للحصول على دعم وتعاون سياسي من دول العالم الإسلامي استنادًا إلى فكرة التضامن الإسلامي. وهذا ما يحدث في المواقف التي يكون فيها الحصول على الدعم والمساعدة في إطار المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة، أمرًا صعبًا، نظرًا إلى حساسية الظروف التي تعمل في ظلها منظمة الأمم المتحدة من حيث حرصها على مراعاة توازن القوى السياسية على المستوى العالمي. وتوضح الأمثلة التي يوردها الكتاب عبر صفحاته أن ذلك المطلب الخاص بالدعم السياسي قد لاقى استجابة ناجحة للغاية في بعض الحالات، في حين اقتصر في حالات أخرى على تقديم الدعم المعنوي والأخلاقي. وفي كلتا الحالتين، تتحدث حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن تلك النجاحات التي حققتها من خلال المنظمة لشعوبها، وتصفها بأنها إنجازات مهمة.

أما العامل الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار فهو العامل الاقتصادي، فغالبية دول منظمة المؤتمر الإسلامي ليست دولًا صناعية، كما تُصنَّف اثنتان وعشرون منها في

مصاف الدول الأقل نموًّا على مستوى العالم. لذا عقدت حكومات تلك الدول آمالًا عراضًا على البرامج الاقتصادية المطروحة من منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتمية، وبخاصة البنك الإسلامي للتنمية.

ويرى كثيرون أن الآمال الكبيرة المرجوة من منظمة المؤتمر الإسلامي هي القيام بدور المنتدى أو الملتقى الذي يتناول بعض القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك، وأن تكون أيضًا منصة للحراك بأشكاله كافة. وكما سنوضح في الفصول التالية، فإن أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي قد اتسع مداها ومجالها مقارنة بالسنوات الأولى، كما عملت تدريجيًّا على توطيد مفهوم التعاون الشامل. ومع نهاية العقد الأول من فترة تنفيذ الأنشطة، بدأنا نعبر عن ذلك التصور بمصطلح «العمل الإسلامي المشترك». ومع أن قرارات المنظمة تُتخَذ عادةً بالإجماع وتتشكل وفقًا للمواقف التي تتبناها الدول الأعضاء ذات النفوذ السياسي والاقتصادي، فإنه من الجدير بالذكر في هذا المجال أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد أقرّت أيضًا بإجماع الآراء سياسات فعالة في بعض القضايا شديدة الحساسية بالنسبة إلى الرأي العام في الدول الإسلامية، وقد أثرت تلك القرارات على السياسات القومية لهذه لدول.

وبشكل عام، فإن تاريخ منظمة المؤتمر الإسلامي يروي قصة نمو المنظمة وتطورها وما واجهته من مصاعب وتحديات، وما حققته من نجاحات، كما أنه يلقي الضوء على فترات التباطؤ في العمل وفترات النشاط. ولا شك في أن دور المنظمة كمنتدى دولي قد ظل ثابتًا على الدوام، فمع كل اجتماع وزاري دوري أو استثنائي، ومع مؤتمرات القمة الإسلامية التي تُعقد كل ثلاث سنوات أو بصفة استثنائية، تُتاح للدول الأعضاء فرصة للتعبير عن إصرارها على مبدأ التضامن بينها ولتجديد التزامها بأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي الوقت ذاته، كان للاتجاهات والتيارات الدولية تأثير كبير في تطوير العمل الإسلامي المشترك في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما أوضحنا آنفًا، فإن أحد العوامل التي ساعدت على توسيع نطاق عمل المنظمة في السبعينيات كان الإقبال المتزايد نحو التعاون بين الدول النامية. وأكدت التحولات التي جرت في السياسة الدولية منذ

ذلك الحين الحاجة المتواصلة إلى التعاون الدولي، وقد انعكست تلك التحولات على التغيرات والتحديات التي واجهت العالم الإسلامي.

وعلى مدار السنين، سارت منظمة المؤتمر الإسلامي بخطى حثيثة وفق أجندة تهدف إلى التقدم والتوسع، فنفذت مشروعات للتعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي بصورة رئيسية، ولا تزال تقوم بدورها كمنتدى بشكل منتظم تطرح فيه الدول الأعضاء المشكلات ذات الاهتمام المشترك للنقاش والتباحث. وإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت المنظمة العديد من البيانات والتصريحات والقرارات الخاصة بعدد من القضايا والمسائل الجارية داخل النطاق الجغرافي للدول الأعضاء وخارجه.

ولكل منتدى قيمة كبيرة من حيث نظرته المستقبلية وتطلعه إلى وضع الأجندة الخاصة به. لذا كان التحدي الأكبر الذي واجه منظمة المؤتمر الإسلامي هو توجيه المشاعر الفياضة والقوة الدافعة وحالة الحراك النشط التي تعتمل في نفوس ممثلي الدول الذين يحضرون القمة الإسلامية، حتى يمكن لتلك المشاعر ولهذا الزخم الأخذ بيد المنظمة نحو القمة الإسلامية التي تليها. وللأسف فإن الفتور وفقدان الاهتمام والحماس كان سمة عمل المنظمة في الفترات التي تفصل بين قمتين إسلاميتين، بل كانت تتحول الاجتماعات واللقاءات أحيانا إلى لقاءات روتينية لا طائل من ورائها سوى تكرار بعض القرارات السابقة. كما كانت المنظمة تسير في إطار تلك القوة الدافعة دون حراك ودون إبداع أو تجديد.

وقد بدأت محاولات إعادة ضخ دماء الحيوية في عروق المنظمة، والتخلص من حالة الفتور والتراخي التي انتابتها منذ عام ١٩٨٢، وانتهت مرحلتها الأولى عام ١٩٨٩. وكان من بين الاهتمامات الرئيسية خلال تلك الفترة تنظيم أنشطة المنظمة ووكالاتها المتزايدة، ووقف الازدواجية في العمل بين تلك الهيئات والأجهزة. ثم بدأت عملية أخرى أوسع نطاقًا في عام ١٩٩٤، أي بعد خمس سنوات من انتهاء المرحلة الأولى، وكان الهدف من تلك العملية مراجعة أنشطة المنظمة وطرح إصلاحات جوهرية. ومن أجل ذلك الغرض، عُقدت سلسلة من اللقاءات ضمت لجان الخبرة، كما نُشر عدد كبير من التقارير. ومن ناحية أخرى، انطلقت في عام ٢٠٠٥ عملية إصلاح فعالة بناءً على

الخطة التي وضعتُها بوصفي أول أمين عام للمنظمة يتولى مهامه بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخاب، ولا تزال هذه العملية الإصلاحية في طور التنفيذ حتى هذه اللحظة، حيث بدأت بتعديل ميثاق المنظمة في ضوء المتطلبات التي تمليها الظروف الحالية في عصرنا الحاضر، ويقدم هذا الكتاب دراسة تفصيلية لعملية الإصلاح تلك.

وفي العام نفسه، شهدت منظمة المؤتمر الإسلامي حدثًا تاريخيًا آخر، ففي ذلك العام تصدت المنظمة للمرة الأولى لسؤال جوهري كان بمثابة نقطة تحول في تاريخ المنظمة وكيانها. ففي ظل أجندة الإصلاح التي تشرفتُ بقيادتها، قدمنا صياغة واضحة لذلك السؤال الجوهري الذي ـ على الرغم من بساطته ـ كان له تأثير بالغ في عملية الإصلاح: هل هناك حاجة إلى وجود منظمة المؤتمر الإسلامي؟ وقد قمنا بإثارة هذا السؤال وطرحه في المنتدى الفكري للمنظمة، وهو عبارة عن لقاء للعصف الذهني وتبادل الأفكار ضمّ نحو مائة عالم ومفكر، وقد عُقِد في شهر سبتمبر من ذلك العام في إطار الإعداد للقمة الاستثنائية الثالثة التي كان من المقرر عقدها في ديسمبر ٢٠٠٥. وكان من الضروري أن نضع في الاعتبار أن الدول الأعضاء في المنظمة، وعددها سبع وخمسون دولة، تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسة. تضم مجموعة الدول الإفريقية، ومجموعة الدول العربية، ومجموعة الدول الآسيوية، كما أن تلك الدول أعضاء في العديد من المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى التي تضم أحيانًا مع تلك الدول بلدانًا أخرى ليست أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الآسيان وجامعة الدول العربية واتحاد دول المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي وغيرها. وفي الوقت نفسه، فإن دول منظمة المؤتمر الإسلامي أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تحتاج الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وعددها سبع وخمسون دولة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تتبع لها تلك الدول؟ وكانت الإجابة القاطعة بالإجماع في صالح المنظمة: «نعم، هناك حاجة كبيرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي». ثم كان التحدي الحقيقي هو تلبية هذه الحاجة وتحقيقها.

ويمثّل هذا الرد الإيجابي الحاسم أساسًا لتجديد النية والعزم على إعداد المنظمة لمواجهة واقع سريع التغير من حولها. لقد بدأت القوة الدافعة للمنظمة تكتسب الزخم

من خلال إعادة تحديد أهدافها وإعادة صياغة تلك الأهداف في ضوء الواقع الجديد الذي أتى به القرن الحادي والعشرون، إلى جانب إيقاد شعلة التحديث والتطوير في عمل المنظمة وأنشطتها لتحقيق فاعلية وكفاءة أكبر. وتقوم المنظمة الآن بدور قيادي رائد في تعبئة جهود الدول الأعضاء وحشد إمكاناتها نحو تحقيق التعاون من أجل التنمية.

ومن الملاحظ أن المنظمة قد بدأت في الاضطلاع بدور متزايد على الساحة الدولية بوصفها الصوت المعبر عن العالم الإسلامي. ومن ثَمَّ بدأت الدول الأخرى ومن بينها دول مجموعة الثماني في التقرب إلى المنظمة للحصول على صفة مراقب، أو لإقامة علاقات خاصة مع المنظمة.

وهكذا، فإن تعزيز هذا الواقع الجديد للمنظمة ودعمه يعد هدفًا رئيسيًا وأساسيًا في الوقت الحالي. ولذا فإن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه سوف تركز على مستويين رئيسيَّين، كما أنها ستتفق مع أهداف العالم الإسلامي ورؤيته المُضَمَّنة في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي. ويتعلق المستوى الأول بدور المنظمة بوصفها وسيلة للتعبير عن واقع تاريخي واجتماعي، أو بوصفها الممثلة للأمة الإسلامية، بينما يرتبط المستوى الثاني بدور المنظمة كمنتدى وأداة أو وسيط للتعاون بين دول الجنوب. وفي ظل وجود سبع وخمسين دولة في عضوية المنظمة، فإنها تُعد بيئة جوهرية لتنفيذ مشروعات التعاون الاقتصادي. وفي الوقت ذاته ومع تعدد الدول وترامي حدودها، تتمتع المنظمة بميزة التنوع الذي يتيح إمكانية كبيرة للتكامل بين تلك الدول.

ويمثل التقدم الذي حققته عملية الإصلاح الجارية في الوقت الراهن دليلًا وبرهانًا دامغًا على أن منظمة المؤتمر الإسلامي قادرة على إحداث تقدم باهر في مواجهة التحديات المذكورة، فمشروع الإصلاح، إلى جانب تبنى الدول الأعضاء جميعًا لميثاق جديد، وضع المنظمة على أعتاب مرحلة جديدة وعصر جديد. وسوف تتضمن تلك المرحلة الجديدة تنفيذ مواد الميثاق الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، ومبادئ الحكم الرشيد، والتأكيد على سيادة القانون، ودعم الديمقراطية، وتفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة في الدول الأعضاء.

ولا شك في أن مستقبل العالم الإسلامي يعتمد ـ إلى حد كبير ـ على تبني مبادئ

الحكم الرشيد وتطويرها، إلى جانب إقامة نظم حكم تعتمد على التعددية الديمقراطية كأسلوب حياة. ومن المؤكد أن هذا ليس بالأمر اليسير، فهو يتطلب مثابرة وعزيمة صلبة لا يشوبها أي خوف، لأن تلك العملية ستستغرق على الأرجح وقتًا طويلًا، بل ربما يمتد تنفيذها إلى مدى يفوق حياة جيل كامل.

ويمكن القول إن العديد من بلدان العالم الإسلامي في تاريخها الحديث لم تمارس الديمقراطية بمعناها الحديث إطلاقًا. وعلى غرار ذلك، فإن البلدان الأخرى التي مارست شكلًا من أشكال الحكم الديمقراطي قد واجهتها نكسات وأزمات كثيرة أدت إلى اختزال تلك التجربة الديمقراطية ووضع نهاية لها.

ومع ذلك، فإن التراث الإسلامي وتاريخ المسلمين يزخر بأمثلة كثيرة جلية لأنظمة حكم صالحة، وللمبادئ الراسخة التي شكلت الدعامة الرئيسية لتلك الأنظمة. إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأنه لا يوجد أي تعارض أو تنافر جوهري بين تطبيق الديمقراطية التعددية وبين أسس الحكم الرشيد في الإسلام.

وإذا عدنا بالذاكرة إلى نصف القرن الأخير من حكم الخلافة العثمانية، رأينا بوضوح أن تلك الخلافة أقرت دستورًا حديثًا وأقامت مجلسًا نيابيًا جنبًا إلى جنب مع العديد من المؤسسات الأخرى التي تميز الدول الحديثة. وأثناء تلك الفترة، لم يرَ كبار علماء المسلمين وقادتهم أي صراع أو تباين بين تلك المؤسسات الحديثة من جهة وبين تعاليم الإسلام ومبادئه الأساسية في الحكم من جهة أخرى. بل إن عددًا كبيرًا من هؤلاء العلماء وغيرهم من الشخصيات الإسلامية المرموقة قد ساهموا بالفعل وشاركوا في بناء أسس تلك المؤسسات والهيئات الحديثة.

وإذا أخذنا في الحسبان أن الطريق إلى الديمقراطية لم يكن قط مفروشًا بالورود في تلك الدول ذات التقاليد العريقة في الحكم الديمقراطي، فإننا بهذا نقر بأنه لا يمكن تحقيق التحول الديمقراطي كما أوضحناه آنفًا إلا من خلال ترسيخ مبدأين أساسيين وتأكيدهما. ويتمثل المبدأ الأول في نظام الحكم الرشيد والشفافية على مستوى إدارة الشئون العامة، وتطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة، في حين يركز المبدأ الثاني على الحاجة إلى تأصيل الحريات السياسية وترسيخها في القوانين الخاصة بحقوق الإنسان.

وبدون هذين المبدأين الحيويين، لن يبقى من منفذ أمام الناشطين السياسيين في المجتمعات الإسلامية لتحقيق طموحاتهم ورغباتهم سوى منفذ التطرف الديني. وإذا حدث هذا الاحتمال، فسوف نكون في النهاية قد عقّدنا الأمور، وجعلناها أسوأ مما هي عليه في الوقت الراهن.

وكيما تسير المجتمعات الإسلامية بخطى ثابتة وحاسمة في طريق التقدم، فإنها تحتاج إلى تحديد شكل العلاقة بين الدين والسياسة دون أن يتدخل أحدهما في عمل الآخر. ويعني ذلك أن تكون العلاقة بين الدين والسياسة قائمة على الاحترام المتبادل والسماح بالتعددية وقبولها، إضافة إلى إتاحة الفرصة لتغيير السلطة السياسية من خلال الوسائل الديمقراطية. وعلى المجتمعات الإسلامية إذن أن ترفع يد الدين عن السياسة ويد السياسة عن الدين، وأن ترسم بوضوح خطًّا ينظم العلاقة بين الاثنين.

إن برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وميثاق المنظمة الجديد يشكلان أساسًا راسخًا وشاملًا لمثل هذا التوجّه؛ لأنهما يقدمان خارطة طريق واضحة ترسم طريقًا للخروج من المحن والأزمات التي ابتُلي بها العالم الإسلامي على مدى الجزء الأكبر من القرن العشرين.

ومن خلال إعادة صياغة رؤى المنظمة وأهدافها، وإعادة بث الحيوية والقوة في عروقها أثناء عملية الإصلاح، وفي ظل برنامج عمل وميثاق جديدين يوجهان خطواتها، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تكون قد أرست أسسًا صلبة لتأدية دورها المحوري في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية للقرن الحادي والعشرين؛ ممّا يجعلها تقف اليوم ككيان عالمي رائد، يسهم مساهمة فعالة في دعم التضامن والتنمية والرخاء في العالم بأسره.

الفصل الأول
نبذة تاريخية

الأمة الإسلامية، المجتمع الإيماني العالمي

تعود جذور فكرة الأمة الإسلامية كمجتمع واحد يجمعه مصير مشترك والتزام بقيم مشتركة إلى زمن نشأة الدين الإسلامي ذاته. وعلى هذا المنوال، فإن الشعور بالانتماء إلى هذه الأمة كانت له مكانة محورية في قلب الفكر الإسلامي عبر التاريخ. فهذا الانتماء هو الذي ساهم في توحيد الشعوب المسلمة عامة، وجمعها تحت لواء الخلافة الإسلامية طيلة ثلاثة عشر قرنًا من الزمن. وقد حكمت آخر دول الخلافة، وهي الدولة العثمانية، أجزاء واسعة من العالم الإسلامي المعاصر لمدة أربعة قرون حتى سقوطها في عام ١٩٢٤. وعلى الرغم من أن الخلافة العثمانية لم تكن القوة الإسلامية الوحيدة في تلك الفترة، حيث حكمت في فترة تصاعدت فيها موجات المد الاستعماري، وظهرت بذور الشقاق والفرقة والتفكك في شتى أرجاء العالم الإسلامي كما لم تظهر من قبل، فإن الخلافة العثمانية كمؤسسة قد جسدت مركز الثقل الرئيسي للمسلمين بوصفها رمزًا للوحدة ومركزًا للقيادة.

وإذا أراد أي امرىء أن يفهم معنى التضامن والوحدة الإسلامية، فسوف يجد أن لتلك المعاني تضمينًا في القرآن الكريم وسنة النبي محمد ﷺ. وقد ظهرت تلك الأفكار والمعاني في الواقع العملي بأشكال شتى، وفي أوقات مختلفة. ويُعتبر إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي والعمل على تطويرها لاحقًا من بين تلك المظاهر الملموسة الدالة على مفهوم

التضامن الإسلامي في عالمنا المعاصر. لقد أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي استجابةً للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية للتاريخ الحديث وأخذت تنمو وتتطور في حلقات متصلة. وقد وضعت المنظمة حجر الأساس لرغبةٍ أعرب عنها البعض منذ وقت طويل في إظهار التضامن الإسلامي أو الوحدة الإسلامية في إطار منتدى دولي مشترك.

وقبل أن تبرز منظمة المؤتمر الإسلامي إلى حيّز الوجود، أطلق بعض زعماء العالم الإسلامي العديد من النداءات والدعوات، وقاموا بالكثير من المبادرات لعقد منتديات إسلامية سعيًا نحو تحقيق أهداف مشتركة. ففي المرحلة التي تلت سقوط الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤، ظهرت جُملة من المحاولات الذاتية لإيجاد بديل للخلافة التي كانت تمثل مؤسسة عاش في ظلها كثير من المسلمين على مدار عدة قرون. لقد كانت تلك الفترة المرة الأولى التي عانى فيها المسلمون عبر تاريخهم من مثل ذلك التفكك والانقسام. وكانت لهذا الأمر نتائج وعواقب متنوعة بالنسبة إلى المجتمعات الإسلامية. ومع أفول الخلافة التي كانت يومًا ما نموذجًا ومثالًا دائمًا على الوحدة الإسلامية، فقد بدأ العديد من قادة الدول الإسلامية والناشطين في إطلاق عدد كبير من الحملات لإحياء مفهوم التضامن في العالم الإسلامي.

وكان مصدر المبادرة الأولى في محاولة استعادة الخلافة المنتهية، الخليفة العثماني المخلوع نفسه. فبعد بضعة أيام من إعلان إلغاء الخلافة ونفي الخليفة، عقد الخليفة المخلوع عبد المجيد الثاني مؤتمرًا صحفيًّا في سويسرا أكد فيه رفضه لقرار إلغاء الخلافة، واعتبر قرار الإلغاء الذي أصدره البرلمان التركي باطلًا، كما دعا قادة المجتمعات الإسلامية وزعماءها وممثليها إلى التعاون في تنظيم مؤتمر دولي لمناقشة الأوضاع الخطيرة المترتبة على إلغاء الخلافة [1]، وكان ذلك الاقتراح فيما بعد بمثابة نموذج للمنهج الذي اتبعه عدد كبير من المصلحين والقادة المسلمين الحريصين على استعادة الخلافة.

من ثم اتخذت تلك المبادرات وجهة سياسية محضة منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي، فلم يعد إحياء الخلافة الإسلامية يُرى ببساطة من منظور عودة الدولة

(١) Mona Hassan, 'Loss of Caliphate: The Trauma and Aftermath of 1258 and 1924', PhD Dissertation (Princeton University, 2009).

العثمانية فحسب، وإنما من خلال رؤية جديدة لمفهوم التضامن الإسلامي. إذ لم يعُد التضامن الإسلامي مجرد وسيلة فعالة لاستعادة الخلافة فقط، وإنما اعتُبر أيضًا أنسب رد على التحديات السياسية التي تواجه الأمة نتيجة للاستعمار والانقسام والتشرذم. وأصبح التضامن الإسلامي فكرة سائدة في عقول عدد من الزعماء الدينيين والسياسيين وقادة المجتمع في العالم الإسلامي.

وفي حين انطلقت بعض تلك المساعي والمحاولات من العلماء والزعماء الدينيين وقادة المجتمع، فإن الزعماء السياسيين في الدول الإسلامية قد قاموا بأشكال متنوعة من التضامن والتعاون لتوحيد الدول الإسلامية؛ من أجل تمكينها من الولوج إلى الساحات الدولية. ومع وجود حالة قبول عام لفكرة سقوط الخلافة، فقد كان من الجلي أن الدول الإسلامية بحاجة إلى أن تجتمع في إطار قضية عامة مشتركة. وقد عكس إنشاء عصبة الأمم في نهاية الحرب العالمية الأولى التغييرات النافذة في النظام العالمي حينذاك. ومع قيام عصبة الأمم، أصبح من الواضح أن هنالك إمكانية لإيجاد منظمة دولية دائمة لها ميثاقها الخاص وأمانتها العامة ولوائحها. وفتح ذلك التطور باب الأمل أمام الدول الإسلامية والدول النامية بشكل عام لإيجاد قواعد وخطط وبرامج مشتركة.

ثم عاد ذلك الاتجاه إلى الحياة من جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وذلك منذ بداية الخمسينيات، وبعد أن حصلت دول إسلامية كثيرة على استقلالها. وقد وجدت محاولات تحقيق هدف التضامن الإسلامي تعبيرًا عنها في شكل لقاءات واجتماعات عُقدت في أجزاء مختلفة من دول العالم؛ بهدف تنسيق الجهود وتوضيح المواقف والرؤى الجماعية بشأن التحديات والمشكلات المشتركة.

وسنقدم فيما يلي وصفًا لأهم اللقاءات والاجتماعات التي عُقدت منذ عشرينيات القرن الماضي، وهى الفترة المعروفة بحقبة ما بين الحربين العالميتين، وكذلك منذ بداية خمسينيات القرن الماضي وهي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولدى استعراضنا لتلك الاجتماعات واللقاءات، سيتضح لنا كيف تطورت تلك السوابق والمسوغات المنطقية حتى أثمرت في النهاية عن خروج منظمة المؤتمر الإسلامي إلى حيّز الوجود في عام ١٩٦٩.

المنتديات الإسلامية الأولى: حقبة ما بين الحربين العالميتين

- مؤتمر القاهرة

أوحى سقوط الخلافة في عام ١٩٢٤ لبعض علماء الأزهر البارزين فكرة الدعوة لعقد مؤتمر لمناقشة الأمر، باعتبار أن الأزهر مهد العلوم الإسلامية ويحظى بأعلى درجات الاحترام والتقدير. وصدر إعلان عن العزم على عقد مؤتمر إسلامي ودُعي لحضوره ممثلون من جميع الدول الإسلامية، وحظيت تلك الدعوة بدعم خاص من فؤاد الأول ملك مصر. كما قام شيخ الأزهر بتشكيل لجان موسعة لكسب تأييد المجتمع المحلي في مصر، وكذلك تم تعيين أمانة دائمة للمؤتمر الذي عُقد في شهر مايو من عام ١٩٢٦ بمشاركة وفود من الهند وإندونيسيا والعراق وماليزيا والملايو (ماليزيا حاليًا) والمغرب وبولندا وجنوب إفريقيا واليمن ومصر. ومع أن المؤتمر لم يسفر عن نتائج ملموسة ذات شأن فيما يتعلق باستعادة الخلافة، فإنّه ألقى الضوء على ضرورة قيام التضامن الإسلامي، وناشد جميع المسلمين ألا يتجاهلوا مسألة الخلافة وأن يسعوا نحو استعادتها. وناقش المؤتمر في جلساته العديد من الأطروحات التي تتعلق بأفضل الوسائل لاستعادة الخلافة. فعلى سبيل المثال، طرح الشيخ محمد الظواهري فكرة انتخاب خليفة للمسلمين. وقال الظواهري، الذي كان من كبار القضاة الشرعيين والذي تولى منصب شيخ الأزهر فيما بعد: «إن انتخاب خليفة للمسلمين من خلال مؤتمر لاحق سوف يفي بكل متطلبات الشريعة؛ شريطة أن يزداد تمثيل الدول الإسلامية في ذلك المؤتمر، حيث سيكون انتخاب ذلك الخليفة بالاتفاق بين المسلمين»[1].

ووجد العديد من المصلحين والعلماء في الأفكار التي أثارها مؤتمر القاهرة بشأن إيجاد بدائل للخلافة مصدرًا للإلهام. فعلى سبيل المثال، وجد عبد الرزاق السنهوري، الذي كان حينذاك طالبًا مصريًا يدرس بالدراسات العليا في جامعة ليون بفرنسا، في مؤتمر إحياء الخلافة الذي عقد في القاهرة، أساسًا جيدًا لدراسته العلمية المرموقة «فقه الخلافة وتطورها لتصبح هيئة أمم شرقية»، وكانت هذه في الأصل أطروحته لنيل درجة

(١) Martin Kramer, Islam Assembled: The Advent of the Muslim Congresses, New York: Columbia University Press, 1986, p. 101.

الدكتوراه والتي تَصوَّر فيها إعادة إقامة الخلافة الإسلامية كشكل جديد من أشكال الحكم. ورأى السنهوري أنه طالما كان من الصعب إقامة الخلافة بمعناها المعروف، فإن البديل الأكثر ملاءمة هو إقامة خلافة غير عادية، بمعنى انتخاب الخليفة من جانب ممثلي الشعوب المسلمة عوضًا عن فكرة توريث اللقب. ووفقًا لهذا النموذج، يمكن إنشاء فرعين منفصلين للحكم أحدهما ديني والآخر سياسي، ويرأسهما رئيس أو خليفة مُنتخَب. ويتبع ذلك أن يكون أحد الفرعين منظمة لإدارة الشئون الدينية الإسلامية، ويتضمن هيكله مجلسًا أعلى وجمعية عامة تُمثّل فيها جميع الشعوب المسلمة تمثيلًا كاملًا. ويتولى المجلس الأعلى التعامل مع أمور العبادة والحج والتعليم والمالية والعلاقات الخارجية. أما الفرع السياسي فإنه يكون بمثابة جامعة لدول الشرق ويكون الهدف من تلك المنظمة مشابهًا لمعظم المنظمات الحكومية، وعليها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي والأمن الخارجي لأعضائها إلى جانب السعي نحو تحقيق السلام والتعاون الدولي. ووجد السنهوري أن إنشاء الفرع الثاني سوف يكون مشروطًا بقيام نهضة فكرية وثقافية في جميع مجالات المعرفة. وبمجرد أن يُنشأ ذلك الفرع السياسي بشكل كامل، فإن رئيس منظمة الشئون الدينية الإسلامية سوف يتولى إدارة الفرعين، أي أن يترأس شكلًا حديثًا من أشكال الحكم[1].

- مؤتمر مكة

بناءً على دعوة من العاهل السعودي الملك عبدالعزيز آل سعود، تم عقد لقاء إسلامي آخر في مكة في التاسع عشر من يونية من عام ١٩٢٦. وحضر ذلك المؤتمر عشرات من أعضاء الوفود القادمين من شتى بقاع العالم الإسلامي، من أفغانستان ومصر والهند وماليزيا وفلسطين والسودان وسوريا وتركيا والاتحاد السوفيتي واليمن وغيرها من البلاد. وعُقد ذلك المؤتمر على مستوى رفيع، حيث ضم رجال الدبلوماسية وكبار القادة والزعماء الدينيين مثل الشيخ محمد الظواهري الذي ترأس الوفد المصري[2]. ومن بين الموضوعات التي ناقشها المؤتمر، قرار وضع إطار تأسيسي له من خلال تكوين منظمة

(١) A. Sanhoury, Le Califat: Son Evolution Vers une Société des Nations Orientales, P. Geuthnier, Paris, 1926, pp.570 - 607.

(٢) Kramer, p. 107.

دائمة تسمى «مؤتمر العالم الإسلامي» تجتمع بشكل سنوي في مكة. كذلك أعد المؤتمر لإنشاء لجنة دائمة. واستمر المؤتمر في الانعقاد في ظل مسميات مختلفة، وكان أبرز لقاءاته ذلك الذي عُقد في عام ١٩٣١.

- استجابة أنقرة

بعد مضي عام على مؤتمري القاهرة ومكة ونشر كتاب السنهوري، استجاب مصطفى كمال ـ مؤسس الجمهورية التركية الذي كان قد أعلن إلغاء الخلافة ـ بشكل إيجابي للمقترحات التي دعت إلى ملء الفراغ الذي نتج عن إلغاء الخلافة. ففي خطاب شامل استغرق ستة أيام دافع فيه عن موقفة السياسي، اقترح مصطفى كمال في أكتوبر من عام ١٩٢٧ أنه عندما تحصل المجتمعات الإسلامية التي تقع في أوربا وآسيا وإفريقيا على استقلالها في المستقبل، فإنه يمكن لممثليها أن يلتقوا معًا من أجل عقد مؤتمر وتأسيس مجلس بهدف العمل المشترك. وأشار الرئيس التركي أيضًا إلى أن «الحكومة الفيدرالية الإسلامية» التي ستقام بتلك الصورة يمكن تسميتها بالخلافة وحينئذ يمكن إطلاق لقب الخليفة [١] على الشخص الذي يُنتخَب رئيسًا لذلك المجلس المشترك. وعلى الرغم من ذلك، أوضح مصطفى كمال في خطابه أنه لن يكون من المعقول أو من المنطقي إسناد عملية مواجهة مشكلات العالم الإسلامي ككل وإدارتها إلى دولة واحدة أو شخص واحد [٢].

- المؤتمر الإسلامي العام في القدس

في شهر يولية من عام ١٩٣١، دعا الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس؛ للتشاور بشأن الأوضاع الراهنة للمسلمين وتحديد الإجراءات المطلوبة للدفاع عن مصالح الأمة. وكانت الأزمة الفلسطينية هي القضية المؤرِّقة التي فرضت نفسها على جدول أعمال المؤتمر، وخاصة في

(١) Kemal Atatürk, Nutuk II, Milli E itim Bakanlı ı Yayınları, lstanbul 1996, s. 713-714.

(٢) لمزيد من الاطلاع على آراء ووجهات نظر أخرى خاصة بإلغاء الخلافة، انظر:
Ali Satan, Halifeli in Kaldırılması, Gökkubbe Yayınları, lstanbul, 2008, s. 139-241

ظل الظروف الوخيمة التي طرحتها تلك الأزمة والتي عُقدت في ظلها جلسات المؤتمر. وكان الهدف من المؤتمر تحديدًا مناقشة الوسائل المناسبة لمواجهة التحديات التي فرضتها هجرة اليهود إلى فلسطين، وقضية إقامة دولة يهودية في فلسطين. وتضمَّن المؤتمر أيضًا مناقشة الوسائل المناسبة للمحافظة على الأماكن الإسلامية المقدسة في فلسطين، ووضع مشروع فعلي لإنشاء جامعة إسلامية في القدس. وقد حضرت المؤتمر وفود تمثل دولًا ومجتمعات إسلامية مختلفة. ومن ثَمَّ عقد المؤتمر العزم على إنشاء جامعة إسلامية في القدس إلى جانب عقد مؤتمر إسلامي عالمي كل عامين. كذلك تمت صياغة اللوائح التأسيسية والتنظيمية للمؤتمر، وأُجريت انتخابات لاختيار قيادة للمؤتمر أسفرت عن انتخاب مفتي فلسطين كأول رئيس للمؤتمر. كذلك تم انتخاب نائبين للرئيس أحدهما من الهند والآخر من مصر، واختيرت القدس مقرًّا للمؤتمر.

- **المؤتمر الإسلامي الأوربي**

في أثناء تلك الفترة، كان إسهام المسلمين المقيمين في القارة الأوربية كبيرًا أيضًا في رفع درجة الوعي، وحشد القوة الدافعة لقضية التضامن الإسلامي. وبرز في تلك الفترة اسم محمد سالم، وهو صحفي مصري كان مقيمًا في العاصمة الفرنسية باريس حينذاك، وكان من ضمن أعضاء الوفود التي كانت شاركت في مؤتمر القدس من قبل. وبذل محمد سالم جهودًا مضنيةً لعقد مؤتمر مشابه يجمع من خلاله المسلمين في أوربا. ومع تلقيه دعمًا خاصًّا من الأمير شكيب أرسلان، أحد الزعماء اللبنانيين المقيمين في جنيف حينذاك، أمضى محمد سالم عامين في الإعداد للمؤتمر الإسلامي الأوربي الذي عُقد في جنيف في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٥. وكان ذلك المؤتمر «بمثابة محاولة أولى لجمع الناشطين الإسلاميين من جميع أرجاء القارة الأوربية تحت سقف واحد»[١]. وإلى جانب هؤلاء الناشطين الإسلاميين في أوربا، حضرت المؤتمر وفود من الاتحاد السوفيتي وفلسطين وشمال إفريقيا[٢]، وكانت أهداف المؤتمر حسبما أعلنها منظموه «إقامة الروابط

(١) Kramer, p. 142.

(٢) Saad Khan, Reasserting International Islam: A Focus on the Organisation of the Islamic Conference and Other Islamic Institutions, Oxford University Press, p. 13.

والأواصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية بين المسلمين المقيمين في الغرب وأقرانهم في دول العالم الإسلامي»[1]. وعلى الرغم من ذلك لم ينعقد ذلك المؤتمر مرةً ثانيةً مطلقًا، ولم يتمخض عن نتائج فعلية ملموسة.

ومع أن تلك المؤتمرات واللقاءات الآنفة الذكر لم تكن قادرة على تحقيق أهداف مادية ملموسة، فإنها كانت محاولات جادة نحو التعاون والتضامن الإسلامي، إضافة إلى أن تلك المؤتمرات أسهمت في رفع مستوى الوعي بين الناس بشأن القضايا الرئيسية التي تهمّ العالم الإسلامي وعلى رأسها القضية الفلسطينية. كما أكدت ـ في الوقت ذاته ـ جدوى التضامن الإسلامي وإمكانية تحقيقه.

المنتديات الإسلامية المبكرة: حقبة ما بعد الحربين العالميتين

مع نهاية حقبة الاستعمار في الخمسينيات، فُتح الطريق نحو إعادة ترتيب الخريطة السياسية والجغرافية للعالم بأسره بشكل جذري ومتسارع، كما أطلق زوال الاستعمار القوة الدافعة اللازمة لإحياء الجهود الداعية إلى وضع برامج وخطط جماعية للدول الإسلامية. وقد بدأ انحسار المدّ الاستعماري في فترة مليئة بالتوترات، وذلك إبان الحرب الباردة وما أسفرت عنه من قيام منافسة بين القطبين الكبيرين في النظام العالمي آنذاك.

وقد خرجت إلى النور في ذلك السياق رغبة الدول الإسلامية التي حصلت على استقلالها حديثًا، في الاجتماع فيما بينها. فشهد العالم الإسلامي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بعض المبادرات الرامية إلى إقامة تعاون بين حكوماته في القضايا والشئون الإسلامية.

وتشير الأبحاث والدراسات التي تناولت أصول منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مجموعة متشابكة من الظروف والأحوال التي شجعت الدول الإسلامية على التكاتف والتعاضد فيما بينها أثناء تلك الفترة. ويحدد سعد خان بعض هذه العوامل[2]، وأولها

(١) Mohammad el-Salim and Munir el-Sayed, "The OIC: A General Profile", in Mohammad el-Salim (Ed.) The OIC In a Changing World. Cairo: Cairo University, 1994, p. 15.

(٢) Khan, p. 14.

رغبة الدول التي استقلت حديثًا في إبراز سيادتها من خلال السعي نحو التعاون مع دول أخرى، وبخاصة دول العالم الإسلامي. فبينما كان التركيز أثناء فترة حروب الاستقلال في العالم الإسلامي على التحرر والتخلص من القوى الاستعمارية، أرادت الدول المستقلة حديثًا أن تدخل في ترتيبات دولية خاصة بها تكون فيها ومن خلالها سيدة شئونها والمتحكمة فيها. أما ثاني تلك العوامل فيتلخص في أن القادة والزعماء الوطنيين الذين قادوا بلادهم نحو الاستقلال قد أرادوا أن يعبروا عن وطنيتهم من خلال التعاون بين دول العالم الثالث، وكذلك من خلال التضامن الإسلامي. وكان ثالث تلك العوامل يتجلى في أن هناك أسبابًا اقتصادية دفعت زعماء الدول الإسلامية في اتجاه التضامن الإسلامي. فأثناء حقبة الاستعمار، كانت اقتصاديات معظم الدول الإسلامية تابعة لاقتصاد الدول المستعمِرة لها ومتكاملة معها. واستمرت تلك الحالة من التبعية الاقتصادية حتى بعد الاستقلال. ثم أدركت تلك الدول أن الاستقلال الاقتصادي أمر بالغ الأهمية من أجل نيل الاستقلال السياسي. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من تبني فكرة التعاون الاقتصادي والتقني مع دول الجنوب بشكل عام، ومع دول العالم الإسلامي بشكل خاص. وكان رابع تلك العوامل قيام دولة إسرائيل والمحنة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في أعقاب ذلك، إضافة إلى ما شنته إسرائيل من حروب عدائية متنوعة على عدد من دول المنطقة المختلفة، أدت إلى تأجيج مشاعر السخط والغضب التي عبرت عنها الشعوب على شكل دعوات لتفعيل التضامن الإسلامي لمواجهة التهديدات التي جاءت بها إسرائيل.

وفي خضم تلك الأحداث وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قام العديد من القادة والزعماء المسلمين بمحاولات بالغة الأهمية لإقامة كيان إسلامي قادر على تحقيق طموحات الأمة وتطلعاتها نحو التعاون والتضامن. وجاءت أبرز تلك المحاولات من عواصم ثلاث دول: باكستان والسعودية وماليزيا. وعلى الرغم من أن تلك المبادرات كانت منفصلة، فإنها كانت مكملة بعضها لبعض، حيث اشتملت جميعها على أهداف مشتركة ومتشابهة. وخرجت كل تجربة من تلك التجارب ببعض الدروس التي كانت بمثابة سند ودعامة للقرار اللاحق الذي اتخذ بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعقب قيام ما يُعرَف بإقليم باكستان في عام ١٩٤٧، عُقد مؤتمر إسلامي عالمي

في كراتشي، عاصمة ذلك الإقليم حينذاك، في شهر فبراير من عام ١٩٤٩. وقد افتتح السيد لياقت علي خان أول رئيس وزراء للبلاد فعاليات ذلك المؤتمر الذي بعث الفكرة من مرقدها، وأسس مؤتمر العالم الإسلامي كمحفل أُعلنت أهدافه للمرة الأولى في مؤتمر مكة الذي عقد في عام ١٩٢٦. ووُضعت اللمسات النهائية للجوانب التأسيسية للمؤتمر في المؤتمر اللاحق المنعقد في كراتشي في فبراير من عام ١٩٥١، والذي قرر أيضًا اتخاذ العاصمة الباكستانية مقرًّا رئيسيًّا له [1].وكان رئيس الوزراء الباكستاني قد دعا إلى تأسيس كتلة إسلامية تكون مسئولة عن رعاية التعاون بين المسلمين في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية. وكان لهذه الدعوة صدى كبير عند أحد الوزراء الباكستانيين الذي خاطب الحضور، ودعا «جميع الدول الإسلامية إلى أن تصبح جزءًا من وحدة متكاملة يستطيع أعضاؤها مساعدة بعضهم بعضًا في وقت الحاجة» [2].
وفي المؤتمر الخامس الذي عُقد في بغداد في عام ١٩٦٢ تبنى الحاضرون دستورًا للمؤتمر وأقروه. ثم أخذ المؤتمر في أعقاب تلك المرحلة التأسيسية بعقد جلساته في مدن مختلفة من دول العالم الإسلامي على مدار الأعوام التالية. وفي الفترة نفسها وتحديدًا في عام ١٩٥٤، بدأت مصر والمملكة العربية السعودية وباكستان في إجراء محادثات بخصوص تأسيس مؤتمر إسلامي عام، وتم اتخاذ قرار بهذا الصدد في عام ١٩٥٥ من جانب العاهل السعودي الملك سعود وأنور السادات ممثل مصر وغلام محمد ممثل باكستان [3]. وركز ميثاق تلك المؤسسة الجديدة ـ الذي تمت المصادقة عليه بصورة رسمية في مارس من عام ١٩٥٦ ـ على الأنشطة التعليمية والثقافية إضافة إلى الأهداف السياسية. كما تم تأسيس أمانة دائمة في القاهرة، وعُيِّن أنور السادات أمينًا عامًّا للكيان الجديد. ولكن ذلك المؤتمر لم يدم لفترة طويلة [4]، بل كان قصير العمر حيث انسحبت باكستان منه لاحقًا في عام

(١) مؤتمر العالم الإسلامي: www.motamaralalamalislami.org

(٢) Noor Ahmad Baba, OIC: Theory and Practice of Pan - Islamic Cooperation, Sterling Publishers, New Delhi, 1994, p. 32.

(٣) Khan, p. 14.

(٤) محمد السيد سليم: «العولمة والتعددية والعالم الإسلامي».. موقع إسلام أونلاين:
<http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article_C&pagename=Zone-English-Living-Shariah%2FLSELayout&cid=1158658490915>

١٩٥٧، ونشبت خلافات في وجهات النظر بين مصر والسعودية في عام ١٩٥٨ أدت إلى تجميد المؤتمر. وأعقب ذلك حل المؤتمر وحولت مصر المبادرة إلى مؤسسة محلية، وأعادت تسميتها باسم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات، شهد العالم الإسلامي مسعىً جديدًا بالغ الأهمية، وجاءت تلك المبادرة من جانب ماليزيا عندما أعرب رئيس وزرائها حينذاك، تنكو عبدالرحمن بوترا الحاج، الذي أصبح فيما بعد أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، عن رغبته في استضافة مؤتمر إسلامي. ففي عام ١٩٦٨، أرسل رئيس الوزراء الماليزي مبعوثًا إلى عدد من الدول الإسلامية يحمل اقتراحًا بإنشاء «كومنولث» إسلامي يضم الدول الإسلامية، ويمكنه أن يسهم في تعزيز التعاون من أجل مصلحة المسلمين كافة. وخرجت الفكرة إلى حيز الوجود في شهر إبريل من عام ١٩٦٩ بانعقاد المؤتمر الإسلامي العالمي في كوالالمبور بمشاركة نحو مائة من أعضاء الوفود ينتمون إلى ثلاث وعشرين دولة. وتناول المؤتمر العديد من القضايا والموضوعات، ولكن أهم ما ركز عليه كان إدانة العدوان الإسرائيلي على المسلمين واحتلال الأماكن المقدسة وهي القضية السائدة التي كانت تشغل بال المسلمين في تلك الفترة. وقرر المؤتمر أيضًا أنه يجب على الدول الإسلامية أن تعمل جاهدةً على تعزيز التعاون التجاري والثقافي فيما بينها، كما كانت القضايا والمسائل الدينية من بين المحاور التي ركز عليها المؤتمر في مناقشاته ومداولاته. ومن بين تلك القضايا المشتركة، قانون الأسرة والقضية الخلافية الخاصة برؤية الهلال كإيذان ببدء الشهور الهجرية وتحديد الأعياد والمناسبات الدينية، مع النظر في توحيد التوقيتات التي يحتفل فيها جميع المسلمين بتلك الأعياد [1].

وفي عقد الستينيات، ظلت المبادرات السعودية ماضيةً قدمًا في استكشاف جميع الإمكانات اللازمة لتحقيق التضامن الإسلامي. وقاد تلك الجهود الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، الذي كان من المتحمسين والمدافعين عن تلك الفكرة. وعزز

(١) يتم الاعتماد على التقويم القمري في تحديد مواقيت المناسبات الإسلامية الدينية في ظل وجود بعض من الأدلة الشرعية من السُّنَّة النبوية التي تنص على أن الرؤية العينية للهلال هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحديد بداية أي مناسبة دينية ونهايتها كالأعياد. وأدى هذا الأمر ـ في أحيان كثيرة ـ إلى تباين في مواقيت الاحتفال بالأعياد المعروفة عبر دول العالم المختلفة.

من ذلك الحماس ودعمه مشاركة المملكة العربية السعودية في مؤتمر العالم الإسلامي والدفاع العربي المستميت عن تلك القضية من خلال شخصيتين قياديتين، هما مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وعبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية، وينتمي الرجلان إلى الجيل الأصغر سنًّا الذي عاصر فترة سقوط الخلافة العثمانية وتأثرا بها. وفي عام ١٩٦٢، أشرف الملك فيصل الذي كان في الوقت ذاته رئيسًا لحكومة بلاده على رعاية مؤتمر إسلامي بالغ الأهمية في مكة دعا إليه وفودًا من بلدان إسلامية متعددة، وكانت إحدى نتائج هذا المؤتمر الرئيسية إنشاء رابطة العالم الإسلامي التي أصبحت منظمة إسلامية أهلية ضخمة لها فروع في كثير من الدول.

وبعد مرور بضعة أعوام، عُقدت الجلسة السادسة لمؤتمر العالم الإسلامي في مقديشو في شهري ديسمبر من عام ١٩٦٤ ويناير من عام ١٩٦٥ وافتتحها الرئيس الصومالي آدم عبدالله عصمان، الذي طرح فكرة إنشاء منظمة حكومية دولية تجمع دول العالم الإسلامي إلى جانب عقد قمة إسلامية. كان الرئيس الصومالي في دعوته يردد نداء الملك فيصل الذي عبّر في خطابه في الجلسة نفسها عن رغبته في إقامة منظمة تهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب المسلمة، وكان ذلك الحدث بمثابة نقطة الانطلاق التي بدأ من خلالها الملك فيصل القيام بجولة عالمية موسعة إلى العواصم الإسلامية لحشد التأييد للقمة الإسلامية المقترَحة. وقد أكد العاهل السعودي في كل لقاءاته الحاجة العاجلة للتضامن والتعاون الإسلامي على مستوى الدول الإسلامية كافة. وللحصول على مزيد من الدعم والتأييد، أثنى الملك فيصل على اقتراح الرئيس الصومالي وأعلن عن تأييده التام لذلك الاقتراح، وذلك في خطابه إلى مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الذي عُقد في مكة في شهر إبريل من عام ١٩٦٥. وقال الملك فيصل في معرض حديثه: «إننا نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي لتمكين الدول الكبرى في العالم الإسلامي من مناقشة الشئون الإسلامية، واتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق مصالح الشعوب المسلمة بمشيئة الله» [1]. وتبنى المؤتمر قرارًا يعبر عن تأييده لدعوة الملك فيصل لعقد قمة إسلامية.

(١) Baba, p. 49.

من هنا، يمكن القول إن تلك المبادرات السعودية والباكستانية والماليزية والعربية لم تكن مجرد مشاهد تصور فترة من العمل الدءوب والسعي الحثيث لإنشاء منتدى إسلامي مشترك في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل مثلت تلك المبادرات تجسيدًا فعليًّا للإرادة والعزم على العمل الجاد. وقد كانت تلك المبادرات في العديد من جوانبها، بمثابة استمرار للأنشطة والأعمال التي بدأت في وقت مبكر من القرن العشرين، وتبنت جميعها فكرة الاتحاد والتضامن، ونجحت في تسريع الخطوات التي أدت إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى الرغم من أن الفكرة قد نمت وترعرعت في تلك الفترة، ونجحت في كسب التأييد الحكومي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن القوة الدافعة الرئيسية التي أدت إلى إقامة ذلك الكيان العالمي القوي كانت نابعة من سلسلة من الظروف والأحداث التي وقعت على المستوى العالمي.

مؤتمر القمة الإسلامي الأول: المؤتمر التأسيسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي

ظهرت الحاجة الملحة إلى عقد قمة إسلامية عقب الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية في حرب عام ١٩٦٧، وشجعت تلك الفترة العصيبة التي واجهها العالم العربي الملك فيصل على تجديد دعوته، وأصبح عقد القمة أولوية عاجلة بعد ذلك بعامين، وتحديدًا في عام ١٩٦٩، عندما قام يهودي متعصب من أصل أسترالي في الحادي والعشرين من شهر أغسطس من عام ١٩٦٩ بهجوم تخريبي وأشعل حريقًا في المسجد الأقصى في القدس، والذي يعتبره المسلمون ثالث الحرمين بعد المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة. وقد ألحق الحريق بالمسجد أضرارًا جسيمةً، وأدى إلى تأجيج مشاعر الغضب والسخط عبر أرجاء العالم الإسلامي، وقام الحاج أمين الحسيني بإرسال برقيات إلى جميع زعماء دول العالم الإسلامي في اليوم نفسه، مطالبًا إياهم بعقد قمة إسلامية للتشاور وإبداء وجهات النظر بشأن الهجوم الذي وقع على المسجد الأقصى. وتقرر أن تُعقَد القمة في العاصمة المغربية الرباط تحت رعاية الملك فيصل والملك الحسن ملك المغرب. وكما كان متوقعًا، لم يكن الطريق مفروشًا بالورود أمام انعقاد القمة، بل كانت هناك بعض المشكلات، فقد كان المشهد السياسي في العالم الإسلامي في ستينيات القرن العشرين مليئًا بعوامل الانقسام الناتجة عن الحرب الباردة، حيث كانت المواقف

السياسية والدبلوماسية في الشرق الأوسط مشحونةً بالتوتر الشديد النابع من توجهات فكرية وسياسية مختلفة. لذا لم يكن مفاجئًا أن ينظر باحثو السياسة في الشرق الأوسط إلى منظمة المؤتمر الإسلامي كنتاج لما يُدعَى بـ«الحرب العربية الباردة». ومما يدعم هذا الفرض حقيقة أن تلك «الحرب العربية الباردة» أدت إلى تقسيم النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ثلاثة معسكرات متنافسة، وهو السيناريو الإقليمي الذي أضاف مزيدًا من التعقيد للمشهد العالمي الذي كانت تخيم عليه الحرب الباردة ما بين القطبين الكبيرين. وقد شملت المعسكرات الثلاثة معسكرًا مؤيدًا للولايات المتحدة الأمريكية وآخر مؤيدًا للاتحاد السوفيتي، أما الثالث فقد أيد حركة عدم الانحياز. وكان المد الثوري الناصري ومعارضة النظام الملكي بقيادة حزب البعث ـ وهما حركتان متلازمتان تجسدان مبادئ الجمهورية العلمانية التي تحمل أجندة عقائدية مضادة للغرب في جوهرهما ـ من الأسباب الباعثة على زعزعة الاستقرار للنظم الملكية في المنطقة حينذاك، والتي كانت تؤيد استمرار الأوضاع الراهنة [1]. وسوف نشير إلى هذه المسألة مرة أخرى في الفصل التالي.

وقد ألقت تلك الخلافات والصدامات النابعة من العلاقات غير السويّة بين المعسكرات الثلاثة المختلفة في المنطقة بظلالها على المحاولات المبذولة لتنظيم قمة إسلامية في عام ١٩٦٩. وكان توتر العلاقات بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل عقبة كئودًا في طريق انعقاد القمة. وعلى الرغم من ذلك، تمكنت الجهود الدبلوماسية الحثيثة وتدخل العديد من الأطراف المختلفة في المنطقة من تذليل تلك الصعاب وتخفيف حدة المواقف، ونجحت في نهاية الأمر في التوصل إلى اتفاق بشأن عقد القمة الإسلامية الأولى.

ومن ثم تشكلت لجنة تحضيرية ضمت كلًّا من المغرب والمملكة العربية والسعودية وإيران وماليزيا والصومال وباكستان والنيجر، وعقدت اجتماعًا في الرباط يومي الثامن والتاسع من شهر سبتمبر من أجل الإعداد للقمة. وقررت اللجنة أن تنعقد القمة في الرباط في الفترة من الثاني والعشرين وحتى الرابع والعشرين من شهر سبتمبر من عام

(١) Naveed S. Sheikh, The New Politics of Islam: Pan-Islamic Policy in a World of States, Routledge Curzon, London, 2003, p. 34.

١٩٦٩. وهكذا أُرسلت الدعوات التي وجهها الملك الحسن الثاني إلى ست وثلاثين دولة. وأخيرًا افتتح مؤتمر القمة الإسلامية الأول كما كان مقررًا في الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٩ بمشاركة خمس وعشرين دولة، وضمت القمة زعماء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من الملوك والرؤساء ورؤساء الحكومات.

وإضافة إلى الأحداث المأساوية التي تعرض لها المسجد الأقصى ومناقشة الأوضاع في القدس، شمل جدول أعمال المؤتمر بنودًا أخرى مثل التعاون بين الدول الإسلامية، وتبني مواقف مشتركة حيال القضايا محل النقاش، ووضع آليات لتنفيذ القرارات. وهكذا تجاوزت القمة الإسلامية الأولى نطاق الهدف الأصلي الذي عُقدت من أجله، ومهدت الساحة لإنشاء منظمة دولية دائمة.

وأدانت القمة في بيانها الختامي جريمة إحراق المسجد الأقصى ودعت إلى ضرورة إعادة القدس والأماكن المقدسة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل حرب عام ١٩٦٧. كذلك أعربت القمة عن تأييد الدول الإسلامية لتحرير القدس والأراضي المحتلة. علاوة على ذلك، أعلنت القمة في بيانها الختامي ضرورة عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في شهر مارس من عام ١٩٧٠؛ لمناقشة موضوع «إنشاء أمانة دائمة تتولى مسئولية الاتصال بالحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين أنشطتها ضمن مهام وأنشطة أخرى»[١]، إضافة إلى عدد آخر من القضايا والموضوعات.

وكان ذلك المؤتمر التأسيسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي حدثًا تاريخيًا، ليس لأنه كان عاملًا في إنشاء منظمة إسلامية حكومية دولية في العصر الحديث فحسب، وإنما أيضًا لأن القرارات والتسويات والتنازلات التي أسفر عنها المنتدى، والتي سوف نتناولها بتفصيل أكبر في الفصل التالي، بشّرت بعصرٍ جديدٍ تصبح فيه التعددية الفكرية والدينية والعرقية التي تميز العالم الإسلامي جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار الخاصة بالمنظمة الناشئة.

(١) للاطلاع على البيان الختامي للقمة، انظر الرابط التالي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/1/DecReport-1st%20IS.htm>

الفصل الثاني
منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٤

التأسيس وتوطيد الدعائم

تضمّ منظمة المؤتمر الإسلامي اليوم بأعضائها الذين يبلغ عددهم سبعا وخمسين دولة أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، ومن ثَمَّ فإنها تُعد ثاني أكبر المنظمات الدولية بعد الأمم المتحدة. وتشغل مساحة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ما يُقدَّر بسدس مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من خُمس إجمالي عدد سكان المعمورة [1]. ويمكن القول إن سكان معظم الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مسلمون أساسًا من حيث الطباع السائدة دينيًّا وثقافيًّا، إلا أنهم يتبنون مواقف مختلفة تجاه الدين تتمثل في عدم اعتبار الإسلام الدين الرسمي لهم جميعًا. ومن هنا يمثل الإسلام في هذا الإطار مصدرًا للتجانس والتشابه فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي باتت جميعها أعضاء في منظمة قامت على مشاركة دول مستقلة ذات سيادة. ومن ثَمَّ فإن مفهوم الدولة الأمة (State ـ Nation) يمثل الوحدة الرئيسية في هذه المنظمة. علاوة على ذلك فإن من شأن وجود دول إفريقية وعربية

---

(١) ٢١,٤٪ من سكان العالم في ٢٠٠٧، و ٢٢,١٪ في ٢٠٠٨. وقد قُدِّر إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨ بنحو ١,٤٦٨ مليار نسمة (وفقًا للبيان الإحصائي الصادر عن مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية).

وآسيوية وأوربية وكذلك دول تنتمي إلى قارة أمريكا اللاتينية كأعضاء في المنظمة، إضفاء صيغة التنوع الجغرافي على منظمة المؤتمر الإسلامي.

وإذا سلمنا بأن الهجوم التخريبي الذي نتج عنه إحراق المسجد الأقصى في ١٩٦٩ كان الشرارة التي عجلت بعقد أول قمة إسلامية، ومن ثم كان بشيرًا ببدء إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن عملية توطيد دعائم المنظمة لتصبح كيانًا دوليًّا مكتمل التأسيس تامَّ الأركان قد استغرقت وقتًا طويلًا. وكان متوقعًا من منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها أن تتصدى لعدد كبير من القضايا القومية والإقليمية إلى جانب القضايا الإسلامية ذات الاهتمام المشترك. كما كان مُنتظرًا منها أن تتناول قضايا تستقطب الاهتمام الدولي مثل نزع التسلح ومكافحة الإرهاب وقضايا البيئة. وكانت تلك القضايا وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك بمثابة السمة المميزة لأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي بصورة متزايدة عبر السنين.

وعلى مدى تاريخها عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي الكثير من مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الوزارية التي كانت ولا تزال تمثل محطات بارزة ساهمت في تأسيس جدول أعمال المنظمة الموسع ونموها المؤسسي فيما بعد. ويلقي هذا الفصل الضوء على تلك المحطات البارزة، ويبين عملية تطور المنظمة وتثبيت دعائمها في طورها الجنيني.

سنوات التكوين

وضع مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عُقد في الرباط عام ١٩٦٩ اللبنة الأولى لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي. فقد كان ذلك المؤتمر من أهم مراحل تكوين المنظمة؛ لأنه استطاع من خلال جلساته أن يجمع ويوفق بين وجهات النظر والآراء المختلفة والمتعارضة فيما يتعلق بعضوية المنظمة الوليدة وتكوينها والمواقف التي ستتبناها. وفي حقيقة الأمر فإن عقد القمة، في حدّ ذاته، قد احتاج إلى بذل جهود هائلة من جانب المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى جهد عدد آخر من الدول الأعضاء ذات النفوذ. ودعيت ستٌّ وثلاثون دولة لحضور القمة، ولكن لم تحضر منها سوى خمس وعشرين دولة.

ولم يكن الجميع متفقين على من تحق له المشاركة في المنتدى، فقد اعترضت بعض الدول المشاركة على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في القمة استنادًا إلى أن فلسطين لم تكن دولة مستقلة ذات سيادة، ومن ناحية أخرى رفض العديد من الزعماء المشاركين وجهة النظر تلك متسائلين عن منطقية مناقشة قضية القدس في غياب التمثيل الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بتذكير المؤتمر بأن الجبهة الوطنية الجزائرية كانت الجهة الممثلة للجزائر في قمة عدم الانحياز التي عقدت في باندونغ في عام ١٩٥٥ على الرغم من أن الجزائر حينذاك لم تكن دولة مستقلة ذات سيادة. ونتيجة لذلك سمحت القمة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة كمراقب بعد تلقي طلبات بذلك من عدد من الوفود المشاركة.

وعُقد اجتماع تحضيري للإعداد للقمة على مستوى وزراء الخارجية لوضع جدول أعمال القمة. وأيدت المملكة العربية السعودية والمغرب وإيران وتركيا وضع جدول أعمال محدد يقتصر على مناقشة جريمة إحراق المسجد الأقصى والابتعاد عن مناقشة قضية الصراع العربي الإسرائيلي برمّتها، ولكن مصر والجزائر وغيرهما من الدول أصرت على تناول جميع جوانب القضية الفلسطينية ومناقشتها. وفي محاولة لتفادي تهديد وضع القمة بأكملها تم التوصل إلى حل وسط وافق الاجتماع التحضيري بموجبه على وضع عدة بنود على جدول أعمال القمة، وهي: الوضع المأساوي للمسجد الأقصى، والأوضاع في القدس، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة، واسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتأييد الكامل لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير بلاده [1]. وناقشت القمة كذلك القضايا المؤسسية والإجرائية مثل تنفيذ قرارات القمة، ووضع جدول زمني لمؤتمرات وزراء الخارجية اللاحقة والاتفاق على التعاون بين البلاد الإسلامية، وتبني مواقف جماعية فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولذلك يمكن القول إن القمة فاقت نطاق الهدف الأصلي الذي عقدت من أجله والمحدد مسبقًا، وتناولت عددًا كبيرًا من القضايا المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، كما أنها مهدت الطريق نحو إنشاء منظمة دولية دائمة، ألا وهي منظمة المؤتمر الإسلامي.

(١) Baba, p. 68.

وأعلنت القمة في بيانها الختامي عن موقفها بشأن القضايا المعروضة عليها مثل قضية القدس وفلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وظل هذا الموقف ثابتًا في المؤتمرات التالية التي تناولت الموضوعات نفسها. وأعلنت القمة أيضًا أن التهديد المستمر للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس ناتج عن احتلال القوات الإسرائيلية للمدينة، وأن المحافظة على الطابع المقدس لتلك الأماكن، وإتاحة الفرصة لدخولها دون أي نوع من العوائق يتطلبان إعادة المدينة المقدسة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل حرب يونية عام ١٩٦٧. وأكدت القمة الإصرار الشديد من جانب الحكومات والشعوب على رفض أي حل للمشكلة الفلسطينية لا ينص على إعادة القدس إلى ما كانت عليه قبل يونية ١٩٦٧. وأعربت القمة أيضًا عن قلقها البالغ من استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية الذي بدأ في يونية ١٩٦٧، ورفض إسرائيل التام الاستجابة للدعوات والنداءات التي وجهها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لها من أجل إلغاء الإجراءات التي قامت بها لضم المدينة المقدسة إلى إسرائيل. وأكد أعضاء الوفود دعمهم وتأييدهم الكامل للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المغتصبة، وفي نضاله نحو تحرير بلاده. وأعاد الأعضاء تأكيد تمسكهم بمبدأ السلام بشرط أن يكون مبنيًّا على مبادئ الشرف والعدالة [١]. وقررت القمة أيضًا ضرورة عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء لمناقشة نتائج العمل المشترك الذي ستقوم الدول المشاركة باتخاذه على المستوى الدولي طبقًا لقرارات القمة، ولمناقشة إنشاء أمانة دائمة تتولى مسئولية الاتصال بالحكومات الممثَّلة في القمة والتنسيق بينها [٢]. وحُدد موعد ذلك اللقاء في شهر مارس من عام ١٩٧٠.

وهكذا حققت أول قمة إسلامية العديد من الإنجازات التاريخية، ففي وقت لم يتبادر إلى ذهن الكثيرين إمكان عقد قمة كهذه، نجحت القمة في توحيد الدول الإسلامية ذات الانتماءات الفكرية والسياسية المتنوعة تحت لواء واحد، وحققت هدفًا كانت جميع الدول الإسلامية تلهث وراءه على مدار عدة عقود. كذلك أرست القمة اللبنة الأولى

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:

< http://www.oic-oci.org/english/conf/is/1/DecReport-1st%20IS.htm>.

(٢) المصدر نفسه.

لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتنمية التعاون بين الدول الإسلامية، وتبنت للمرة الأولى على أعلى المستويات الرسمية موقفًا إسلاميًا جماعيًا موحدًا بشأن قضية القدس والصراع العربي الإسرائيلي.

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول

كان مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول المنعقد في جدة في مارس من عام ١٩٧٠، أول محطة بارزة وبالغة الأهمية في عملية إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن اثنتين وعشرين دولة، ووضع المؤتمر أساسًا للقاءاته بحيث يجتمع مرةً واحدةً كل سنة لاستعراض ما تحقق من تقدم في تنفيذ القرارات الصادرة عنه، ومناقشة القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك، وإصدار التوصيات الخاصة بذلك. وقرر المؤتمر تأسيس أمانة عامة تقوم بدور حلقة الوصل بين الدول المشاركة ومتابعة تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها، وتحديدًا تلك المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية، إلى جانب تنظيم جلسات المؤتمر. كما قرر المؤتمر أن يكون المقر الرئيسي للأمانة العامة في مدينة جدة السعودية انتظارًا لتحرير القدس. كما قرر أيضًا تعيين أمين عام لمدة عامين تقوم ماليزيا باختياره [1]. وهكذا تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل رسمي.

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني

عُقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني في مدينة كراتشي في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠ وحضره ممثلون عن ثلاث وعشرين دولة. وقامت ماليزيا بترشيح رئيس حكومتها السابق تنكو عبد الرحمن كأول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ووافق المؤتمر على ذلك الترشيح. وإلى جانب مناقشة القضايا السياسية مثل القضية الفلسطينية والعدوان البرتغالي على غينيا، بحث المؤتمر عدة بنود وضعت على جدول أعماله ترتبط بهيكل المنظمة وتوطيد دعائمها. وأقر المؤتمر أول ميزانية للأمانة العامة، وناقش الاقتراح الذي قدمته باكستان بشأن إنشاء بنك إسلامي دولي لتنمية التجارة. والأهم من ذلك

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/fm/1/All%20Download/Frm.01.htm>

أن المؤتمر وضع الأسس الأولية لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي بشروعه في المناقشات التمهيدية لمسَوَّدَةِ الميثاق.

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث

عُقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث في جدة في مارس من عام ١٩٧٢، ويمكن القول إنه يمثل أهم المحطات في تكوين منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لأن ذلك المؤتمر اعتمد مشروع الميثاق الخاص بالمنظمة. وكان ذلك إنجازًا تاريخيًّا لأنه وضع الأسس الرسمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وحدد أهدافها وهيكلها. وأوضح جدول أعمال المؤتمر أيضًا أن المنظمة بدأت في توسيع نطاق عملها، ودراسة عدد كبير من القضايا والمسائل. فإضافة إلى مسألة القدس وفلسطين، عبّر المؤتمر عن تضامن الدول الإسلامية مع الشعوب الإفريقية في نضالها ضد الاستعمار والعنصرية، كما تصدى لبعض القضايا السياسية مثل أحوال المسلمين في الفلبين والأوضاع في منطقة الهند وباكستان. وإلى جانب إقرار ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، اتخذ المؤتمر قرارات تأسيسية إضافية تمثلت في إنشاء أول مجموعة من الوكالات والأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء البنك الإسلامي الدولي لتنمية التجارة، وفق ما كان مطروحا في جدول الأعمال، فقد قرر المؤتمر إنشاء إدارة مالية واقتصادية داخل الأمانة من أجل تقديم الخدمات اللازمة للعالم الإسلامي في مجال إجراء الأبحاث، وتقديم النصح والمشورة فيما يختص بالمسائل الاقتصادية والمعاملات المصرفية الإسلامية. وأعلن المؤتمر أن تلك الإدارة سوف تكون بمثابة نواة لهيئة متخصصة في الشئون المالية والاقتصادية. إضافة إلى ذلك، وافق المؤتمر على إنشاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية، وتكليفها بمهمة نشر أحدث التطورات الجارية في العالم الإسلامي. كذلك أوصى المؤتمر بإجراء دراسة عن الخطوات المطلوبة لإنشاء مركز أبحاث إسلامي للدراسات الثقافية وإنشاء جامعة إسلامية يكون الالتحاق بها متاحًا للجميع، ويتم من خلالها تدريس جميع التخصصات الأكاديمية [1].

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oicoci.org/english/conf/fm/1/All%20Download/Frm.01.htm#Resolution%20No.%207/3>

مؤتمر القمة الإسلامي الثاني

كانت الإنجازات التي تحققت في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في عام ١٩٧٣ بمثابة قوة دفع ضرورية لمنظمة المؤتمر الإسلامي كيْ تبدأ في ممارسة دورها المنوط بها. وكما كان الحال عند انعقاد القمة الإسلامية الأولى في عام ١٩٦٩، انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في عام ١٩٧٣ في خضم العديد من الأحداث الدولية العاصفة التي أثرت في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا، والتي أتاحت مزيدًا من الأسباب لمنظمة المؤتمر الإسلامي لكي تبدأ في توطيد دعائمها. ومهدت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ الطريق نحو مزيد من التعاون بين الدول الإسلامية وأسفرت الحرب عن تغييرات جوهرية في ميزان القوى في المنطقة وخلقت أنماطًا جديدةً من التحالفات وبدأت الخلافات السياسية والفكرية بين العديد من الدول الإسلامية تتوارى خلف الستار، كما بدأ مناخ عام من التضامن والتعاون يسود بين العديد من الدول العربية، وانعكس ذلك في تحسن العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن والعراق وإيران. علاوةً على ذلك، وتضامنًا مع الدول العربية، قطعت معظم الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل سواءً أثناء الحرب أو بعدها مباشرة.

وفي ضوء تلك التطورات، عُقدت القمة الإسلامية الثانية في فبراير من عام ١٩٧٤ في مدينة لاهور في باكستان. وإضافة إلى مناقشة القضية الفلسطينية ومشكلة القدس، ركزت القمة بشكل خاص على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وبخاصة مواضيع المصاعب والأزمات الاقتصادية التي واجهت دولًا كثيرةً، والتي زادها سوءًا ارتفاع أسعار النفط وأزمة الطاقة التي نتجت عنه. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، شهدت فترة منتصف السبعينيات من القرن العشرين إنشاء صناديق الاستثمار وصناديق التنمية الدولية الكبرى على يد الدول المصدرة للنفط التي قامت فيما بعد بزيادة مساعداتها للدول المتأخرة اقتصاديًا في السنوات التالية، وقد أخذت تلك المساعدات أشكالًا وصورًا مختلفة. وهكذا ساهمت الزيادات التي شهدتها أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ بشكل غير مباشر في تنمية التعاون الاقتصادي وتطويره داخل منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت في ذلك التطور والنمو، إعادة تعزيز مفهوم

التعاون بين الجنوب والشمال، حيث أخذت تلك العملية تسيطر على دوائر الخطاب الدولي في السبعينيات. واستجابت قمة لاهور لتلك التطورات حيث قررت القمة إنشاء صندوق خاص «يدعى صندوق التضامن الإسلامي من أجل الوفاء باحتياجات ومتطلبات الوحدة الإسلامية والقضايا الإسلامية، إلى جانب ترسيخ الثقافة والقيم وتوطيد الجامعات الإسلامية» [1].

وفيما يخص القضية الفلسطينية، أعادت القمة تأكيد دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لنضال الشعب الفلسطيني، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وطالبت القمة الدول الأعضاء بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لفتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدول التي لم تُنشأ فيها مكاتب للمنظمة بعد. وقد ساد القمّة جوّ من التوافق والمصالحة بين بعض الدول الإسلامية التي كانت تعاني من انعدام الثقة فيما بينها. واستغلت منظمة المؤتمر الإسلامي عامل النوايا الطيبة لتسوية بعض هذه المسائل كتمكين باكستان وبنغلاديش من تبادل الاعتراف بينهما، وإعطاء الفرصة للأردن للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وهكذا برهنت قمة لاهور على قدرة منظمة المؤتمر الإسلامي على الاستمرار لا سيما أن المنظمة قد حققت درجة كبيرة من الاستقرار من خلال عقد لقاءات واجتماعات دورية منتظمة. فضلًا عن ذلك، بدأ جدول أعمال المنظمة يكتسب المزيد من الخصائص المميزة، وأطلقت المنظمة عملية تواصل وتعارف بالمؤسسات والمراكز الأخرى التي تتبنى الأفكار نفسها في مجالات مختلفة.

وظلت مؤتمرات القمة الإسلامية المتعاقبة وغيرها من اللقاءات والاجتماعات تولي اهتمامًا بمناقشة القضايا والمسائل العاجلة التي تواجه العالم الإسلامي، وفي الوقت نفسه تمثل ملتقى للتأمل وتقييم عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، وإعطائه المزيد من التماسك والتعزيز. ونلقي الضوء فيما يلي على اللقاءات والاجتماعات الأساسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي أتاحت للمنظمة الفرصة لمزيد من النمو والتطور.

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/2/2nd-is-sum.htm#1>

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع

في شهر مايو من عام ١٩٧٦، استضافت مدينة إسطنبول مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع، الذي كان إحدى المحطات البارزة في تاريخ المنظمة؛ لأنه أتاح الفرصة للمنظمة لاستعراض وتقويم مدى تنفيذ القرارات التي اتخذتها المنظمة في اجتماعاتها الوزارية السابقة فيما يخص التبادل التجاري والاستشاري والتعاون الفني بين الدول الإسلامية. وأدركت الوفود المشاركة أن التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يتطلب إنشاء مؤسسات متخصصة تكون قادرة على توفير الدراسات والبيانات اللازمة بشأن الأوضاع والقدرات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإسلامية. ولذا قرر المؤتمر إنشاء مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في مدينة أنقرة. كما قرر المؤتمر إنشاء جهازٍ متفرعٍ داخل إطار منظمة المؤتمر الإسلامي تكون مهمته تعميق التفاهم الثقافي بين الدول الأعضاء على أساس تراثها الحضاري المشترك، ومن ثم قرر المؤتمر بناءً على اقتراح تقدم به الوفد التركي إنشاء مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول [1].

وكان ذلك المؤتمر كذلك الأول من نوعه لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي تشارك فيه الأمم المتحدة بصفة مراقب؛ مما أتاح لها فيما بعد المشاركة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية الخاصة بالمنظمة. وفي العام نفسه، وقعت اتفاقيةٌ للتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي كإطار عام للتعاون بين المنظمتين وأجهزتهما ووكالاتهما المختصة.

مؤتمر القمة الإسلامي الثالث

افتتحت جلسات القمة الإسلامية الثالثة في مكة في شهر يناير من عام ١٩٨١، ثم انتقلت للانعقاد في مدينة الطائف القريبة. ووُصفت هذه القمة بأنها «قمة فلسطين

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oicoci.org/english/conf/fm/1/All%20Download/Frm.07.htm#ECONOMIC,%20CULTURAL%20AND%20SOCIAL%20RESOLUTIONS>

والقدس» وحضرتها ثمانٍ وثلاثون دولة، واتخذت القمة عددًا من القرارات المهمة، وكان أبرزها تلك الخاصة باستحداث منصب مساعد الأمين العام لشئون فلسطين والقدس داخل الأمانة العامة؛ وذلك لتنسيق الجهود المبذولة بشأن القضية الفلسطينية. كما قررت القمة إنشاء مكتب إسلامي لمقاطعة إسرائيل في الأمانة العامة.

وعُقدت القمة الإسلامية الثالثة، مثل سابقتيها، في خضم العديد من الأحداث والتطورات البارزة في العالم الإسلامي، وتضمن جدول أعمال المؤتمر بعض القضايا السياسية الرئيسية مثل تطور الأوضاع في فلسطين، وتوقيع معاهدة السلام المعروفة باسم (كامب دافيد) بين مصر وإسرائيل، وكذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان. وفيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، أعربت القمة عن قلقها الشديد بشأن ذلك الصراع، وأعادت تأكيد إصرار منظمة المؤتمر الإسلامي على بذل جهود حثيثة لإنهاء تلك الحرب. ودعت القمة الطرفين المتصارعين إلى وقف إطلاق النار على الفور.

أما فيما يتعلق بالغزو السوفيتي لأفغانستان، فقد تدارست القمة الأمر بقلق شديد، حيث إن الاحتلال العسكري الذي تعرضت له إحدى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من جانب دولة ليست عضوًا في المنظمة، كان أمرًا يتطلب ردًّا حاسمًا من العالم الإسلامي. وطالبت منظمة المؤتمر الإسلامي بالانسحاب الفوري للقوات السوفيتية من أفغانستان، وقامت بتشكيل لجنة وزارية مختصة بأفغانستان تضم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ووزراء خارجية دول غينيا وإيران وباكستان وتونس. وأصدرت القمة توجيهات للجنة للاستمرار في جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية للأزمة عن طريق المفاوضات، وبالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الذي كان مشاركًا في مؤتمر الطائف.

ومع التقدم الملحوظ في مجال التعاون الاقتصادي الذي تحقق منذ القمة السابقة، ركز مؤتمر الطائف أيضًا بشكل خاص على أهمية ذلك التعاون بين الدول الأعضاء. وأشارت القمة إلى قلقها بشأن المشكلات الاقتصادية المتفاقمة التي تواجهها الدول

النامية نتيجة للأزمات التي وقعت في العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي، والتي أدت بدورها إلى توسيع الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. واعتبرت القمة أن التعاون الاقتصادي فيما بين أعضائها تحديدًا يُشكِّل «أداة فعالة لتعزيز الوحدة فيما بين تلك الدول؛ سعيًا نحو إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد»[1]. ومن ثَمَّ خطت القمة خطوة عملاقة بموافقتها على «خطة عمل لدعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء»، وطلبت من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الإسراع في اتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة لتنفيذ تلك الخطة. وحددت الخطة عشرة مجالات اقتصادية تأتي في صدارة المجالات التي ينبغي دراستها وتفعيل العمل المشترك فيها. وحددت القمة أيضًا بعض القطاعات والأنشطة التي تندرج تحت كل مجال من تلك المجالات المتفق عليها للتعاون. وتضمنت المجالات الرئيسية ما يلي: الأغذية والزراعة، والتجارة، والصناعة، والنقل والاتصالات والسياحة، والقضايا المالية والنقدية، والطاقة، والعلوم والتكنولوجيا، والقوى العاملة والشئون الاجتماعية، والصحة والسكان، والتعاون الفني. وفي التسعينيات ولدى نهاية القرن العشرين، أُعيد تحديد تلك القطاعات وتطوير استراتيجية جديدة للتنفيذ، كما سنوضح في الفصل التاسع. علاوة على ذلك، اتخذت القمة قرارًا بإنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة كجهاز فرعي على أن تكون المغرب مقرًّا له.

وعلى مدى تاريخ طويل من النمو والتطور المؤسسي في حياة منظمة المؤتمر الإسلامي، تنفرد القمة الثالثة بأنها كانت محطة حية في الذاكرة. فإليها يُنسَب الفضل في إنشاء اللجان الدائمة والأجهزة التابعة للمنظمة، حيث شُكلت ثلاث لجان دائمة يرأس كل واحدة منها أحد رؤساء الدول، وتشمل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك).

واتخذت القمة الثالثة أيضًا قرارًا بإنشاء مجمع للفقه يضم في عضويته «العلماء

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/3/3rd-is-sum(economical).htm>

والمفكرين الإسلاميين في شتى المجالات الثقافية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية الذين ينتمون إلى جميع مناطق العالم الإسلامي، الهدف منه دراسة مشكلات الحياة المعاصرة والعمل وفقا لمبادئ الاجتهاد الشرعي الحقيقي الفعال، على أن يضع هؤلاء العلماء نصب أعينهم تقديم حلول لتلك المشكلات استنادًا إلى التقاليد الإسلامية وتطورات الفكر الإسلامي» [1]. كما وافقت القمة على إنشاء محكمة العدل الإسلامية، وعلى انعقاد لجنة خبراء من الدول الأعضاء لوضع قانون يحكم عمل تلك المحكمة. وسوف نتناول بالتفصيل في هذا الفصل وظائف تلك اللجان والأجهزة والأدوار المنوطة بها.

وأصدرت القمة الثالثة ما يسمى إعلان مكة الذي عبر عن مواقف قادة وزعماء الدول الإسلامية بشأن العديد من القضايا المختلفة. وأكد الإعلان على إصرار هؤلاء الزعماء على «تعزيز التضامن وتجاوز الخلافات والانقسامات وتسوية جميع النزاعات التي قد تقع بينهم بطريقة سلمية؛ استنادًا إلى المعاهدات والمواثيق ومبادئ الإخاء والوحدة والعمل المشترك». وأكد الإعلان من جديد على تأييد الأمة الذي لا يتزعزع للحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولنضاله ضد الاحتلال. وأعرب الإعلان عن القلق الشديد إزاء تعاظم حدة الصراع بين الدول الكبرى والتنافس على الحصول على أكبر مساحة من مناطق النفوذ، وسعيها المتزايد نحو توسيع وجودها العسكري وتكثيفه في المناطق القريبة من دول العالم الإسلامي أو المتاخمة لها مثل منطقة المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والخليج العربي». كما أكد إعلان مكة عزم الدول الإسلامية على القضاء على الفقر في العالم الإسلامي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي. وأعرب الإعلان أيضًا عن تأييده لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتوفير المهارات المناسبة، والموارد الكافية لها حتى تتمكن من القيام بالمهام المسندة إليها [2].

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:

<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/3/3rd-is-sum(cultural).htm>

(٢) منظمة المؤتمر الإسلامي:

<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/3/3rd-is-sum.htm>

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن عشر

عُقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن عشر في الرياض في عام ١٩٨٩. ويعتبر أن هذا المؤتمر يشكّل واحدة من المحطات البارزة في تاريخ عملية الهيكلة الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وكان قرار المؤتمر الخاص بتحديد طبيعة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المنتمية خطوة بالغة الأهمية في عملية الهيكلة والتنظيم؛ لأن ذلك القرار ساهم في صياغة لوائح مهمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تحدِّد المبادئ الإرشادية للمنظمة في قادم السنوات. فعلى سبيل المثال، أسند المؤتمر إلى الأمين العام «مهمة صياغة تصور معين بشأن السبل والأساليب المناسبة لتنفيذ استراتيجية شاملة للعمل الإسلامي المشترك، بناءً على إعلان مكة وخطة العمل التي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة. ويتضمن ذلك التصور اقتراحًا للبرامج الأكثر أهمية في كل قطاعات العمل الإسلامي المشترك، كما يقترح المهام المناسبة المطلوب تنفيذها في هذا السياق من جانب الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة المتفرعة عنها والمؤسسات المنتمية لها»[1].

وحدد المؤتمر أيضًا العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تحكم العلاقة بين الوكالات والهيئات المختلفة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ووفقًا لهذا القرار زادت السلطات المخولة للأمين العام بشكل واسع، ومُنح تفويضًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الهيكلة والتنظيم؛ وذلك من أجل إعادة ترتيب المنظمة من الداخل. وسوف نطرح في الفصل الثالث المزيد من التفاصيل بشأن تلك الخطوات.

تطور العضوية

إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء حاليًا في منظمة المؤتمر الإسلامي

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/fm/18/18/%20icfm-admin-en.htm #Resolution%20No.%206/18-AF>

نجد أن هناك سبعًا وعشرين دولة تقع في إفريقيا وستًا وعشرين دولة في آسيا ودولتين في أوربا ودولتين أخريين في أمريكا اللاتينية. أما في القمة الإسلامية الأولى التي عقدت في الرباط في عام ١٩٦٩، فقد بلغ عدد الدول المشاركة خمسًا وعشرين دولة فقط، ومن بين تلك الدول شاركت دولتا اليمن الشمالي واليمن الجنوبي اللتان اتحدتا في دولة واحدة في الثاني والعشرين من مايو من عام ١٩٩٠. كذلك انفصلت بنغلاديش عن باكستان، وحصلت على استقلالها في عام ١٩٧١. وقد شاركت السنغال في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول المنعقد في عام ١٩٧٠؛ وذلك تنفيذًا لقرار قمة الرباط. كما شارك في المؤتمر ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية كمراقبين، وعلى الرغم من مشاركة ممثلين للجالية المسلمة في الهند في مؤتمر القمة الإسلامي الأول، فإنهم لم يحضروا أيًا من اللقاءات التالية للمنظمة.

وفي حين شاركت خمس وعشرون دولة فقط في القمة الأولى، بدأ عدد الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يتزايد بشكل سريع في السنوات التالية. فقد انضمت ست دول إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٢، وهي البحرين وعمان وقطر وسيراليون وسوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفي عام ١٩٧٤ تلتها مجموعة أخرى من ثماني دول تشمل بنغلاديش وبوركينا فاسو والكاميرون والجابون وجامبيا وغينيا بيساو وفلسطين (التي تم الاعتراف بها حاليًا كعضو كامل، وليس كعضو مراقب كما كان الوضع من قبل) وأوغندا. وشهد عام ١٩٧٥ انضمام دولتي العراق وجزر المالديف، ليصل بذلك عدد الدول الأعضاء إلى أربعين دولة. وشهد النصف الثاني من السبعينيات انضمام أعضاء جدد، فانضمت جزر القمر في عام ١٩٧٦ وجيبوتي في عام ١٩٧٨. وفي عقد الثمانينيات، انضمت ثلاث دول هي: بنين في عام ١٩٨٣، وسلطنة بروناي دار السلام في عام ١٩٨٤، ونيجيريا في عام ١٩٨٦. وهكذا وصل عدد الدول الأعضاء إلى خمس وأربعين دولة في نهاية عقد الثمانينيات.

الجدول رقم (١)

الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

١- أفغانستان	١٠- لبنان	١٩- الصومال
٢- الجزائر	١١- ليبيا	٢٠- السودان
٣- تشاد	١٢- ماليزيا	٢١- تونس
٤- مصر	١٣- مالي	٢٢- تركيا
٥- غينيا	١٤- موريتانيا	٢٣- اليمن الجنوبي
٦- إندونيسيا	١٥- المغرب	٢٤- الجمهورية العربية اليمنية
٧- إيران	١٦- النيجر	٢٥- الجالية الإسلامية في الهند
٨- الأردن	١٧- باكستان	
٩- الكويت	١٨- المملكة العربية السعودية	

وفي بداية عقد التسعينيات، انضم أعضاء جدد إلى المنظمة وذلك مع تفكك الاتحاد السوفيتي فيما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، وقيام دول مستقلة حديثًا يقع معظمها في آسيا الوسطى. فانضمت أذربيجان في عام ١٩٩١، ثم تبعتها ألبانيا وقيرقيزيا (قيرغستان) وطاجكستان وتركمنستان في عام ١٩٩٢ وكازاخستان في عام ١٩٩٥ وأوزبكستان في عام ١٩٩٦.

ومن السمات التي تميز شكل العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي أيضًا مشاركة جهات وهيئات غير حكومية، فقد اتخذت القمة الإسلامية الأولى خطوة غير مسبوقة دعت الجالية المسلمة في الهند للمشاركة على الرغم من أنها كيان لا يمثل دولة. كما أنها لم تحضر ولم تشارك في أي لقاء أو مؤتمر لاحق لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن ناحية أخرى ظلت منظمة التحرير الفلسطينية تشارك كعضو مراقب منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٤، ثم حصلت على وضع العضوية الكاملة فيما بعد ذلك التاريخ.

توطيد دعائم هيكل المنظمة

إذا نظرنا إلى الأنشطة والجهود التي تقوم بها منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تميزها

كمنظمة، فإننا نجد أنها لا تقتصر على كونها مجرد منتدى دبلوماسي الهدف منه تناول القضايا الإسلامية ذات الاهتمام المشترك. فقد عبرت الدول الأعضاء أيضًا عن تطلعاتها لأن ترعى منظمة المؤتمر الإسلامي عملية التطوير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الفعال والمثمر في العالم الإسلامي. ويوصف هذان الجانبان بأنهما يمثلان «العمل الإسلامي المشترك» الذي يهدف إلى ترسيخ التعاون أو العمل المشترك بشأن الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء. وقد بدأت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمنظمة صغيرة وبيان متواضع؛ لضمان ترتيبات عملية عقد مؤتمرات المنظمة. ومع عقد القمة الإسلامية الثالثة في عام ١٩٨١ في مكة كما أوضحنا، بدأ عمل الأمانة في التوسع بشكل تدريجي وبخاصة بعد ما أُعلن أن منظمة المؤتمر الإسلامي لا بد أن تهتم بتقوية التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء. وهكذا تمخّضت القمة الإسلامية الثالثة عن إنشاء ثلاث لجان دائمة والعديد من الأجهزة المتفرعة جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المتخصصة والمنتمية العاملة في مجالات متنوعة، وذلك تحت مظلة العمل الإسلامي المشترك.

الجدول رقم (٢)

تاريخ انضمام الدول الأعضاء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي

الدولة	سنة العضوية	المنتدى الذي انضمت من خلاله الدولة إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي	
جمهورية أفغانستان الإسلامية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية تشاد	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية مصر العربية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية غينيا	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية إندونيسيا	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
دولة الكويت	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية اللبنانية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
ماليزيا	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية مالي	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
المملكة المغربية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية النيجر	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية باكستان الإسلامية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
المملكة العربية السعودية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط

جمهورية الصومال	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية السودان	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية التونسية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية التركية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
الجمهورية اليمنية	١٩٦٩	عضو مؤسس	الرباط
جمهورية السنغال	١٩٧٠	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول	جدة
مملكة البحرين	١٩٧٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث	جدة
سلطنة عمان	١٩٧٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث	جدة
دولة قطر	١٩٧٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث	جدة
جمهورية سيراليون	١٩٧٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث	جدة
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث	جدة
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث	جدة
جمهورية بنغلاديش الشعبية	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقًا)	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
جمهورية الكاميرون	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
جمهورية الغابون	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
جمهورية غامبيا	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
جمهورية غينيا بيسار	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
دولة فلسطين	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور
جمهورية أوغندا	١٩٧٤	مؤتمر القمة الإسلامي الثاني	لاهور

جمهورية العراق	١٩٧٥	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس	جدة
جمهورية المالديف	١٩٧٥	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس	جدة
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	١٩٧٦	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع	إسطنبول
جمهورية جيبوتي	١٩٧٨	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي التاسع	داكار
جمهورية بنين	١٩٨٣	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع عشر	دكا
بروناي دار السلام	١٩٨٤	مؤتمر القمة الإسلامي الرابع	الدار البيضاء
جمهورية نيجيريا الاتحادية	١٩٨٦	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس عشر	فاس
جمهورية أذربيجان	١٩٩١	مؤتمر القمة الإسلامي السادس	داكار
تركمنستان	١٩٩٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الاستثنائي الخامس	إسطنبول
جمهورية ألبانيا	١٩٩٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الاستثنائي السادس	جدة
جمهورية قيرقيزيا	١٩٩٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الاستثنائي السادس	جدة
جمهورية طاجكستان	١٩٩٢	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الاستثنائي السادس	جدة
جمهورية موزمبيق	١٩٩٤	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني والعشرون	الدار البيضاء
جمهورية كازاخستان	١٩٩٥	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث والعشرون	كوناكري

جمهورية سـ[illegible]نام	١٩٩٦	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع والعشرون	جاكارتا
جمهورية أوزبكستان	١٩٩٦	الاجتماع التنسيقي السنوي[1]	نيويورك
جمهورية توغو	١٩٩٧	الاجتماع التنسيقي السنوي	نيويورك
جمهورية غويانا	١٩٩٨	الاجتماع التنسيقي السنوي	نيويورك
ساحل العاج	٢٠٠١	مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن والعشرون	باماكو

وسنقدم فيما يلي وصفًا مختصرًا لتلك الهيئات، وعن عملها في جوانب النشاط الاقتصادي والثقافي والمسائل القانونية ونشر المعلومات[2].

اللجان الدائمة

كان من بين التوجيهات الصادرة عن مؤتمر القمة الثالث المنعقد في عام ١٩٨١ للجان الثلاث الدائمة ـ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) ـ متابعة قرارات مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، ومناقشة سبل التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجالاتها المختصة. وفي المداولات والمناقشات التي سبقت قرار القمة بإنشاء هذه اللجان الدائمة، وُضعت خطوط إرشادية وتوجيهات مفصلة فيما يتعلق بالتركيبة الجغرافية لتلك الهيئات. وقررت القمة

(١) يُعقد اجتماع تنسيقي سنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛ من أجل متابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس وزراء الخارجية.

(٢) يمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بجميع الأجهزة المتفرعة والمتخصصة والمؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي على الموقع الإلكتروني:

<http://www.oic-oci.org>

أنه لا بد أن تتكون كل لجنة من ممثلي عشر دول إسلامية على المستوى الوزاري، كما يجب أن يرأسها رئيس إحدى الدول. علاوة على ذلك، فقد نص قرار القمة على أنه لا بد من انتخاب أعضاء تلك اللجان الدائمة من خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية لفترة مدتها ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد إلّا لمرة واحدة فقط. وتم تغيير هذه الجزئية تغييرًا جوهريًّا في القمة الإسلامية الخامسة التي عقدت في الكويت في عام ١٩٨٧ عندما قررت السماح لجميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعضوية اللجان الدائمة.

كذلك وُزعت رئاسة اللجان الدائمة وفقًا للتوزيع الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى دول إفريقية وآسيوية وعربية. وبناءً على هذا النهج، وعند إنشاء اللجان أُسندت رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي إلى باكستان واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية إلى السنغال، ولم تعرب أي دولة عربية عضو في المنظمة عن رغبتها في رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري؛ ولذا لم تتخذ القمة أيّ قرار بشأن تلك المسألة. وكان ذلك يعني تأجيل مسألة رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى القمة التالية.

وخلال تلك الفترة، كنت أشغل منصب مدير عام «إرسيكا»، مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول وهو أحد الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويقع مقره الرئيسي في إسطنبول. وعندما وجدت أن منصب رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ظل شاغرًا، اقترحت على الراحل السيد تورجوت أوزال، وكان حينها يشغل منصب نائب رئيس الوزراء التركي (وقد شغل فيما بعد منصب رئيس الوزراء التركي في نهاية عام ١٩٨٣) أنه في تلك الحالة يمكن لتركيا أن تتولى رئاسة تلك اللجنة. وأتاحت القمة الإسلامية الرابعة المنعقدة في الدار البيضاء في يناير من عام ١٩٨٤، فرصة أخرى لاتخاذ قرار بشأن رئاسة تلك اللجنة، وأعربت تركيا عن رغبتها في رئاسة اللجنة وأيدت القمة الاقتراح، واتخذت قرارًا بالموافقة عليه، ومن ثم أصبح الرئيس التركي رئيسًا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن هناك لجنة أخرى رابعة تُعرَف باسم لجنة القدس، كانت قد أُنشئت من قبل عن طريق مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس المنعقد في جدة (١٩٧٥)، وتولى رئاستها عاهل المغرب الملك الحسن الثاني. ويؤكد إنشاء لجنة خاصة بالقدس مدى الاهتمام الذي توليه منظمة المؤتمر الإسلامي لمسألة القدس.

وبدأت اللجان الدائمة ممارسة عملها ومهامها في تواريخ مختلفة، فقد بدأت اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) عملها بعد اجتماعها الأول الذي عقد في داكار في يناير من عام ١٩٨٣، في حين بدأت اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) في مايو من العام نفسه. أما اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فقد عقدت اجتماعها الأول في إسطنبول في نوفمبر من عام ١٩٨٤، ولم تتغير رئاسة اللجان الدائمة إلى الآن ولا تزال أنشطتها تجري في ظل هيكل العمل الأصلي للمنظمة.

وتتولى جميع هذه اللجان مسئولية متابعة الأولويات الاستراتيجية التي تحددها الدول الأعضاء. وتتضمن لوائحها أيضًا دراسة الوسائل المطلوبة لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، وتقديم المقترحات لتحسين قدرات تلك الدول في المجالات التخصصية الموكلة إليها.

الفصل الثالث

تاريخ الإصلاح

واجهت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها انتقادات تصفها بالضعف والفشل في فرض صورتها وهيبتها كمؤسسة فعالة ذات نفوذ على الساحة الدولية. وقد نعتها بذلك الرأي العام في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وأحيانًا بعض ممثلي تلك الدول أنفسهم، الذين أعربوا عن عدم اقتناعهم وعدم رضاهم عن نشاطها. وفي السياق نفسه، أعرب الأمناءُ العامّون المتعاقبون للمنظمة عن استنكارهم لتجاهل الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمة، والإنجازات التي حققتها في قضايا عدة، بينما لا تسلط الأضواء إلا على مكامن الضعف والفشل.

ولا يقتصر هذا الوضع على منظمة المؤتمر الإسلامي وحدها دون غيرها من المنظمات الدولية التي تعاني - هي الأخرى - من الضعف المتأصل في بنيانها، والمتمثل في عدد من الجوانب التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المصالح المتضاربة للدول الأعضاء، والعوائق المؤسساتية والقانونية التي تحكم إدارة العلاقات الدولية بسبب اختلافات الأنظمة والممارسات الداخلية لكل دولة، بالإضافة إلى العقبات الاقتصادية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القضية الأساسية التي يجب الالتفات إليها والتركيز عليها هي تمكين المنظمة من تخطي تلك العقبات.

لقد وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلى سبع وخمسين دولة، تنتمي إلى خلفيات عرقية وثقافية واقتصادية شديدة التنوع. ويضاف إلى ذلك اختلاف توجهاتها السياسية

والأيديولوجية؛ مما أدى إلى تباين أو تضارب آمالها التي تنتظر من المنظمة تحقيقها، بما يتفق وأولوياتها ومصالحها الوطنية. ومن الطبيعي أن تعرقل مثل هذه الظروف مسيرة تحقيق الأهداف المرجوّة، سواء في هذه المنظمة أو غيرها.

وقد يكون الميثاق الأول لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي صيغ في سبعينيات القرن العشرين، مسئولًا بشكل جزئي عن بعض أوجه القصور التي عانت منها المنظمة. لقد أتمت المنظمة صياغة ميثاقها بعد ثلاثة أعوام من نشأتها، وكانت الصياغة المبهمة لبعض البنود الأساسية في هذا الميثاق سببًا في عدم وضوح المسئوليات الملقاة على عاتق الدول الأعضاء والوكالات التابعة للمنظمة والدور المنوط بكل منها لتحقيق أهداف المنظمة. وقد ساهمت عدة عوامل في عرقلة عملية صياغة الميثاق، منها اهتمام واضعي الميثاق بالأهداف قصيرة الأجل وتركيزهم على وضع الإطار الأساسي لوظائف المنظمة ومهامها، إلى جانب افتقارهم للخبرة الطويلة في القضايا الدولية التي تسمح ببلورة رؤية متسقة وقابلة للتنفيذ. وضاعفت الآمال العريضة غير الواقعية، واختلاف حجم موارد الدول الأعضاء من صعوبة استشراف رؤية مستقبلية فعالة. وكما ذكرنا آنفًا، فإن كل دولة كانت تهتم بما تعتبره أهم أولوياتها، وتقوم بالالتزام بالأهداف الواردة في الميثاق وفقًا لقدراتها ومواردها ومصالحها الداخلية.

ومن الممكن أن يُعزَى تدهور أداء المنظمة إلى عامل آخر، وهو ضعف مؤسساتها. فعلى سبيل المثال، يعد الهيكل التنظيمي للمنظمة ضعيفًا وضئيلًا بشكل لا يرقى إلى مستوى التعامل مع القضايا الكبرى التي تُعنى بها المنظمة، والآمال التي تعقدها عليها الدول الأعضاء والمسلمون حول العالم. وكانت الأمانة العامة والأجهزة المختلفة للمنظمة تفتقر إلى الكفاءات المطلوبة، والتي إن توفرت أحيانا فإنها غالبًا ما تكون غير مدربة أو مؤهلة؛ وذلك لعدم وجود سياسة توظيف تأخذ بعين الاعتبار الجدارة والخبرة المهنية.

ولا ريب أن العجز في ميزانية المنظمة، عند مقارنتها بالمنظمات الإقليمية الأخرى، والذي استمر إلى عهد غير بعيد، كان من أهم عوامل ضعف أدائها. ويعود هذا العجز لعدم وفاء بعض الدول الأعضاء بأداء مساهماتها المالية بانتظام.

ولقد برزت هذه المشكلات بوضوح في السنوات الأولى لتأسيس الأمانة العامة، وسرعان ما أدركتها جميع الدول الأعضاء، ومن ثمّ دخل مصطلح «الإصلاح» قاموس المنظمة في عام ١٩٨٢، وكانت هناك محاولات عدة للإصلاح في العقود التالية.

وفيما يلي وصف مختصر لبعض أهم محاولات الإصلاح:

عملية نيامي

عُقِد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث عشر في نيامي، عاصمة النيجر، في عام ١٩٨٢، وقد تبنى هذا المؤتمر قرار «إصلاح المنظمة» الذي أشار إلى أنه مع التقدم الذي أحرزته المنظمات والمؤسسات والمراكز التابعة لها، فإن هناك حاجة ماسة إلى زيادة نطاق التنسيق فيما بينها لمنع ازدواجية العمل، وإزالة بعض العقبات التي تعوق مسيرة المنظمة. وجاء هذا الاعتراف إيذانًا بإطلاق ما اصطلح على تسميته «عملية نيامي» التي أوكلت المنظمة بموجبها إلى الأمين العام مهمة تشكيل لجنة من الخبراء الحكوميين لدراسة أعمال جميع الأجهزة المتفرعة والمؤسسات والمراكز العاملة تحت مظلة المنظمة. واجتمعت لجنة الخبراء في جدة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر من عام ١٩٨٣ واستهلت عملها باستعراض المهام التي تقوم بها جميع المؤسسات التابعة للمنظمة وتقديم مقترحات حول كيفية تنسيق العمل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى نتائج مثمرة، من بينها تفادي ازدواجية العمل. وكان على اللجنة في الوقت ذاته تقديم توصيات تهدف إلى تحسين فاعلية أداء تلك المؤسسات. وعرضت اللجنة أعمالها على مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع عشر المنعقد في دكا والذي طلب من الدول الأعضاء ورؤساء الأجهزة والمراكز إبداء آرائهم بشأن توصيات اللجنة حتى تتمكن لجنة الخبراء من متابعة الدراسة وتقديم توصياتها لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس عشر لاستعراضها والتوصل إلى قرار نهائي بشأنها. كما اتخذ المؤتمر القرار رقم «١١/ ١٤ـ أف» الذي يقضي بإرجاء تأسيس أي مراكز جديدة حتى تنتهي لجنة الخبراء من عملها.

وكان مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس عشر الذي عقد في صنعاء عام ١٩٨٤ على القدر نفسه من الأهمية والفاعلية، حيث أكد مجددًا ضرورة تعزيز كفاءة

وفاعلية الأمانة العامة للمنظمة وجميع مؤسساتها المتفرعة. وشمل قرار المؤتمر الخاص بإصلاح المنظمة بنودًا مهمة شملت معظم المحاور التي كانت في حاجة إلى أن تمسها رياح الإصلاح [1].

وأكدت اللجنة الحاجة إلى تحديد البرامج الملحة ذات الأولوية القصوى في جميع محاور خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء (القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مكة والطائف عام ١٩٨١) باعتبار أن تحديد الأولويات يعد جزءًا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تفعيل دور المنظمة في دعم أواصر التعاون بين الدول الأعضاء. ودعا المؤتمر اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي أسستها القمة الإسلامية الثالثة إلى وضع برامج تضم قائمة بالأولويات في جميع قطاعات خطة العمل لعام ١٩٨١، مع الاهتمام بإسناد المهام المناسبة لكل من الأمانة العامة والأجهزة الفرعية والمؤسسات والمراكز التابعة للمنظمة.

كما قرر المؤتمر إعادة تشكيل لجنة الخبراء الحكوميين التي تأسست بموجب قرار من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث عشر، لتشمل مجموعة من الخبراء رفيعي المستوى ترشحهم الدول الأعضاء. ويتعين على لجنة الخبراء هذه أن تبحث سبل ووسائل تعزيز التعاون والتنسيق بين عمل الأمانة العامة للمنظمة والأجهزة والمؤسسات والمراكز المتفرعة بهدف تقييم عمل تلك الأجهزة ومراجعة مستوى فاعليتها وكفاءتها. ودعا المؤتمر اللجان الدائمة إلى تقييم أداء المنظومة بأكملها بشكل دوري للتأكد من تنفيذ المهام المُسنَدة إلى كل الأجهزة على أكمل وجه، وأكدت قرارات المؤتمر أيضًا أهمية قيام الأمانة العامة وجميع الأجهزة والمؤسسات والمراكز المتفرعة بمدّ يد التعاون للجنة لمساعدتها في أداء مهمتها.

وقام معهد الإدارة العامة السعودي، بناءً على توصية من الأمانة العامة للمنظمة وعملًا بقرارات المؤتمرين الثالث عشر والخامس عشر لوزراء الخارجية المذكورَين آنفًا،

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/fm/15/15/%20icfm-admin-en.htm#Resolution%20No.%2014/15-AF>

بإجراء دراسة لدراسة مدى التنسيق داخل المنظمة. وأظهرت النتائج أن التنسيق كان ضعيفًا وفي أدنى مستوياته بين جميع أجهزة المنظمة تقريبًا. ويمكن حصر أسباب هذا المستوى المتدني من التنسيق، كما أظهرتها الدراسة، فيما يلي[1]:

- غياب خطة توسعية واضحة المعالم، مما أدى في بعض الأحيان إلى تجاهل الأولويات والتركيز على أهداف ثانوية، وتكرار القيام بالمهام والمسئوليات الموكلة لكل جهاز على حدة، مما أفضى بالنتيجة إلى زيادة العبء المادي الملقى على كاهل المنظمة وبالتالي عجزها عن تنفيذ المشروعات السابقة بالكفاءة المطلوبة.
- غياب التقويم المستمر الذي أدّى إلى تفاقم المشكلة، إذ كان من الممكن تفعيل التنسيق بين الأجهزة المختلفة للمنظمة لو استمر تقسيم أنشطة وبرامج المنظمة بنسق موحد متناغم بحيث يمكن مضاهاة الأنشطة والبرامج بالمراحل المختلفة للخطة الموضوعة.
- تداخل أهداف ومهام الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية للعديد من أجهزة المنظمة بما أثر سلبًا على قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف، إذ إن تكليف أكثر من جهاز بالمهمة نفسها أدى إلى مضاعفة الجهود المبذولة دون طائل، وزاد من الأعباء المالية دون أن يقابل ذلك زيادة معادلة في مستوى الإنتاجية للمنظمة. ومما زاد الأمور سوءًا أن الأنظمة الأساسية وجميع الوثائق القانونية الخاصة بأجهزة المنظمة أجازت ذلك التخبط وازدواجية المسئولية دون أي محاولة للإصلاح والتنظيم.

كما ألقت الدراسة الضوء على مجموعة من العوائق التنظيمية الداخلية كعدم تدفق المعلومات بشكل سلس، وعدم تحديد ووضوح المسئوليات الموكلة إلى كل جهاز، والنقص في الطاقات البشرية. وأشارت الدراسة إلى أن الاستقلال المالي لأجهزة المنظمة، التي يتلقى معظمها التمويل من الدول الأعضاء مباشرة، قد أدى إلى ضعف التنسيق بين الأجهزة والأمانة العامة التي ينتهي دورها الرقابي والمالي فور اعتماد

(١) دراسة معهد الإدارة العامة السعودي بشأن التنسيق داخل إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وثيقة داخلية غير منشورة خاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

الميزانية من جانب وزراء خارجية المنظمة، وحينها يصبح كل جهاز مسئولاً عن إدارة شئونه المالية.

وبعد أن وضعت الدراسة التي أجراها المعهد السعودي أصابعها على أسباب سوء التنسيق وضعفه، طُرحت عدة توصيات على قدر كبير من الأهمية تهدف إلى تعزيز أداء المؤسسات المختلفة داخل المنظمة. وشملت تلك التوصيات الحاجة إلى دراسة الأهداف الأساسية للمنظمة كونها اللبنة الأولى لتأسيس الوكالات والمؤسسات أو حلها، ووضع حدّ لازدواجية المهام وازدواجية العمل في أكثر من جهة، ومن ثم ترشيد الإنفاق. وقد قدم المعهد العديد من المقترحات التفصيلية فيما يتعلق بإعادة الهيكلة وإدارة المنظمة والرقابة المالية.

وبحلول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، حدث تطورٌ كان له عظيم الأثر في التأكيد على أهمية تعزيز الأنظمة الأساسية الخاصة بالمؤسسات التابعة للمنظمة وكذلك الاختصاصات التي تقوم بها. فقد قامت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بتعديل نظامها الأساسي واقترحت عددًا من التعديلات، شملت ـ بالإضافة إلى بنود أخرى ـ توسيع نطاق سلطتها وصلاحياتها. فعند تأسيسها، كانت الإيسيسكو تعمل «تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي»[1] وفقًا لما جاء في المادة الخامسة، الفقرة (أ)، من ميثاقها الأصلي والتي تنص على الآتي:

– تدعيم الاندماج والتكامل والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال وبين الدول الأعضاء في الإيسيسكو، وتعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

(١) تم تعديل هذه المادة لاحقًا لتصبح «ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي»:

<http://www.isesco.org.ma/english/charter/charter.php?page=/home/charter>

كما تم إجراء تعديلات أخرى، فعلى سبيل المثال، وفقا للميثاق الأصلي كانت ثلاثة من الأجهزة المتفرعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي مُمثلة في المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) والذي كان بدوره من ضمن آليات التنسيق الفعالة. ومن ناحية أخرى، فوفقا للميثاق الأصلي كان بوسع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بصفته الشخصية تعيين ثلاثة من المتخصصين ممن قدموا خدماتهم للمجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وبمرور الوقت تم إلغاء هذه الشروط والأحكام وغيرها.

المماثلة وذات الاهتمام المشترك، داخل الدول الأعضاء وخارجها، ذلك على أن تحظى المؤسسات المتخصصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة داخل إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية، والمركز العالمي للتعليم الإسلامي، ومركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بالإضافة إلى اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي، باستقلالها في العمل في مجالات اختصاصها، على ألَّا تتعارض صلاحيات منظمة الإيسيسكو والمنظمات المذكورة آنفًا، وألَّا تعمل أي أجهزة مستحدثة داخل منظمة الإيسيسكو نفس عمل المنظمات سالفة الذكر. ومن ثم، تعمل منظمة الإيسيسكو في كافة النشاطات التي تقع خارج نطاق اختصاص تلك المراكز والمؤسسات.

ومع ذلك، قام المؤتمر العام الثالث لمنظمة الإيسيسكو في عام ١٩٨٨ بمبادرة ذاتية واتخذ قرارًا «بدمج المؤسسات والمراكز التعليمية والعلمية والثقافية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي داخل نطاق الإيسيسكو أو إنهاء نشاطها وإلغائها تمامًا، إذا لزم الأمر»[١]. وقد قدم المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية الذي عُقد في الرياض عام ١٩٨٩ حلًا حاسمًا لهذه القضية، وقضايا أخرى طرحت للنقاش خلال «مسار نيامي».

قرار الرياض

أتاحت القرارات التنظيمية، وخاصة القرار رقم «٦/ ١٨ـ أف» الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن عشر المنعقد في الرياض، الفرصة لتوطيد أواصر التضامن داخل المنظمة بحلول عام ١٩٨٩. فقد مثل هذا المؤتمر منعطفا رئيسيا في إطار عملية هيكلة المنظمة، حيث شرع في إدخال عدد من الإصلاحات الهيكلية لتنظيم العلاقة بين أجهزة المنظمة المختلفة، وفي الوقت ذاته حسم الجدل الدائر حول صلاحيات كل جهاز من أجهزة المنظمة.

(١) «القرار الخاص بالتنسيق بين المنظمات والمؤسسات العاملة في مجالات التعليم والعلوم والثقافة ضمن إطار نظام العمل الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي».
(القرار رقم CG 3/88/C الذي اتخذه المؤتمر العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في دورته الثالثة (١٩٨٨).

ونعرض فيما يلي ملخصًا لأجزاء من القرار «١/ ١٨ـ أف» الذي يحمل عنوان «حول عمل منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية»، حيث يتطرق القرار إلى موضوعات إعادة الهيكلة وتعزيز الترابط.

استراتيجية العمل الإسلامي المشترك

أوكل المؤتمر للأمين العام مهمة وضع تصور وصياغة استراتيجية شاملة للعمل الإسلامي المشترك على أساس إعلان مكة/ الطائف، وخطة العمل الاقتصادية، على أن يشمل هذا التصور مقترحًا يحدّد أولوية البرامج في جميع قطاعات العمل الإسلامي المشترك، بالإضافة إلى اقتراح مهام كل من الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية في هذا السياق.

الإصلاحات الهيكلية

كما قرر المؤتمر أنه على الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المنتمية أن تجد طرقًا فعالة لترشيد أنشطتها. وقد تم إقرار التصنيف التالي للأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية للمنظمة:

١- الأجهزة المتفرعة: تُنشأ الأجهزة المتفرعة في إطار المنظمة وفقًا لقرارات مؤتمرات القمة الإسلامية أو مؤتمرات وزراء الخارجية، وتكون عضوية الدول الأعضاء تلقائية في هذه الأجهزة ويتولى مجلس وزراء الخارجية إقرار ميزانيتها.

٢- المؤسسات المتخصصة: تُنشأ مؤسسات متخصصة في إطار المنظمة بموجب قرارات القمة أو مجلس وزراء الخارجية، وتكون عضوية المؤسسات المتخصصة اختيارية ومفتوحة للدول الأعضاء في المنظمة، وتكون ميزانياتها مستقلة عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة، ويتم إقرار هذه الميزانيات من قبل الهيئات التشريعية كما هو منصوص عليه في أنظمتها الأساسية.

٣- المؤسسات المنتمية: عضوية هذه المؤسسات اختيارية ومفتوحة لأجهزة الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها، وتكون ميزانياتها مستقلة عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة ويتم إنشاؤها برعاية القمة الإسلامية أو

المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية. ويجوز منح هذه المؤسسات المتمية صفة المراقب بموجب قرار صادر عن مجلس وزراء الخارجية، ويجوز لها أن تحصل على مساعدات طوعية من الأجهزة المتفرعة أو من المؤسسات المتخصصة أو من الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى دعوته لترشيد الإنفاق وتعزيز أداء وجهود المنظمة، وضع المؤتمر مبادئ توجيهية لإعادة الهيكلة الداخلية للأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمتمية. وتشمل هذه المبادئ القوانين المنظمة لآليات التعامل بينها وتحديد المهام والمسئوليات. وقد أصدر المؤتمر أوامره بإيقاف إنشاء أي جهاز إضافي تابع للمنظمة.

أما فيما يخص إعادة هيكلة الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة، والتنسيق بينهما وبين المؤسسات المتخصصة والمتمية، فقد نص القرار على ما يلي:

- تُعطى الأولوية لتعزيز أداء وفاعلية الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمتمية التي تمارس أعمالها، وإعطاء الأولوية لتفعيل القرار رقم «١١/ ١٤ـ أف» الذي أقره المؤتمر الرابع عشر لوزراء الخارجية، والذي نص على عدم إنشاء أي جهاز جديد وتأجيل إنشاء الأجهزة التي حظيت بالموافقة ولكنها لم تبدأ بمزاولة أعمالها بعد والتي تتطلب تمويلًا من المنظمة، أو التي تمثل مهامها إعادة اجترار لأعمال أجهزة قائمة بالفعل.
- تحتفظ المنظمة بالأجهزة المتفرعة المشار إليها سابقًا.
- تتولى اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى مهامها الأساسية المنصوص عليها، القيام بمهام الجمعية العامة المشتركة لجميع الأجهزة المتفرعة، وتتمثل مهامها النظر في برامج الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المتعلقة بالأمانة العامة والأجهزة المتفرعة، وتقدم توصياتها للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.
- يحتفظ عدد من الأجهزة الحالية بوضعه القائم وتتضمن مجمع الفقه الإسلامي، واللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي، وصندوق تمويل

القدس والوقف التابع له، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، واللجنة الإسلامية للهلال الدولي.

كما طالب المؤتمر الأمين العام باتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من قيام المؤسسات القائمة بواجباتها على النحو الأمثل ووفقًا للقواعد الداخلية للأمانة العامة للمنظمة، وتبني سياسات المناهج العلمية والعملية في توظيف الكوادر بُغية تخفيض تكاليف الإنفاق، وذلك اتساقًا مع مكانة المنظمة بوصفها منظمة دولية.

الأجهزة التنسيقية

وفي سياق التنسيق أيضًا، طالب المؤتمر الأمين العام للمنظمة بتأسيس جهاز لمتابعة وتنسيق نشاطات الأمانة العامة وأجهزة المنظمة المتعددة، شريطة ألا يستدعي إنشاء هذا الجهاز أي التزامات مالية إضافية من المنظمة. كما طالب الأمين العام بعقد اجتماع سنوي برئاسة الأمين العام للمنظمة للتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة والأجهزة الأخرى، بحضور رؤساء ومديري جميع المؤسسات والأجهزة.

فريق الشخصيات البارزة

استطاع مسار الإصلاح الذي انطلق في نيامي عام ١٩٨٢، واكتملت أركانه في الرياض عام ١٩٨٩، أن يوجد الحلول لعامل أساسي من عوامل ضعف المنظمة ألا وهو الإصلاح الهيكلي، وبقي العديد من المشكلات العالقة على الساحة. وقد اعترف مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء في ديسمبر ١٩٩٤ بأن التغييرات الجذرية التي يشهدها العالم من عولمة الاقتصاد وتشكيل تكتلات إقليمية اقتصادية وما إلى ذلك، تمثل تحديات خطيرة للعالم الإسلامي. كما تناولت القمة بالبحث صورة الإسلام خارج محيط الأمة، ودور المنظمة في تعزيز التعاون ودعم أواصر الترابط بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة جميع تلك التحديات.

وبعد استعراض إنجازات المنظمة عبر السنوات الماضية وإمكاناتها الحالية التي تمكنها من مواجهة تحديات العصر وتعزيز قدرتها وفاعليتها، عزمت القمة السابعة على تدشين عملية إصلاحية جديدة، وعلى هذا فقد قرر المؤتمر ما يلي:

التأسيس الفوري لفريق من الشخصيات البارزة المكونة من شخصيات متميزة من الدول الأعضاء ممن تفوقوا وبرزوا في شتى المجالات ليتولوا تقيـم إنجازات المنظمة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، إلى جانب إعادة النظر في أهداف المنظمة ومقاصدها في ضوء التغيرات التي تشهدها الساحة العالمية. وكان على المجموعة أن تقدم توصياتها للمؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد في كوناكري ١٩٩٥، على أن تتناول تلك التوصيات التدابير اللازمة لتعزيز أداء المنظمة بوصفها الكيان الإسلامي الدولي المسئول في المقام الأول عن توطيد أواصر التضامن وتوثيق عرى التعاون بين الدول الأعضاء من أجل تقدم الأمة الإسلامية وازدهارها [1].

وقد تقرر إسناد مهمة تعين أفراد فريق الشخصيات البارزة إلى الأمين العام للمنظمة بالتشاور مع رئيس القمة والدول الأعضاء، وفق مبادئ التوزيع الجغرافي العادل. كما دعت القمة الأمين العام وجميع الأجهزة إلى مد يد العون والمساعدة للفريق ومساندته في أداء مهامه على النحو الأمثل.

ومن ثم فقد انطلق أول اجتماع لفريق الشخصيات البارزة في جدة في يونية ١٩٩٥، حيث تقرر إنشاء ثلاث لجان فرعية وهي: لجنة الشئون السياسية والمؤسساتية، ولجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، ولجنة شئون الثقافة والإعلام. وقد اجتمعت اللجان الثلاث وقدمت تقاريرها الأولية التي شملت تقييما للمجالات التي تتطلب مزيدًا من الاستقصاء والبحث.

وتضمّن تقرير لجنة الشئون السياسية والمؤسساتية نقاطًا جديرة بالاهتمام، حيث أشار إلى بعض أهم الموضوعات مثل مبدأ التضامن الإسلامي، الذي أكدت اللجنة أهمية تطويره وبث روح الحيوية فيه، وإضفاء صبغة المعاصرة عليه من أجل تعضيد مواجهة الدول الإسلامية لتحديات العصر. أما فيما يخص التغيرات التي شهدتها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الإقليمية منها والدولية في أعقاب الحرب

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/7/7th-is-summit.htm#finalcommunique>

الباردة، فقد أكد الفريق الحاجة إلى توطيد أواصر التضامن بين الدول الإسلامية ودفع عجلة العمل المشترك، خاصة وقد اختلفت طبيعة التحديات التي تواجه الأمة عما كانت عليه إبان ثورات البلدان الإسلامية للتحرر من نير الاستعمار وما تبعها من حركات تنموية. وقد كان هناك إجماع على الحاجة إلى تعميق جذور هذا المفهوم الشمولي، وتحديد الوسائل المناسبة لترجمته من مبدأ نظري إلى منهج فعال ليشمل جميع مجالات المساعي المشتركة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن، فقد جاء في تقرير اللجنة أن المنظمة تبدو عمومًا عاجزة عن القيام بدور فعال على المستوى الدولي في قضايا شائكة مثل قضايا القدس وفلسطين والبوسنة والهرسك والصومال. كما عبر التقرير عن إيمان اللجنة بأهمية تطوير وتعزيز مبدأ الأمن الإسلامي الجماعي والتوفيق بينه وبين غيره من مبادئ الأمن الجماعي للدول الأعضاء، بالإضافة إلى أهمية تعزيز دور المنظمة لتتمكن من القيام بدور حيوي في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وفضّ الصراعات، والعمل على تأسيس آليات جديدة في المنظمة لدعم السلم والأمن.

وقد أقرّت اللجنة الفرعية للشئون السياسية والمؤسساتية بدورها صلاحية ميثاق المنظمة وسريان مفعوله وعدم الحاجة إلى إعادة النظر فيه، ولكنّها أكدت في الوقت ذاته أهمية تعيين وسائل جديدة لتحقيق أهداف ومقاصد الميثاق من خلال تحديد رؤى وأولويات جديدة لعمل المنظمة على ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية. وقد أشارت اللجنة إلى موضوع تغيير اسم المنظمة إلا أنها قررت عدم تقديم أي مقترح في هذا الصدد. وأكدت اللجنة أهمية تعزيز التعاون الوثيق والتنسيق بين المنظمة والمنظمات والهيئات متعددة الأطراف.

وشدد التقرير أيضا على ضرورة توفير الموارد المالية المطلوبة لدعم المنظمة ماديًّا. واستعرض تقرير لجنة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي مجالات التعاون التي يتضمنها عمل المنظمة. كما تطرق التقرير إلى قضية مراجعة خطوات عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة، ودعا إلى دراسة وسائل زيادة الموارد المالية للمنظمة وأهمية

بث روح المنافسة ودعم القدرات المؤسسية المختلفة وتعزيز تطبيق المعايير الإجرائية المعتمدة في عمل الأجهزة المتفرعة. وأفاد التقرير بعزم اللجنة على النظر في عوامل النجاح وأسباب الفشل للعمل على الوصول إلى الأداء الأمثل لمهام المنظمة. وقد أشار التقرير إلى أثر بعض العوامل السلبية مثل ضعف الموارد المالية وسوء الإدارة وقلة الموارد البشرية والطموح المُبالَغ فيه لبعض الأجهزة والأعضاء وتعقُّد عمليات صنع القرار داخل المنظمة.

وبعد مضي ثلاثة أشهر على اجتماعها الأول، عقد فريق الشخصيات البارزة اجتماعًا في شهر سبتمبر من عام ١٩٩٥ لإصدار تقريره النهائي. واتصفت نتائج التقرير بالعمومية وعدم التحديد، ولم تتعرض بعض أجزائه إلى النقاط التي أثارتها التقارير الأولية للجان. وقد اعترف التقرير بأن «المنظمة استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات والمكاسب على الساحة الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية» [1]، بالإضافة إلى قيامها بجهد محوري في العديد من القضايا الشائكة مثل الملف الفلسطيني والأفغاني وقضايا الأقليات المسلمة. أما في المجال الاقتصادي، فقد رصد التقرير العديد من الإنجازات مثل إنشاء عدد من الأجهزة والمؤسسات للعمل على تنفيذ المشروعات والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة. ورصد كذلك بعض المنجزات في المجالين الثقافي والإعلامي. ودون التطرق للتفاصيل، أوضح التقرير أن نقاط قوة المنظمة تكمن في وجود لجان دائمة، بالإضافة إلى نجاح المنظمة في تأسيس آلياتٍ فعالة مثل مجموعات الاتصال واللجان الوزارية الخاصة بشئون العديد من القضايا الإسلامية التي ظهرت على الساحة.

وعلى الجانب الآخر، أكد التقرير أن نقاط الضعف الرئيسية للمنظمة تكمن في ضعف التمويل والمشكلات المادية التي تعوق عمل الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة وترهقها، ويورد التقرير أيضًا اقتراحًا بدمج بعض الأجهزة لرفع كفاءة المنظمة، وذلك دون الخوض في تفاصيل هذا الدمج وفوائده. كما عرض التقرير إقرار توصيات لجنة

(١) تقرير مجموعة الشخصيات البارزة (جدة، وثيقة داخلية غير منشورة خاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ١٩٩٥) ص ٥.

الشئون الاقتصادية بشأن تولي الأمانة العامة لمهام ومسئوليات المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية بعد أن عجزت هذه الأخيرة عن مواجهة القضايا المستعصية التي واجهتها. كما اقترح التقرير توزيع مهام المركز الإسلامي للتجارة والتنمية، ومقره الدار البيضاء، بين الأمانة العامة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أن توصيات فريق الشخصيات البارزة كانت على القدر نفسه من العمومية. فقد أكدت أنّ على الأمة الإسلامية «أن توطد مفهوم التضامن وتعمق أواصر الترابط بين دولها، وخاصة على المستوى الإقليمي»[1] لتتمكن من مواجهة التحديات الراهنة التي تتعرض لها. كما أوصى الفريق بضرورة استحداث آليات لدعم دور المنظمة في قضايا السلم والأمن، دون أن تأتي على ذكر أي تفاصيل حول هذه الآليات. بالإضافة إلى هذا، دعا الفريق إلى تعزيز دور الأمين العام وتوسيع نطاق سلطاته وتمكينه من استحداث إجراءات عاجلة لتسوية النزاعات والخلافات التي قد تندلع جرّاء أزمات مفاجئة بين الدول الأعضاء. وأوصى الفريق أيضًا بافتتاح مكاتب إقليمية للمنظمة وتأسيس هيئة لآليات الاتصال الدائمة في مقر الأمانة العامة لجمع المعلومات الضرورية لتطوير العلاقات بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون والتواصل بينها وبين الدول الأعضاء.

وعلى الصعيدين الثقافي والاقتصادي، أشار الفريق إلى أن فشل المنظمة في تنفيذ قراراتها وتوصياتها يُعزى إلى اتساع الهوة بين المشروعات الطموحة والموارد الشحيحة التي تخصصها المنظمة لتنفيذ تلك المشروعات، وعليه فإنه ينبغي وضع خطط واقعية قابلة للتنفيذ في ضوء قلة الموارد المالية للمنظمة. وقد أوصى التقرير كذلك بزيادة التعاون مع القطاع الخاص داخل الدول الأعضاء ودعم القطاعين الثقافي والإعلامي لمواكبة التطورات الدولية، ورسم خطة شاملة لتعزيز الروابط بين مختلف أجزاء العالم الإسلامي، وتعميق روح التضامن والتعاون بين دوله.

(١) المصدر نفسه، ص ٩.

فريق الخبراء الحكومي الدولي

أخذت عملية الإصلاح منعطفًا جديدًا في القمة الإسلامية الثامنة المنعقدة في طهران عام ١٩٩٧، فبعد دراسة تقارير الأمين العام للمنظمة فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية والمالية في الأمانة العامة، أكدت القمة أهمية تفعيل وتطوير دور المنظمة على المستويين الإسلامي والدولي لخدمة الأهداف التي أُنشئت المنظمة من أجلها في المقام الأول. ومن ثم فقد قررت القمة تأسيس فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية، وفوضته بالنظر في تقرير الأمين العام وتقديم توصيات بشأن كل ما قدمه من اقتراحات، وإحالتها إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس والعشرين المنعقد في الدوحة عام ١٩٩٨ للبت في أمرها[1].

وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي عدة اجتماعات [2] كان أولها ـ كما جاء في قرار القمة التي سبقت الإشارة إليها ـ في جدة في فبراير ١٩٩٨، حيث اتفق الفريق على أن الأزمة المالية هي المشكلة الأساسية التي تشل فاعلية المنظمة والتي يجب أن تحظى بأولوية قصوى لحلها. كما عبّر الفريق عن اعتقاده بأن الإصلاح يجب أن يتم في إطار الهياكل القائمة للمنظمة، ووفق ميثاقها وقوانينها، كما تقرر تجميد إنشاء أي جهاز جديد. وأوصى الفريق إلى جانب هذا، بأن تعمل المنظمة على انتهاج المرونة في تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية لاستعادة عافيتها، والتأكيد على ضرورة أن تكون عملية إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها شاملة وكاملة. (وربما كانت بعض هذه المبادئ، مثل عدم المساس بالميثاق والاكتفاء بالهياكل القديمة للمنظمة قد وضعت عقباتٍ في طريق الإصلاح وقيدت خطواته وجعلت المنظمة أبعد ما تكون عن النجاح).

وأكد الفريق كذلك أنه يجب منح الأمين العام سلطات واسعة من أجل تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية بما تقتضيه الضرورة، وذلك في حدود السلطات والصلاحيات التي يخولها

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic_oci.org/english/conf/is/8/8th_is_summit.htm#final%20%20communique>

(٢) عقدت المجموعة أربعة اجتماعات في الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢. وقد عُقدت تلك الاجتماعات في جدة في فبراير ١٩٩٨، وفبراير ٢٠٠٠، وإبريل ٢٠٠١، وديسمبر ٢٠٠٢.

له الميثاق ووفقًا للقوانين الحالية. أما فيما يخص سياسة التوظيف، فقد ركز الفريق على ضرورة رفع مستوى المؤهلات، والتخصص، والخبرة اللازمة للتقدم للوظيفة.

تجربة شركة «إكسنتشر»[1]

فوَّض مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة في ديسمبر من عام ٢٠٠٠ الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ـ بالتشاور مع رئيس المؤتمر الإسلامي السابع والعشرين لوزراء الخارجية ـ والحكومة الماليزية ـ والبنك الإسلامي للتنمية باختيار شركة متخصصة في مجال خدمات الإدارة والاستشارات ليعهد إليها مهمة تجديد الجهاز القائم للمنظمة ودعمه حتى يصبح أكثر كفاية وفاعلية[2]. واختيرت شركة «إكستشر» الاستشارية الماليزية لإجراء الدراسة، وتعهد البنك الإسلامي للتنمية بتحمل جميع النفقات. وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية اجتماعًا في جدة في ديسمبر من عام ٢٠٠٢ من أجل بحث مجالات الدراسة والاختصاص التي شملت:

- تطوير وتحديث منهاج العمل للوصول إلى مستوى عالٍ من المرونة والكفاءة وتحسين مستوى الأداء.
- تجنب القرارات التي من شأنها أن تزيد من الأعباء المالية على كاهل الدول الأعضاء التي تصب في نهاية المطاف في زيادة الإنفاق من ميزانية الأمانة العامة.
- الاستغلال الكبير للمراكز والأجهزة القائمة دون الاتجاه لإنشاء مؤسسات جديدة.
- تفادي أي قرار من شأنه أن يمس ميثاق المنظمة ويفضي إلى أي تعديل في بنوده.
- تفعيل مكتب قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، والترتيب لعقد اجتماعات متابعة سنوية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

---

(١) شركة «إكستشر» هي شركة استشارات دولية تم اختيارها تحت إشراف الوحدة الماليزية للتحديث والتخطيط الإداري من أجل إعداد وإجراء دراسة خاصة بإعادة هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(٢) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/is/9/9th-is-sum.adminsitrative.htm>

- النظر في عقد اجتماعات متابعة نصف سنوية للمؤتمرات الوزارية.

- النظر في عقد اجتماعات دورية للممثلين الدائمين لدى المنظمة لدراسة القضايا والمسائل الاعتيادية منها والطارئة.

-التركيز على حل المشكلات المالية للمنظمة.

ومن ثَمَّ بدأت الشركة في تنفيذ برنامج التدقيق والمراجعة في يولية من عام ٢٠٠٣، وانتهى العمل في أغسطس من عام ٢٠٠٥ بتقديم تقرير عام يتعامل مع مختلف هيئات المنظمة ونشاطاتها وبرامجها، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات. وعند إمعان النظر في التقرير، وجدت الأمانة العامة أنه مفيد ويمكن أن يمثل اللبنة الأولى لبناء منظمة ناجحة ذات نظرة مستقبلية، على الرغم من أن الأمانة العامة والدول الأعضاء سجلت العديد من الملاحظات، وفيما يلي بعض الأمثلة عليها[1]:

- على الرغم من أن الشركة الاستشارية قد بحثت بعمق في هيكل المنظمة ومؤسساتها وإجراءاتها الداخلية، فإن بعض أجزاء التقرير بدت وكأنها قاصرة على تقرير نظري للرقابة المالية.

- لم يقدم التقرير تصورًا مبتكرًا أو حلًّا محددًا يعزز هيكل المنظمة ويعضد جهودها الرامية إلى مواجهة التحديات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، وقد يُعزى ذلك إلى القيود التي فرضتها المنظمة على صلاحيات الشركة والتي نصت على ألَّا تتطرق جهود إعادة الهيكلة إلى فكرة تعديل الميثاق أو أن تفضي إلى التزام مادي إضافي يضاف إلى الأعباء الحالية الملقاة على عاتق الدول الأعضاء.

- كان من الممكن أن تقدم الدراسة فائدة أعظم لو أن نطاق عملها كان أوسع، وشمل بحث طرق مواجهة التحديات المعاصرة أو أجرى مقارنات بين المنظمة والمنظمات الدولية المماثلة واستُخدمت تلك المعطيات كمرجعية لرؤية جديدة للهياكل القائمة للمنظمة.

---

(١) «تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المُقدَّم لاجتماع مجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين مفتوحة العضوية بشأن إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة تحديات الألفية الجديدة»، (جدة، وثيقة داخلية غير منشورة خاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، إبريل ٢٠٠٥).

- كان على الدراسة أن تقترح آليات لتعزيز دور الأمانة العامة واللجان الدائمة للمنظمة.

- ارتأى بعض الأعضاء أنه كان يجب على الدراسة أن تتطرق إلى قضايا حساسة مثل تغيير اسم المنظمة بما يتفق وهويتها العالمية متعددة التخصصات، والحاجة إلى تعديل الميثاق للتعبير عن رؤية مستقبلية للمنظمة تناسب معطيات القرن الحادي والعشرين.

ومع وجود جوانب إيجابية للدراسة، فإن تنفيذ توصياتها كان متعذرًا لعدة أسباب من بينها الملاحظات السابق ذكرها، إلى جانب التحفظات التي أبدتها الأمانة العامة والدول الأعضاء. وعندما تسلمت المنظمة التقرير في عام ٢٠٠٥، كانت الأمانة العامة قد شرعت بالفعل في عملية جديدة لإجراء إصلاحات جذرية وفرعية تحتاجها المنظمة لمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالجهاز الهيكلي لتفعيل دورها، بالإضافة إلى القضايا التي عولجت من قبل، مما قاد إلى توجه جديد فاعل لإصلاح المنظمة وتحسين كفاية أدائها.

هل كانت المنظمة عصيّة على الإصلاح؟

مما يدعو للأسف أن جميع مبادرات الإصلاح تقريبًا قد باءت بالفشل. فكل تلك الجهود المبذولة لم تسفر عن أي تحسن حقيقي وملحوظ في أداء المنظمة. ليس هذا فحسب، بل إن جميع تلك المحاولات أبدت المأزق الذي تواجهه المنظمة. ومن المفارقات أن عدم قدرة المنظمة على تنفيذ قراراتها ـ وهو أحد أهم الأسباب الجوهرية الداعية لإحداث التغيير ـ قد ظهر من جديد كعامل أساسي في إعاقة مختلف جهود الإصلاح. وقد طرح هذا الموقف المؤسف أسئلة فرضت نفسها على الساحة وواجهت قادة المنظمة وهي: هل المنظمة عصيّة على الإصلاح؟ وإن صح ذلك، فما هي دواعي هذا الفشل وأسبابه؟

وفي رأيي المتواضع، فإن أي محاولة للإصلاح يجب أن تبدأ ببحث جذور المشكلة وبإمعان النظر في جميع الأسباب والعلل الكامنة داخل كيان المنظمة، قبل مباشرة

العملية الإصلاحية، ومحاولة تغيير الهيكل القائم للمنظمة. ولا ريب أن الحاجة إلى بلورة مفهوم جديد للعمل الإسلامي المشترك تنبثق من تعدد التحديات التي تواجه العالم الإسلامي واتساع مداها، مما يتطلب مراجعة تحليلية دقيقة لا تقتصر على هيكل المنظمة ومؤسساتها، بل تشمل تمحيص ميثاقها وأهدافها ومقاصدها.

وبوصفي أحد المنتسبين لهذه المنظمة الذين واجهوا هذه المشاكل والصعوبات على مدى ثلاثين عامًا، فإنني كنت أومن بأن هناك حاجة ماسّة لإعادة صياغة الميثاق بالكامل، وبأنه علينا أن نتحلى بالشجاعة للقيام بهذا العمل إذا ما أردنا أن يُكتب لمنظمتنا النجاح. كما أنه من المحتم علينا أن نعمل على مراجعة الأهداف والمقاصد والأحكام المنصوص عليها في الميثاق كي نتمكن من مواجهة التحديات الراهنة. وعندما تبوأت منصب الأمين العام للمنظمة، بادرت باغتنام الفرصة لمعالجة هذه القضية، وسأسرد في الفصل التالي تجربتي في هذا الشأن، والخطوات التي كان علي أن أخطوها لأصل إلى هذه المرحلة.

أما فيما يخص هيكل المنظمة وأجهزتها، فقد كان من الضروري التدقيق في المشكلات المتراكمة، بما في ذلك نقص الكفاءات المؤهلة القادرة على تأدية مهامها، والمساهمة بأفكار ومبادرات لتوطيد أواصر العمل الإسلامي المشترك. لقد كانت عملية التوظيف فيما مضى تتضمن في بعض الأحيان محاباة الأقارب والأصدقاء، دون النظر في معايير الكفاءة والجودة، مما أسفر عن وضع ميئوس منه، وطاقم من الموظفين غير قادرٍ على أداء مهامه الوظيفية الأساسية. ومن ثَمَّ أصبح لزامًا على أي محاولة للإصلاح أن تهتم بسياسة التوظيف في المنظمة وتأخذها على محمل الجد.

وعلى المنوال نفسه، فإن العجز في ميزانية المنظمة كان من أهم المحاور التي يجب التصدي لها لدى الشروع في خطة الإصلاح؛ لأن حجم ميزانية منظمة المؤتمر الإسلامي ضئيل بالمقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا تستطيع المنظمة تحمل مسئولياتها وتحقيق ما تصبو إليه الدول الأعضاء من إنجازات في ظل هذه الميزانية الهزيلة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن فشل المنظمة في تفعيل قراراتها كان عائقًا لا يستهان به في

مسيرة الإصلاح، ومن ثَمَّ فإن أي محاولة جادة للإصلاح ينبغي أن تعيد النظر في عملية اعتماد صياغة القرارات بتوافق الآراء جعلت هذه القرارات جوفاء، وتنقصها المصداقية ولا تُؤخذ على محمل الجد، فقد كان بعض الأعضاء يصوتون أحيانا لاعتماد القرار من باب المجاملة، ومن ثم كان مفعول هذه القرارات لا يتجاوز جدران القاعة التي تمت فيها عملية التصويت عليه.

لهذه الأسباب مجتمعة، كان لا بد من وضع خطة إصلاح جديدة تضع في اعتبارها العوائق الناتجة عن الميثاق، على أن تكون هذه الخطة رائدة وشاملة ويمكنها التعامل مع جميع مَوَاطن الضعف والقصور التي تنخر في جسد المنظمة؛ ولذلك وضعنا خطة جديدة للإصلاح، سيتم تناولها بالتفصيل فيما يلي من فصول هذا الكتاب.

الفصل الرابع
الإصلاح والتجديد ومراجعة الميثاق

لقد كان العالم الإسلامي عالمًا مزدهرًا، ترعرعت في رحابه الواسعة حضارة اتسمت بثرائها الفكري والعلمي المتألقين. أما في العصر الحالي، فإننا نرى البعض يرمي العالم الإسلامي بالتخلف عن ركب الحضارة، وبابتلائه بأمراض التفرقة وضعف التنمية مع توافر رأس المال البشري والموارد الطبيعية الغنية. وربما يكون لهذه الاتهامات ما يبررها. وأضف إلى ذلك أن العالم الإسلامي قد تعرض بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، إلى حملات عدائية ضارية، وأصبح الضحية الأولى لما يسمى بالإسلاموفوبيا. ومع عوامل الضعف والوهن التي دبت فيه، ما زال العالم الإسلامي يصبو لاسترجاع مكانته المفقودة، ويكافح لينضم لمسيرة التقدم التي يشهدها المجتمع الدولي، من خلال العمل على حل المشكلات المعاصرة ودفع عجلة التنمية في كل مجالات الحياة، بالإضافة إلى شغفه وتعطّشه للاستفادة من قيم الحرية والاستقلال والحكم الرشيد والعدالة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لكي ينعم المسلمون بما يجلبه التقدم وتحققه الرفاهية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الرغبة تشمل الحكام والمحكومين على حدّ سواء. فقد كان قادة العالم الإسلامي وما زالوا يعبرون عن رغبتهم في العمل الجاد الإيجابي في التعامل مع ما يواجههم من أزمات، بينما كان لزامًا عليهم أن يعترفوا بأخطائهم ونقاط الضعف التي تعوق محاولاتهم لحل القضايا المحلية والسياسية والاجتماعية، وأن يشرعوا في بناء قاعدة صلبة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد تعلم المسلمون الدرس الذي فرضته عليهم الخبرات السابقة والمعاصرة؛ وهو أن الافتقار إلى التضامن الإسلامي هو أحد العوائق التي تؤثر على استقرارهم السياسي والاقتصادي. كما اتفقت الآراء على أن التغيير المنشود يستلزم البدء بالإصلاح الداخلي، على أن يشمل ذلك تحسين أوضاع المؤسسات القائمة في مجالي التعاون والعمل الإسلامي المشترك. وكان إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بمثابة وعدٍ قد تحقق، ومن ثَمَّ شعرت الدول الأعضاء بمدى الحاجة إلى إصلاح المنظمة ومؤسساتها المختلفة. ولتحقيق هذه الغاية، بدا جليا أن الحل الأنجع يتمثل في تحويل المنظمة إلى كيان ذي مصداقية قادر على أن يكون مؤهلًا لتلبية احتياجات الدول الإسلامية ومواجهة التحديات المعاصرة.

وكما أوردنا في الفصول السابقة، أدركت قيادات المنظمة والدول الأعضاء حاجة المنظمة إلى هذه الإصلاحات عبر تاريخها، إلا أن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد في بوتراجايا في ماليزيا في أكتوبر ٢٠٠٣ كان مصدر القوة التي أعطت الدفعة الحقيقية لهذا المشروع. ويعود الفضل في ذلك إلى الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق. ففي كلمته الافتتاحية في تلك القمة، دعا الدكتور مهاتير بصوتٍ عالٍ إلى الشروع في الإصلاح داخل المنظمة، وذلك كخطوة أولى على طريق تصحيح الأوضاع المتردية في العالم الإسلامي.

ومن ثَمَّ أصدر المؤتمر قرارًا تاريخيًّا بتأسيس لجنة من الشخصيات البارزة لوضع استراتيجية وخطة عمل تعضد جهود الأمة الإسلامية الرامية إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ومُنحت اللجنة تفويضًا شاملًا وصلاحيات غير محدودة لإحداث تغييرات جذرية سواء في البنية الأساسية للمنظمة أم في فروعها المختلفة. كما أُسنِد إليها وضع خطة شاملة تهدف إلى تطوير السياسات والبرامج الهادفة إلى إشاعة فكر الاعتدال وفقًا لتعاليم الإسلام السمحة، ومبادئ التسامح التي يرتكز عليها الدين الحنيف وما يتبعها من تكريم الإنسان والجنس البشري. أما المهمة الثالثة للجنة فكانت تقديم توصيات لإصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها، بالإضافة إلى معالجة مسألة التمويل التطوعي لنشاط المنظمة وبرامجها.

وعلى الرغم من كل ذلك، لم يبدأ الإصلاح بشكل جدي إلا لدى بزوغ فجر عام

٢٠٠٥؛ حينها كشفت لقاءات «البحث عن الذات»، كما سنرى لاحقًا، عن أسباب إنشاء المنظمة ووجودها، وأظهرت زيف المغالطات والادعاءات القائلة بأن المنظمة غير قابلة للإصلاح. وأكدت تلك الاجتماعات والمؤتمرات أن الإصلاح أمر ممكن وضروري، وأنه قد بدأ في الوقت المناسب تمامًا. ومما ساهم في تشجيع جهود التغيير تعيين قيادة جديدة للمنظمة برئاسة أول أمين عام مُنتَخَب بطريقة ديمقراطية. وسرعان ما بدأ الأمين العام الجديد في عقد اجتماعات حول إصلاح المنظمة بمشاركة مجموعة من الشخصيات البارزة والمجموعات الحكومية الدولية. وقد أثمرت تلك المباحثات والمناقشات عن دفع عجلة الإصلاح قدمًا. وكانت القوة الدافعة التي عززت حركة الإصلاح في ذلك العام الدور الذي قام به العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (والذي كان حينذاك ولي عهد المملكة العربية السعودية)، فقد دعا إلى الإسراع بخطى الإصلاح وتوثيق عرى التضامن والعمل الإسلامي المشترك، كما دعا إلى عقد لقاء للعلماء والمفكرين المسلمين لتدارس أحوال العالم الإسلامي قبل انعقاد القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرّمة.

قيادة جديدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي منتخبة ديمقراطيًا

على مدى أكثر من ثلاثة عقود، كان اختيار الأمناء العامين للمنظمة يتم بالتوافق في الآراء في المؤتمرات التي يعقدها وزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة، دون الحاجة إلى خوض انتخابات ديمقراطية. ولكن المؤتمر الحادي والثلاثين الذي عقد في إسطنبول في يونية من عام ٢٠٠٤ لم يتبع هذا النسق؛ إذ أدلت الدول الأعضاء بأصواتها لانتخاب أول أمين عام منتخب للمنظمة بطريقة ديمقراطية. وقد مثّل هذا الإجراء منعطفا جديدا في تاريخ المنظمة، فقد جلب لها فلسفة عمل جديدة لا تراجع عنها، تقوم على الإصلاح، ورفع كفاءة الإنتاج، والتركيز على تحقيق النتائج.

لقد بدأتُ ممارسة مهام وظيفتي ـ بوصفي أول أمين عام مُنتَخب للمنظمة ـ في الأول من شهر يناير عام ٢٠٠٥، مستعينا بخبرتي العملية التي دامت ما يقرب من خمسة وعشرين عامًا كمدير عام لأحد أهم الأجهزة المتفرعة للمنظمة، وهو مركز البحوث

للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية. بالإضافة إلى الدعم الذي منحتني إياه الدول الأعضاء. وفي كلمتي الافتتاحية[1]، في الثامن والعشرين من ديسمبر من عام ٢٠٠٤، حاولت أن ألقي الضوء على المحاور التي تحتاج إلى الدعم، والتركيز على مواطن الضعف في المنظمة، بالإضافة إلى عرض رؤيتي الخاصة بشأن مستقبل المنظمة.

وكنت شخصيًّا أرى أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد فشلت حتى تلك اللحظة في استغلال إمكاناتها وترسيخ وضعها ككيان قوي قادر على التعامل مع مشكلات الدول الأعضاء، وإعلاء صوتها ليبلغ مسامع العالم في مختلف المحافل الدولية. وأكدتُ مرارًا وتكرارًا أن وضع المنظمة لا يعكس قدراتها الحقيقية، وقواها الكامنة، وإمكانات العالم الإسلامي. فالدول الإسلامية تزخر بقدرات هائلة غير مستغلة، وموارد غنية ومتنوعة، هذا بالإضافة إلى كونها تشغل رقعة جغرافية واسعة وتمتلك أعدادًا هائلة من الأيدي العاملة والقوى البشرية.

ولا ريب في أن صعوبة الحصول على إجماع الدول الأعضاء في القضايا التي تواجهها المنظمة يُعزى إلى العدد الكبير لتلك الدول وتباين مواقفها. إلا أن إحساسي بمدى رسوخ قيم التضامن الإسلامي بين تلك الدول والشعوب جعلني أؤمن بإمكانية الوصول إلى قاعدة متفق عليها فيما يتعلق بالقضايا التي تحتل الأولوية القصوى وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل التعليم والتنمية والقضاء على الفقر، إضافة إلى قضايا إسلامية كبيرة كالقضية الفلسطينية.

وتأسيسًا على هذا، فإنني أصررت على أنّ على المنظمة أن تدرك ما لديها من قدرات وإمكانات، وأن تعمل على حشد إمكاناتها من أجل تحسين وضعها وتحسين وزيادة فاعليتها وأنشطتها. وقدمت في هذا السياق توصيات باعتماد قرارات أكثر وضوحًا وعقلانيةً على أن تكون قابلة للتنفيذ والإنجاز، وذلك من أجل تعزيز مصداقية المنظمة وتأثيرها داخل العالم الإسلامي وخارجه. وهنا يأتي دور الإرادة السياسية الحقيقية التي تسهم إسهامًا أساسيًّا في تحقيق تلك الأهداف، ومعالجة القضايا الكبرى التي تحظى

(١) يتضمن الملحق الثاني نص البيان الافتتاحي.

باهتمام الأمة الإسلامية، معززةً بدعم الدول الأعضاء والإصلاحات الفورية للمنظمة وسائر مؤسساتها وأجهزتها.

وبوصفي الأمين العام للمنظمة، أوضحت منذ البداية ضرورة التصدي لمشكلة الإرهاب الدولي، ومحاولات ربطه بالإسلام. وأوضحت أن عمل المنظمة الأساسي يوجب عليها توضيح الصورة الحقيقية للإسلام أمام العالم، وأن الإرهاب ليس له دين أو وطن، ويمثل تهديدًا للعالم بأسره، بما في ذلك الدول الإسلامية.

كما أكدت أن وجود خطة عمل شاملة للمنظمة واضحة المعالم، ضروري لنقل الصورة الصحيحة للإسلام وتبديد تيار الإسلاموفوبيا. وأن علينا لتحقيق هذه الغاية، الاستفادة بأقصى قدر ممكن من وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، كما يجب على المنظمة تفعيل الحوار فيما بين المسلمين أنفسهم من ناحية، وبينهم وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى من خلال التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية، وبما يشمل الغرب، والقوى العظمى على مستوى العالم. ولذلك فإني من المناصرين لفكرة القيام بمراجعة شاملة لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أقرّ عام ١٩٧٢ بتصور محدود يخص منظمة صغيرة لم يكن الهدف من إنشائها سوى تنظيم اللقاءات والاجتماعات، ولكن هذا التصور أو هذه الرؤية لم تعد قادرة على التكيّف والانسجام مع حاجات العالم الإسلامي المتنامية التي تفرضها عليه تحديات العالم المعاصر.

عملية إصلاح الأمانة العامة للمنظمة

كان إصلاح الأمانة العامة أمرًا ضروريًّا في جميع المراحل التاريخية للمنظمة؛ فثمة مشكلات عدة تعوق فاعلية عملها. ومن تلك العوائق على سبيل المثال، عدم توفر الكفاءات البشرية المؤهلة، وشحّة الموارد المالية. ففي الماضي، كانت معايير التوظيف في المنظمة تحوي في طياتها قدرًا كبيرًا من محاباة المعارف والأقارب دون الأخذ بمعايير الكفاءة والمؤهلات. فأصبحت المنظمة في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في معايير التوظيف لتحظى بكوادر عالية التدريب والكفاءة. أما عجز الموازنة الناتج عن تخلف بعض الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها، فهو يمثل مشكلة مزمنة تنخر

في بنيان المنظمة.

وسرعان ما أقرّت لجنة الشخصيات البارزة هذه المتطلبات في أول اجتماع لها عام ٢٠٠٥. بل واتخذت خطوات ملموسة ـ كما سيرد لاحقًا ـ لدعم دعوتي التي أطلقتُها للبدء في مسيرة الإصلاح داخل المنظمة والتي تشمل تعديل الميثاق.

وكان من أسباب وهن المنظمة وضعف فاعليتها عدم دخول قراراتها حيز التنفيذ، كما أن عملية صياغة مشروعات القوانين والتوصيات لم تكن تحظى بالاهتمام، وكانت تُترك عادة للأمانة العامة للمنظمة. ومن ثَمَّ فقد كان هناك اقتراح بأن يكون التصويت على تلك القوانين والتوصيات عن طريق الاقتراع، وليس من خلال توافق الآراء كي تحظى القرارات بالمصداقية والقبول.

وقد قررت لجنة الشخصيات البارزة، بعد الاستماع إلى العرض الشامل الذي طرحتُه في خطابي الافتتاحي، أن تعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية لاجتماعها.

لجنة الشخصيات البارزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

عُقد اجتماع اللجنة في بوتراجايا في ماليزيا من السابع والعشرين إلى التاسع والعشرين من شهر يناير من عام ٢٠٠٥ تنفيذًا لقرار القمة الإسلامية العاشرة لعام ٢٠٠٣، والذي عرض للمرة الثانية في المؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عقد في إسطنبول عام ٢٠٠٤. وكان الهدف من هذا الاجتماع مناقشة السبل والاستراتيجيات اللازمة لتمكين الأمة الإسلامية من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

استعرضت اللجنة في اجتماعها الأول التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية والتي تضم في طياتها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتشمل بالإضافة إلى ذلك، القضايا التنظيمية وقضايا الأمن والفساد وغياب الحكم الرشيد والحملات الإعلامية التي تشوه صورة العالم الإسلامي. وفي اجتماع المتابعة الذي عقد في إسلام أباد يومي الثامن عشر والتاسع عشر من مايو ٢٠٠٥، طُرحت عدة مقترحات للتعامل مع التحديات التي أُلقي الضوء عليها في الاجتماع السابق. وتم إعداد ثلاث مجموعات من التقارير تناولت كل

واحدة منها عددًا من القضايا المحورية والفرعية التي تواجه العالم الإسلامي.

١ـ التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين:

قدمت اللجنة في تقريرها الأول عددًا من التوصيات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شملت تلك التوصيات تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد ومكافحة الفساد. كما أولت اللجنة عناية كبيرة لتفعيل دور المنظمة على الساحة الدولية، وتعزيز سبل التنمية المستدامة والتعامل مع تيارات العولمة، ورفع المعاناة عن الفقراء. وكان من توصياتها كذلك زيادة التعاون بين الدول الأعضاء من خلال التجارة، ونقل التكنولوجيا وتوطينها. كما ألقت الضوء على أهمية وضع إطار شامل لاستراتيجية الأمن المشترك والعمل على إيجاد آليات مناسبة لنقل الصورة الحقيقية للإسلام إلى جميع دول العالم.

٢ـ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الوسطية المستنيرة:

وفي التقرير الثاني الذي أصدرته اللجنة، تم تحديد عاملين أساسين لتعزيز الوسطية، أولهما الحاجة إلى إصلاح المنظومة التعليمية لاجتثاث شأفة التطرف والأصولية والعنف الطائفي في الدول الإسلامية. وفي هذا السياق، قدمت اللجنة اقتراحًا بانتهاج الوسطية في الحياة الدينية، والاتجاه إلى تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمشاركة السياسية، والإصلاحات السياسية، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات المختلفة، واستقلال القضاء، وتحقيق العدالة. كما أشارت اللجنة إلى أهمية حوار الأديان وحوار الحضارات بين الشرق والغرب. أما العامل الثاني فيتمثل في المسئولية الملقاة على عاتق دول الغرب لمعالجة القضايا التي أسهمت سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر في الظلم والاضطهاد والعدوان الموجه ضد المسلمين في الخارج، والنزاعات الطويلة، والجدل المستمر بشأن الإسلام والمسلمين.

وأكد التقرير أيضًا ضرورة توعية الغرب، قادةً وشعوبًا بقيم الإسلام ومساهماته الفعالة في تقدم الغرب فكريًا وأخلاقيًا وماديًا. كما ألحّ على الحاجة إلى الاعتماد على الدبلوماسية والحوار، واللجوء إلى النظام القضائي الدولي لفضّ الصراعات الدولية، وتجنب اللجوء إلى استخدام القوة، أو انتهاج الفكر الأحادي الجانب عند التعامل مع

تلك القضايا.

٣ـ إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها:

صادقت اللجنة على المقترحات التي قمت بطرحها فيما يخصُّ إعادة هيكلة المنظمة وتعديل ميثاقها، وتقوية منصب الأمين العام، وتوسيع مدى صلاحياته. وتعيين كفاءات مؤهلة في المنظمة، وإنشاء إدارات مختصة لفض النزاعات، ونشر مبادئ الوسطية ومزاياها، وتحرير المرأة وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية. وقد أيّدت اللجنة اقتراحي بتأسيس وحدة تخطيط استراتيجي للمنظمة واتحاد للتعليم العالي وأوصت بإنشاء مركز للدراسات والأبحاث الاستراتيجية مهمته تعزيز الفكر الإسلامي لمواجهة تحديات هذا القرن.

وقد اقترحتُ إنشاء جهاز تنفيذي يتكون من المجموعتين الثُلاثيتين للقمة والمؤتمر الوزاري، بالإضافة إلى بلد المقر والأمانة العامة للمنظمة، من أجل تنفيذ قرارات مؤتمر القمة الإسلامي، ومؤتمر وزراء الخارجية، وتعزيز التنسيق الفعال بين الدول الأعضاء. أما على الصعيد المالي، فقد تضّمن التقرير تعليق حق التصويت، وتقليص الامتيازات السياسية والمالية للدول التي تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة، بالإضافة إلى العمل على زيادة ميزانية المنظمة وأجهزتها التابعة زيادة تدريجية لتصل إلى قدر مساوٍ للمنظمات المماثلة.

لقد جاءت توصيات لجنة الشخصيات البارزة في الوقت المناسب، حيث تزامنت مع دعوات من شخصيات رفيعة المستوى في العالم الإسلامي تحث على الإسراع بخطى الإصلاح.

دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز لقمة إسلامية استثنائية

لقد حفز الوضع المتردي للعالم الإسلامي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. (وكان حينذاك يشغل منصب ولي عهد المملكة العربية السعودية)، إلى دعوة قادة ورؤساء الدول الإسلامية للاتحاد وتوثيق عرى التضامن، وذلك في خطاب ألقاه بمناسبة موسم الحج في الحادي والعشرين من يناير من عام ٢٠٠٥، إذ وصف الظروف السائدة في الدول الإسلامية بالمحزنة ودعا إلى إصلاح شامل على جميع المستويات.

وفي إطار هذه المبادرة، اقترح الملك عبد الله بن عبد العزيز الاستعانة بالنخبة المثقفة من المسلمين ودعا إلى عقد اجتماع للعلماء والمفكرين من شتى أرجاء العالم الإسلامي لهذا الغرض، وأكد الدور الحيوي للمنظمة والمهام التي يتحتم عليها القيام بها من أجل تفعيل هذا المشروع الإصلاحي الكبير.

ودعا الملكُ عبد الله رئيسَ الوزراء الماليزي في ذلك الوقت، بوصفه رئيس القمة الإسلامية العاشرة والأمين العام للمنظمة، لعقد قمة استثنائية في مكة، يسبقها اجتماع للمفكرين والعلماء من جميع بلدان الأمة الإسلامية لبحث الوضع في العالم الإسلامي وإيجاد أنجع الحلول والوسائل لتحقيق هذا الإصلاح. وقد رحب رئيس وزراء ماليزيا بذلك، كما رحبت أنا، بدعوة العاهل السعودي، وأعربنا عن التزامنا التام بتقديم جميع أشكال الدعم الممكنة لإنجاح الاجتماع التحضيري للعلماء والقمة الاستثنائية.

منتدى العلماء والمفكرين في مكة

مع المكانة المرموقة التي يحظى بها العلماء والمفكرون في العالم الإسلامي، فإن الاستعانة بالنخبة المثقفة لأخذ آرائهم فيما يتعلق بمستقبل الأمة الإسلامية على مستوى حكومات الدول الإسلامية كانت مبادرة غير مسبوقة. وقد تمّ الاتفاق على عقد الاجتماع التحضيري للعلماء في سبتمبر من عام ٢٠٠٥ على أن تُعقَد القمة الاستثنائية في ديسمبر من العام نفسه.

لقد تبنينا هذه الفكرة المبتكرة بحماس كبير وانهمكنا في بحث طرق تفعيلها بأفضل الوسائل لضمان نجاحها، وقد جرت هذه المناقشات داخل أروقة المنظمة وبالتشاور مع المملكة العربية السعودية بوصفها دولة المقر، وكان من المقرر، وفقًا للمباحثات التي جرت مع مسئولي الدولة المستضيفة، أن يدرس منتدى العلماء والمفكرين الوضع في العالم الإسلامي من مختلف الأوجه وفي شتى التخصصات، وأن يناقش جميع الحلول الممكنة لتحقيق وحدة الدول الإسلامية، على أن يقدم أخيرًا توصياته على شكل خطة عمل قابلة للتنفيذ، وليس مجرد دراسة نظرية. أما فيما يخص الموضوعات التي ستناقش في الاجتماع فقد تقرر أن تشمل الخطوط العريضة لجميع التحديات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التي تواجه الأمة الإسلامية.

وعلى مدى الشهور التالية، بادرت الأمانة العامة بدعوة المفكرين والعلماء البارزين المعروفين من أصحاب الكفاية لحضور الاجتماع. وكان من أهم عوامل الاختيار أن يكون هؤلاء العلماء من مواطني الدول الأعضاء وخارجها، وأن يضمّ جمعهم كل المجالات والتخصصات في مجالات السياسة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والقضاء والدين والإعلام، وذلك بغية الوصول إلى منظور شامل لجميع القضايا الهامة التي تواجه العالم الإسلامي. وكان أعضاء لجنة الشخصيات البارزة من بين المشاركين في ذلك؛ حيث كان لزامًا عليهم أن يشرحوا للعلماء الهدف من المبادرة وما هو منتظر منها لتكون نصب أعينهم أثناء المشاورات.

وقد تم بالفعل عقد الاجتماع في مكة من التاسع إلى الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٥ وحضره نحو مائة شخصية بارزة تحظى بالاحترام والتقدير. ولتيسير أعمال الاجتماع وتنظيم المداولات، تم تقسيم الحضور إلى ثلاث لجان منفصلة تعمل كل لجنة منها على التشاور والحوار للوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، وقد تضمنت اللجان عدة تخصصات مثل الشئون السياسية والإعلامية والاقتصادية وموضوعات العلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والفكر الإسلامي. وقد قدمت الأمانة العامة للمنظمة وثيقة تفصيلية أشارت فيها إلى الإطار العام للقضايا التي تود اللجان المنعقدة مناقشاتها.

توصيات لجنة السياسة والإعلام

كان من مهام هذه اللجنة النظر في المكانة التي تحتلها دول العالم الإسلامي على الساحة الدولية، والنافذة التي من خلالها يرى العالم الخارجي أمة الإسلام في الوقت الراهن. وأكدت اللجنة في بداية الاجتماع أن القيم الإسلامية تتفق تمامًا مع القيم الدولية المعاصرة، وأنها تقوم على مبادئ المساواة والعدالة والسلام والإخاء. وأوضحت اللجنة أن الوضع المؤسف الذي ترسف الدول الإسلامية في أغلاله يعود لعدة عوامل أهمها الأزمات الطويلة التي عصفت بها، والتحديات الخارجية المعادية، والحملات السلبية التي تتعرض لها. ومن ثَمَّ قام أعضاء اللجنة بطرح بعض المقترحات ذات الأولوية

القصوى التي من شأنها أن تعمل على إحياء العالم الإسلامي في العقد المقبل من السنين.

ومن بين الموضوعات التي بحثتها اللجنة، مسألة فاعلية التضامن الإسلامي، والعمل الإسلامي المشترك، والحكم الرشيد، ومنع درء نشوب الصراعات وفضّها، والإرهاب والعولمة وإصلاح المنظمة ومؤسساتها، وإعادة هيكلتها. وتدارست اللجنة كذلك صورة الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية، والإسلاموفوبيا، والحوار بين الحضارات، والحقوق السياسية للأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة، ومدى تمتعهم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأكدت اللجنة ضرورة تفعيل دور العالم الإسلامي في إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع العضوية في مجلس الأمن لكي يحصل العالم الإسلامي على التمثيل اللائق به في هذا المحفل العالمي. كما حظيت القضية الفلسطينية برعاية خاصة حيث قدمت اللجنة عددًا من التوصيات الملموسة بشأن القضايا السالفة الذكر والتي تتطلب بذل جهود كبيرة من قبل الدول الأعضاء لتنفيذها.

توصيات لجنة الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا

أشارت اللجنة إلى بعض التحديات التي تواجه الدول الأعضاء لتصحيح مسارها الاقتصادي، خاصة أنه من السهل القيام بذلك التصحيح في ظل وجود كل تلك المزايا والموارد الطبيعية والبشرية. وتشمل هذه التحديات والعوائق هيمنة الدولة على الاقتصاد، وغياب قطاع خاص قوي، وعجز الدول عن تطوير سياسات التنمية المستدامة وتفعيلها، إلى جانب قلة الاستثمارات، وضعف تمويل التجارة، والعبء الثقيل الذي يقع على كاهل بعض الدول نتيجة التبعات الباهظة لعبء خدمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى المشكلات الكبيرة التي يرزح تحتها ميزان المدفوعات، وعوائق ولوج الأسواق (الحواجز الجمركية وغير الجمركية). وهناك أيضًا عوائق إضافية تواجهها بعض الدول الأعضاء تتمثل في ضعف شبكات النقل والمواصلات، وتدهور البنية التحتية، وضعف الإمكانات، وعدم وجود الكفاءات البشرية المؤهَّلة والمدرَّبة، والفقر والمرض، إلى جانب عدم قدرة رجال الأعمال على الدخول لسوق العمل.

وقد اقترحت اللجنة عددا من الإجراءات للتشجيع على تكوين تكتلات اقتصادية بين الدول الأعضاء، كما حثت تلك البلدان على الالتزام بالاتفاقية الإطارية لنظام

الأفضلية التجارية المعتمدة حديثًا باعتبارها خطوة أولى على طريق إنشاء منطقة للتجارة الحرة يمكن أن تقود في نهاية المطاف إلى التكامل الاقتصادي بين تلك الدول. ودعت اللجنة إلى بذل المزيد من الجهد في تنشيط التبادل التجاري بين دول المنظمة ورفع نسبته من ١٣ إلى ٢٠ بالمائة بحلول عام ٢٠١٥. كما دعت إلى تعزيز دور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية، وأوصت بإنشاء صندوق إغاثة لدعم القضايا الإنسانية في المنطقة.

أما في مجال العلوم والتكنولوجيا، فقد كانت التحديات الأساسية التي تواجه العالم الإسلامي الافتقار إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وضعف التنسيق بين التعليم الجامعي وقطاع الصناعة، ومتطلبات السوق، ونقص الموارد البشرية الماهرة، وضعف البنية التحتية المساندة لتطور العلوم والتكنولوجيا. أما الأهداف التي وضعتها اللجنة فقد شملت العمل على دعم تدريب ١٤٤٠ باحثًا وعالمًا ومهندسًا لكل مليون نسمة بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ومساعدة ٣٠ في المائة من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ سنة و٢٤ سنة على الالتحاق بالتعليم الجامعي بحلول عام ٢٠١٥. يضاف إلى ذلك تطوير عشرين جامعة من جامعات الدول الأعضاء لترتقي إلى مستوى أول خمسمائة جامعة في العالم.

توصيات لجنة الفكر والثقافة والحضارة الإسلامية

رأى العلماء أن ركائز الإسلام المتمثلة في الوسطية ونشر قيم السلام والتراحم والتسامح والتعايش السلمي، يجب أن تُنشر وتذاع في دول الغرب وفي العالم أجمع. أمّا فيما يتعلق بالفكر والثقافة والحضارة الإسلامية، فقد تدارست اللجنة ثلاثة عشر موضوعًا لها تأثير مباشر في تقدم المجتمعات المسلمة. وكان من ضمن تلك الموضوعات ثقافة الاعتدال والوسطية في الإسلام، والاعتراف بتعدد المذاهب وتحسين أداء مجمع الفقه الإسلامي، وركزت بشكل خاص على مسألة إصدار الفتاوى. كما ناقشت اللجنة قضايا الأميّة وعوائق التعليم العالي، ودرست تعزيز التضامن من خلال التبادل الثقافي، وحوار الحضارات، ودعم حقوق المرأة والطفل. وعكف العلماء على مناقشة القضايا التي تخص الشباب المسلم، ومساندة الأقليات المسلمة ودعمها للحفاظ على موروثها

الثقافي، كما ناقشوا تداعيات العولمة وتأثيرها على حضارة الأمة الإسلامية. وخلصت اللجنة إلى أن الحضارة الإسلامية يمكن أن تستعيد مجدها الأفل إذا ما وُضعت لذلك خطة محكمة محددة الأولويات، ومقسمة لفترات زمنية على المدى المتوسط والبعيد، كما أكدت ضرورة مراجعة استراتيجيات المنظمة دوريًّا للتأكد من ملاءمتها لمقتضيات العصر على كل الأصعدة.

وبناءً على ذلك، قامت الأمانة العامة بصياغة مشروع وثيقة استنادًا إلى توصيات اللجنة وآرائها التي طرحتها خلال الاجتماع التحضيري، وعرضته على أعضاء اللجنة ليأخذ صورته النهائية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء كان مثمرًا، إذ إنه وضع العلماء والمفكرين المسلمين في الصدارة للاستفادة من آرائهم وخبراتهم.

إعداد برنامج العمل العشري

ولكي تكون نتائج اجتماعات الشخصيات البارزة والعلماء المسلمين واضحة، فإنه ينبغي أن نضعها في سياق عموم القضايا الهامة التي نوقشت في الاجتماعين السابقين والقمة الاستثنائية التي عقدت لاحقا في مكة في ديسمبر ٢٠٠٥. وقد شعرت بأن نتائج هذه المداولات التي كانت موضع توافق قادة العالم الإسلامي عليها وتصميمهم، ينبغي أن تجسد في قرارات أو وثائق تحدد التوصيات والأهداف المرجوّة.

وعلى هذا الأساس، صيغت مسودة برنامج العمل العشري التي احتوت على بعض المقترحات والتوصيات المحددة. وأضحى هذا البرنامج بمثابة خارطة الطريق التي شكلت أساس العمل الإسلامي المشترك، وحددت أولوياته، بل ووُضعت قواعد لتنفيذ أهداف البرنامج في العقد التالي. ورسم برنامج العمل أيضًا طرقًا جديدةً لتطوير العالم الإسلامي وتعزيز وضعه في المحافل الدولية. وعُرضت المسودة على أحد اجتماعات كبار الموظفين وأحد الاجتماعات الوزارية قبل عرضها على القمة الإسلامية للنظر فيها.

ويُعد برنامج العمل العشري مشروعًا كبيرًا للإصلاح والتنمية في العالم الإسلامي، حيث يعبر عن أهداف وتطلعات الدول الأعضاء التي طالما أعربت عنها على مدى تاريخ المنظمة، ويعيد هذا البرنامج وضع تلك الآمال والطموحات على شكل خطة

عمل يمكن تطبيقها في القرن الحادي والعشرين.

ويؤكد برنامج العمل العشري كذلك أهمية التضامن بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة تحديات العصر الخطيرة، وتعزيز مبادرة العمل الإسلامي المشترك. وقد تبنت خطة العمل الأولويات الفكرية والسياسية والاجتماعية والتعليمية حرفيًّا كما حدّدها منتدى العلماء والمفكرين في اجتماع مكة في سبتمبر ٢٠٠٥، وأكدت ضرورة تبني المنظمة نهجًا جديدًا يرمي إلى مواجهة التحديات المعاصرة ومعالجة القضايا الملحّة مثل احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد والنهوض بالتعليم ومناهضة الإسلاموفوبيا والمحافظة على الأمن والسلام والحد من نشوب الصراعات والنزاعات، إلى جانب سعيها لمعالجة القضايا المعاصرة. وتطبيقًا لتوصيات منتدى العلماء والمفكرين، دعا البرنامج إلى التدخل لإصلاح مجمع الفقه الإسلامي حتى يصبح مؤهلًا للإجابة عن الأسئلة حول مستجدات الحياة المعاصرة من خلال العلم المستنير والمعرفة الحقة بتنوع التشريع الإسلامي. ودعا البرنامج إلى تحرير المرأة المسلمة، والاهتمام بتربية النشء، وغرس القيم الإسلامية فيه ونشرها بين جميع أفراد الأسرة على اختلاف أعمارهم.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ركز البرنامج على أهمية دعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وزيادة التبادل التجاري بينها وإنشاء منطقة تجارة إسلامية حرة، والتعاون للتخفيف من حدة الفقر. كما طالب البرنامج بدعم البنك الإسلامي للتنمية وتقديم الدعم والمؤازرة في أوقات المحن والأزمات التي تلمّ بالدول الأعضاء.

وقد حظي برنامج العمل العشري بموافقة إجماعية من لدن ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بجميع القضايا الأساسية، كما حظي باهتمام الإعلام العالمي. وكان رد الفعل العالمي إيجابيًّا، ونعته البعض بأنه الميثاق الذي سيقود مسيرة العالم الإسلامي نحو التقدم والرفاهية.

قمة مكة الاستثنائية

شارك معظم قادة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه القمة التي

عقدت يومي السابع والثامن من ديسمبر ٢٠٠٥. وقد عبّرت مداخلات العاهل السعودي ورئيس الوزراء الماليزي عن أهم الآراء التي طرحها قادة العالم في القمة، فقد عبر العاهل السعودي عن «أمله في أن يقوم مجمع الفقه الإسلامي الدولي بدور عظيم يشبه الدور الكبير الذي قام به علماؤنا عبر التاريخ الإسلامي، في مقاومة الغلو ونشر الاعتدال، مؤكدا بأن انتصار التسامح كفيل بالتقريب بين أبناء الأمة وردم الفجوة التي تفصل الأخ عن أخيه»، وأشار إلى أن «الوحدة الإسلامية لن تتحقق بالمتفجرات وأنهار الدم كما يزعم المارقون الضالون، ولكنها تتحقق بالإيمان والمحبة الصادقة والإخلاص في القول والعمل، فالتدرج المنهجي هو طريق النجاح والذي يوجب علينا التنسيق في كافة أمورنا، ثم الرقي إلى مرحلة التضامن حتى نصل إلى الوحدة الحقيقية التي تعبر عنها مؤسسات فاعلة تعيد للأمة الإسلامية وضعها الطبيعي في سياق الحضارات ومعادلات القوة». وأكد أيضا أن «الارتقاء بمناهج التعليم وتطويرها يعتبر خطة أساسية لبناء الشخصية المسلمة التي تستطيع بفطرتها السوية وبما اكتسبته من علوم العصر ومعارفه، أن تبني المجتمع المسلم المعاصر على أساس متين؛ أصله ثابت وفرعه في السماء. وعلى المسلم أن يكون بعيدًا عن الانغلاق والعزلة واستعداء الغير، بل يجب عليه أن يتفاعل مع العالم كله، والتطلع إلى إنشاء أمة إسلامية موحدة، وإلى حكم رشيد يقضي على الظلم والقهر، وتنمية مسلمة شاملة تقضي على العوز والفقر، وانتشار وسطية سمحة تمثل سماحة الإسلام».

أما رئيس الوزراء الماليزي فقد أكد ما يلي: «لا يمكن للأمة الإسلامية أن تستمر في العيش في حالة من النكران والرفض المتمثل في تجاهل الظروف التعيسة التي تعيشها دولها، وعلى جميع الدول مواجهة أسباب هذا الوضع ومعالجتها فورًا، والقضاء عليها تمامًا، وذلك من خلال تدابير عدة، منها بناء القدرات وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام وتقاليده الحضارية».

وفي كلمتي التي ألقيتها أمام القمة، عرضت بإيجاز رؤيتي للوضع الحالي للمنظمة والمكانة التي أتمنى أن تتبوأها على الصعيد الدولي. وقد حرصت لدى طرح هذه الرؤية أن أشير إلى التطورات العالمية الهائلة، وأكدت مجددًا مدى أهمية التخطيط الاستراتيجي من أجل مواكبة تلك التغيرات المطردة. كما أشرت إلى الحاجة إلى العمل

على تقوية النسيج المتماسك للمجتمعات الإسلامية، وزيادة استقرارها الاجتماعي من خلال المحافظة على الهوية والثقافة والقيم الإنسانية النبيلة التي تتميز بها هذه المجتمعات العريقة. كما أكدت عزمي على حشد جميع جهودي وكامل قدراتي لأقود المنظمة نحو عهد جديد يمكنها من خلاله أن تواكب بنجاح القضايا اليومية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعلى مدى يومين، اتفق قادة الأمة على أن التغيير الجذري لن يتأتى إلَّا من خلال القيام بعملية إصلاحية شاملة للعالم الإسلامي، إلى جانب العمل على تطوير أفكارنا ومستوى أدائنا، وأن تكون نهضتنا مبنية على مبدأ «أفعال لا أقوال». وقد صدّقت القمة على برنامج العمل العشري[1] وتوصيات لجنة الشخصيات البارزة.

لقد كنت على الدوام مؤمنًا بأن المنظمة، إذا ما حظيت بدعم الدول الأعضاء وتيسرت لها الموارد الملائمة، فإنها ستتمكن من تفعيل برنامج التنمية والاعتدال اعتمادًا على الموارد الفكرية والمادية الكبيرة التي يزخر بها العالم الإسلامي. فعندما تنصهر الحداثة والاعتدال مع التنمية المستدامة في بوتقة واحدة، سيعود العالم الإسلامي لمكانته ويصبح من جديد موطنًا للرفاهية والتقدم والأمن والسلام. ولذلك فإن الدعم والثقة التي وضعتها القمة في المنظمة قد هيأت لها الظروف الملائمة لتكمل مسيرتها، وتواصل مهمتها في خدمة مصالح الأمة وأهدافها وبرامجها. وكان برنامج العمل العشري، بمساندة الدول الأعضاء ودعمها المادي والمعنوي، هو الخطوة الأولى في طريق تحقيق تلك الأهداف. وتعد طبيعة هذا البرنامج الواقعية دليلًا دامغًا على زيف وبطلان الادعاء بأن المنظمة عصيّة على الإصلاح، وأثبت أنها قادرة على الارتقاء بمستوى أدائها وقيادة الأمة نحو مستقبل مشرق.

وبعد قمة مكة مباشرة، تمت صياغة خارطة طريق لإدخال البرنامج حيّز التنفيذ، وتلا ذلك اجتماع ضم جميع أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي عُقد في جدة في مارس

(١) يتضمن الملحق الثالث نص «برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين».

٢٠٠٦، حيث تقرر وضع تقارير توضح مدى التقدم الذي تم إحرازه في الخطة العشرية وتقدم إلى جميع اجتماعات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية. واتخذت القمة عدة قرارات كانت على قدر كبير من الأهمية وبدأت في تنفيذها فور إقرارها، ومنها على سبيل المثال إنشاء صندوق مكافحة الفقر، وزيادة الجهود المبذولة في سبيل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء، وتخصيص نسبة واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الأقل في كل دولة للبحث العلمي والتنمية. كما أكدت القمة أهمية التعاون والتنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

الإصلاح يدخل حيز التنفيذ

لقد أخذتُ على عاتقي، بوصفي الأمين العام للمنظمة، واستنادًا إلى توصيات وقرارات منتدى شحذ الأفكار الذي ضم العلماء والخبراء المسلمين في سبتمبر ٢٠٠٥، مهمة تقديم مخطط لتنفيذ الإصلاح المطلوب، كما تحملتُ مسئولياتي التي نص عليها برنامج العمل العشري والتي تتطلب «تمكين الأمين العام وتزويده بالمرونة الكافية والموارد الملائمة من أجل القيام بما يُسند إليه من أعمال»، وركز برنامج الإصلاح على ما يلي:

- مراجعة الميثاق.
- تشكيل لجنة تنفيذية لاتخاذ القرارات على جناح السرعة في حالات الطوارئ والقضايا العاجلة.
- إصلاح مجمع الفقه الإسلامي.
- إعادة هيكلة وكالة الأنباء الإسلامية الدولية وصندوق التضامن الإسلامي.
- تأسيس صندوق مكافحة الفقر.
- تعزيز الدور السياسي للمنظمة على الساحة الدولية.
- إعطاء المنظمة مزيدا من الصلاحيات للتحرك بفاعلية في مجال إدارة الكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية.

وأدركت، بوصفي الأمين العام للمنظمة، أن تحقيق هذه الإصلاحات يتطلب الشروع أولًا في إدخال تعديلات على الميثاق وأجهزة المنظمة ومؤسساتها المتخصصة.

مراجعة الميثاق

أشرتُ سابقًا في ثنايا هذا الكتاب إلى أن المنظمة عملت بعد تأسيسها عام ١٩٦٩ لمدة ثلاث سنوات دون ميثاق. وفي المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الخارجية الذي عقد في كراتشي من السادس والعشرين إلى الثامن والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٧٠، تمت دراسة الأهداف والمقاصد الأساسية التي تحكم أداء المنظمة. وفي المؤتمر الثالث الذي عقد في جدة في ربيع عام ١٩٧٢، استطاع وزراء الخارجية إقرار الميثاق بعد مداولات طويلة.

وعلى مدى مدة من الزمن، نجح الميثاق في تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء من خلال توافقها لدعم القضايا الكبرى التي تواجه العالم الإسلامي. إلا أن أداء المنظمة المحدود لم يكن يرقى للمستوى الذي توقعه منها العالم الإسلامي. ومن ثَمَّ أُنشئت العديد من المؤسسات الجديدة بمجرد إنشاء المنظمة، ولكنّ ذلك لم يحُل دون ظهور منظمة المؤتمر الإسلامي بمظهر الكيان الضعيف. وكما ذكرنا من قبل، فإن التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت في العالم حتّمت إدراج مسألة إصلاح المنظمة على رأس أولويات جدول أعمال المنظمة، ومن هنا انطلقت الدعوة المنادية بمراجعة الميثاق وجميع أنشطة المنظمة.

وارتكزت خارطة الطريق التي وُضعت بعد عام ٢٠٠٥ على برنامج العمل العشري للمنظمة، والذي رأى أن مراجعة الميثاق ستؤتي ثمارها إذا حُددت الأسس الجديدة التي سيُبنى عليها النظام بدقة فائقة، وخضعت للدراسة والنقاش الجادين. وحيث إنني أدرك أهمية تكوين مفاهيم ورؤى جديدة، فقد قمت بانتقاء لجنة استشارية رفيعة المستوى تحت إشرافي وبالتنسيق والتشاور مع الدول الأعضاء.

وتألفت اللجنة من شخصيات تتمتع بكفاءات عالية، وخبرة واسعة سواء في مجال العلاقات الدولية أم في عمل المنظمة، وشملت الرئيس التركي الأسبق السيد سليمان

ديميريل، ورئيس الوزراء الماليزي السابق الدكتور مهاتير محمد، ووزير الخارجية الإندونيسي الراحل علي العطاس، والأمين العام الأسبق لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور حامد الغابد، والأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي السيد جميل الحجيلان، والمدير العام الأسبق لمنظمة اليونسكو السيد أحمد مختار أمبو، والقاضي السابق في محكمة العدل الدولية الدكتور نبيل العربي، ووكيل الأمين العام الأسبق في الأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي (الذي انضم للجنة في جلستها الختامية)، وقد اجتمعت اللجنة مرتين كانت أولاهما في إسطنبول في مارس ٢٠٠٦ والثانية في جدة في ديسمبر ٢٠٠٦.

إعداد المسودات لعرضها على اللجنة الاستشارية

أعدت الأمانة العامة للمنظمة، تيسيرًا للمشاورات والمداولات، ورقة تصورية ومصطلحات ومسودة اقتراحات لعرضها على اللجنة الاستشارية قبيل عقد اجتماعيها، وتحتم عليها إجراء العديد من الاجتماعات الداخلية لتحقيق هذا الهدف. وقد أرفقت الأمانة بتلك الورقة التصورية عددًا من المواثيق الخاصة ببعض المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وقد عرضتُ في جلستي اللجنة وجهة نظري بالتفصيل فيما يخص الميثاق والتي كنت قد عبرت عنها من قبل في أكثر من اجتماع، إلى جانب عرضها في مسودة المقترحات. وقد أثار اجتماع اللجنة الأول الذي تلا العرض الذي قدمته ارتياحي، حيث عبّر عن رؤية ثاقبة اشتملت على جميع وجهات النظر المتقاربة والمختلفة المتعلقة بالمنظمة والسائدة في العالم الإسلامي. كما أن الآراء والمقترحات التي طُرحت للدراسة والنقاش قد بيّنت مدى خبرة وحكمة جميع المشاركين في تلك اللجنة.

وقد رأى الرئيس ديميريل أن إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها أصبح ضرورة ملحة نظرًا لحجم المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول الإسلامية، كما أكد أهمية التكاتف والتعاون بين الدول الأعضاء للوصول إلى أهدافها المشتركة. وأوصى بتضمين بعض القيم والقوانين المتعارف عليها دوليًّا والواردة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الميثاق الجديد للمنظمة، مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان

والديمقراطية والسلام والوئام بين الدول إلى جانب قيم الإسلام السامية. ونصح الرئيس بتأسيس روابط التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية والعمل على مناهضة تيار التطرف والإرهاب والإسلاموفوبيا والاحتلال الأجنبي لبعض البلدان. كما أكد الرئيس ديميريل أهمية تشجيع إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية وتبادل المعلومات التكنولوجية بين الدول الأعضاء والتعاون للقضاء على الفقر والجوع في البلدان الأقل نموًا. وأشار أيضًا إلى ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية ومراعاتها، والعمل على المحافظة على تراثنا النبيل وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الرفيعة. وساند مجددًا مبادرة دعم دور المرأة والشباب والتبادل العلمي بين الدول الأعضاء، ودعا إلى تنشيط الحوار مع الحضارات الأخرى وتدريس الثقافة العالمية في المدارس.

أما الدكتور حامد الغابد فقد دعا إلى تغيير اسم المنظمة واقترح أسماء مثل «منظمة العالم الإسلامي» أو «منظمة الدول الإسلامية»، وأكد أهمية إدراج مكافحة الإرهاب والتعصب الديني في الميثاق كأحد أهم أهداف المنظمة. كما اقترح تحديد لقاء دوري كل خمس سنوات للعلماء والمفكرين المسلمين لإعادة النظر في رؤية المنظمة وتحديثها. وشدد الدكتور حامد الغابد على ضرورة تأسيس مجلس لفض النزاعات على غرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وتطوير دور مجمع الفقه الإسلامي. وأوصى الدكتور الغابد بأن يتم تمويل اللجان المتخصصة من قبل الدول الأعضاء حتى لا تكون عبئًا على الدول المستضيفة ودعا إلى إيجاد مصادر دائمة وثابتة لتمويل المنظمة من خلال وقف بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك توازيًا مع زيادة مصادر صندوق التضامن الإسلامي لمكافحة الفقر والتصدي للكوارث الطبيعية.

وجاء اقتراح المرحوم السيد علي العطاس ـ الذي ستبقى ذكراه العطرة ماثلة أمامنا ـ يحض على ضرورة توضيح قواعد التصويت في الميثاق الجديد وترسيخ قيم الأغلبية البسيطة والأغلبية العظمى. وألح على ضرورة فرض الرقابة الصارمة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية والمالية، وذلك من خلال فرض عقوبات على المخالفين. وأيد العطاس مقترح أعضاء اللجنة بزيادة موارد المنظمة المالية، وخاصة الأمانة العامة، واقترح دراسة إمكانية تقديم منح مالية طوعية من الدول الأعضاء. كما كان مع المنادين بإلغاء المؤسسات التي ضعفت فاعليتها وكفاءتها، بالإضافة إلى تغيير اسم المنظمة.

واقترح الدكتور نبيل العربي اعتماد ميثاق الأمم المتحدة كنموذج يُحتذى لتعديل ميثاق المنظمة مع الأخذ في الاعتبار الفروق الدقيقة بين المنظمات الإقليمية ونظيراتها الدولية، والتركيز على الخصائص الفريدة للمنظمة. كما دعا إلى توضيح اللبس الذي صور العلاقة بين المنظمة وبين الدين على أنها علاقة محدودة. أما فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار فلم يدعم الدكتور العربي فكرة اللجوء إلى الإجماع وتوافق الآراء في اعتماد القرارات، كما اقترح تخفيف أعباء الأمانة العامة لتمكن المنظمة من أداء مهامها بفاعلية دون عوائق. وأكد وجوب إدراج قيم الديمقراطية والحكم الرشيد في الميثاق الجديد للمنظمة؛ لأن أي قصور في تطبيق تلك القيم والمبادئ قد يؤدي إلى تشويه صورة الإسلام. وفي النهاية، عبر الدكتور العربي عن قلقه إزاء تخلف الدول الإسلامية في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وعبّر السيد جميل الحجيلان عن اعتقاده بأن تعديل الميثاق سيؤثر على مصير المنظمة ومقدراتها إذا ما اقترن بإرادة سياسية قوية من جانب الدول الأعضاء. وأضاف أن المنظمة قد واجهت صعوبات جمّة في تنفيذ قراراتها ممّا ساهم في تشويه صورتها.

واقترح السيد أحمد مختار أمبو إدراج قيم السلم والأمن وفض النزاعات والقضاء على كل ما يهدد السلام العالمي وانتهاج الدبلوماسية الوقائية في ديباجة الميثاق، وأضاف أن الميثاق يجب أن يشتمل أيضًا على أحكام تتعلق بانعقاد الاجتماعات رفيعة المستوى لوزراء الدول الأعضاء تصنف من حيث موضوعاتها وقضاياها أو من منطلق تحديد اجتماع لكل قطاع على حدة. كما اقترح توسيع صلاحيات الأمين العام، الذي يجب أن يكون مسئولًا عن وضع خطة العمل، وأشار أيضًا إلى أنه يجب إعداد البرامج الخاصة بجميع الأجهزة على أساس سنتين بدلًا من وضعها على أساس سنوي كما كان يحدث في السابق. كما اقترح تفويض الأمين العام للعمل على التوفيق بين برامج المنظمة وأنشطتها والتنسيق بين أجهزتها وهيئاتها المختلفة. وأشار السيد أمبو إلى أهمية توحيد مواقف الدول الأعضاء في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية. وأشار السيد أمبو أيضًا إلى أنه ينبغي أن تتاح للأمين العام الوسائل المناسبة التي تمكنه من أن يتابع باستمرار أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وبعض المنظمات المماثلة الأخرى ذات العلاقة. ورأى أن الأمين العام

يجب أن يتمتع بقدر من الصلاحيات يتيح له إمكانية اختيار من يراه ملائمًا للتعيين في المناصب الأساسية في الأمانة العامة وذلك بالتشاور مع المؤتمر الوزاري، واقترح أن يقوم الأمين العام بتعيين مستشارين وخبراء وموظفين بنظام الدوام الجزئي كلما اقتضت الضرورة ذلك. وأيد السيد أمبو أيضًا فكرة تأسيس قسم للتخطيط الاستراتيجي داخل المنظمة وكذلك إنشاء المرصد الإعلامي المعني بمتابعة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

أما الدكتور مهاتير فقد رأى أنه يجب عدم الخلط بين القيم الشرقية ومثيلاتها الغربية، لأنه ليس من الضروري أن تتقاطع بعضها مع بعض، فبعض المنظومات الاجتماعية والأخلاقية تتباين بين الحضارتين وأعطى أمثلة على ذلك بمفاهيم الزواج وتكوين الأسرة والقيود والالتزامات المتوقعة واختلافها عند كلا الجانبين. وانتقد الدكتور مهاتير ظاهرة العولمة انتقادًا شديدًا، وأوضح أن أسس الحكم الرشيد ينبغي أن تصاغ بما يتوافق مع قيم العالم الإسلامي التي تتعارض أحيانًا مع المفهوم الغربي للديمقراطية. وفيما يخص العالم الإسلامي، أشار الدكتور مهاتير إلى أهمية إنشاء شبكة قنوات إعلامية على قدر كبير من الكفاءة، ومراكز للتميّز ودفع عجلة الاستثمار في مجالات العلوم والتكنولوجيا بهدف وقف تيار هجرة الأدمغة من الشرق إلى الغرب وعكس مساره، وأعرب عن عدم اعتراضه على توظيف غير المسلمين في الجامعات ومراكز الأبحاث المنتشرة في العالم الإسلامي. كما دعا إلى محاربة الفقر والاستثمار في بناء وتحسين البنية التحتية، واقترح أن تقر المنظمة سياسات تصب في صالح الفقراء من أجل السعي لتحسين أوضاعهم المعيشية. وشدد الدكتور مهاتير على أهمية تعزيز دور الأمين العام لتمكينه من إطلاق المبادرات واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تجديد الحيوية في أداء المنظمة، وقدم اقتراحًا بتمديد فترة رئاسة هذا المنصب الحساس إلى خمس سنوات. كما دعا المنظمة إلى بذل قصارى جهدها لدعم فكرة حصول إحدى الدول الأعضاء على مقعد في مجلس الأمن.

مراجعة الميثاق من قبل لجنة فقهاء القانون البارزين

عندما انتهت اللجنة الاستشارية رفيعة المستوى من عملية المراجعة، كان إخراج الأفكار والمقترحات التي توصلت إليها في وثيقة قانونية هو الخطوة الحتمية التالية،

ومن ثَمَّ تأسست لجنة فقهاء القانون البارزين، التي ضمّت السيد سيد شريف الدين بيرزاده الأمين العام السابق للمنظمة والنائب العام ووزير العدل السابق لباكستان، والسيد نوغروهو ويسنومورتي من إندونيسيا، عضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، والسفير محمد جواد ظريف المندوب الدائم السابق لإيران لدى الأمم المتحدة، والبروفيسور بابكر غويي من السنغال. وقد اجتمعت اللجنة برئاستي في جدة في الثالث والرابع من مارس ٢٠٠٧ وقامت بإعداد مسودة وُزعت على جميع الدول الأعضاء وقُدِّمت إلى اجتماع كبار المسئولين للدول الأعضاء في المنظمة الذي عقد من الرابع عشر إلى السادس عشر من إبريل ٢٠٠٧.

ولما كان قرار قمة مكة قد جعل من موضوع مراجعة الميثاق أولوية هامة، فقد خَلَصَ كبار مسئولي الدول الأعضاء في المنظمة إلى أنه من الأفضل أن تُسنَد مهمة مراجعة وتعديل الميثاق إلى فريق حكومي مفتوح العضوية من الخبراء الدوليين، وقد تشكل هذا الفريق من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة، وعقد اجتماعه الأول في جدة خلال الفترة من السادس إلى العاشر من مايو ٢٠٠٧. وقامت اللجنة بدراسة المواد والبنود المتعددة تحت شعار «الإخلاص والتوافق» ووصل أعضاؤها إلى اتفاق بشأن العديد من تلك المواد. ومع ذلك لم تتمكن اللجنة من وضع صيغة نهائية للوثيقة نظرًا لأن المهمة كانت شاقة للغاية وكانت تتطلب المزيد من الوقت. ورفع فريق الخبراء تقريرًا يتضمن نتائج عمله إلى اجتماع كبار المسئولين الذي عُقد في إسلام أباد في الخامس عشر من مايو ٢٠٠٧ قبيل مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع والثلاثين الذي عقد في إسلام أباد من الخامس عشر إلى السابع عشر من الشهر نفسه.

وعلى الرغم من ذلك، لم تبدأ المداولات والمناقشات المُنتظَرة بين كبار المسئولين، إذ إن بعض ممثلي الدول الأعضاء أشاروا إلى أن فريق الخبراء لم يعط الوقت الكافي ليتسنى له مراجعة المسودة بالكامل، وعلى هذا تقدموا بطلب للأمين العام لتحديد موعد آخر لاجتماع الخبراء للانتهاء من مراجعة الميثاق. وقد أثارت بعض الدول الإفريقية عددًا من القضايا والملاحظات مما دفع السنغال، بوصفها الرئيس القادم للمنظمة، إلى القيام بدور مؤثر في التوفيق بين آراء تلك الدول وباقي الدول الأعضاء، من خلال عقد اجتماع منفصل للدول الإفريقية في داكار في السابع من سبتمبر ٢٠٠٧، ونجحت في

توحيد موقف الدول الإفريقية فيما يخص تلك البنود. وجاء على رأس قرارات الدول الإفريقية الاتفاق على عدم تغيير اسم منظمة المؤتمر الإسلامي مع تغيير اسم «مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي» السنوي إلى «مجلس وزراء الخارجية».

ونجح الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، الذي عقد في جدة من العاشر إلى الثالث عشر من سبتمبر ٢٠٠٧، في التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء فيما يخص معظم البنود، وبقيت بعض النقاط ذات السمات السياسية والتنظيمية مُعلَّقة، ومنها حق تقرير المصير، والصياغة المناسبة لصفة المراقب، وتنفيذ القوانين والمصادقة عليها. وعُقد اجتماع آخر للفريق في جدة من الثالث إلى الخامس من نوفمبر ٢٠٠٧، إلا أن القضايا المعلقة ظلت مثارًا للخلاف إضافة إلى رغبة بعض الدول الأعضاء في إضافة بعض البنود الجديدة إلى مسودة الميثاق. وعند هذا المنعطف، ظهر جليًّا أن خلافات الدول الأعضاء حول نقاط بعينها ستظل دون حل.

وكنت حريصًا من جانبي على أن يبقى مبدأ التوافق في الآراء الركيزة الأساسية لتسوية الخلافات القائمة التي تتعلق ببنود الميثاق. وذلك ترسيخًا لمبدأ التضامن والإخاء الإسلامي. ولما كانت هناك عدة نقاشات لم تنتهِ، فقد طُلب مني عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء. وانعقد ذلك الاجتماع بالفعل في الفترة من الخامس إلى العاشر من يناير ٢٠٠٨، ولكن لم يتسنَّ له توافق في الآراء على البنود المعلقة، ومن ثَمَّ فقد تقرر أن يُرفَع الموضوع محل الجدل إلى اجتماع كبار المسئولين الذي كان مقررًا له أن يسبق القمة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في داكار.

قرر رئيس الدولة المستضيفة للقمة الحادية عشرة بالتشاور مع الأمين العام للمنظمة عقد جلستين منفصلتين لاجتماعات كبار المسئولين على أن يتم ذلك قبيل موعد القمة. وعقدت الجلسة الأولى في مدينة سالي بورتدال (السنغال) في الفترة من الثامن عشر إلى العشرين من فبراير ٢٠٠٨، وقرر فيها كبار المسئولين الانتهاء من مراجعة الميثاق، وبذلت الدولة المستضيفة قصارى جهدها للتوفيق بين الآراء المتباينة للدول الأعضاء. وعلى الرغم من جهودي الحثيثة التي بذلتها للخروج من هذا الطريق المسدود، فإن الاجتماع لم ينجح إلا بإحراز تقدم ضئيل جدًّا في المسألة الخلافية المتعلقة بصفة المراقب.

ومن جهة أخرى، قمتُ بدعوة الدكتور نبيل العربي، الذي اشترك في اللجنة الاستشارية رفيعة المستوى عام ٢٠٠٦، للاشتراك في الاجتماع من أجل شرح وتفصيل سبل تفعيل الاتفاقيات الدولية في ضوء القانون الدولي والممارسات العالمية. وقد قدم الدكتور العربي عرضًا مفصلًا بوصفه خبيرًا قانونيًّا دوليًّا شرح فيه أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والطرق المختلفة التي تدخل بها المعاهدات حيز التنفيذ.

واستأنفت الجلسة الثانية لكبار المسئولين التي عقدت في داكار منذ الثامن من مارس ٢٠٠٨ المشاورات الخاصة ببنود الميثاق بخطى بطيئة وانتهت إلى طريق مسدود مرة أخرى. وفي النهاية تقرر إحالة جميع القضايا المعلقة التي لم تُحسم إلى الاجتماع الوزاري المقرر عقده للتحضير للقمة.

ومع تصاعد وتيرة المشاورات، وحيث لم تكن هناك أي بادرة للوصول إلى اتفاق، فقد تركزت المناقشات الساخنة على موضوع دخول الميثاق المعدل حيز التنفيذ، ومسألة المصادقة عليه. وقد استخدم شيخ تيدياني جاديو، وزير خارجية السنغال ورئيس الاجتماع، جميع مهاراته الدبلوماسية في محاولة للتوفيق بين الآراء المتباينة لزملائه وزراء الخارجية دون جدوى. وفي النهاية، وبعد يوم شاق ومضنٍ من المباحثات والمناقشات المطولة، ارتجل الدكتور جاديو خطبة طويلة ومؤثرة يرجو فيها زملاءه التدبر في الوضع الراهن للأمة وما يواجهها من تحديات ويدعوهم للتعامل بمرونة أكبر من أجل اغتنام هذه الفرصة بدلًا من إهدارها ليتسنى للمؤتمر تعديل الميثاق. وقد لقيت مناشدة الدكتور جاديو ترحيبًا من جميع الدول الأعضاء وبدأ سعير الخلافات في وجهات النظر يخمد شيئًا فشيئًا. وبعد ذلك تم إقرار ما تبقّى من بنود الميثاق في هذه القمة التي ترأسها رئيس دولة السنغال؛ السيد عبدالله واد، الذي استغل كل ما يمتلكه من مهارات الإقناع، بالإضافة إلى ما حظي به من دعم شخصي مني ومن بعض الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاقية بشأن جميع القضايا الشائكة.

وفي الرابع عشر من مارس ٢٠٠٨، تكللت جهود عامين من العمل المضني بإقرار الميثاق الجديد بالإجماع من خلال قرار القمة الإسلامية الحادية عشرة [1]، وانفتح الباب

(١) يتضمن الملحق الرابع نص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

على مصراعيه أمام منظمة المؤتمر الإسلامي والعالم الإسلامي بأسره للولوج إلى حقبة جديدة من التضامن الفعال والعمل المشترك. وقد طرأت نتيجة لهذا التعديل ودخول عوامل جديدة في ثنايا الميثاق مسائل سأشير إليها في الفصول التالية.

إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها

ميلاد جهاز جديد، اللجنة التنفيذية «ترويكا» منظمة المؤتمر الإسلامي

كانت قرارات الدول الأعضاء في المنظمة تنبثق دائمًا عن مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي. وعلى مدى أربعين عاما، واجه العالم الإسلامي العديد من الاعتداءات وتعرضت بعض دوله للاحتلال، بالإضافة إلى ظهور عدد من القضايا ذات الطابع الدولي، مما جعل عقد مؤتمرات استثنائية ضرورة حتمية لا بديل عنها. وكان طلب عقد هذه المؤتمرات يأتي من دولة واحدة أو من عدة دول بالتشاور مع الأمانة العامة للمنظمة، وفي إطار هذه الأحداث برزت الحاجة إلى توثيق عرى التضامن بين الدول الإسلامية في ضوء الأحداث الراهنة.

إن فاعلية أي منظمة حكومية دولية تتوقف على سرعة حشد أعضائها للتداول والتشاور في القضايا العاجلة وضمن إطار زمني محدد وصارم. وبما أنه لا توجد للدول الأعضاء بعثات دبلوماسية مقيمة في مقر المنظمة في جدة، فقد أضحت عملية اتخاذ القرار محفوفة بصعوبات جمّة. وقد دعت الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى إرسال بعثات دبلوماسية مقيمة لها في جدة، كما تعهدت الحكومة السعودية بتيسير عملية إقامة تلك البعثات لديها، إلا أن استجابة الدول لهذه الدعوات كانت محدودة.

وخلال المداولات التي أجرتها لجنة الشخصيات البارزة في الاجتماع الذي عقد في بوتراجايا في يناير ٢٠٠٥، أشرتُ إلى الصعوبات التي تواجهها المنظمة في التعامل مع القضايا الطارئة والكوارث التي لا يمكن التنبؤ بها، والصراعات والمواقف الحرجة التي قد تتعرض لها الدول الأعضاء، من حين إلى آخر. واقترحتُ حلًا لهذا الوضع المؤسف يتمثل في اللجوء إلى نظام المجموعة الثلاثية (الترويكا) الذي تنتهجه المنظمات الأخرى لاتخاذ القرارات بشأن الأزمات المفاجئة والأوضاع الملحة، وخصوصًا حين

لا يكون هناك أي اجتماع يزمع عقده. فالاجتماعات الوزارية لا تعقد إلا مرة في السنة فيما لا تعقد اجتماعات القمم الإسلامية سوى مرة كل ثلاثة أعوام، وهذا لا يكفي لمناقشة مستجدات الأوضاع. وانطلاقًا من هذا المبدأ، درست لجنة الشخصيات البارزة ومن بعدها منتدى العلماء والمفكرين عام ٢٠٠٥ آلية اتخاذ القرار داخل المنظمة، وأقرت بضعف المنظمة في مواجهة القضايا الطارئة. وفي محاولة لحل هذه الأزمة، تمت دراسة آلية اتخاذ القرار في بعض المنظمات الحكومية الدولية، مثل الاتحاد الأوربي ووُجد أنه في مثل هذه الظروف، تعقد اجتماعات دورية على أعلى مستوى باستخدام نظام المجموعة الثلاثية (الترويكا).

ونتج عن هذه الدراسة توصية من كلا الجانبين بتأسيس لجنة تنفيذية تابعة للمنظمة على أساس نظام «المجموعة الثلاثية». وتضم هذه اللجنة رئيس القمة الإسلامية الحالي، ورئيس القمة السابق، ورئيس القمة القادم. كما تضم رئيس المؤتمر الوزاري الحالي، والسابق والقادم. وتضاف إلى ما سبق المملكة العربية السعودية بصفتها دولة المقر، والأمين العام للمنظمة بحكم منصبه.

أما الصيغة النهائية للجنة التنفيذية، والتي اقترحتُها بحكم منصبي كأمين عام للمنظمة في شكلِ حلٍّ قابل للتنفيذ، فكانت تنص على توسيع قاعدة اللجنة لتشمل الدول الأعضاء المهتمة بقضية معينة ستدرسها اللجنة، والتي لها رغبة في حضور اجتماعات المجموعة الثلاثية، وإن لم تكن من أعضاء ثلاثية القمة أو مؤتمر وزراء الخارجية.

وفي السابع عشر من يناير ٢٠٠٦ عقد الأمين العام أول اجتماع للجنة التنفيذية على مستوى سفراء المنظمة وممثليها الدائمين في جدة والرياض لبحث إطلاق مبادرة «المجموعة الثلاثية». وكان ذلك الاجتماع تاريخيًّا حقًّا من حيث تنفيذ الاقتراح المطروح. فقد ساندت الدول الأعضاء تأسيس اللجنة وأعلنت عن كامل تعاونها مع الأمين العام للعمل على نجاح تلك المبادرة. وعُقد اجتماع آخر في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٦ للنظر في مسودة الوثيقة التي تحدد النظام الداخلي للجنة التنفيذية.

وعُقد الاجتماع الوزاري الأول للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة في الخامس عشر من مارس عام ٢٠٠٦ لمناقشة أزمة الرسوم الكرتونية المسيئة للرسول ﷺ

والتي نشرت في الدنمارك، ولبحث القضية الفلسطينية، والنظر في الوضع في العراق. وقد ترأس الاجتماع وزير خارجية اليمن، رئيس المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية. واجتمعت اللجنة التنفيذية بعد ذلك في مناسبات مختلفة لمعالجة قضايا أخرى تهم الدول الأعضاء.

وفي شهري يونية ويولية من عام ٢٠٠٦، شنت إسرائيل هجومًا عنيفًا على لبنان، متمثلًا في غارات جوية مكثفة وتوغلت قواتها داخل الأراضي اللبنانية في عدوان غاشم ضد إحدى الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الوقت نفسه استخدمت القوات الإسرائيلية القوة المفرطة ضد سلطات حماس في غزة، دون أي مراعاة لعدم تكافؤ القوى بين الفريقين. وقد قمت بالتشاور مع الدكتور عبد الله أحمد بدوي، الذي كان حينذاك رئيسا لوزراء ماليزيا، وبوصفه رئيس القمة العاشرة، ومع رئيس الوزراء اللبناني؛ الدكتور فؤاد السنيورة، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وكذلك رئيس الوزراء الباكستاني آنذاك شوكت عزيز، الذي قام بدور محوري بإصراره على عقد اجتماع للمنظمة للتصدي للأزمتين في لبنان وفلسطين. وبناءً على ذلك، اتُّخذ قرار بعقد اجتماع للجنة التنفيذية في بوتراجايا على مستوى رؤساء الدول والحكومات في الثالث من أغسطس عام ٢٠٠٦. وعُقد الاجتماع كما كان مقررًا له، وصدر عنه بيانان شديدا اللهجة يندِّدان بالاعتداء الإسرائيلي والمعاملة غير الإنسانية التي لاقاها الشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة. وبهذا شكل الاجتماع مبادرة تعد الأولى من نوعها في سابقة لم تحدث من قبل. وفي ختام المشاورات، عقدت اللجنة العزم على الدعوة لعقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار بند «الاتحاد من أجل السلام». وكانت هذه الدعوة بمثابة محاولة لمعالجة الوضع في الشرق الأوسط والتخلص من حالة الجمود، إلى جانب التعبير عن قلق الدول الأعضاء إزاء الموقف السلبي للأمم المتحدة تجاه كل ما يجري من انتهاكات، في منطقة الشرق الأوسط، وعجز مجلس الأمن عن التعامل مع الموقف. وقد آتت هذه الضغوط ثمارها حيث دعا مجلس الأمن الدول الأعضاء فيه للاجتماع ومناقشة أزمة الشرق الأوسط.

وقد رسخ كلا الاجتماعين مكانة اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتعمقت جذورها في كيان المنظمة كفرع جديد ناشئ. وأصبحت المنظمة تمتلك آلية التحرك السريع التي تمكنها من مواجهة أي كارثة قد تصيب أيًا من دولها الأعضاء.

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية مجددًا في نوفمبر لمناقشة الأوضاع المتردية في فلسطين. وفي الثاني والعشرين من فبراير ٢٠٠٧ والثالث من فبراير ٢٠٠٨ عقد اجتماعان آخران للجنة لدراسة العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. وبعد ذلك، اجتمعت اللجنة مرة أخرى في الثالث من يناير ٢٠٠٩ لمناقشة العدوان الإسرائيلي السافر على قطاع غزة والذي أسفر عن سقوط آلاف الفلسطينيين ما بين قتلى وجرحى. ونتطلع إلى أن تكون هناك اجتماعات متابعة للجنة لاستعراض التقدم الذي تحرزه المنظمة في جميع الميادين، والدفع بمبادرات جديدة، وألا يقتصر دور اللجنة على التصدي للأحداث المفاجئة والمواقف الطارئة. وتنص قواعد اللجنة على عقد اجتماعات نصف سنوية لمتابعة تطبيق القرارات.

وقد أتاحت لنا الآلية التي تنتهجها اللجنة التنفيذية الفرصة لتنظيم مؤتمرات قمة مفتوحة أو اجتماعات وزارية طارئة دون انتظار لعملية الاقتراع والحصول على النصاب المطلوب وهو أغلبية الثلثين؛ كما هو منصوص عليه لعقد اجتماعات طارئة أو جلسات استثنائية للمجالس الوزارية.

إصلاح مجمع الفقه الإسلامي الدولي

أُنشئ مجمع الفقه الإسلامي الدولي كجهاز متفرع للمنظمة تنفيذًا لقرار القمة الإسلامية المنعقدة في مكة والطائف عام ١٩٨١. وقد جدد نظامه الأساسي الأهداف المنوطة به وذلك بعد إقراره من قبل المؤتمر الثالث عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في نيامي عام ١٩٨٢، وكانت أهم هذه الأهداف ما يلي:

- تحقيق الوحدة الإسلامية نظريا وعمليا عن طريق السلوك الإنساني ذاتيا واجتماعيا ودوليا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- شحذ الأمة الإسلامية لعقيدتها ودراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية.

وقدم المجمع منذ نشأته عام ١٩٨٢ العديد من الآراء المفيدة حول مسائل الشريعة،

كما حمل على عاتقه مسئولية تنظيم الندوات التي تناقش القضايا الاقتصادية والاجتماعية والطبية، بل عمل على تأسيس لجنة معنية بالشئون المالية والاقتصادية. وكان من أعقد القضايا التي تواجه العالم الإسلامي إصدار الفتاوى والأحكام الدينية من قبل الجماعات المتعصبة أو الأفراد المتطرفين بهدف الترويج لأعمال العنف والإرهاب وتأييدها. وقد كانت هذه الأحكام الخاطئة سببًا في تشويه صورة الإسلام الذي كان دائما دين التسامح والسلام الذي يحظر ويدين أشكال العنف والتطرف كافة. ومن ثَمَّ، فقد زاد العبء الملقى على كاهل المجمع لصد تيار الإرهاب، وإصلاح صورة الإسلام ومقاومة الفتاوى غير الشرعية وتصحيحها.

وعقب مشاورات العلماء المسلمين التي سبقت القمة الاستثنائية في مكة، قُدمت توصيات بإعادة هيكلة المجمع ليصبح متحدثًا باسم العالم الإسلامي، وليعمل على دحض مزاعم الإسلاموفوبيا وتصحيح صورة الإسلام.

ومن هنا كانت الخطوة الأولى للأمانة العامة هي مراجعة النظام الأساسي للمجمع، كما ورد في توصيات برنامج العمل العشري. وفي السياق ذاته، دعت الأمانة العامة للمنظمة مجموعة من العلماء ينتمون إلى مختلف المدارس الفقهية في فبراير ٢٠٠٦، من أجل التنسيق بين الفتاوى الدينية والتصدي للتطرف الديني، ودحض الاتهامات التي تصدرها التيارات المتطرفة ضد بعض المدارس الفقهية الإسلامية، إلى جانب نشر قيم التسامح والوسطية [١]. وعملت مجموعة الفقهاء على تحليل القضايا الفكرية الاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية بمنتهى الشفافية والجدية. وأشاروا إلى أن على المجمع أن يصلح من وضعه وهيكلته ومستواه ليكون على أهبة الاستعداد لمواجهة تلك التحديات، وليحظى بالقدر المناسب من المصداقية والاحترام في جميع أرجاء العالم الإسلامي. وقدمت مجموعة العلماء اقتراحًا بإسناد كامل المهام الاستشارية للمجمع على أعلى مستوى وأوسع نطاق، وذلك بمساندة العلماء المسلمين الذين تقوم دولهم

(١) تكونت المجموعة من أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي (رئيسًا) والشيخ محمد علي تسخيري من إيران، والدكتور محمد سليم العوا من مصر، والدكتور عبد السلام العبادي من الأردن، والقاضي تقي الدين عثماني من باكستان، والدكتور عبد الكبير المدغري من المغرب، والشيخ الدكتور حبيب بلخوجة؛ الذي كان يشغل حينها منصب الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

بترشيحهم للانضمام للمجمع بالإضافة إلى مَنْ يتطوع من العلماء لدعم مقترحات المجمع بآرائهم وخبراتهم.

ولتحقيق هذه الغاية، قام اثنان من العلماء وهما الدكتور محمد سليم العوا والشيخ بلخوجة، بصياغة مسودة النظام الأساسي الجديد للمجمع، وتم النظر فيه وإقراره في وقت لاحق من قبل مجموعة من علماء الفقه. وعُرضت المسودة بعد ذلك على مجموعة عمل مكونة من بعض ممثلي الدول الأعضاء واعتمدت في المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو في يونية ٢٠٠٦. ووفقا للمادة رقم ١٨ من النظام الأساسي للمجمع، دخل هذا النظام حيّز التنفيذ في اليوم الذي أقرّ فيه.

وينص النظام الأساسي الجديد على أن يعمل المجمع باسمه الجديد الذي هو «مجمع الفقه الإسلامي الدولي» بصفة مستقلة لتحقيق أهدافه، التي تشمل الآتي:

- تحقيق التلاقي الفكري بين المسلمين في إطار الشريعة الإسلامية وما تتيحه مذاهبها من تنوع ثري وتعدد بنّاء.
- الاجتهاد الجماعي في قضايا الحياة المعاصرة ومشكلاتها وتشجيعه لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية؛ وبيان الاختيارات المقبولة من بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة مراعاة لمصلحة المسلمين أفرادًا وجماعات ودولًا، بما يتفق مع الأدلة ويحقق المقاصد الشرعية.
- التنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.
- مواجهة التعصب المذهبي، والغلو في الدين، وتكفير المذاهب الإسلامية وأتباعها، بنشر روح الاعتدال والوسطية والتسامح بين أهل المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة.
- الرد على الفتاوى التي تخالف ثوابت الدين، وقواعد الاجتهاد المعتبرة، وما استقر من مذاهب العلماء بغير دليل شرعي معتبر.
- إبداء الرأي الشرعي في الموضوعات التي تتصل بالواقع بما ييسر الإفادة منه في تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يهدف المجمع، وفقا لنظامه الأساسي الجديد، إلى:

- العمل على كل ما من شأنه توسيع دائرة الاهتمام بالعمل الفقهي الإسلامي وإعادة اعتباره مكونًا رئيسيًّا من مكونات الفكر والثقافة الإسلاميين.
- اعتبار المجمع مرجعية إسلامية فقهية عامة من خلال الاستجابة المباشرة لدواعي إبداء الرأي الفقهي في مستجدات الحياة، وفي التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.
- إفتاء الجاليات المسلمة خارج البلدان الإسلامية بما يحمي قيم الإسلام، وثقافته، وتقاليده فيها حفاظا على هويتها الإسلامية في الأجيال المتابعة مع مراعاة ظروفها الخاصة.
- التقريب بين فقهاء المذاهب الإسلامية المتعددة المتفقة على ما هو معلوم من الدين بالضرورة تعظيمًا للجوامع واحترامًا للفروق، وأخذ آرائهم جميعًا بالاعتبار عند إصدار المجمع لفتاواه وقراراته، والحرص على ضم ممثلين لهذه المذاهب إلى عضوية المجمع.
- توضيح حقيقة الموقف الشرعي من القضايا العامة.
- العمل على تجديد الفقه الإسلامي بتنميته من داخله، وتطويره من خلال ضوابط الاستنباط وأصول الفقه، والاعتماد على الأدلة والقواعد الشرعية والعمل بمقاصد الشريعة.

لجأت في تفعيلٍ عملي للأهداف الجديدة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى التحرك في نطاق وقف العنف الطائفي في العراق، الذي يستند إلى خلفيات مذهبية، ويتسبب في أضرار بشرية ومادية فادحة، وذلك إبراءً لذمتي وذمة علماء الدين أمام الله، وأمام حرمات الله التي تنتهك، وترتكب بشأنها المعاصي في أبغض ما حرم الله ألا وهي قتل النفس بغير حق والعدوان على الأبرياء والفساد في الأرض. وقامت الأمانة العامة في هذا الصدد باتصالات مختلفة مع المسئولين العراقيين والمرجعيات الدينية، حيث استقر الرأي على دعوة علماء المسلمين العراقيين من شيعة وسنة لاجتماع بمقر المنظمة بجدة لتدارس إمكانية إصدار وثيقة تحظى بإجماع المسلمين كافة، تحض على وقف الاقتتال الطائفي في العراق، وتحرّمه، مهما كانت دوافعه، وإدانته كإحدى الكبائر التي تستوجب العقاب في الدنيا والآخرة.

وعلى إثر ذلك، عقدنا اجتماعًا للعلماء العراقيين البارزين في مكة في الحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٦. وفي ذلك الاجتماع، تعهد علماء الدين العراقيون بوقف جرائم القتل الطائفية والتنديد بها. وجدير بالذكر أن هذه المبادرة آتت ثمارها، وانخفضت معدلات القتل التي ترتكب على أساس الانتماء المذهبي انخفاضا كبيرا.

وبفضل مبادرة أخرى من الأمانة العامة، دُعي مجمع الفقه الإسلامي لوضع خطة مفصلة وعملية لتعميق الحوار بين مختلف المذاهب الفكرية الإسلامية، ومن ثَمَّ، اجتمعت مجموعة من علماء الدين البارزين في جدة مرتين في مايو ويونية من عام ٢٠٠٨ في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي فوضعوا مشروع خطة محددة وعددًا من المشروعات لتحقيق هذه الغاية، على أن يقدم هذا الاجتماع نتائج مباحثاته لمجموعة كبيرة من علماء المسلمين في اجتماع سيكون الأكبر من نوعه.

إعادة هيكلة وكالة الأنباء الإسلامية الدولية وإحياؤها

تُعد وكالة الأنباء الإسلامية الدولية إحدى أقدم المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أنشئت الوكالة عام ١٩٧٢ بموجب قرار المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية في جدة. وكانت أهدافها تنحصر عند إنشائها في تنظيم التعاون بين وكالات الأنباء في الدول الأعضاء، ونشر المعلومات المتعلقة بالقضايا الإسلامية، وتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وتشجيع العمل الإسلامي المشترك، بالإضافة إلى مسئوليتها عن نشر معلومات عن المنظمة بوصفها وكالة متخصصة تعمل ضمن إطار منظمة حكومية دولية، وإبراز التقدم الذي تحرزه المنظمة في جميع المجالات مع التركيز على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

ومع ذلك، فقد عانت الوكالة منذ إنشائها من ضعف الموارد المالية والكوادر الإدارية، إذ لم يتسنَّ لها أن تحظى بمراسلين دائمين في عواصم الدول الكبرى في العالم ولم تتمكن من توفير التغطية الكافية لنشر المعلومات عن أنشطة المنظمة. وقد تم تناول هذه العوائق في العديد من اجتماعات وزراء الإعلام، إلا أن تلك الاجتماعات لم تسفر عن أي تغييرات هيكلية أو حلول عاجلة لمواجهة هذه الصعوبات الملحة.

مفهوم جديد لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية

في المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الإعلام الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٦ في جدة، اتُّخذت بعض القرارات المهمة استنادًا إلى قرارات قمة مكة التي ألحت على ضرورة إصلاح وكالة الأنباء الإسلامية الدولية واتحاد إذاعات الدول الإسلامية.

وقد أوصى المؤتمر بتشكيل مجلس إدارة لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية يستمر لمدة عامين ويكون برئاسة رئيس المؤتمر. وتنفيذًا لقرار وزراء الإعلام، اجتمع مجلس الإدارة في فبراير ٢٠٠٧ لمناقشة استراتيجية تحسين أداء الوكالة. وبعد نقاشات مطولة، قرر المجلس إنشاء لجنة ثلاثية، تتكون من تركيا وماليزيا والسنغال، تتولى وضع الشروط المرجعية للدراسة التي ستقوم بها وكالة استشارية بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية؛ وبناء على مقترحات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تشكيل لجنة للمتابعة. وقام المجلس بتعيين مدير عام جديد في عام ٢٠٠٨ تكون مهامه ضخ دماء الحيوية بالوكالة لتتمكن من تحقيق آمال الدول الأعضاء وطموحاتها.

وكان تعيين موظفين على قدر كبير من الكفاءة والمهنية والخبرة والمعرفة بالقضايا الإسلامية أمرًا حتميًّا كجزء من عملية إصلاح الوكالة. وقد تطلّب هذا العمل استعداد الدول الأعضاء لتخصيص تمويل ضخم لمساندة مشروع إصلاح الوكالة وتوظيف الكفاءات المميزة، بالإضافة إلى حتمية تعاون الدول الأعضاء في مجال تزويد الوكالة بالمعلومات والبيانات. واتضح من هذا الإصلاح أن تحقيق الهدف الأسمى؛ ألا وهو الارتقاء بالوكالة إلى مستوى دولي وإنشاء قنوات بث إعلامي يمكنها من جذب المشاهدين من جميع أنحاء المعمورة، يحتم أن يوكل هذا الأمر إلى القطاع الخاص.

ولا تزال عملية إصلاح الوكالة مستمرة، وفي أمسّ الحاجة إلى جهود حثيثة لتحقيق الأهداف المنتظرة منها. وقد أسندت مهمة الدراسة العلمية التي تحتاجها عملية إعادة تنظيم شئون الوكالة إلى شركة استشارية عالمية متخصصة، وذلك من أجل تحديد سبل تحسين أداء الوكالة ووسائله. وعندما انتهت الشركة من الدراسة وقدمتها للمجلس التنفيذي للوكالة وافق عليها بالإجماع في جلسته الرابعة والعشرين التي عقدت في جدة في الرابع عشر والخامس عشر من يناير ٢٠٠٩. وبعد ذلك أقر المؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، في جلسته الثامنة المنعقدة من الخامس والعشرين إلى الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٩ في الرباط، الدراسة ونتائجها بعد عرضها عليه.

الفصل الخامس
دور المنظمة في تعزيز السلام وفض الصراعات

تعمل منظمة المؤتمر الإسلامي في أكثر من مجال لتعزيز دورها في دعم استتباب السلام من خلال فض النزاعات ومساندة المجتمعات والجماعات المسلمة المقيمة في الدول غير الأعضاء. وتعمل المنظمة من ناحية أخرى على إبراز صورة الإسلام الحقيقي عن طريق المساهمة في دعم الحوار والتفاهم بين شعوب العالم [1]. وتسعى كذلك إلى تنسيق العلاقات الخارجية للدول الأعضاء في عدد من الميادين المحورية.

وفي هذا الصدد، تدأب المنظمة على العمل الحثيث في إطار النظام العالمي والقوانين والأعراف الدولية. وتهدف من خلال أنشطتها الخارجية إلى الدفاع عن قضايا العالم الإسلامي، والتعاون مع بقية دول العالم من أجل تحقيق هذه الغاية. أما على المستوى الداخلي، فتسعى المنظمة إلى توفير منتدى لحل الخلافات بين الدول الأعضاء، وتوطيد الأمن والسلام فيما بينها.

إن استتباب الأمن والسلام العالميين يعتمدان على انتشار مفاهيم التسامح، وفض النزاعات بالوسائل السلمية، مع إدراك أن العالم يتكون من مجموعة من الأمم المختلفة التي ينبغي أن تتاح لها إمكانية القيام بدورها المشروع في تقدم مسيرة الحضارة الإنسانية.

---

(١) تعكس أجندة مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر (داكار ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٨)، والدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية (دمشق ٢٣-٢٥ مايو ٢٠٠٩) مجالات الاهتمام والعمل الحالية الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل كامل.

إن السلام العالمي هو الهدف الأسمى الذي تسعى الإنسانية بأسرها إلى تحقيقه، بما في ذلك العالم الإسلامي. وقد وقَّعت جميع الدول الإسلامية على ميثاق الأمم المتحدة، كما وقعت جلّ الدول الإسلامية على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي. وكلا الميثاقين ينصان على أن تحقيق السلام العالمي أحد مبادئهما الرئيسية، وعلى العالم الإسلامي أن يتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى، والمنظمات الدولية، من خلال منبر المنظمة للوصول إلى هذا الهدف المنشود.

لقد عملت المنظمة جاهدة لفض عدد من النزاعات التي أقضَّت مضاجع الدول الأعضاء ولا تزال، والتي يأتي على رأسها دائمًا قضية فلسطين التي بدأت قبل عام ١٩٤٨، وتسببت في اندلاع حروب عدة. وقد كانت العملية الإسرائيلية المتعمدة لإحراق المسجد الأقصى السبب المباشر لإنشاء المنظمة في عام ١٩٦٩. ومنذ ذلك الحين أخذت المنظمة على عاتقها مهمة إعادة حقوق الفلسطينيين المسلوبة، وعلى رأسها حقهم في تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة. ونظرا لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، فقد بقيت القضية الفلسطينية تشغل اهتمام المنظمة، ومركز أنشطتها. أما أفغانستان، فقد احتلت موقعًا دائمًا على جدول أعمال المنظمة منذ احتلالها من جانب الاتحاد السوفيتي، ومن ثمّ وقوعها في براثن الحرب الأهلية. ومن القضايا المهمة التي طرأت في السنوات الأخيرة، قضية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، والوضع المتأجج وغير المستقر الذي يسود منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. كما أن قضية البوسنة والهرسك قد فرضت نفسها على الساحة واحتلت موضعًا بارزًا على جدول أعمال المنظمة جنبًا إلى جنب مع قضية الصومال. وتعمل المنظمة بشكل دائب على محاولة إيجاد حل لمشكلة جامو وكشمير، وقضية جزيرة قبرص التي أرّقت العالم طويلًا ووضعت على جدول أعمال المنظمة منذ سنوات عديدة، ولا تزال تستأثر باهتمام خاص بين أنشطة المنظمة.

ومن صميم أعمال المنظمة أيضًا رعاية قضايا الأقليات المسلمة التي تعيش في خارج الدول الأعضاء والتي تمثل ثلث تعداد مسلمي العالم. وتتابع المنظمة المشاكل التي تتعرض لها مثل هذه المجتمعات والجماعات من ممارسات التميز العنصري بسبب ديانتها، أو تعاني من انتهاك حقوقها الإنسانية الأساسية. وتقوم المنظمة بالدفاع عن مصالح هذه الأقليات، وتساندها للحفاظ على خصوصيتها وهويتها الثقافية والدينية.

وقد عملت المنظمة على تعزيز هذا الدور بالتواصل مع حكومات الدول المعنية، والعمل في إطار قوانينها وتشريعاتها. وسنوضح في الفصل السادس من هذا الكتاب الأنشطة التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي للدفاع عن حقوق الأقليات المسلمة في بعض الدول والمناطق مثل جنوب الفلبين وجنوب تايلاند وميانمار وتراقيا الغربية، وإقليم الحكم الذاتي ذي الأغلبية المسلمة في شينجيانغ أويغور (Xinjiang Uiyghur) ونينغشا هوي (Ninigxia Hui) في الصين.

كما عملت المنظمة طيلة تاريخها على محاربة المفاهيم الخاطئة والآراء العدوانية المناهضة للإسلام والتي تفجرت عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في عدد من الأوساط السياسية والاجتماعية والإعلامية في المجتمعات الغربية والتي سعت إلى خلق الفرقة والانقسام. ويمكن التدليل على هذا المنهج العدواني من خلال بعض الأفعال، ومنها على سبيل المثال محاولات ربط الإسلام بالعنف والإرهاب ونشر مواد مسيئة للإسلام دون أدنى اعتبار لمشاعر المسلمين.

وقد أضرّ هذا المناخ العدواني بحقوق المسلمين في الدول غير الأعضاء وعرضهم لأخطار الحرمان من المعاملة العادلة في عدد من المجالات منها العمل والسكن والتعليم. ويرى الكثير من المعتدلين أن هذا الاضطهاد وهذه الممارسات تماثل التمييز العنصري الذي تعرضت له المجتمعات اليهودية قبل الحرب العالمية الثانية. وسنلقي الضوء على أنشطة المنظمة المناوئة لهذا الاتجاه المتعسف في الفصل السابع، الذي أفردناه لمناقشة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

استراتيجيات موسعة

استمد العديد من الأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي فاعليتها من مبدأ دفع عجلة التعاون المشترك، وتوثيق عرى التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وبذل جهود لتصفية الاستعمار ودعم السلام والأمن الدوليين. كما تشمل دعم جهود الدول الأعضاء التي ترزح تحت نير الاحتلال لتمكينها من استعادة سيادتها وسلامة أراضيها. كما تشمل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في

تقرير مصيره وتأسيس دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي الوقت ذاته تحرص هذه الأهداف على المحافظة على الهوية التاريخية والإسلامية للمدينة والأماكن المقدسة. وبإيجاز، تحتم الأهداف الواردة في الميثاق قيام المنظمة بالدفاع عن جميع القضايا الإسلامية، والتعامل مع كل ما يستجد من أحداث تؤثر على وضع العالم الإسلامي وقضاياه.

ويأتي دور الأمين العام بوصفه منسقًا بين دول المنظمة، حيث تُسنَد إليه مهمة التأكد من حُسن سير العمل، وبذل الجهود لضمان حل القضايا قيد البحث أو الطارئة، بالإضافة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء للحصول على توافقها بشأن الاستراتيجيات المطروحة أو تنفيذها.

أما فيما يتعلق بالعمل الإسلامي المشترك ومدى ارتباطه بالنظام الدولي، فقد اتفقت الدول الأعضاء خلال السنوات الخمس الماضية، ومن خلال مؤتمرات وزراء الخارجية، على الاستراتيجيات التالية:

- تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في القضايا التي تحظى بالاهتمام المشترك، من خلال آليات للتحرك السريع تحدد القضايا الهامة وطريقة التعاطي معها. وكما ذكرنا في الفصول السابقة، فقد نجحنا في تحقيق ذلك من خلال عقد اجتماعات سريعة للجنة التنفيذية للمنظمة، وصياغة مواقف موحدة، مع الحرص على ديمقراطية اتخاذ القرار وإشراك جميع الدول الأعضاء المعنية التي ترغب في حضور اجتماعات هذه اللجنة. وقد عززت هذه الإجراءات من فاعلية المنظمة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد عُقدت اجتماعات عديدة لهذه اللجنة لمناقشة قضايا فلسطين والعراق ولبنان والسودان، وبعض الموضوعات الأخرى مثل محاولات التصدّي لمحاولات تشويه صورة الدين الإسلامي وغيرها من القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

- العمل على جعل الاجتماعات الوزارية السنوية هادفة، وذلك من خلال عقد جلسات خاصة لمواضيع محددة، تعنى بموضوعات هامة، وتتفادى التطرق إلى قضايا مكررة لا تحظى بالقدر نفسه من الأهمية. وقد أدت هذه الجهود إلى التركيز

على القضايا الأساسية.

- التفاعل السياسي مع أعضاء الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الرئيسية الأخرى على الساحة الدولية.

- تعزيز علاقات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا، ومجلس التعاون الخليجي، والمجلس الأوربي، ومختلف المنظمات الدولية المعنية بفض النزاعات.

- مواصلة التشاور بشكل منتظم مع الدول الأعضاء، وخصوصًا الإفريقية منها، من أجل المساهمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

- تعزيز سبل التنسيق بين المنظمات والمجموعات التابعة للمنظمة في القضايا التي تحظى باهتمام منظمة الأمم المتحدة، وتشجيع الدول الأعضاء على إنشاء مجموعاتها الخاصة في عواصمها لتعزيز التنسيق بشأن القضايا كافة مع دول المقر.

- ضرورة الاتصال وضمان حضور المنظمة في الدول الأعضاء لمعالجة القضايا الخطيرة التي تتطلب وجودًا ميدانيا للمنظمة على أراضيها. وقد تم هذا من خلال إنشاء مكاتب للمنظمة في تلك البلدان وإرسال عدة بعثات للقيام بدور الوسيط المقبول من كل الأطراف.

- استحداث آليات لإشراك منظمات المجتمع المدني في البلدان الإسلامية والغربية لتوطيد أواصر الصداقة بين الشعوب الغربية وشعوب العالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه، تستعين المنظمة بالمنظمات غير الحكومية في الدول الإسلامية لمساعدتها في تقديم الدعم العاجل والمساعدات الإنسانية والإغاثية للدول عند حدوث أي كارثة طبيعية أو بشرية.

وقد قدمت الدول الأعضاء مؤخرا المزيد من الدعم للأمين العام، وأوكلت إليه المزيد من السلطات ليتمكن من ممارسة مهامه بمرونة أكبر والقيام بواجباته بيسر وكفاءة. وقد نصّ برنامج العمل العشري على منح الأمين العام دورا أكثر حيوية مما كان عليه طوال

الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية التي تلت إنشاء المنظمة. ويعد التغيير الذي طال السياسة الدولية بشكل عام أحد أسباب إعطاء الأمين العام المزيد من الصلاحيات للتحرك باسم الدول الأعضاء.

وتقوم المنظمات الحكومية الدولية منها والمحلية بجهود أكثر تأثيرًا من ذي قبل في تأمين المصالح المشتركة للتكتلات الإقليمية على الساحة الدولية وتعزيزها. وقد أسندت إلى مكتب الأمين العام مسئولية التنسيق في تنفيذ السياسات التي قد تقع خارج نطاق العضوية في بعض المواقف.

تحركات المنظمة بشأن بعض القضايا السياسية في العالم الإسلامي

وفي مقدمة القضايا الدائمة التي تحتل قمة جدول أعمال المنظمة القضايا الشائكة والأكثر تعقيدًا في التاريخ المعاصر، والتي تمثل تحديًا خطيرًا للمجتمع الدولي. ومن المهم هنا إبراز كيف تعاملت المنظمة مع تلك القضايا من خلال جهود دبلوماسية وسياسية مكثفة وكيف نجحت في الوصول إلى آفاق تبشر بإيجاد حلول لها.

قضية فلسطين

لقد وضعت التطورات السياسية التي تبلورت عقب الحرب العالمية الأولى قضية فلسطين على صفيح ساخن. وقد شجع الانتداب البريطاني، الذي حكم فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢٠ و١٩٤٨، وصول موجات متتالية من الهجرات اليهودية المفعمة بمطامع سياسية استيطانية داخل فلسطين. وشهد تعداد اليهود هناك ارتفاعًا كبيرًا، حيث نما من خمسة في المائة، كما كان يقُدَّر في بدايات القرن، إلى ١٦ في المائة مع حلول عام ١٩٣١، وذلك بحسب إحصاء رسمي بريطاني [(١)].

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات في عام ١٩٤٧ قرارها رقم ١٨١ الذي فرض خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى

(١) Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans - Jordan for the Year 1931, 1931

يهودية. ومنحت خطة التقسيم ٥٥٪ من أرض فلسطين إلى اليهود البالغ عددهم آنذاك ثلث عدد سكان فلسطين والذين كانوا يعيشون على ٦٪ من الأراضي الفلسطينية. وعقب ذلك، أعلنت إحدى الدولتين المنصوص عليهما في القرار استقلالها تحت اسم دولة إسرائيل، بل وتوسعت في حرب ١٩٤٨ التي تلت هذا القرار لتحتل ٧٨٪ من الأراضي الفلسطينية وتُشرد سبعمائة وخمسين ألفًا من الفلسطينيين ما بين نازح ومهاجر ليعيشوا حتى يومنا هذا كلاجئين في الدول المجاورة لدولتهم المحتلة. وبالإضافة إلى هذا، قامت إسرائيل باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية أثناء حرب ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، مما نتج عنه هجرة جماعية ثانية للفلسطينيين بأعداد تزيد على نصف مليون.

لقد أصبح السعي إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، التي تعد بؤرة الصراع في الشرق الأوسط، بندًا مهما ودائما على الأجندات العالمية. حيث تركزت الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية بجانب الدولة اليهودية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقًا للقرارات الدولية. ويمثل الحل القائم على مبدأ الدولتين حلًا مقبولًا لدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية على حد سواء. وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨ قبولها بشكل واضح لا لبس فيه حلّ الدولتين الوارد في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كخيار استراتيجي لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

وجاءت اتفاقية أوسلو، التي انتهت بتوقيع الطرفين في واشنطن على إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات، إيذانًا ببدء عهد جديد وإشارة إلى تطورات أساسية، مثل الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية من بعض الأراضي الفلسطينية، ووضع اللبنات الأساسية لقيام كيان السلطة الفلسطينية. وقد استندت عملية أوسلو إلى مبدأ التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين، مما يقود في نهاية الأمر إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة. وكانت عملية أوسلو تستند إلى المبادئ التوجيهية التالية:

- تستمر المرحلة الانتقالية المؤقتة لفترة محدودة من الزمن.
- يلتزم كلا الطرفين بعدم القيام بأي إجراء من شأنه أن يخل بنتائج مفاوضات الوضع الدائم.
- يجب أن تتفق التسوية النهائية مع القرارين رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي بعد حرب ١٩٦٧م، واللذين يؤكدان عدم جواز الاستيلاء على الأراضي من خلال القوة العسكرية، وترسيخ مبدأ «الأرض مقابل السلام» أساسا لجميع المفاوضات العربية الإسرائيلية.

ومع التنازل الكبير الذي قدمه الجانب الفلسطيني بموافقته على تأسيس الدولة الفلسطينية على نسبة لا تزيد على ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية، فإن الجانب الإسرائيلي استمر في عمليات الاستيطان واحتلال ومصادرة الأراضي الفلسطينية في انتهاك صارخ لاتفاق أوسلو والقانون الدولي وجميع الاتفاقيات الدولية. ومن ثم أصبح تحقيق حلم الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية وفقا لحل الدولتين أمرًا بعيد المنال في ظل تلك الممارسات.

لقد أصبحت الدولة الفلسطينية الضحية الدائمة لجميع صور الاعتداء الإسرائيلي وسياسة الاحتلال والتوسع على حساب مصادرة الأراضي الفلسطينية. وكان نهج الاستراتيجية الإسرائيلية يقوم على إحداث تغييرات جذرية على الأرض الفلسطينية، وتغيير معالم المنطقة لاستباق نتائج المفاوضات. ولم يحرك المجتمع الدولي ساكنًا للتحقيق في ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي ضربت باتفاقية أوسلو وجميع قرارات الأمم المتحدة عرض الحائط، واستمرت في إقامة المستوطنات وعزل الأراضي الفلسطينية وكل ما من شأنه أن ينتهك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأعراف والقوانين الدولية دون أن تخشى أي نوع من العقوبات.

وكان أكثر تلك الانتهاكات خطورة بناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية؛ وهو ما يعتبر تعديًا متعمدًا وواضحًا على الأراضي الفلسطينية. وأعلنت محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري الذي أصدرته عام ٢٠٠٤، أن إقامة هذا الجدار عمل غير قانوني ومخالف للقانون الدولي، كما دعت إسرائيل إلى وقف بناء الجدار وتفكيك ما تم

بناؤه ودفع تعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا اقتصاديًا نتيجة بناء الجدار. وقد فنّد قرار المحكمة الأسباب التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية لتسويغ بناء الجدار العازل على المسار الذي حددته، وزعمها بأن هذا هو السبيل الوحيد لمنع الأخطار التي تهدد مصالحها، وأكد قرار المحكمة أن بناء الجدار لا يهدف أساسًا إلا إلى ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وليس لخدمة أغراض أمنية، كما زعمت إسرائيل.

وقد ساهمت المنظمة مساهمة مباشرة في مداولات المحكمة، حيث تدخّل الأمين العام السابق للمنظمة الدكتور عبد الواحد بلقزيز لتأكيد أحقية المنظمة في التدخل في المداولات، باعتبار ميثاقها الذي يحمّلها مسألة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني السليبة، وباعتبار أنشطتها وتمثيلها لدولها الأعضاء، والذين هم في الوقت نفسه أعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي طالبت المحكمة بإبداء رأيها الاستشاري بشأن الجدار العازل الذي تقوم به إسرائيل.

كما ساهمت في هذه المداولات من جانب فريق المنظمة السيدة مونيك شيملي جندرو؛ أستاذة القانون العام بجامعة باريس VII والسيدة دينيس ديدرو، مستشارة، والسيد ويلي جاكسون أستاذ مساعد في جامعة باريس. وقد أبلى هؤلاء القانونيون بلاء حسنًا في مناهضة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وطالبوا بوقف بناء الجدار، وقد أبرزوا المآخذ القانونية على إنشائه، وفنّدت السيدة جندرو مزاعم إسرائيل لتبرير بنائه، مبينة أنه جدار غير قانوني تم بناؤه لأهداف توسعية تعتبر خرقًا للقانون الدولي، كما طالبت بإعادة الحقوق السليبة للشعب الفلسطيني وتصحيح الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الحقوق منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٨. وقالت: إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ يعطي للشعب الفلسطيني الحق في المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي، وأن على إسرائيل أن تفهم أن أمنها مرتبط ارتباطا وثيقًا بممارسة فلسطين لحريتها. وإدانة الجدار يعني فتح طريق في هذا الاتجاه (أي ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم وحرياتهم).

وقد اعتبر تدخل السيدة جندرو وفريقها تدخلا هاما ومؤثرا، بدليل أن المحكمة قد تبنّت العديد من مواقفها، وكانت مداخلاتها طبقًا للمراقبين المختصين أفضل دفاع عن

حقوق الشعب الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل.

ولجأت إسرائيل أيضا إلى تبني استراتيجية أخرى لمحاربة الشعب الفلسطيني الأعزل عن طريق شن هجمات واعتداءات شرسة واسعة النطاق طالت المدنين الذين سقطوا ضحايا لطغيانها واستبدادها في عمليات قتل خارج نطاق القضاء يجرّمها القانون الدولي. وإلى جانب ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى ممارسة سياسة الحرب الاقتصادية من خلال فرض عقوبات جماعية تمثلت في الحصار الاقتصادي المتكرر على الشعب الفلسطيني، ومنع وصول الإمدادات الغذائية والطبية الأساسية، إلى جانب قطع إمدادات الوقود لحرمان الشعب الفلسطيني بطريقة منهجية من ممارسة حياته الطبيعية، وبهدف ترك الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف دون خيار سوى الاستسلام لما تمليه عليهم سياساتها. وكلما فشلت هذه المخططات، كانت الحكومة الإسرائيلية تلجأ إلى القوة العسكرية الغاشمة فتشن هجومًا تلو الآخر على النشطاء السياسيين الفلسطينيين العزل، مستخدمة في ذلك طائرات الهليكوبتر الحربية والصواريخ والدبابات ومختلف الأسلحة الفتاكة.

وقد انتهكت إسرائيل كثيرًا القوانين الدولية والإنسانية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة، بشكل مكثف، حيث هاجمت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة العديد من الأبرياء، ودمرت منازلهم واعتقلت الآلاف منهم كمعتقلين سياسيين، بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ. إضافة إلى البرلمانيين وكبار المسئولين. وقد أدى إفلات إسرائيل من المساءلة القانونية على مدار سنوات احتلالها وعدوانها المستمر إلى دفع ضحاياها إلى العزوف عن تسجيل الأعمال الوحشية التي تمارس ضدهم لدى الدوائر المختصة.

وقد تضاعفت انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني على مدى السنوات الأخيرة، حيث لجأت بصورة متزايدة إلى بناء مستوطنات جديدة واعتقال المواطنين وقتلهم دون محاكمة وفرض حصار اقتصادي خانق على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية. كما ازدادت الأوضاع سوءًا بسبب محاولات الحكومة الإسرائيلية تغيير المعالم الديموغرافية والحضارية والتاريخية لمدينة القدس، وذلك عن طريق إقحام الطابع اليهودي/ الإسرائيلي على هذه المعالم، وطرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين

من منازلهم في المدينة ومصادرة أراضيهم وأملاكهم ومنحها للإسرائيليين في انتهاك صارخ للقوانين والأعراف الدولية. كما عملت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على بناء المعابد اليهودية على أراضي الأوقاف الإسلامية. وتقوم إسرائيل حاليًا بانتهاك أكثر الأماكن قدسية في المدينة؛ ألا وهو المسجد الأقصى من خلال تهديد سلامته بحفر الأنفاق والطرق تحته والإخلال بأساساته.

إن هذا السجل العدواني والحافل بالانتهاكات الخطيرة موثق ومعلن على المستوى الدولي، لكن الصمت المطبق ما زال مخيمًا على الساحة الدولية ولم تحرك المجموعة الدولية ساكنًا لصد هذه الاعتداءات غير القانونية والمتلاحقة التي انتهجتها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ومع اعتراف المجتمع الدولي بمدى جسامة الوضع في فلسطين، فإن أقصى رد فعل لهذه الممارسات لم يتجاوز توجيه اللوم لإسرائيل، الأمر الذي لم يؤثر بأي شكل من الأشكال على الوضع العام في الأراضي الفلسطينية.

وبما أن القضية الفلسطينية كانت سببًا في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في المقام الأول، فقد ظلت هذه القضية تحتل قمة أولويات المنظمة، وتشغل المرتبة الأولى في جدول أعمالها. وينص ميثاق المنظمة على دعم الشعب الفلسطيني ومساندته في الحصول على حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف والمحافظة على هويتها التاريخية والإسلامية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذكر قضية محددة في ميثاق منظمة دولية تعد الأولى من نوعها. إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامي بتضمينها هذه القضية بالتحديد في ميثاقها قد هدفت إلى إعلان دعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني وحشد تعاطف الأمة الإسلامية مع قضيته ومساندة دولها لهذا الحق، ومن ثم اكتسبت القضية الفلسطينية بعدًا إسلاميًا بعد أن كانت فقط قضية إقليمية بالنسبة للدول العربية.

وكما ذكرنا سابقًا، فقد أكدت القمة الإسلامية الأولى عام ١٩٦٩ دعمها الكامل للشعب الفلسطيني ومساندتها له لاستعادة حقه السليب، وبهذا تبنّت المنظمة منذ نشأتها سياسةً مُحْكَمَة لدعم القضية الفلسطينية استمرت تتصدر جدول أعمال المنظمة في كل اجتماعاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق المنظمة قد حدّد مقرها المؤقت في جدة، على أن يكون

مقرها الدائم في مدينة القدس الشريف بعد تحريرها. كما عينت المنظمة أحد الأمناء المساعدين ليكون مختصًا بقضية فلسطين والقدس الشريف، هذا بالإضافة إلى تأسيس لجنة القدس الشريف المكلفة بمتابعة القضية وتطوراتها. ولذلك فإن اللجان الدائمة والأجهزة المتفرعة للمنظمة تتضمن مهامها متابعة القضية الفلسطينية ودعمها في خضم نشاطاتها المختلفة.

وما انفكت المنظمة منذ نشأتها تدعم القضية الفلسطينية على جميع المستويات وبمختلف الأشكال والصور. كما أنها تواصل مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في المحافل الدبلوماسية الكبيرة. وقد أشارت الأمم المتحدة في أكثر من مرة إلى الدّعم الدبلوماسي الكبير الذي تقدمه منظمة المؤتمر الإسلامي لفلسطين في المحافل الدولية.

وتعتبر منظمة الأمم المتحدة محفلًا مهمًا لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإثبات عدم مشروعية احتلال القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وما تقوم به إسرائيل من ممارسات عدوانية غير قانونية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع الدول الإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة، باستثناء تركيا، قد صوتت بالرفض على انضمام إسرائيل لعضوية المنظمة الدولية في عام ١٩٤٨. وفي سبعينيات القرن العشرين تزايد عدد الدول الإسلامية واستطاعت منع انضمام إسرائيل لعدد من المؤسسات الدولية. وفي الوقت ذاته تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على صفة مراقب لدى الأمم المتحدة وذلك بدعم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبفضل الجهود الحثيثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تم توجيه دعوة للسيد ياسر عرفات لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ في حادثة فريدة من نوعها. وفي العام التالي، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال قرارها رقم ٣٣٧٦، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بدعم من الدول الإسلامية. وطلبت الجمعية العامة من تلك اللجنة وضع توصيات لبرنامج تنفيذ تلك المبادرة، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف كحقهم في تقرير المصير وإنشاء دولتهم المستقلة ذات السيادة، وحق العودة إلى ديارهم، واسترجاع ممتلكاتهم. ومن الجليّ أن استصدار قرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الفلسطينيين لم

يكن ممكنا لولا الدعم الذي وفرته جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولم تكن مساعي المنظمة لدى الأمم المتحدة النموذج الوحيد للعمل الإسلامي المشترك المتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد كانت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة لرفض قرار إسرائيل بإعلان القدس عاصمة أبدية للدولة اليهودية مثالًا جيدًا على الجهود المثمرة للمنظمة والدول الأعضاء. ففي تجاهل صارخ لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار رقم ٤٤٦ الصادر من مجلس الأمن، أعلنت إسرائيل عام ١٩٨٠ ما سمّته «القانون الأساسي للقدس»، وهو ما يعني ضم القدس الشرقية المحتلة إلى الدولة اليهودية في خطوة أحادية الجانب وغير قانونية، وتنتهك القانون الدولي. وإزاء ذلك، فقد تبنت المنظمة موقفًا ثابتًا يعتبر أن القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ستكون العاصمة الموحدة لدولة فلسطين، والمقر الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناء على ذلك، فقد عُقد المؤتمر الإسلامي الطارئ لوزراء الخارجية في عَمّان في الحادي عشر والثاني عشر من يولية من عام ١٩٨٠، وهو يعد الثاني من نوعه في تاريخ المنظمة، واتخذ موقفًا صارمًا بهذا الشأن، وعقد العزم على بذل كل جهد ممكن لمنع إسرائيل من تحقيق هدفها وتفعيل قرارها. وعلى هذا الأساس فقد صدرت تحذيرات للدول التي تساند قرار إسرائيل غير القانوني بتغيير وضع القدس الشريف من مغبة التعاطي مع القرار الإسرائيلي الذي سوف تكون له تبعات وخيمة. وقد قامت الدول الأعضاء بجهود دبلوماسية مكثفة للضغط على الدول التي نقلت مقرات سفاراتها إلى القدس لإعادتها لتل أبيب. وبالفعل امتثلت تلك الدول جميعًا فيما عدا السلفادور وكوستاريكا فقطعت الدول الأعضاء في المنظمة جميع علاقاتها بهاتين الدولتين [1]. وكان نجاح جهود المنظمة المكثفة واضحا من خلال قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بإدانة إسرائيل ولأول مرة وذلك بدعم من أربع عشرة دولة وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، دون استخدام حق الفيتو.

ومن منطلق الإيمان القوي بأن قضية القدس لها أبعاد دينية متشعبة ولا تقتصر أهميتها على الشعوب المسلمة فحسب، حافظت المنظمة على علاقات التعاون والتنسيق مع

(١) قامت السلفادور وكوستاريكا لاحقا بإعادة نقل سفارتيهما إلى تل أبيب في أغسطس ٢٠٠٦.

الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي. وأكدت لجنة القدس على البعد الديني لمدينة القدس بمعناه الواسع في أكثر من محفل ومن خلال اجتماعاتها ونشاطاتها. وضمن سعيها لتوفير الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني فقد أنشأت المنظمة مجموعة من الصناديق، مثل صندوق القدس، وبيت مال القدس، لدعم كفاح الشعب الفلسطيني والمحافظة على الهوية التاريخية لمدينة القدس. وفي الوقت نفسه عمل البنك الإسلامي للتنمية على دعم القضية من خلال إنشاء عددٍ من المشروعات التنموية في فلسطين.

أما على صعيد تقديم الدعم للعملية السلمية، فقد ساندت المنظمة حق الفلسطينيين في الوصول إلى السلام من خلال الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعودة لحدود ٤ يونية ١٩٦٧. وأكدت المنظمة كذلك حق الفلسطينيين في تأسيس دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ومع أن المنظمة لم تتلقَّ دعوة لحضور مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد، فإنها عبرت عن دعمها الكامل لعملية السلام في القمة الإسلامية السادسة في داكار عام ١٩٩١، وبهذا أكدت سياستها الداعمة لعملية السلام والاتفاقيات التي تقرها الدول الأطراف في اجتماعاتها. ويتمثل دعم المنظمة للجهود الرامية إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط في إقرار مبادرة السلام العربية في جميع مشاوراتها منذ البدء في طرح المبادرة في القمة العربية عام ٢٠٠٣ في بيروت.

وقد جددت المنظمة تأكيد موقفها الثابت إزاء ضرورة التوصّل لسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط شريطة انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بالإضافة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخرى. وترى المنظمة أن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وما تنتهجه إسرائيل من ممارسات أحادية الجانب لن يعوق عملية السلام فحسب، بل سيزيد من تأزم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك فإن على المجتمع الدولي، وخصوصًا الأمم المتحدة، أن تقوم بما تمليه عليه مسئولياتها بإجبار إسرائيل على الامتثال للقوانين الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، واحترام الاتفاقيات الدولية والقيام بما يتوجب عليها لإحلال السلام، وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية ليتمكن شعبها من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

لقد قدّمت دول العالم الإسلامي دعمًا قويًّا لجميع حقوق الشعب الفلسطيني، وأدانت المنظمة في جميع مؤتمرات وزراء الخارجية اعتداءات إسرائيل وانتهاكاتها المستمرة وطالبتها بالامتثال للقرارات الدولية وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أُجريت في فبراير ٢٠٠٦ انتخابات فلسطينية، اتسمت بالشفافية والنزاهة. وأشرفت عليها العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي. وأفرزت نتائج الانتخابات فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد البرلمانية. ولكن هذا الفوز لم يمرّ مرور الكرام، حيث لم ترق للعديد من الدول نتائج تلك الانتخابات، فقطعت كثيرا من المعونات الاقتصادية التي كانت تمنحها للفلسطينيين.

أما بالنسبة للمنظمة فقد كان موقفها من الانتخابات واضحًا، فالشعب قد اختار ممثليه من خلال انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. وقد أكدتُ في بيان ألقيته بعد الانتخابات، أثناء زيارة السيد خالد مشعل ـ القيادي البارز بحماس ـ لمقر المنظمة في جدة في التاسع عشر من مارس ٢٠٠٦، أنه لا يجوز الكيل بمكيالين فيما يخص الديمقراطية، وأنه على المجتمع الدولي أن يعطي الحكومة الجديدة المنتخَبة فرصتها للقيام بعملها قبل إصدار أي حكم عليها. كما ناقشتُ معه كيفية تعامل الحكومة الجديدة مع المجتمع الدولي من منطلق عملي وواقعي. وقد تكرر التأكيد على موقف المنظمة أثناء زيارة السيد محمود الزهار؛ وزير خارجية السلطة الفلسطينية آنذاك، لمقر المنظمة في جدة في الثامن عشر من إبريل ٢٠٠٦.

وبخصوص الوضع الداخلي الفلسطيني، فقد قمت بإجراء مباحثات مع السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية وبعض كبار مسئولي حركة فتح وقياديها من أجل تسوية الخلافات الداخلية بين فتح وحماس. وفي يولية ٢٠٠٦، قام السيد نبيل شعث؛ المبعوث الخاص للرئيس الفلسطيني، بزيارة مقر المنظمة في جدة وبحثت معه الموقف المتأزم بين الفصيلين السياسيين وآراءهما المتباينة حول سياسة الحكم. ونظرًا لوصول العلاقات بين الفريقين إلى طريق مسدود، فقد قررت زيارة فلسطين في التاسع عشر والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٦. وقد التقيت برئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس في رام الله ورئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية في غزة في محاولة لرأب الصدع

وتقريب وجهات النظر والقضاء على بذور الشك بين الفريقين، إضافة إلى محاولة بناء جسور الثقة، وذلك في محاولة لتوحيد صفوف الفلسطينيين. وقد آتت جهودي ثمارها ونجحت في التوفيق بين الجانبين وإقناع قادتهما بالتوصل في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتمّ إعلانه في وقت متأخر من الليل في قطاع غزة. وقمت بعد ذلك بعدة رحلات دبلوماسية مكوكية بين غزة ورام الله ودمشق في محاولة للمحافظة على الالتزام بوقف إطلاق النار والبدء في حوار وطني فلسطيني. وبعثت المنظمة بوفود رفيعة المستوى لفلسطين بهدف تحقيق المصالحة بين الفصائل المختلفة.

وقد أحرزت البعثات المختلفة والجهود المبذولة للمنظمة تقدمًا كبيرًا في نطاق الهدف الموكل إليها. وقد اقترحت ضمن هذه المساعي تشكيل لجنة لتقصي الحقائق مكونة من قضاة يتم اختيارهم سويا من قِبل كل من فتح وحماس إلى جانب عدد من القضاة المشهود لهم بالمصداقية ممن يحظون بالقبول من الدول الأعضاء، وذلك لبحث ادعاءات الطرفين فيما يتعلق بالتجاوزات وعمليات التصفية الجسدية على يد عناصر من الطرفين. وعلى الرغم من قبول الطرفين لاقتراحي على طاولة التفاوض، فإن اللجنة المقترحة لم يُكتَب لها أن ترى النور.

وفي فبراير ٢٠٠٧، بذل الملك عبد الله بن عبد العزيز جهودًا مضنية لإقناع حركتي فتح وحماس بقبول ما تم الاتفاق عليه في «إعلان مكة»، وأسفر ذلك عن تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في مارس ٢٠٠٧. وفي السابع عشر من مارس ٢٠٠٧ قمت بزيارتي الثانية لقطاع غزة، حيث شهدتُ مراسم قيام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة بأداء اليمين، وكنت الضيف الوحيد من المجتمع الدولي الذي دُعي لحضور هذه المناسبة. وعقدت في هذه المناسبة جلسة مباحثات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، وتسنى لي كذلك زيارة جامعة الأقصى، حيث اطلعت على الأوضاع التعليمية المتدهورة في فلسطين وبحثت مع مسئولي الجامعة في كيفية دعم وتطوير هذا القطاع الحيوي.

إلا أن الأوضاع قد عادت للتدهور من جديد على الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وما بذله العاهل السعودي الملك عبد الله من جهود كبيرة لحل النزاع

بين الفريقين. ففي يونية عام ٢٠٠٧، لجأت حماس للقوة العسكرية للاستحواذ على السلطة في قطاع غزة، وأزهقت أرواح العديد من الفلسطينيين، مما أجبر الرئيس محمود عباس على إقالة حكومة الوحدة الوطنية. ولا ريب في أن هذه الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية كبدت الفلسطينيين ثمنًا باهظًا وأضعفت موقف القضية الفلسطينية، وقد استغلت إسرائيل الفرصة على أفضل وجه، وأطلقت مجددًا حملاتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

وتزامنت الفوضى العارمة في ربوع الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تطور خطير على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية، ففي يولية ٢٠٠٦، تطورت المناوشات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية بين حزب الله وإسرائيل لتتحول إلى صراع واسع المدى. فقد تحركت القوات الإسرائيلية متخطية الحدود الدولية ومتوغلة في عمق الأراضي اللبنانية. وأودى قصف القوات الإسرائيلية للأهداف المدنية بجنوب بيروت بحياة ١٥٠٠ شخص وتدمير واسع النطاق للمرافق الحيوية للمدينة. وفي الوقت ذاته كثفت القوات الإسرائيلية غاراتها على قطاع غزة واستهدفت من خلالها أهدافًا مدنية.

ومع تفاقم الأوضاع واتساع رقعة هذه الكارثة، سادت مخاوف من أن يتحول الوضع الناتج عن العدوان الإسرائيلي إلى صراع يمتد إلى كل منطقة الشرق الأوسط. ومع تصاعد وتيرة الأحداث، رأت بعض الدول الأعضاء أنه من الضروري عقد اجتماع وزاري استثنائي، كما طرحتُ عدة خيارات سياسية أخرى أثناء مشاوراتي مع بعض مندوبي الدول الأعضاء. وقد وافق غالبية الأعضاء على الاقتراح الذي طرحته بعقد اجتماع للجنة التنفيذية مفتوحة العضوية. وقد بذل رئيس القمة الإسلامية العاشرة السيد عبد الله أحمد بدوي رئيس وزراء ماليزيا، والسيد شوكت عزيز رئيس وزراء باكستان، جهدًا مميزًا لعقد الاجتماع الموسع لرؤساء الدول والحكومات في بوتراجايا بماليزيا في الثالث من أغسطس ٢٠٠٦ لمناقشة الأوضاع في فلسطين ولبنان. وحضر الاجتماع ثمانية عشر من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية[1] الذين أصدروا

(١) إعلان بوتراجايا بشأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاجتماع الموسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الثالث من أغسطس ٢٠٠٦.

بيانين شديدي اللهجة نددوا من خلالهما بالغارات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة ومسلسل الاعتداءات المستمرة على أهلها، ودعوا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية حتى حدود ١٩٦٧.

وقد أدان بيان اللجنة التنفيذية المعنية بالقضية اللبنانية الاعتداء الإسرائيلي الغاشم وحمّل إسرائيل مسئولية تبعات وتداعيات هذا الهجوم. وأعرب الاجتماع عن قلقه إزاء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ التدابير اللازمة لفرض وقف إطلاق النار، وطالب المجلس بالقيام بواجباته المتمثلة في حفظ السلام والأمن الدوليين على الفور ودون أي تباطؤ. كما أوصى المجلس بفرض وقف كامل وغير مشروط لإطلاق النار. وأمام حالة إخفاق مجلس الأمن في القيام بواجباته وحل الموقف المتوتر على الفور، دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء إلى الاتحاد ودعم عقد جلسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند «الاتحاد من أجل السلام» بالتعاون مع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

وانطلاقا من الإيمان الراسخ بعدم السماح لإسرائيل بالإفلات من العدالة نظرًا لممارساتها غير الإنسانية وانتهاكها للقانون الإنساني الدولي، دعا اجتماع اللجنة التنفيذية إلى المسارعة في عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والدول الكبرى الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة من أجل مناقشة هذه الانتهاكات.

كما ندد بيان اللجنة التنفيذية باختطاف إسرائيل واحتجازها للوزراء الفلسطينيين والمسئولين الحكوميين وأعضاء البرلمان وغيرهم من كبار المسئولين، ودعا إلى إطلاق سراحهم فورًا دون قيد أو شرط. ودعا البيان مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسئولياته والضغط على إسرائيل لتمتثل لأحكام القانون الدولي وتنهي كل الأعمال غير القانونية التي ترتكبها قواتها بما في ذلك فرض العقوبات الجماعية والحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني. وشجب البيان الممارسات الإسرائيلية في التوسع في بناء المستوطنات والاستمرار في بناء الجدار العازل بهدف ضم المزيد من الأراضي والأملاك الفلسطينية وتغيير هويتها الجغرافية والديموغرافية. وأكد البيان حاجة الشعب الفلسطيني الماسة إلى تلقي المساعدات نتيجة لأوضاعه الإنسانية المتردية، كما حث الأمم المتحدة على عقد مؤتمر دولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط بهدف إجراء مباحثات حول كيفية

الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة على أن تشارك فيه الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأطراف المعنية والمهتمة بالقضية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى صعيد آخر، قامت المنظمة بإجراء اتصالات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ورئاسة الاتحاد الأوربي، وعدد من دول العالم لحثها على ممارسة الضغوط على إسرائيل لإيقاف ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وجاء اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة إيذانًا ببدء مرحلة جديدة، إذ جرى تفعيل هذه الآلية، التي استحدثت عام ٢٠٠٦، للتعامل بشكل عاجل مع الأوضاع وعلى أعلى المستويات، بينما كان الوضع في الماضي يتطلب عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية.

وقد لوحظ أن مجلس الأمن قد انتظر لفترة ما يقرب من شهرين منذ بدء الاعتداء الإسرائيلي على لبنان قبل اتخاذ القرار رقم ١٧٠١ في الحادي عشر من أغسطس ٢٠٠٦، ولكن دون أن يتمكن من معالجة الوضع في فلسطين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لولا مبادرة المنظمة لعقد اجتماع اللجنة التنفيذية، وتوجيه رسالة شديدة اللهجة، لما كان المجتمع الدولي ليحرك ساكنًا للتأثير على الأمم المتحدة وحث مجلس الأمن على اتخاذ الخطوات اللازمة، حتى وإن كانت متأخرة، ضد الاعتداء الإسرائيلي.

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لمناقشة الوضع في فلسطين ثلاث مرات في السنوات المتعاقبة. ففي الثامن من نوفمبر ٢٠٠٦، ضربت القوات الإسرائيلية الأحياء السكنية في بلدة بيت حانون بالقنابل، مما أسفر عن مقتل العشرات وجرح العديد من المدنيين. وهنا دعت المنظمة إلى عقد اجتماع عاجل للجنة التنفيذية نظرًا لخطورة الوضع، كما دعوتُ بحكم منصبي كعضو في اللجنة إلى تحرك دولي لمعالجة الأوضاع المتدهورة. وعُقد الاجتماع الثاني في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠٠٦ في جدة بعد إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن مذبحة بيت حانون، على الرغم من اعتراف الجيش ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بجريرتهما وإقرارهما بالذنب، وعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي تقديم المساعدات الطبية لضحايا الاعتداء حيث عبر عن موقفه قائلًا: «إن هذا حادث مؤسف».

واتخذت اللجنة التنفيذية للمنظمة في الاجتماع الذي عقدته لبحث القصف الإسرائيلي لبيت حانون عددًا من القرارات المهمة، كما دعت إلى تفعيل قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم «S-1/3»، والذي أوصى بتشكيل بعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق بشأن الجرائم الإسرائيلية في بيت حانون، كما دعا إلى محاكمة القادة الإسرائيليين لانتهاكاتهم الصارخة لحقوق الإنسان (وذلك تفعيلًا لبنود اتفاقية جنيف الرابعة). وطالب الاجتماع الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الخاصة بالمساهمة في إعادة بناء بلدة بيت حانون وشمال قطاع غزة في أعقاب التدمير الذي لحق بها جراء الهجوم الإسرائيلي، وكذلك توفير الرعاية الطبية للمصابين وفك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وحث المجتمع الدولي على التحرك وأداء الدور المنوط به والإفراج عن العوائد الضريبية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد أرسل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كبير أساقفة جنوب إفريقيا، الأسقف ديزموند توتو، على رأس لجنة للتحقيق في القصف الإسرائيلي لبلدة بيت حانون، إلا أن إسرائيل منعته من دخول قطاع غزة ولم يتمكن من إتمام مهمته. ولكنه تمكن من الوصول إلى القطاع في وقت لاحق وأعد تقريره الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٨.

ثم عادت اللجنة التنفيذية لتجتمع مجددًا في فبراير ٢٠٠٧ لبحث الأشكال الجديدة للاعتداءات الإسرائيلية كعمليات الحفر غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى، وبناء كنيس يهودي ملاصق له. وردًا على هذه الانتهاكات، أقرت اللجنة بيانًا ثانيًا شديد اللهجة أكد ثبات موقفها الرافض للاحتلال، ودعا المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف جميع أنشطتها في محيط الحرم القدسي والمسجد الأقصى. وطالبت اللجنة مجموعة سفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك بمتابعة تطورات الوضع على مستوى الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٧ وبدايات عام ٢٠٠٨، أضافت إسرائيل إلى قائمة انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة قطع خطوط إمداد القطاع بالأغذية والوقود والمستلزمات الطبية تمامًا. وكان هذا العقاب الجماعي والحصار الخانق الذي فرضته

الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة سببًا في تردي الأوضاع الإنسانية في المنطقة، مما أنذر بكارثة حقيقية. وكان رفع الحصار عن غزة هو المحور الرئيسي لبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أقرته اللجنة التنفيذية في اجتماعها في فبراير ٢٠٠٨، إذ جددت المنظمة دعوتها للمجتمع الدولي للمساعدة في إنهاء هذا الحصار وتنسيق وصول المساعدات الإنسانية للقطاع بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني في محاولة لرفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة.

وبهذا تكون المنظمة قد تحركت، على مدى ثلاثة أعوام، لمواجهة كل اعتداء أو انتهاك إسرائيلي من خلال رد فعل حاسم وسريع من قبل العالم الإسلامي. ويمكن ملاحظة الثقل السياسي الذي تمثله قرارات المنظمة من خلال زخم العمل الذي خصّص للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو. وجدير بالذكر أن هذه الضغوط التي مارستها المنظمة على إسرائيل لم تكن ممكنة في الماضي، حيث إن قرارات المنظمة كانت مرتبطة بانعقاد الجلسات الطارئة للقمة الإسلامية أو مؤتمر وزراء الخارجية، وكان هذا يتم بصعوبة بالغة. أما الآن، وعلى الرغم من استمرار مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة المجافية لكل القوانين الإنسانية والدولية، فإن المنظمة قد نجحت في إيصال رسالة مهمة للمجتمع الدولي في الوقت المناسب من خلال رد المنظمة على الانتهاكات الإسرائيلية واتخاذ القرارات المتعلقة بكل شكل من أشكال التجاوزات، وذلك بدعم وتنسيق من قبل الدول الأعضاء. إن نشاط المنظمة الفعال قد أعطى صبغة جديدة وحيوية للقضايا التي تعالجها، والتي كانت تُنسَّق فيما مضى من خلال المساعي الحميدة للأمين العام أو بواسطة مجموعات المنظمة لدى الأمم المتحدة.

وفي السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٧، عقد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعًا ضم القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في أنابوليس. ودُعي لحضور الاجتماع عدد من قادة العالم العربي والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وروسيا وبعض الدول الأعضاء في المنظمة مثل تركيا وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والسنغال. وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو محاولة دفع عملية السلام ومتابعة تنفيذ خارطة الطريق وإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد قمت بتمثيل المنظمة في هذا المؤتمر بوصفي الأمين

العام لها، مما يؤكد فاعلية دور المنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث كان وجودها في هذا المحفل بمثابة اعتراف بدورها الحيوي في الجهود الدولية المبذولة لحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها الأمين العام للمنظمة في اجتماع دولي خاص بالقضية الفلسطينية منذ مؤتمر مدريد الذي عقد عام ١٩٩١ بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش.

وقد تواصلت جهود المنظمة لحل القضية الفلسطينية، وتبنت القمة الإسلامية الحادية عشرة المنعقدة في داكار، واجتماع مجلس وزراء الخارجية في كمبالا عام ٢٠٠٨ قرارات حازمة فيما يختص بقضية فلسطين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأسيس دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتقوم المنظمة بشكل مستمر بتقديم تقارير دورية لدولها الأعضاء حول الوضع في فلسطين، وتوفير التغطية الإعلامية لموقف المنظمة من القضية.

أفغانستان

أدى الاحتلال السوفيتي لأفغانستان إلى انعقاد أول دورة استثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في إسلام أباد في يناير ١٩٨٠، الذي أدان ذلك الاحتلال بوصفه انتهاكًا صارخًا لميثاقي منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. واتخذت المنظمة خطوات عملية من ضمنها تعليق عضوية النظام الأفغاني آنذاك، والمدعوم من السوفييت برئاسة «بابراك كارمال»، ودعا المؤتمر الاتحاد السوفيتي إلى الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط من الأراضي الأفغانية، ونادى بمقاطعة الدورة الأوليمبية المنعقدة في موسكو، كما ناشد المجتمع الدولي بمساندة حركات التحرير الأفغانية، وحث مختلف الدول على مد يد العون والمساعدة إلى باكستان وإيران، حيث كان من المتوقع لجوء الملايين من الفارين من الأزمة إليهما عندما كانت في أوجها، ووصلت الأعداد المتوقعة إلى مليوني لاجئ في إيران وثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ في باكستان. واستمرت المنظمة في الوقت ذاته في توجيه انتقاداتها للولايات المتحدة الأمريكية لدعمها المستمر لإسرائيل واتفاقية كامب ديفيد، ومن ثم حافظت المنظمة على صورتها كمؤسسة مستقلة غير منحازة لجانب بعينه.

وقد تم تنفيذ جميع قرارات المنظمة الخاصة بقضية أفغانستان انطلاقًا من قطع العلاقات الدبلوماسية بين كابل وجميع الدول الإسلامية، ومرورًا بجمع تبرعات مالية ضخمة لصالح جماعات المقاومة الأفغانية ومراعاة مقاطعة دورة الألعاب الأوليمبية في موسكو وصولًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٥/ ٣٧ الصادر في نوفمبر ١٩٨٠ والقاضي بإدانة الغزو السوفيتي لأفغانستان وذلك بإجماع مائة وإحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أما منظمة المؤتمر الإسلامي فقد أنشأت اللجنة المعنية بالشأن الأفغاني في عام ١٩٨٠، واقترحت بأن تقوم بدور الوسيط بين الاتحاد السوفيتي والمجاهدين الأفغان في إطار المساعي الحميدة للمنظمة.

وعلى مدى العامين التاليين، استمرت جهود المنظمة الرامية إلى انسحاب الاتحاد السوفيتي بالكامل من الأراضي الأفغانية، وزيادة عدد اللجان التابعة لها والمعنية بالشأن الأفغاني، بالإضافة إلى استثمار كل فرصة متاحة لتشجيع الحوار بين السوفيت وقادة المقاومة الأفغانية. وقد نجحت المنظمة في كسب ثقة جميع الأطراف. وعندما قدّم مجلس الشيوخ الأمريكي، في أغسطس ١٩٨٤، دراسة تتضمن اقتراحًا يقضي باعتراف الحكومة الأمريكية بنظيرتها الأفغانية التي تعمل من منفاها خارج البلاد، وضع مجلس الشيوخ في الاقتراح بندًا يقضي بأنه في حالة رغبة الحكومة الأمريكية في إيصال أي معونة لإتمام مساعيها فعليها أن تفعل ذلك من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. وعندما قصفت الطائرات السوفيتية الأراضي الباكستانية في عام ١٩٨٤، رفضت باكستان الدخول في الصراع بسبب التزامها بقرار المنظمة فيما يتعلق بأفغانستان، ولجأت للمنظمة لتوفير الدعم المتعدد الأطراف لها. وقد نددت المنظمة من جانبها بالخسائر التي منيت بها باكستان في الأرواح والممتلكات، وأثنت على الحكومة الباكستانية لتحلّيها بضبط النفس.

وعلى مدى الأعوام التالية، بقيت القضية الأفغانية تحتل موقع الصدارة في جدول أعمال المنظمة. وقد تمسكت المنظمة برأيها الذي يعتبر الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وحكومة كابول غير شرعيين، وأنه لا يمكن قبول أي تسوية سوى الانسحاب الكامل للقوات السوفيتية من الأراضي الأفغانية. وفي السادس من أغسطس ١٩٨٧، أرسل الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف رسالة إلى القمة الإسلامية الخامسة في الكويت

يتعهد فيها بسحب قواته من أفغانستان كخطوة أولى على طريق تنفيذ اتفاقية شاملة لوقف التدخل السوفيتي في الشأن الأفغاني. وبالفعل فقد سحب جورباتشوف ثمانية آلاف جندي عشية القمة الإسلامية كبادرة لحسن النوايا. وظلت المنظمة تراقب عن كثب تطورات مفاوضات جنيف وكذلك اتفاقية جنيف بين أفغانستان وباكستان لعام ١٩٨٨، كما رحبت بانسحاب آخر فرقة للجنود السوفييت من الأراضي الأفغانية في الخامس عشر من فبراير ١٩٨٩. واستمرت المنظمة في أعمال الوساطة لعقد اتفاقية بين فصائل المجاهدين حتى عام ١٩٩٢ في محاولة لمنع اندلاع حرب طائفية. كما استمرت المنظمة في بذل مساعيها الحميدة بين الأطراف المتناحرة لتيسير عملية انتقال السلطة. وعندما اشتعلت الحرب مرة ثانية بين فصائل المجاهدين، قامت المنظمة بدور الوسيط مما مكّن الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاقية إسلام أباد عام ١٩٩٣، والتي نصت المادة العاشرة منها على منح المنظمة صفة المراقب لوقف إطلاق النار بين الجانبين، كما وافقت في العام نفسه على إرسال قوات مراقبة لمتابعة وقف إطلاق النار، الذي لم يعمّر طويلا. وفي يناير ١٩٩٤، تم إرسال مبعوث خاص بالشئون الأفغانية من طرف الأمين العام للمنظمة إلى إسلام أباد من أجل البدء في جولة جديدة من المباحثات مع القادة الأفغان، كما أُسستْ هناك بعثة دائمة للمنظمة في إبريل من العام نفسه.

وعندما أقدم الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني على تمديد فترة ولايته بقرار أحادي الجانب، وألقى بأفغانستان في أتون الحرب الأهلية، كانت المنظمة الجهة الوحيدة التي تحظى باحترام جميع القادة الأفغان، ووجهت إلينا كل من باكستان والأمم المتحدة طلبًا بتولي جهود الوساطة بين الأطراف المتحاربة. وقد طرحت المنظمة خطة تشمل تشكيل حكومة مؤقتة، ومجلس شورى، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والاتجاه إلى إعادة بناء البلاد وإعادة تأهيلها. إلا أن تلك الخطة لم تلقَ قبولًا، وتبعتها مبادرة ثانية من المنظمة تُوجت بعقد مباحثات طهران في أواخر عام ١٩٩٤، ولكنها انتهت بعدم التوصّل إلى صيغة تفاهم بين الأطراف. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، حاولت المنظمة لأكثر من مرة بدء مفاوضات بين الأطراف المتناحرة ولكن دون جدوى.

وعندما تولت طالبان زمام الحكم في أفغانستان، رفضت المنظمة الاعتراف بشرعية تلك الحكومة، واستمرت بدلا من ذلك في جهودها الهادفة لتشكيل حكومة ذات قاعدة

عريضة تشمل جميع أطياف الشعب وأعراقه. وأطلقت المنظمة بالفعل جولة جديدة من المحادثات في إسلام أباد وجدّة بين حكومة طالبان والتحالف الشمالي بالتعاون مع الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم فإن المحادثات قد توقفت دون التوصل إلى قرار. وقد تدهورت العلاقات مع طالبان إثر اغتيال تسعة من الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان في سبتمبر ١٩٩٨، وانتقاد المنظمة لطريقة معاملة النساء من قبل طالبان وتدهور سياسات التعليم وإحكام السيطرة على الإعلام والصحافة، إلا أن ذلك لم يمنع استمرار التعاون السياسي بين المنظمة والأمم المتحدة فيما يختص بقضية أفغانستان. واستمرت المنظمة في حث الدول الأعضاء على إمداد المناطق المنكوبة في أفغانستان بالمساعدات الاقتصادية والإنسانية، لأنها كانت ترزح تحت عبء المجاعات، وتمزق أوصالها الحروبُ والصراعات.

وفي عام ٢٠٠١، وعلى الرغم من إدانة المنظمة لهذا الاعتداء الذي وقع على الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر من العام نفسه، فإنها انتقدت بشدة عزم الولايات المتحدة الأمريكية شن هجوم مسلح على أفغانستان لما يتضمنه ذلك من اعتداء على الشعب الأفغاني، وما سيسفر عنه من وقوع ضحايا من المدنيين. وقد انكبّت دول المنظمة ومؤسساتها على مساندة الشعب الأفغاني وحكومته وتوفير المساعدات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإعادة تعمير البلاد وإعادة تأهيلها، وهو ما كانت تقوم به بالفعل هذه الدول، سواء بشكل فردي أم جماعي. وأخذت المنظمة على عاتقها مسئولية دعم أفغانستان بوسائل ملموسة، كان أهمها إنشاء صندوق دعم الشعب الأفغاني من أجل توفير المساعدات الإنسانية، وعلى رأسها الإعانات الموجهة لقطاعي الصحة والتعليم، وكذلك توفير الدعم للاجئين والمشردين من الشعب الأفغاني، وتوفير مياه الشرب لبعض القرى الأفغانية والمساهمة في العمليات الدولية الهادفة لتعمير البلاد وتنميتها.

وتعد المنظمة من أهم الأطراف المؤثرة في أفغانستان، لأنها حظيت بدعم دولها الأعضاء البالغ عددها سبعا وخمسين دولة، ومنظماتها المتفرعة، وأجهزتها المتخصصة والمنتمية. وكان للمنظمة من القدرة والوسائل ما يؤهلها للقيام بدورها والمساهمة في عمليات مساعدة أفغانستان لتخطي الأزمة الطاحنة التي تمر بها، واستمرت في دعوتها للدول الأعضاء للمشاركة في عملية الإعمار وعودة اللاجئين. لقد قمنا في المنظمة

بدورنا على أكمل وجه وواصلنا جهودنا باستمرار لمساعدة الشعب الأفغاني وحكومته في استتباب السلام والأمن وتحقيق التقدم الاقتصادي.

البوسنة والهرسك

أظهرت المنظمة نفاذ صحة توقعاتها واستشرافها للأمور فيما يتعلق بتنبؤها بوقوع أزمة في يوغوسلافيا، كشفت عنها الأيام فيما بعد، عندما دعت ممثلي الجاليات المسلمة في يوغوسلافيا إلى حضور المؤتمر الإسلامي العشرين لوزراء الخارجية في إسطنبول عام ١٩٩١. وفور اندلاع الحرب وأعمال العنف في البوسنة، بادرت المنظمة بتوفير جميع أنواع المساعدات الإنسانية لحكومة البلاد، ودعت إلى فرض عقوبات فورية على صربيا، وهي الدعوة التي تردد صداها في قرار لاحق لمجلس الأمن. كما دعت المنظمة جميع الدول الأعضاء إلى سحب سفرائها من بلجراد، وهو ما امتثلت له جميع الدول على الفور.

ومع تفاقم الأوضاع في البوسنة، عُقد اجتماع طارئ للمنظمة في إسطنبول بناء على طلب إيران في يونية ١٩٩٢، وعبرت المنظمة من خلال هذا الاجتماع عن دعمها الكامل للحكومة البوسنية ونددت بعمليات القتل، وطالبت مجلس الأمن باتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذ وقف العدوان الصربي، وأكدت من جانبها استعدادها لسلوك جميع السبل لدعم تلك التدابير، سواء من خلال الدعم العيني أو النقدي، وعرضت دولتا تركيا وإيران توفير قوات عسكرية لدعم القضية. وفي السياق نفسه، نجحت مصر وإيران وباكستان والسنغال وتركيا، من خلال مندوبيها الدائمين لدى الأمم المتحدة، في طرح مجموعة مشاريع قرارات بشأن البوسنة، واستأنفت أعمالها على المستوى الوزاري بعد انضمام ماليزيا والمملكة العربية السعودية والأمين العام للمنظمة. وفي الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٩٢، ساندت سبع وأربعون دولة إسلامية مشروع قرار تم تمريره بأغلبية الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو لحماية سلامة الأراضي البوسنية. وعلى مدى الشهور التالية ظلت المنظمة تدعو مرارًا وتكرارًا لرفع الحظر المفروض على الأسلحة في البوسنة وفرض حظر الطيران في مجالها الجوي.

وتلقى المؤتمرُ الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية المنعقد عام ١٩٩٣ طلبًا من منظمة العفو الدولية لتدخل منظمة المؤتمر الإسلامي لإنهاء حالة الحرب واستخدام نفوذها لهذا الغرض. ومن هذا المنطلق، بعثت المنظمة برسالة عاجلة إلى مجلس الأمن تحثه فيها على اتخاذ خطوات ملموسة لوقف العدوان الصربي على البوسنة، وتجميد جميع الأصول التابعة لصربيا، وسحب الاعتراف بها كدولة إلى أن تذعن لقرارات الأمم المتحدة. ودعت المنظمة الدول الأعضاء إلى قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع صربيا واتخاذ موقف صارم من أي دولة تحاول مساندة الاعتداءات الصربية، بالإضافة إلى التعهد بتقديم دعم مادي يبلغ ٢١٠ ملايين دولار من الدول الأعضاء لحكومة البوسنة.

وأصرت المنظمة على رفض خطة فانسأوين للسلام، حيث رأت أنها «تضفي الشرعية على العدوان وتكافئه»، كما رفضت فكرة «الملاذ الآمن» لمسلمي البوسنة، ولا سيما أن هذه الفكرة غير قابلة للتنفيذ وأن حل المشكلة يجب أن يستند إلى الإنهاء الفوري للاعتداء الصربي على البوسنة. وحذّرت المنظمة كذلك من أي قرار من شأنه تقسيم البوسنة على أساس الهوية العرقية. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمنعقد في جنيف في يونية ١٩٩٣، رفضت المنظمة التوقيع على البيان ما لم تتم إضافة القرار الخاص بقضية البوسنة إلى متن البيان، وذلك لأن المنظمة أرادت أن تثبت للعيان أن البوسنة خط أحمر بالنسبة إليها وأن موقفها من قضية البوسنة نهائي ولا يقبل التفاوض. وقد أقرت إحدى وثمانون دولة القرارات اللاحقة التي تقضي بإنهاء العدوان الصربي على البوسنة باستثناء دولة واحدة معارضة. وفي وقت لاحق حث مؤتمر جنيف مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء عمليات القتل المروعة التي ينتهجها الصرب في البوسنة.

وفي يولية ١٩٩٣، أقرت مجموعة الاتصال الوزارية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي - في مؤتمرها المنعقد في إسلام أباد - خطة عمل تشتمل على عشرين بندًا تتناول جميعها أزمة البوسنة. وفي استجابة لمطلب الأمين العام للأمم المتحدة بتوفير سبعة آلاف وخمسمائة جندي لعمليات حفظ السلام في البوسنة، تعهدت سبع دول أعضاء في المنظمة بتوفير سبعة عشر ألف جندي للاشتراك في الجهود الدولية من أجل السلام، إلا أن الاتحاد

الأوربي رفض هذا العرض. وفي أغسطس ١٩٩٣، أصدرت المنظمة تقريرًا حول الأوضاع في البوسنة نددت فيه بتراخي الأمم المتحدة والقوى الغربية في التعامل مع الوضع في البوسنة. وعلى مدار الشهور اللاحقة، واصلت المنظمة مطالبتها برفع الحظر عن الأسلحة في البوسنة، وتأسيس محاكم للتحقيق في جرائم الحرب، وأصرت على أن تدفع صربيا تعويضات للحكومة البوسنية عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة للحرب، إضافة إلى فرض حظر الطيران على المجال الجوي للبوسنة. وفي الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٩٤، عارضت المنظمة بقوة القرار الذي يقترح سحب جميع قوات حفظ السلام البريطانية والفرنسية وعرضت استبدال كل جندي من تلك القوات بجنود من مصر والأردن وماليزيا حتى في حال انسحاب جميع الدول الأخرى، كما أدانت قرار مجلس الأمن بتخفيف العقوبات المفروضة على صربيا.

وبحلول عام ١٩٩٥، وصل عدد القتلى إلى مائتي ألف شخص، منهم أربعة وثلاثون ألفًا من الأطفال، فيما كان عشرون ألفًا آخرون في عداد المفقودين، وبلغ عدد المشردين الذين طردوا من منازلهم أو غادروها هربًا من ويلات الحرب مليونين. وفي يولية ١٩٩٥، سقط موقعان من المواقع التي أعلنتها الأمم المتحدة ملاذًا آمنًا بيد القوات الصربية في خضم أحداث عنف وقتل دامية. وفي الثاني والعشرين من يولية ١٩٩٥، وفي جلسة طارئة في جنيف، أعلنت مجموعة الاتصال المعنية بالبوسنة، وبعدها بوقت وجيز منظمة المؤتمر الإسلامي، أن حظر الأسلحة في البوسنة يعدّ باطلًا. وأعلنت الدول الإسلامية في المؤتمر أن قواتها العاملة تحت مظلة قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة لن تنسحب، وستلجأ إلى توجيه المزيد من الضربات للدفاع عن شعب البوسنة. وقد عبر وزير خارجية باكستان السيد أحمد علي عن رأيه بقوله «إن هذا هو التحدي الأكبر والأخطر الذي واجهته الأمم المتحدة على مدى خمسين عاما من تاريخها». وقبل عقد اجتماع لوضع اللمسات النهائية لتلك الترتيبات، دعت الأمم المتحدة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى إرسال قوات مسلحة نصف تسليح لمراقبة مواقع الأمم المتحدة في غورازدة، وهو العرض الذي قوبل بالرفض. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد فوجئت وأصابها الذعر من هذه السابقة التي تعد الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة، فعملت سريعًا على تقديم خطة جديدة للسلام، ولكنها رُفضت أيضًا. ومن ثَمَّ أسدت الولايات المتحدة

الأمريكية النصح لصربيا بالعمل على بدء عملية السلام لتفادي تدخل قوات الدول الإسلامية البرية، وكانت هذه النصيحة هي المحرك لاتفاقية دايتون للسلام.

وقد تم التوقيع على اتفاقية السلام في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٦ بحضور ممثلي المنظمة والاتحاد الأوربي، وتعهدت المنظمتان بالتعاون في عملية إحلال السلام وجهود إعادة الإعمار. وأسست منظمة المؤتمر الإسلامي - من جانبها - مجموعة حشد المساعدات بهدف تعزيز قدرات البوسنة الدفاعية، ومع حلول عام ١٩٩٥، كانت المنظمة قد نجحت في تأمين تعهدات بقيمة ٢٤١ مليون دولار لفائدة حكومة البوسنة. وبعد أن تبين في يونية ١٩٩٧ عدم تقديم أكثر من مائة مليون دولار، اتخذت المنظمة قرارًا بعقد مؤتمر أكبر للمانحين بهدف جمع ١,٤ مليار دولار بحلول ١٩٩٨. وفي السياق نفسه، بدأ تدريب الجنود البوسنيين عسكريا في بنغلاديش في إطار برنامج مجموعة حشد المساعدات. وفي عام ١٩٩٧، قررت مجموعة الاتصال في اجتماع لها في نيويورك التنسيق بين الدول الإسلامية والاتفاق على استراتيجية عمل في مناقشات الأمم المتحدة، وتعهدت المنظمة بمتابعة تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام.

ومع نهاية أزمة البوسنة، كانت المنظمة قد عملت خلال السنوات الأربع على إنشاء مجموعة عمل دائمة لمتابعة القضية، كما عقدت ثلاثة اجتماعات طارئة لوزراء الخارجية وثلاثين مؤتمرًا تنسيقيًا، وأصدرت خمسة وثلاثين قرارًا، ورتبت خمسًا وأربعين زيارة من قِبل المبعوثين الخاصين للأمين العام بالإضافة إلى إرسال عشرة وفود خاصة للبوسنة. وخلاصة القول أن كل قرارات المنظمة المتعلقة بصربيا قد تحققت بشكل أو بآخر، وتضمنت عدم الاعتراف بصربيا، وتجميد أصولها الدولية، وإنشاء محاكم للتحقيق في جرائم الحرب، وقصف قوات الناتو لمعاقل الثوار، والتأكيد على سيطرة الأمم المتحدة على الأسلحة الثقيلة للقوات الصربية، والمحافظة على سلامة أراضي البوسنة.

وبالإضافة إلى ذلك، قام مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) التابع للمنظمة بتنفيذ العديد من المشروعات في البوسنة، خاصة في مجالات إعادة البناء والمحافظة على التراث الحضاري والمعماري البوسني وكذلك التراث الكتابي، إلى جانب نشر إصدارات وإجراء العديد من الدراسات الأكاديمية المتعلقة

بتاريخ البلاد ومجتمعاتها وثقافتها. ويمكن القول بشكل عام، إن جهود المنظمة في البوسنة جاءت كأصدق تعبير عن الإرادة السياسية الجماعية للدول الإسلامية، ومجسدة قدرة الأمة على تنظيم صفوفها في مواجهة أي اعتداء يقع على أي شعب من شعوبها.

جامو وكشمير

يعد النزاع بشأن جامو وكشمير إرثًا ثقيلًا خلفته سنوات الاستعمار وبقي يهدد الأمن والسلام ويغطي أفق منطقة جنوب آسيا بسُحب الخطر المحدق. فبسبب هذه المناطق المُتنازَع عليها، اندلعت ثلاث حروب بين الهند وباكستان بالإضافة إلى العديد من المواجهات الحربية الإقليمية التي تهدد أمن المنطقة، وتنذر بمخاطر من شأنها أن تسبب صراعات أوسع نطاقًا. ومن هذا المنطلق، احتلت قضية كشمير موقعًا دائمًا على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ١٩٧٠. وقد عبرت جميع الدول الإسلامية عن دعمها لشعب جامو وكشمير وتأييدها المطلق لحقه في تقرير مصيره، وذلك وفقًا لقرارات مجلس الأمن.

وفي عام ١٩٨٩، وبعد ما يقرب من ثلاثين عامًا على ضم الهند لشطر كشمير الخاضع للهند، تفجرت انتفاضة شعبية في المنطقة وعمل الجيش الهندي على قمعها بمنتهى القسوة والعنف. وفي رد فعل لهذه الحركة القمعية، تبنى المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية عام ١٩٩٠ قرارًا بدعوة الهند وباكستان إلى حل هذه القضية في ضوء قراري مجلس الأمن رقمي ١٩٤٨ و١٩٤٩، اللذين وجها الدعوة إلى المجلس من أجل نزع السلاح في منطقة كشمير، وإجراء استفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة، لتحديد رغبة شعب كشمير فيما إذا كانوا يفضلون الانضمام إلى الهند أم إلى باكستان. كما عبر المؤتمر عن قلقه لانتهاك حقوق الإنسان في كشمير وقدم عرضًا بالتقدم كوسيط من خلال المساعي الحميدة لتسوية النزاعات، إلا أن الحكومة الهندية رفضت هذا العرض واستمرت في وصف هذا النضال المشروع للشعب الكشميري لنيل حقه في تقرير مصيره بأنه نشاط إرهابي برعاية باكستانية.

وعلى الجانب الآخر، استمرت باكستان في تسليط الضوء على قمع الحكومة الهندية لشعب كشمير باستخدام القوة العسكرية. وفي عام ١٩٩١ اعتزمت المنظمة إيفاد بعثة

لتقصي الحقائق لتقييم الوضع في كشمير، إلا أن الحكومة الهندية رفضت السماح بدخول أعضاء المنظمة على أساس أن تفويض البعثة لم يكن يشمل الأراضي الهندية. وقد أجرت البعثة حوارًا مع عدد كبير من أبناء الشعب الكشميري في الشطر الخاضع لباكستان والذين فروا من هول الفظائع التي ارتكبها الجيش الهندي، وانتهى بهم الحال في معسكرات مؤقتة للاجئين عبر الحدود، في المنطقة الواقعة داخل نطاق سلطة باكستان.

واستطاعت بعثة المنظمة صياغة تقريرها اعتمادًا على التحقيقات الصحفية والمعلومات التي عملت على جمعها منظمات دولية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، وقدمت تقريرها للمؤتمر الحادي والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد في كراتشي عام ١٩٩٣. وقد شمل التقرير أدلة حول ما مارسته القوات الهندية من أعمال تضمنت قتل المعتقلين والاعتداء على النساء واستخدام التعذيب الوحشي والتنكيل كوسائل لقهر الشعب الكشميري. وقدم الأمين العام للمنظمة تقريرًا لمؤتمر وزراء الخارجية أوصى فيه بإعادة النظر في العلاقات التجارية التي تربط بين الدول الإسلامية والهند وكذلك منع العمالة الهندية من الالتحاق بسوق العمل في دول الخليج، بالإضافة إلى طرح قضية انتهاك حقوق الإنسان في كشمير على المحافل الدولية كوسيلة من وسائل ضغط العالم الإسلامي على الهند لوقف هذه الانتهاكات.

وعُقدت الجلسة الطارئة السابعة لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة في إسلام أباد في سبتمبر ١٩٩٤، وطالبت - بإجماع الحضور - بإنهاء عمليات القمع في المنطقة التي تحكمها الهند من إقليم كشمير، وتأسيس مجموعة اتصال تعنى بقضية جامو وكشمير. وأكدت المنظمة في جميع القمم الإسلامية والمؤتمرات الوزارية دعمها الكامل لحق شعب كشمير في تقرير مصيره، وتنديدها بانتهاكات الجيش الهندي المستمرة لحقوق الإنسان. ودعت المنظمة القوات الهندية إلى الانسحاب الكامل من كشمير، كخطوة أولى على طريق الوصول إلى حل طويل المدى يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة.

وفي منعطف جديد للأزمة، بدأت الدولتان في إجراء تجارب نووية في مايو ١٩٩٨، وعلى الرغم من هذا التهديد الخطير، فقد استهل البلدان العمل في إجراءات بناء الثقة المتفق عليها، إلا أن رفض الهند مناقشة القضية ظل عائقًا أساسيًا أمام الوصول إلى حل نهائي.

وتستمر المنظمة في تأكيد تمسكها بقراراتها السابقة ذات الصلة بقضية كشمير، ومحاولة إقناع الطرفين بالسماح لبعثة تقصي الحقائق ببحث الوضع في المنطقة، وتقبل عروض المساعي الحميدة التي قدمتها المنظمة لحل النزاع. وأكد الأمين العام للمنظمة في جميع خطاباته التي ألقاها أمام القمة والاجتماعات الوزارية على أهمية حل هذا النزاع بالطرق السلمية وفقًا لقرارات مجلس الأمن واستجابةً لآمال شعب كشمير.

وتجتمع مجموعة الاتصال، التي تأسست من أجل قضية جامو وكشمير منذ عام ١٩٩٤، على هامش جميع القمم الإسلامية والمؤتمرات الوزارية كما تدعو ممثلي الشعب الكشميري لعرض وجهة نظرهم على المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأعلنت المنظمة عن دعمها للخطة الرباعية التي اقترحها الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف من أجل فض النزاع، ودعت الحكومة الهندية في عدد من المناسبات إلى تحسين الأوضاع الإنسانية في كشمير. ويمكن القول إن الهند لن تكون قد خطت خطوة فعالة إلا عندما تعطي الكشميريين حق تقرير مصيرهم، وتغير سياساتها القائمة على استخدام القوة ضد المدنيين. وقد زار المبعوث الخاص للمنظمة منطقة آزاد جامو وكشمير أكثر من مرة، في حين أن زيارته للجزء المحتل من كشمير قد تأخرت كثيرًا، وهو في انتظار إذن السلطات الهندية لزيارة هذه المنطقة.

العراق

كان لمنظمة المؤتمر الإسلامي دورها في أحداث العراق الأخيرة بعد الاحتلال الأمريكي لهذا البلد، حيث كانت للمنظمة بصماتها على أكثر من مستوى. فقد كانت من أولى المنظمات التي بدأت العمل على تأسيس اتصالات مستمرة مع السلطة العراقية في بغداد من خلال الزيارات وتعيين سفير لها في العراق والمساعدة على كبح جماح العنف الطائفي والديني. ومنذ بداية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وعدة دول أجنبية، أيدت المنظمة جميع الاقتراحات التي تهدف إلى نقل السيادة العراقية إلى الشعب العراقي، وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تتسع لجميع طوائف الشعب العراقي. كما دعت المنظمة إلى سرعة تشكيل الحكومة العراقية من أجل المحافظة على موارد البلاد الطبيعية وإعادة بناء المؤسسات التابعة للدولة والعمل على إنعاش الاقتصاد.

وفي الثامن من يونية من عام ٢٠٠٤، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ١٥٤٦ [١] الذي مكّن الشعب العراقي من استعادة سيادته على بلاده، وأيد وضع جدول زمني يقضي بتأسيس حكومة دستورية دائمة بحلول الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٥، وعقد انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في تاريخ لا يتجاوز الحادي والثلاثين من يناير ٢٠٠٥. وقد أفضت التطورات السياسية الداخلية الخطيرة التي اجتاحت العراق عام ٢٠٠٤ إلى عقد «المؤتمر الوطني العراقي»، الذي شارك فيه ألف ومائة زعيم سياسي وديني وقبَلي، بالإضافة إلى مائة عضو من أعضاء المجلس الوطني المؤقت وتسعة عشر عضوًا من أعضاء مجلس الحكم العراقي.

وعندما توليت منصب الأمين العام للمنظمة، في يناير ٢٠٠٥، كان عليَّ أن انظر في دور المنظمة وموقفها من الوضع المعقد في العراق على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وأصبح لزامًا عليّ أن أقوم كذلك بدور فعال ومؤثر في اجتماعات مجموعة الدول المجاورة للعراق.

وكانت التطورات السياسية قد بلغت ذروتها متمثلة في إجراء الانتخابات وتأسيس البرلمان والحكومة واستعادة سيادة العراق على أراضيه وكل ما يعد إشارات إيجابية تبشر بعودة الحياة إلى طبيعتها. إلا أن الأوضاع تدهورت عام ٢٠٠٥ بسبب العنف الطائفي والأعمال الإرهابية التي منعت الشعب العراقي من التقاط أنفاسه. لقد أصبحت الأضرحة والأماكن المقدسة هدفًا رئيسيًّا للعمليات الإرهابية في محاولة لتأجيج مشاعر العراقيين والزجّ بهم في دائرة الثأر والانتقام. بالإضافة إلى ذلك، لقي الآلاف حتفهم في

---

(١) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٦، الفقرة الرابعة، والتي تنص على ما يلي:
يقر المجلس الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي، ويشمل ما يلي:
أ) تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق تتولى مسئولية الحكم والسلطة بحلول الثلاثين من يونية ٢٠٠٤.
ب) عقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي.
ج) إجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول الحادي و الثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٤ - إذا أمكن ذلك - على ألا يتجاوز بأي حال من الأحوال الحادي والثلاثين من يناير ٢٠٠٥، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى جملة مسئوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول الحادي و الثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٥.

تفجيرات استهدفت الأحياء السكنية للسُّنة والشيعة على السواء. وبشكل مفاجئ، بات العراق على شفا حرب أهلية بين الطوائف الدينية المختلفة وسقط الضحايا من الجانبين من المدنيين المسالمين الذين لا ينتمون لأي حزب أو تيار سياسي.

وفي وقت لاحق، وسعت المنظمة من نطاق مباحثاتها، واتجهت للتشاور مع الدول الغربية التي لديها مصالح مباشرة في العراق. وقد أثيرت مسألة الأوضاع في العراق في اجتماعات مع جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، وخافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي في ذلك الوقت، وكونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، ثم مع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في يناير ٢٠٠٧. كما حافظت المنظمة على قنوات الاتصال مع الحكومة العراقية منذ يناير ٢٠٠٥، متمثلة في أشخاص رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير خارجية البلاد. واتخذت المنظمة من خلال المؤتمرات الوزارية منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨ عددا من القرارات حول الوضع في العراق، كما أعدت العديد من التقارير التي تسجل فيها جهود المنظمة في هذا الصدد.

وكان قرار المنظمة بإنشاء مكتب لها في العراق عقب عودة لجنة تقصي الحقائق من زيارتها لبغداد في يولية ٢٠٠٦ يمثل منعطفًا جديدًا في العلاقات بين المنظمة والعراق ومنهاجًا للتعامل بينهما. فقد رأت المنظمة أن إنشاء مكتب لها في العراق سيفتح قنوات التواصل بين المنظمة وجميع الأطراف العراقية المعنية مباشرة بالصراع، وسيمكّن المنظمة من متابعة الوضع الفعلي في العراق على أرض الواقع مما يساند جهودها وجهود كل الأطراف المؤثرة في نزع فتيل الخلافات وحث جميع الأطراف على الوصول إلى تسوية سياسية مُرضية.

وأرسلت المنظمة بعثة سياسية إلى العراق في محاولة للتواصل مع جميع أطراف النزاع من أجل عقد مشاورات مباشرة معهم بشأن جميع أوجه الصراع. وقد اقتضى استشراء العنف الطائفي، الذي ألقى بظلاله على جميع التطورات السائدة في المنطقة، تأسيسَ قاعدة تواصل بين المنظمة والزعماء الدينيين من جميع الطوائف والمذاهب من أجل إقناعهم برأب الصدع والتوفيق بين مختلف التيارات الدينية التي أدت خلافاتها إلى

اشتعال نار الفتنة والعنف الطائفي. وبعد الفوضى التي سادت مدينة سامراء وتفجير اثنين من الأماكن المقدسة، عقدت بعثة المنظمة عددًا من الاجتماعات في يولية ٢٠٠٦ في محاولة لإعادة الحياة إلى طبيعتها. وقد عرضنا في اجتماع الدول المجاورة للعراق المنعقد في طهران أن نعمل على عقد مؤتمر مصالحة بين قادة السنة والشيعة في مكة، وقد رحب الجانبان بالفكرة. واقترحنا كذلك أن يُعقد اجتماع المصالحة تحت رعاية مجمع الفقه الإسلامي التابع للمنظمة [١].

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٦ الموافق لشهر رمضان المبارك، وصلت مجموعتان من علماء الدين السنة والشيعة إلى جدّة لعرض وجهة نظرهما حول نبذ العنف النابع من الاختلافات الطائفية والمذهبية. وقد سبق الاجتماع مداولات مكثفة وترتيبات قام بها المعنيون من علماء الدين. وقد بيّن العلماء المبادئ المختلفة التي يقوم عليها كيان الدين الإسلامي من تسامح وسلام وتعدد المذاهب وعدم جواز استخدام العنف فيما يتعلق باختلاف الاتجاهات الدينية والمذاهب والتي برزت جميعها منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا. وفي ضوء اختلاف فهم تعاليم الكتاب والسنة، نبذ العلماء مبدأ الاقتتال بين المسلمين، واتفقوا على مبدأ حرمة دم الإنسان، ذلك المبدأ الذي يحرم قتل النفس البشرية ويبشر بعقاب أليم لمن يرتكب هذا الإثم العظيم في الدنيا والآخرة. وتوصل العلماء المجتمعون إلى عدد من القرارات التي أقرها إعلان مكة في العشرين من أكتوبر ٢٠٠٦ [٢].

ويعد نص هذا الإعلان الأول من نوعه تاريخيًا، حيث لم تكن هناك سابقة تاريخية أقدم فيها علماء الشيعة والسنة على معالجة القضايا الحساسة الخاصة بالاختلافات المذهبية بهذه الشجاعة، وتحديد الإطار العام لمبدأ التوافق الديني بين الطوائف المختلفة. وعندما أُعلن عن نص إعلان مكة، شخص بصر العالم الإسلامي بأسره نحو أقدس

(١) يضم مجمع الفقه الإسلامي الدولي؛ وهو من الأجهزة المتفرعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، نخبة من العلماء والفقهاء المسلمين ذائعي الصيت على المستوى الدولي. وقد تمت إعادة هيكلة المجمع من خلال تجديد نظامه الأساسي وأساليب عمله في عام ٢٠٠٦ وذلك في أعقاب القمة الاستثنائية المنعقدة في مكة في ديسمبر ٢٠٠٥ كما أشرنا إليه في الفصل السابق.

(٢) يتضمن الملحق الخامس نص الإعلان.

البقاع الإسلامية لمشاهدة هذا الحدث التاريخي الذي يهدف إلى إنهاء مسلسل إراقة الدم في تاريخ الصراعات بين المسلمين. وانبرى عدد من العلماء البارزين الذين يتمون إلى المذهبين السني والشيعي يشيدون بهذا الحدث العظيم الذي يسطر بداية عهد جديد في تاريخ المسلمين، كما أشاد المسئولون الرسميون في الغرب بهذه الخطوة الإيجابية، وأعربوا عن ارتياحهم التام لهذه التطورات المبهجة.

وفي السنوات الأخيرة، طفت الاختلافات بين المذهبين السني والشيعي إلى السطح مجددا في العديد من الدول الإسلامية بسبب إقحام الدين في السياسة، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف طائفية. وبدأت كل طائفة دينية تفسر مبدأ عالمية الإسلام طبقًا لمفاهيمها الخاصة ومن منظور مختلف، إلا أن نظرة واحدة عميقة في القضايا الفقهية يمكن أن تلقي بالضوء على المفاهيم التي وضعها علماء الدين قديما والتي لم تتجاهل عالمية الرسالة الدينية الإسلامية. إن رسالة الإسلام تنص على أن القرآن هو الدستور الأسمى وأن السنة المحمدية الشريفة، المأخوذة عن رسول الله ﷺ، هي جزء مكمل له. فكيف إذا نص القرآن والسنة بشكل واضح وصريح على قضية معينة أن يكون تأويل تلك القضية سببًا للشقاق والنزاع بين مسلمي الأمة؟ وكان هذا تحديدًا هو ما اجتمع عليه علماء الدين في اقتناع يقيني وإيمان لا يتزعزع بأن القرآن والسنة هما أساس العقيدة ومرجعيتها. وركز العلماء أيضًا على أن العقيدة الإسلامية تستند إلى أسس مقدسة جوهرية ودامغة، ومنها أن قتل النفس البشرية جريمة نكراء لا تُغتفر، وأنه لا يحق لمسلم أن يكفّر أخاه المسلم، أو أن يمسّ حرمة الأماكن المقدسة.

أما الخطوة التالية التي كُلف بها العلماء فتمثلت في نشر مبادئ إعلان مكة من خلال خطبهم ودروسهم لتصل إلى جموع الشعب العراقي ومن ثم تخفف من حدة التوتر بين الطائفتين. واتفق العلماء على نشر الإعلان بين أفراد الشعب من خلال الإعلام والمنابر لبث روح الدين الحنيف بين الطوائف المتناحرة وتطبيق المبادئ الإسلامية الأصيلة المذكورة في القرآن الكريم ورسالته. وقد شهدت الأعوام التالية انخفاضًا ملحوظًا في معدلات العنف الطائفي، وساهم بناء جسور التواصل بين الفصيلين في تخفيف حدة العنف.

وفي فبراير ٢٠٠٩، قمت بزيارة العراق، ورافقني فيها وفد كبير شمل ممثلين عن المؤسسات الثقافية والاقتصادية المتعددة للمنظمة، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، وذلك من أجل مقابلة كبار المسئولين العراقيين ومناقشة إمكانية المساهمة في برامج إعادة إعمار البلاد وتنميتها، وتبع ذلك إرسال عدة بعثات إلى العراق للغرض نفسه. وتعمل المنظمة حاليًا مع الأطراف المعنية في العراق من أجل التحضير للمؤتمر الثاني لكبار العلماء والمرجعيات الدينية سواء من السنة أم الشيعة، في سياق متابعة تطورات المؤتمر الأول وتبعاته.

الصومال

أدت الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩١ في الصومال إلى حدوث مأساة ليس لها مثيل، وما لبثت تفتك بالشعب الصومالي. ومما زاد من شدة وطأتها وقوع الكارثة الإنسانية التي أعقبت هذه الحرب والتي تمثلت في موجات من الجفاف والمجاعة سادت البلاد وأودت بحياة أكثر من مليون نسمة. وساد الذعر جميع أوساط المجتمع الدولي بسبب الأعداد الهائلة للوفيات وانعدام الأمن وانتفاء سيادة القانون في البلاد. وقد استمر الوضع في الصومال، باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للمنظمة، يحتل قمة جدول أعمالها، وأصدرت مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية على اختلافها عددًا من القرارات في هذا الصدد.

وكان تدخل الأمم المتحدة لحل الأزمة في الصومال والذي تزامن مع التدخل الأمريكي في السياق ذاته أحد ردود الأفعال العاجلة على الوضع الكارثي في الصومال. وعندما تولت الأمم المتحدة المسئولية الكاملة لحل الأزمة، وصلت عملية السلام في الصومال إلى طريق مسدود نظرًا للخلافات السياسية الداخلية بين الفصائل الصومالية المتناحرة، ومن ثم بدأت منظمة المؤتمر الإسلامي ببذل جهودها في إطار عملية السلام وأسست مجموعة اتصال ولكنها ظلت غير فعالة في السنوات التالية إلى أن أعيد إحياء المبادرة عام ٢٠٠٦ من خلال المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في باكو. وقد قررت المنظمة افتتاح مكتب لممثلها المقيم في الصومال.. ولكنه لم يتمكن من ممارسة نشاطاته لدواعٍ أمنية.

وأسفر دخول القوات الإثيوبية إلى الصومال عام ٢٠٠٦ عن طرد «اتحاد المحاكم الإسلامية»، الذي كان مسيطرا على زمام الأمور حتى تلك المرحلة، وتولت حكومة فيدرالية انتقالية السيطرة على العاصمة الصومالية مقديشو. وهنا أصبح العائق الكبير في طريق استئناف عملية السلام في الصومال هو وجود القوات الأجنبية على الأراضي الصومالية.

وشاركت المنظمة في محادثات السلام وعملية التفاوض التي أدت إلى توقيع اتفاقية جيبوتي في أغسطس ٢٠٠٨ بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال وبين تحالف إعادة تحرير الصومال، بالإضافة إلى تمديد فترة عمل البرلمان الانتقالي وانتخاب رئيس جديد للبلاد. واستمرت المنظمة في القيام بدورها من خلال المشاركة في جميع اجتماعات وأنشطة مجموعة الاتصال الدولية في الصومال، بوصفها عضوًا نشطًا في المجموعة. وقدم مؤتمر الدول المانحة في بروكسل الفرصة للمنظمة للتعبير عن تضامنها العميق مع الصومال حيث تعهدت بتقديم ٢١٠ ملايين دولار في صور مختلفة لمساندتها في شتى المجالات.

وبعد أن تأجج الصراع في الصومال، تجاوبت المنظمة من خلال إعادة إحياء دورها في الجهود الرامية إلى إحلال السلام في البلاد. وقد ناقشت مجموعة الاتصال التابعة للمنظمة في الصومال واللجنة التنفيذية الوزارية الوضعَ في الصومال في عدد من الاجتماعات، كما زارت وفود المنظمة دولتي الصومال وكينيا، وهناك التقى أفرادها مع أعضاء المنظمات الدولية العاملة في الصومال للتباحث حول الوضع وكيفية الوصول إلى حل للأزمة.

وبالإضافة إلى إرسال فرق لتقويم الوضع الإنساني في البلاد، فقد حشدت المنظمة جهود الدول الأعضاء لتقديم جميع أنواع المساعدات المادية والاقتصادية ومساندة جهود إعادة الحياة للصومال ودعم الأمن وتقديم المساهمات لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

لقد كرست منظمة المؤتمر الإسلامي جهودها وإمكاناتها لدعم الصومال وتعهدت بتعزيز مساعيها المستمرة حتى يحل السلام الدائم في هذه الدولة بوصفها عضوًا في

المنظمة. وبناءً على ذلك، فإن الخطط الجارية تسعى لفتح مكتب للمنظمة بالصومال لتنسيق العمل في برنامج مساعدة البلاد.

ومنذ أشهر قليلة، بدأ الممثل الخاص للأمم المتحدة في إنعاش عملية السلام بعد توليه فترة ولاية جديدة من قِبل مجلس الأمن، وساندت المنظمة جهوده ومهدت الطريق أمامه لبدء المباحثات، وحثت الحكومة الفيدرالية الانتقالية وتحالف قوى المعارضة المتمركزة في أسمرة، على رأب الصدع ومحاولة تجاوز الخلافات. كما تبنت المنظمة خطة الأمم المتحدة التي تهدف إلى إحلال قوات حفظ السلام بدلًا من القوات الأجنبية المرابطة في الصومال.

ولن تتوقف المنظمة عن الاضطلاع بمسئولياتها الكاملة، وذلك بحشد جهودها واستمرار دعمها لعملية السلام في الصومال، كما أن فتح مكتب تمثيلي لها في مقديشو، كما ذكرنا آنفًا، هو أمر مرهون باستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، لكي يتسنى لها تأدية دورها الإنساني وإعادة بناء البلاد بدعم من الدول الإسلامية والمؤسسات التابعة للمنظمة.

الفصل السادس
مشكلات المجتمعات والأقليات المسلمة في العالم

يوجد المسلمون في كل قارّات العالم، حيث تشير التقديرات والإحصاءات إلى أنّ ما يربو على ٥٠٠ مليون مسلم، أي ما يمثل ثلث الأمة الإسلامية، يعيشون خارج حدود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. والمسلمون منتشرون في جميع أرجاء العالم، فبعضُهُم يعيش في مجتمعات كبيرة من السكان الأصليين المسلمين، باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من النسيج الكليّ لتلك المجتمعات، كما هو الحال في الهند والصين وروسيا الاتحادية، والبعض الآخر يعيش في مجتمعات صغيرة متناثرة في العديد من بلدان أوربا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد شهدت الآونة الأخيرة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نشأة مجتمعات جديدة ومتنامية من المسلمين، نتيجة سهولة السفر وحركات التنقّل بين البلدان سعيًا وراء فرص العمل، إضافة إلى موجات الهجرة المتتالية إلى أوربا وأمريكا الشمالية بصفة خاصة. ولما كان هدف منظمة المؤتمر الإسلامي أن تكون الصوت المعبِّر عن الأمة برُمَّتها، فقد تعهَّد ميثاقها برعاية هذه المجتمعات والجاليات المسلمة المقيمة في الدول غير الأعضاء.

مبادئ العمل التوجيهية

تُولي منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ نشأتها، اهتماما بالغا بالقضايا ذات الصلة بالأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، باعتبارها من الأولويات التي تتصدَّر جدول أعمالها. فقد اتخذت المنظمة العديد من القرارات والمقررات التي تهدف إلى تقديم المعونة

إلى الأقليات المسلمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتمكين أعضائها من التمتُّع بكامل حقوقهم. أما السياسة التي تنتهجها المنظمة في هذا المضمار، فهي تحتكم إلى مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدان التي تضمُّ هذه الأقليات، مع إبداء الاحترام الكامل لاستقلال هذه البلدان وسيادتها وسلامة أراضيها. ويكون التواصل مع الأقليات المسلمة بموافقة حكومات هذه البلدان دائمًا وتحت رعايتها. إذ إن المنظمة تضع نصب عينيها هدفًا لا تحيد عنه، يتمثل في العمل على تسوية النزاعات بطريقة سلمية، بما يسمح لأبناء الأقليات بممارسة حقوقهم المشروعة، والمساهمة في تطوير مجتمعاتهم وأوطانهم.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تنتهج المنظمة عددًا من الآليات الواضحة، نذكر منها إرسال بعثات النوايا الحسنة من وإلى الدول المعنية، والقيام بدور الوسيط لحلِّ بعض النزاعات، والمشاركة في المفاوضات التي تتم بين الحكومات وممثلي الأقليات، وكذلك تقديم المساعدات اللازمة لإنشاء وتطوير المبادرات والبرامج المتنوعة في المجالات المختلفة: الاقتصادية والثقافية والتدريبية والتعليمية وغيرها.

وعندما تم انتخابي أمينا عاما للمنظمة قبل نحو خمس سنوات، كنَّا على دراية تامَّة بالعبء الذي يقع على عاتقنا في هذا الصدد، والذي لا بدَّ من تحمُّله والنهوض به. وقد كان واضحًا منذ البداية أن كلَّ خطوة تُقدِم عليها المنظمة في هذا الاتجاه لن تؤتي ثمارها المرجوَّة، ما لم يتم الوفاء بمتطلبات الأقليات والدفاع عن حقوقها المشروعة. واستنادًا إلى الآليات القانونية التي اعتمدها المجتمع الدولي للدفاع عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك حقوق الأقليات والحريات الدينية، فإن المنظمة لم تدَّخر وقتًا ولا جهدًا في اتباع الطرق القانونية والمادية المشروعة لخدمة الجاليات المسلمة المنتشرة حول العالم.

ولتحقيق هذه الغاية، فقد استندنا إلى «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، الصادر في عام ١٩٤٨، والذي يؤكد حقوق الأقليات، ويحظُر أيَّ تمييز أو تفرقة قائمة على أساس العِرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك. كما حرصنا على الاستفادة من الأحكام التي ينصُّ عليها «الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية» (ICCPR)، الصادر في عام ١٩٦٦، وبخاصة المادة ٢٧، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٧/ ١٣٥، الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مهمتنا في هذا الشأن لا تقتصر على تقديم الدعم المادي والمعنوي لأبناء هذه الأقليات، لضمان احترام حقوقهم الأساسية، وإنما تمتد لتشمل مساعدة أبناء هذه الأقليات في حماية ثقافتهم والمحافظة على هويتهم الإسلامية. وسعينا إلى توطيد علاقات المنظمة بهذه الأقليات من خلال التواصل معها بصورة منتظمة. ومن هنا فقد طرحنا على طاولة البحث إمكانية السماح للأقليات المسلمة بالانضمام إلى المنظمة والعمل كمراقبين وفقًا للشروط التي تنظِّم الحصول على هذه الصفة. وقد فتحنا بذلك الباب واسعًا أمام ممثلي الأقليات المسلمة ليكونوا على اتصال دائم بالمسلمين في سائر أنحاء العالم الإسلامي، ولكي تتسنَّى لهم فرصة التعبير المباشر عن اهتماماتهم ومخاوفهم وتطلُّعاتهم أمام الجهات العُليا في العالم الإسلامي.

وعلى هذا الأساس، جعلنا صيانة حقوق الأقليات المسلمة وحمايتها أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة لضمان استمرارية العلاقة بين المنظمة وهذه الأقليات. كما قمنا أيضًا بإعادة هيكلة «إدارة الجماعات والمجتمعات المسلمة» التابعة للأمانة العامة للمنظمة، سعيًا إلى تحسين مستوى أداء الإدارة ورفع كفاءتها، وهو ما استتبع زيادة الموارد البشرية في الإدارة. كما أننا نعكف على وضع تصوُّر لإنشاء شُعبة جديدة للبحوث، تتبع إدارة الجماعات والمجتمعات المسلمة، لجمع المزيد من المعلومات التي تجعلنا على دراية أكبر بأحوال المجتمعات المسلمة حول العالم.

إن الحديث عن «الأقلية» يقتضي أولًا توضيح ما نعنيه بهذا المصطلح: فالأقلية من الناحية القانونية هي مجموعة من الناس ينتمون إلى جنسية البلد الذي يعيشون فيه، غير أنهم يختلفون عن بقية أهل هذا البلد من حيث الأصل أو اللغة أو الدين، ومن ثم يُشار إليهم باعتبارهم أقليات عِرقية أو لغوية أو دينية. أما التحديات التي لا بد من مجابهتها

في هذا الصدد، فتمثل على المستويين القانوني والسياسي في الجهود التي تُبذل لحماية أبناء الأقليات المذكورة ضدَّ أي انتهاك لحقوقهم الشرعية من جانب الأغلبية المهيمنة، كما تتمثل على المستوى الثقافي في مساعدتهم على حماية خصوصياتهم وسماتهم الثقافية المميزة والمحافظة عليها، سواء أكانت هذه السمات متعلقة بالأصل العرقي أم اللغة أم الدين.

وتتبع المنظمة في التعامل مع هذا الملف الحسَّاس سياسة تحكمها مبادئ عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدان التي تحتضن مجتمعات وجماعات إسلامية، واحترام سيادة هذه البلدان وسلامة أراضيها. ويهدف كلُّ اتصال يتم بين المنظمة وإحدى هذه الأقليات إلى التأكُّد من أن أبناء هذه الأقليات يتمتعون بحقوقهم الأساسية كما هو منصوص عليه في القانون الدولي. وكثيرًا ما تؤدي المنظمة دور بعثة النوايا الحسنة، أو الوسيط، لحل الصراعات وفضِّ المنازعات التي قد تنشأ بين الأقليات والدول المضيفة أو باقي السكان. وتنظر المنظمة إلى الأقليات المسلمة باعتبارها حلقة الوصل الثقافية بين الدول المضيفة والعالم الإسلامي، وتسعى إلى دعم البرامج التنموية لهذه الأقليات في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

يتم قياس وتصنيف ما تتمتع به الأقليات المسلمة من حريات وحقوق إنسان إلى ثلاث فئات: في الفئة الأولى، يتمتع أبناء هذه الأقليات إلى حدّ ما بالحقوق والحريات التي تكفلها لهم الدساتير والضوابط القانونية المحلية المعمولُ بها في بلدانهم من جهة، غير أنهم من جهة أخرى يعانون من ممارسة التميز ضدهم من قِبل أفراد المجتمع، بما يمنعهم من ممارسة طقوسهم الدينية، أو حماية تراثهم الحضاري، أو يحرمهم من التمتُّع بفُرص اقتصادية متكافئة. أما الفئة الثانية فتنطوي على حالات التقييد الشديد لحقوق أبناء الأقليات المسلمة، بحيث لا تُتاح لهم المعاملة نفسها التي تحظى بها الأغلبية، وذلك باتباع بعض السياسات الرامية إلى إحداث مثل هذا التميز. أما الفئة الثالثة فإنها تتضمَّن حالات الإنكار الكامل لأشكال حقوق الإنسان كافة، مقرونًا بتقليص هامش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وترفض دول هذه الفئة أيَّ تدخُّل خارجي، كما نرى في ميانمار.

ولا تطبق هذه المعايير بالضرورة عند تقييم أوضاع المجتمعات المسلمة في أوربا

وأمريكا، ذلك أنَّ المنظمة تتعامل مع هذه المجتمعات بما يتناسب مع ظروف كل جالية، لاعتقادها أن للمجتمعات المسلمة في هذه البلدان طابعًا مغايرًا للطابع الغالب على المجتمعات والجماعات المسلمة في دول آسيا وإفريقيا.

تولي المنظمة للاجتماعات الوزارية ومؤتمرات القمة العديدة التي تعقدها في الوقت الراهن اهتمامًا بالغًا لقضايا المجتمعات والجماعات المسلمة في جنوب الفلبين، وتراقيا الغربية، وميانمار، والمقاطعات الجنوبية من تايلاند، وكذلك في جمهورية الصين الشعبية والهند. وسوف نعرض فيما يلي الجهود والنشاطات التي قدمتها المنظمة في كلّ من هذه المناطق، على أن يسبق ذلك عرضٌ لحالتين سابقتين تعاملت معهما المنظمة إبان العقد المنصرم، وهما: البوسنة والجالية المسلمة في بلغاريا.

نماذج من المشكلات الكبرى

- المجتمع المسلم في بلغاريا

في أواخر عام ١٩٨٤، شنَّت الحكومة البلغارية حملة لطمس هوية أبناء الجالية التركية المسلمة في بلغاريا، حيث أجبرت مليونًا ونصف المليون منهم على تغيير أسمائهم التركية الإسلامية إلى أسماء بلغارية مسيحية. وقد مارست بلغاريا في أعقاب هذه الحملة ضغوطًا شديدةً وفرضت قيودًا تعسفيةً صارمةً بُغية القضاء على الهوية العِرقية والدينية والثقافية للأقلية التركية المسلمة.

وقد أولت المنظمة هذا الأمر ما يستحق من الاهتمام، وتحرَّكت على مختلف الأصعدة، واتَّخذت إجراءات كان من شأنها تخفيف وطأة هذه المحنة التي ألـمَّت بأبناء هذه الجالية. فقد تبنَّى المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية، المنعقد في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٦، قرارًا بشأن هذه القضية، عبَّر من خلاله عن تضامنه مع الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، وأسندت إلى الأمين العام للمنظمة مهمة تشكيل «فريق اتصال» يتألف من ثلاثة أعضاء لمتابعة هذا الملف. وعليه فقد عهِد الأمين العام للمنظمة إلى ثلاث من الشخصيات الإسلامية البارزة (الدكتور عبد الله عمر نصيف من السعودية رئيسًا للفريق، والمستشار سعيد الزمان صدِّيقي من باكستان، والسفير الدكتور عمر

جاه من غامبيا) ـ عهد إليهم متابعة أوضاع الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، وتقديم التوصيات اللازمة. وقد ضمَّت اللجنة كذلك عضوين من الأمانة العامة، هما السفير أحمد الطيّب والسيد منصف القليبي.

وفي مايو من عام ١٩٨٦ زار فريق الاتصال تركيا، لكنه لم يستطع زيارة بلغاريا. إلا أنه بعد جهود مضنية ومساع حثيثة تمكن من زيارة بلغاريا في يولية ١٩٨٧، وعايَنَ الظروف الصعبة التي يعيشها أبناء الجالية التركية، والسياسات والممارسات التعسُّفية التي يتعرضون لها. وبناءً عليه، أعدَّ الفريق تقريره الذي رصد فيه مدى خطورة إجراءات طمس الهوية التي تمارسها الحكومة البلغارية ضد أبناء هذه الجالية، وقدَّمه إلى المؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية، المنعقد في عمَّان عام ١٩٨٨. وأوضح التقرير أن المسلمين في بلغاريا قد تعرَّضوا لضغوط قهرية من قِبل الجهات الرسمية أجبرتهم على تغيير أسمائهم الإسلامية إلى أخرى بلغارية مما تسبَّب في تدمير هويتهم الإسلامية، كما أنهم حُرموا من العديد من الحقوق الدينية والثقافية، مثل حق ارتياد المساجد. وقد تقدَّم الفريق بعدة توصيات في هذا الشأن، منها دعوة جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما تلك التي تربطها بصوفيا (العاصمة البلغارية) علاقات طيبة، إلى استثمار هذه العلاقات في تخفيف الضغوط والممارسات القمعية الواقعة على الأقلية المسلمة في بلغاريا، حيث أوصى بأن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة، والتي تربطها ببلغاريا علاقات اقتصادية وطيدة، بإنذار السلطات البلغارية بأن الاستمرار في اضطهاد أبناء الأقلية المسلمة، والافتئات على حقوقهم الدينية، سوف ينعكس بالسلب على هذه العلاقات. كما أوصى التقرير باللجوء إلى وسائل الضغط الأخرى، بما في ذلك طرح القضية أمام المنتديات والمحافل الدولية المناسبة، بما يضمن استمرار الضغط على بلغاريا لوقف عملية طمس الهوية قسرًا للأقلية المسلمة. ومن الأطروحات التي اشتمل عليها التقرير كذلك، أن يقوم الأمين العام للمنظمة بزيارة بلغاريا ليُجري مباحثات حول هذا الأمر مع السلطات المعنيَّة[1].

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي: «تقرير مجموعة الاتصال الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا ١٩٨٨».

وقد شهدت هذه القضية، فيما بين شهري مايو ونوفمبر من عام ١٩٨٩، تطورات خطيرة، عندما شددت السلطات البلغارية ممارساتها القمعية وقامت بترحيل نحو ثلاثمائة وعشرة آلاف مسلم إلى تركيا. في هذه الأثناء، قام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدكتور حامد الغابد، بزيارة تركيا ليتفقَّد أحوال الأتراك المسلمين الذين تم ترحيلهم من بلغاريا. وبعد الانتهاء من هذه الزيارة بعث برسالة إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، ألقى فيها الضوء على الحملة الجائرة التي شنَّتها الحكومة البلغارية ضد المسلمين في بلغاريا وطالب الدول الأعضاء بسرعة التحرُّك لاحتواء الأزمة ورفع المعاناة عن الأتراك.

وقد عمدت المنظمة إلى تصعيد الضغط الدبلوماسي على بلغاريا على مختلف المستويات، فعلى سبيل المثال، عقدت المنظمة؛ استجابة للطلب المقدَّم من تركيا، المؤتمر الإسلامي الاستثنائي الرابع لوزراء الخارجية لبحث معاناة الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، وذلك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في أكتوبر من عام ١٩٨٩. ودعا الاجتماع الحكومة البلغارية إلى الالتزام بتعهُّداتها الدولية واحترام الحقوق الدينية والعرقية والثقافية للأقلية التركية وغيرها من الأقليات المسلمة في بلغاريا.

وعلى صعيد آخر، قامت رئاسة القمة الإسلامية الخامسة في الكويت في عام ١٩٨٧ بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة من أجل توحيد الجهود التي يبذلها العالم الإسلامي للضغط على الحكومة البلغارية. وقد اصطحب أمين عام المنظمة وكيل وزارة الخارجية الكويتية في زيارة إلى تركيا وبلغاريا، نقلا خلالها رسالتين شخصيتين من أمير دولة الكويت إلى رئيسي الدولتين. ومن جانبه، تابع الأمير النتائج التي انتهت إليها بعثته، ثم واصل مساعيه الحميدة بالتوجُّه شخصيا إلى تلك الدولتين مما نتج عنها عقد أربعة اجتماعات التقى فيها المسئولون من الجانبين التركي والبلغاري في الكويت وأنقرة في الفترة بين شهري أكتوبر ١٩٨٩ ومارس ١٩٩٠.

وفي تلك الفترة، كانت أوربا الشرقية تشهد تطوُّرات وتحوُّلات متسارعة منذ عام ١٩٨٩، حيث انتقلت على إثرها مقاليد السلطة إلى أنظمة سياسية جديدة كانت على استعداد للاعتراف بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي نوفمبر من عام ١٩٨٩، حدث تغيير في الحكومة البلغارية، أعقبه في الثلاثين من ديسمبر استنكار

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بلغاريا (الذي كان يتهدده خطر السقوط أيضًا) للسياسة القمعية التي مارستها حكومة زيفكوف المنتهية ولايتُه ضد الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، واصفة هذه السياسة بالخطأ السياسي الجسيم، كما ندَّدت بالسياسات السابقة التي كانت تفرض قيودًا تعسُّفيةً على حرية اختيار الاسم وحرية المعتقَد وحرية المرء في التحدُّث بلغته الخاصة أو ممارسة عاداته وتقاليده. وأعلنت اللجنة اعتزامها تنفيذ الأحكام التي ينصُّ عليها الدستور البلغاري، الخاصة بحقوق أبناء الأقليات الذي يقضي بأن تكون لهم أسماؤهم الخاصة وأن يتعاملوا بلغاتهم ويمارسوا عاداتهم وتقاليدهم. وفي ١٣ يناير ١٩٩٠، أصدر البرلمان البلغاري قرارًا يقضي بمنح المسلمين البلغاريين المسلمين المنحدرين من أصول تركية حق اختيار أسماء إسلامية جديدة أو استعادة أسمائهم الإسلامية السابقة، كما منحهم حق بناء المساجد والمدارس القرآنية.

وما من شك في أن المساعي التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي أو نسقتها في هذه القضية قد أسفرت عن نتائج طيبة وآثار إيجابية. فقد أعربت الحكومة البلغارية عن استعدادها للتعاون مع المنظمة ودعت فريق الاتصال التابع لها إلى القيام بزيارة أخرى للوقوف على تطورات الأوضاع الخاصة بالأقلية المسلمة في بلغاريا. وعلى القدر نفسه من الأهمية، قوبل الموقف الإيجابي للحكومة البلغارية الجديدة بالترحيب والتقدير من جانب المنظمة. ففي عام ١٩٩١، على سبيل المثال، رحَّب المؤتمر الإسلامي العشرون لوزراء الخارجية بالقرارات التي اتخذتها الحكومة البلغارية الجديدة لتحسين أوضاع الأقلية التركية المسلمة، وأشاد بالموقف الذي يغلب عليه الطابع التصالحي الذي تبنَّته القوى السياسية الصاعدة إلى سُدَّة الحكم في بلغاريا حيال القضايا المتعلقة بالجالية التركية المسلمة، وأشار إلى أنَّ حملة الاضطهاد وطمس الهوية التي ضَلَعَ فيها نظام زيفكوف القمعي البائد ضد أبناء الجالية التركية المسلمة قد انحسرت إلى حدّ بعيد. وقد أكد المؤتمر، إضافة إلى ذلك، «ضرورة تطبيع العلاقات بين تركيا وبلغاريا، وأعرب عن أمله في أن تتمخض المباحثات الجارية بين البلدين عن إيجاد حلول جذرية لأبرز المشكلات العالقة، التي تتمحور في غالبيتها بشأن الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا»[1].

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/english/conf/fm/20/20%20icfm-political-en.htm>

- المسلمون في جنوب الفلبين

كانت الصراعات والتوترات التي تشهدها منطقة الجنوب الفلبيني على مدى عدة عقود أحد اهتمامات منظمة المؤتمر الإسلامي والعالم الإسلامي بأسره. وقد بدأت وقائع هذه الصراعات في القرن الثالث عشر، عندما دخل في الإسلام أهالي منداناو وباسيلان وسولو وتاوي وبالوان التي تقع جنوب الفلبين، فأصبحت تلك البلاد بذلك عضوًا وجزءًا لا يتجزأً من الأمة الإسلامية الممتدة حول العالم. وعندما أقدمت إسبانيا على غزو الفلبين في القرن السادس عشر، ولم تتمكن من مهادنة المسلمين الذين يوجدون بكثافة في المناطق الجنوبية، كما أنها لم تتمكن من فرض سيطرتها عليهم. وعندما تنازلت إسبانيا للولايات المتحدة الأمريكية عن حُكم الفلبين في عام ١٨٩٨، إثر الهزيمة التي أوقعتها أمريكا بإسبانيا، كان إقليم منداناو من المناطق التي شملتها عملية انتقال السلطة، وعندما اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال الفلبين عام ١٩٤٦، كانت منداناو جزءًا من هذا الاستقلال أيضًا. ومنذ ذلك الحين، تشهد المنطقة حالة من العصيان والتمرُّد، مع تصاعُد الأصوات المطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير. وبحلول عام ١٩٧٠، تصاعدت حدة التوتُّرات وتحولت إلى صراع مسلَّح يتزعمه نور مسواري، رئيس الجبهة الوطنية لتحرير مورو.

ولم يكن قد مضى على تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي إلا مدة قصيرة عندما أُنيطت بها مسئولية التصدِّي للأوضاع الخطيرة والملتهبة في جنوب الفلبين. وبناء على الطلب المقدَّم من الحكومة الكويتية في عام ١٩٧٢، تقرَّر خلال المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية إيفاد لجنة لتقصِّي الحقائق إلى الفلبين لدراسة الوضع وإعداد التقرير اللازم لعرضه على الاجتماع الوزاري. وقد شُكّلت لجنة خاصة لهذا الغرض، وعندما عُقد الاجتماع الوزاري التالي في كوالالمبور عام ١٩٧٤، أصدر الوزراء بيانًا يناشدون فيه كلا من حكومة الفلبين والجبهة الوطنية الجلوس إلى مائدة المفاوضات للبحث عن حلّ سلميّ للأزمة، على أن يتم ذلك ضمن إطار احترام سيادة الفلبين وسلامة أراضيها.

وفي سبتمبر من عام ١٩٧٦، وقَّع الطرفان في طرابلس اتفاقية يُمنح المسلمون بموجبها الحكمَ الذاتيَّ المستقل في ثلاث عشرة مقاطعة وتسع مدن. غير أن اختلاف

الطرفين في تأويل ما ورد في هذه الاتفاقية حال دون تنفيذها. وبعد مفاوضات طويلة وشاقة، وقّعت حكومة الفلبين والجبهة الوطنية على اتفاقية أخرى في عام ١٩٩٦، تقضي بتنفيذ اتفاقية طرابلس ١٩٧٦ تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم تعيين نور مسواري حاكمًا لمنطقة الحكم الذاتي المستقل. ثم سرعان ما طَفَت على السطح عقباتٌ جديدة حالت دون تنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك حينما أحجم البرلمان الفلبيني عن المصادقة عليها، حيث أصرَّ البرلمان على نفي الصفة الدولية عن الاتفاقية، لأنها تتعلق بقضية داخلية، ومن ثَمَّ فهي لا تحتاج إلى أي مصادقة من جانب الأطراف الدولية، إذ لم يكن هناك ما يمنع من تنفيذها في إطار القانون المحلي للبلاد. ونتيجة لذلك، أقدم البرلمان الفلبيني في أغسطس من عام ٢٠٠١ على سنِّ قانون ـ القانون الجمهوري رقم ٩٠٥٤ ـ لتنفيذ اتفاقية السلام التي اعترضت عليها الجبهة الوطنية، وهي أحد الأطراف الرئيسية الموقعة عليها. ومرة أخرى، فقد كثرت العوائقُ والعراقيلُ بشأن هذا القانون التي تحطَّمت على صخرتها آمالُ استعادة السلام والأمن فوق الأراضي الفلبينية. ولم يكن من المستبعد أو المستغرب، على ضوء هذه المعطيات، أن ينتهي النزاع حول منطقة الحكم الذاتي المستقل بموجة جديدة من المواجهات المسلحة الضارية، تم خلالها إلقاء القبض على مسواري واتهامه برفع السلاح في وجه الدولة.

ولا يخفى على أحد أن منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ انتخابي أمينًا عامًّا لها، قد أولت الوضع المضطرب في جنوب الفلبين اهتمامًا خاصًّا. ففي عام ٢٠٠٥، أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث في مكة المكرمة عددًا من القرارات وضعت الخطوط العريضة للتعامل مع المجتمعات والجماعات المسلمة في إطار برنامج العمل العشري الخاص بالمنظمة. وهذه هي القرارات التي جعلت المنظمة أشد عزمًا وأكثر تصميمًا على مواصلة جهودها في معالجة ملفات الأقليات باهتمام بالغ وعزيمة صادقة. ومن هذا المنطلق، تم تعيين الدبلوماسي المصري المعروف السفير سيد قاسم المصري، مبعوثًا خاصًّا لقضية جنوب الفلبين وتفويضه باستعمال جميع القنوات المفتوحة والوسائل المتاحة للتواصل مع الأطراف المعنيَّة. كما مُدَّت أيضًا خطوط الاتصال مع الحكومة الفلبينية سعيًا إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وقد أبدت الحكومة ترحيبها بهذه المساعي الحميدة ووافقت على استضافة لجنة تقصِّي الحقائق الموفدة من المنظمة.

واستجابةً للدعوات والطلبات التي قدَّمها أمين عام المنظمة، وافقت الحكومة الفلبينية على نقل مسواري؛ رئيس الجبهة الوطنية لتحرير مورو، من السجن إلى المستشفى، قبل أن يستقر الرأي في وقت لاحق على نقله إلى إقامة جبرية في أحد المراكز التي تتوفر بها وسائل راحة أكثر لمدة ستين. وفي مايو من عام ٢٠٠٦، أُرسِلَتْ لجنة لتقصِّي الحقائق، يرأسها المبعوث الخاص للقضية الفلبينية، ويشارك فيها ثمانية من سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي؛ هم أعضاء «اللجنة الثُّمانية» التي تشكَّلت لمعالجة الأوضاع في جنوب الفلبين. وقد التقى أفراد البعثة بأعضاء البرلمان الفلبيني ومؤسسات المجتمع المدني، كما قاموا بزيارة إلى جزيرة سولو، حيث تتواصل المواجهات المسلحة بين الجيش الفلبيني وعناصر الجبهة الوطنية لتحرير مورو. وقد توصَّل الطرفان، على إثر المفاوضات التي جمعت بينهما، إلى اتفاق يقضي بتعليق العمليات العسكرية. وعندما تأكَّد للجنة سريان العمل بهذا الاتفاق، انتقلت من فورها لإجراء مقابلة مع رئيسة الفلبين؛ السيدة جلوريا ماكاباجال أورويو. وصدر عقب المقابلة بيان صحفي مشترك يفيد بأنَّ اجتماعًا ثلاثيًّا سوف يجمع بين الحكومة الفلبينية والجبهة الوطنية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في المستقبل القريب من أجل إعادة النظر في تنفيذ اتفاقية عام ١٩٩٦. كما أشار البيان إلى أنَّ قرار تعليق أعمال العنف لن يقتصر على جزيرة سولو، وإنما سيمتد ليشمل منطقة منداناو بأكملها. وفيما يتعلق بالقضية المرفوعة ضد نور مسواري، شدَّد ممثلو المنظمة على ضرورة التعجيل بتسويتها في أقرب فرصة ممكنة، لاعتقادهم أن إطلاق سراحه وإشراكه في المحادثات الثلاثية أمران في غاية الأهمية، باعتبارهما من المقوِّمات الأساسية لنجاح الاجتماع الثلاثي.

وقد كُلِّلت جهودُنا في هذا الشأن بعقد الاجتماع الثلاثي الأول، الذي عُقِد في جدة في الفترة ما بين العاشر والثاني عشر من نوفمبر ٢٠٠٧، بهدف تذليل العقبات التي اعترضت سبيل تفعيل اتفاقية السلام الموقَّعة بين الحكومة الفلبينية والجبهة الوطنية في عام ١٩٩٦. وقد أسفر هذا الاجتماع عن إحراز قفزة نوعية كبيرة، تمثَّلت في تشكيل خمس مجموعات عمل مشتركة، مهمتها اكتشاف العقبات والتحديات التي تعرقل المساعي السلمية، وتقديم التوصيات العملية التي من شأنها دفع عملية السلام إلى حيِّز التنفيذ. وكان لزامًا على هذه المجموعات الخمس أن تناقش عددًا من القضايا الجوهرية

المطروحة على بساط البحث، مثل دور الشريعة الإسلامية والقضاء، والنظام السياسي والتمثيل النيابي، وقضايا التعليم، والموارد الطبيعية، والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى القضايا المتعلقة بقوات الأمن الإقليمية الخاصة والقيادة الموحَّدة بمنطقة الحكم الذاتي في منداناو.

وقد عُقد في مدينة إسطنبول التركية، في الفترة ما بين الرابع عشر والسادس عشر من فبراير ٢٠٠٨، الاجتماع الثلاثي الثاني، الذي تركَّز نشاطه على مناقشة تقارير مجموعات العمل المشتركة وإعطاء التعليمات بالمزيد من التمحيص الدقيق والدراسة الاستقصائية للوضع على الجانبين، بما يمهد الطريق للوقوف على أرضية مشتركة والتوصل إلى حلّ سواء. والجدير بالذكر أن مجموعات العمل قد اجتمعت مرَّتين، حيث عقد الاجتماع الأول في مدينة مانيلا خلال الفترة من الثالث إلى السابع من يناير ٢٠٠٨، وانعقد الاجتماع الثاني في المدينة نفسها بين يومي العشرين والثامن والعشرين من أغسطس ٢٠٠٨. وقد تقرَّر أن تتقدم هذه المجموعات بتقاريرها المشتركة إلى الاجتماع الثلاثي التالي المزمع انعقادُه على المستوى الوزاري. ومن أبرز المنجزات التي أحرزتها مجموعات العمل منذ ذلك الحين، تقديم مراجعة للقانون المحلي رقم ٩٠٥٤ (القانون الجمهوري الفلبيني رقم ٩٠٥٤)، الصادر في عام ٢٠٠١ ليشكّل السند القانوني اللازم لتنفيذ اتفاقية السلام، وقد اقترحت مجموعات العمل تعديلات لبعض مواد هذا القانون بهدف التغلُّب على الصعوبات التي تعترض سبيل تفعيل الاتفاقية.

وفي إبريل من عام ٢٠٠٨، تم الإفراج عن نور مسواري بكفالة نتيجة الاتصالات الدبلوماسية المكثفة التي قمتُ بها وأكدتُ فيها على ضرورة مشاركته في المباحثات الجارية وعلى الدور الذي يمكن أن يقوم به في تسوية الصراع القائم. وقد أُتيح لمسواري حضور الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مدينة كمبالا في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من يونية ٢٠٠٨.

- الأقلية الأوربية المسلمة في تراقيا الغربية (التابعة لليونان)

كانت تراقيا الغربية اليونانية، التي يمثّل الأتراك المسلمون فيها غالبية السكان، جزءًا من محافظة أدرنة العثمانية منذ القرن الرابع عشر وحتى عام ١٩١٣، وهو العام الذي

نالت فيه هذه المنطقة استقلالها وتشكَّلت فيها حكومة مؤقتة قصيرة الأجل عُرفت باسم «حكومة تراقيا الغربية المستقلة». وقد تم تسليمها بعد ذلك إلى بلغاريا بموجب أحكام معاهدة بوخارست، ثم أعقب ذلك توقيع معاهدة نويلي بين بلغاريا ودول الحلفاء؛ التي تقرَّر بموجبها في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩١٩ منح تراقيا الغربية للحلفاء، فتولَّى مهامَّ إدارتها بالنيابة عنهم القائد العسكري الفرنسي الجنرال تشاربي. وفي الرابع عشر من مايو ١٩٢٠، احتل الجيش اليوناني مدينة كوموتيني، وأعقب ذلك انتقال السلطة في تراقيا الغربية رسميًا إلى الحكومة اليونانية بتوقيعها على معاهدة سيفر مع الإمبراطورية العثمانية في العاشر من أغسطس ١٩٢٠.

ووفقًا لمعاهدة لوزان التي تم توقيعها في وقت لاحق، وتحديدًا في الرابع والعشرين من يولية ١٩٢٣، تقرَّر إعفاء الأتراك في تراقيا الغربية من عملية تبادل السكان التي كان متفقًا عليها بين اليونان وتركيا. ونصَّت المادة رقم ٤٠ من المعاهدة على أن تتعهَّد الحكومة اليونانية باحترام كامل حقوق المسلمين في تراقيا الغربية. وفي الوقت نفسه، اتفق الطرفان المتعاهدان على أن يتمتع هؤلاء المسلمون بحقوق المواطنة والحقوق الممنوحة للأقليات، بما في ذلك الحقوق الفردية والدينية، التي كان من المقرر أن يتم تنظيمها ومتابعتها من خلال مكاتب رجال الإفتاء الذين يختارهم المسلمون بالانتخاب. وبناءً على ذلك، فقد كان من المفترض أن يتم التعامل مع المسائل المتعلقة بالأقلية المسلمة في تراقيا الغربية في إطار معاهدة لوزان، غير أن الشكاوى قد تدفقت باستمرار حول عدم التزام اليونان بتنفيذ تعهُّداتها المنصوص عليها في المعاهدة، وهو الأمر الذي تفاقم حتى بلغ ذروته بالتجنِّي على حقوق هذه الأقلية والتنكُّر الكامل لها.

ومن جانبها، أشارت منظمة المؤتمر الإسلامي في العديد من قراراتها إلى عدم امتثال السلطات اليونانية لأحكام المعاهدة وطالبت بالإسراع في تنفيذ جميع بنودها روحًا ونصًا. وتجدر الإشارة إلى أن الصعوبات التي تواجه الأقلية التركية كثيرة ومتعددة؛ فمنها ما يتعلق بإنكار حقوق المواطنة على أبناء هذه الأقلية وحرمانهم من المساواة أمام القانون، ومنها ما ينشأ عن تلك السياسات التي تتدخل في شئون المجالس الإسلامية بطريقة غير مشروعة، ومنها ما يختص بحرمان أبناء هذه الأقلية من الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

وثمة تصعيد آخر من جانب الحكومة اليونانية، لا يقلّ في خطورته عن كلّ ما تقدم، يتمثّل في سعي الحكومة إلى تغيير التركيبة الديموغرافية لسكان تراقيا الغربية من خلال بناء مستوطنات جديدة للمهاجرين فوق الأراضي التراقية وإعادة ترسيم الحدود الإدارية للمنطقة. وكان الهدف المنشود من هذه السياسات والباعث الحقيقي وراءها الحد بصورة كبيرة من التمثيل النيابي للأقلية التركية في البرلمان الوطني. ومن المقرر أن يتغير نظام الدوائر الانتخابية ليحل محله نظام يفرض شروطًا جديدةً على المرشحين المستقلين الذين يخوضون الانتخابات عن دائرة واحدة، بحيث لا يكون بمقدور المستقل الترشُّح في الانتخابات ما لم يكن حائزًا على نسبة لا تقل عن ثلاثة في المائة من إجمالي الأصوات على مستوى الدولة. كما أصدرت المحكمة اليونانية العليا حُكمًا مثيرًا للجدل، تحظر بمقتضاه إحدى أعرق المنظمات غير الحكومية من مزاولة نشاطها، وهي منظمة «اتحاد كسانتي التركي»، بدعوى أن اسمها يحمل كلمة «تركي»، وقد أحيلت القضية إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي تكرر في عدد من القضايا التي فرضت فيها السلطات اليونانية حظرًا على المنظمات غير الحكومية يمنعها من مزاولة نشاطها أو رفضت تسجيلها. وقد أصدرت المحكمة الأوربية حكمًا يقضي بأنَّ هذا الحظر المفروض على المنظمات غير الحكومية التابعة للأقلية التركية يعد تمييزًا مبنيًا على أساس عِرقي وأصدرت أمرًا قضائيًا ينص على رفع هذا الحظر.

وفي الواقع فإن السلطات اليونانية تتحايل في معظم أنشطتها وممارساتها على الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وتتخذ موقفًا مجحفًا من حقوق الأقلية التركية ومصالحها. وقد تبنَّت منظمة المؤتمر الإسلامي، عبر الاجتماعات الوزارية ومؤتمرات القمَّة، موقفًا مبدئيًا ثابتًا حيال هذه القضية، لا تحيد عنه ولا تماري فيه، يتمثَّل في حماية الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية. ومن هنا كان حرص المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في إسلام أباد في عام ٢٠٠٧ على مطالبة اليونان بتنفيذ الأحكام الثلاثة الصادرة عن المحكمة الأوربية. وتتابع منظمة المؤتمر الإسلامي عن كثب تطوُّراتِ الأوضاع على الساحة التراقية، وتتواصل على نحو منتظم مع المنظمات غير الحكومية التابعة للأقلية المسلمة، وكذلك مع رجال الإفتاء المنتخَبين. وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها مفتي مدينتي كوموتيني كسانتي إلى مقر الأمانة العامة

لمنظمة المؤتمر الإسلامي، خلال الفترة من الخامس إلى العشرين من نوفمبر ٢٠٠٧، استجابة للدعوة الرسمية التي وجَّهتُها إليه، قدَّم المفتي ومعه ممثلو المنظمات التراقيَّة غير الحكومية شرحًا مستفيضًا وعرضًا وافيًا للصعوبات والتحديات اليومية التي يواجهها المسلمون التراقيُّون في حياتهم.

وفي المجال نفسه، جدَّد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في إسلام أباد ٢٠٠٧ الدعوة إلى اليونان، مطالبًا إياها إعادة الأوضاع إلى نصابها والإقرار بحقوق المواطنة لعشرات الآلاف من أبناء الأقلية التركية واحترام البنود المتَّفق عليها في معاهدة «لوزان» والاعتراف برجال الإفتاء المنتخَبين (من يستوفي منهم الشروط التي تنص عليها المعاهدة) والإقلاع عن انتهاك أحكام المعاهدة بالتعيين غير الشرعي لرجال الإفتاء «الرسميين» الموالين للحكومة. كما طالب المؤتمر الحكومة اليونانية بإلغاء جميع قوانين التميز والعنصرية ونبذ الممارسات التي تغذِّي فكرة الانتقائية والعمل على إتاحة فرص متكافئة للمواطنين جميعًا طبقًا للمعايير الدولية والأوربية لحقوق الإنسان وعملًا بمعاهدة لوزان. كما أهاب المؤتمر بالحكومة اليونانية للاعتراف بالهوية الخاصة بالمسلمين في تراقيا الغربية واحترام هذه الخصوصية.

- الأقلية المسلمة في ميانمار

تتألَّف الخريطة السكانية في ميانمار من كتلة الأغلبية وإلى جانبها عدد كبير من مجموعات الأقليات العِرقية، التي تمثِّل في جملتها زهاء أربعين في المائة من إجمالي عدد السكان. وقد ضلعت السلطات الميانمارية في شنِّ حملات قمعية ضد هذه المجموعات، وصلت إلى حد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، ولا سيما ضد مسلمي الروهينغيا في منطقة أراكان (المعروفة اليوم باسم راخين). وتُعدُّ قضية مسلمي أراكان في ميانمار من أكبر التحدِّيات التي تواجه المجتمع الدولي بأسره، فضلًا عن منظمة المؤتمر الإسلامي بطبيعة الحال، كيف لا وقد اضطر أكثر من مليوني مسلم إلى الفرار من ميانمار خشية الوقوع ضحية لحملات التطهير العِرقي، فكُتب عليهم بذلك أن يعيشوا لاجئين في الدول المجاورة!

إن مسلمي الروهنينغيا في ميانمار يواجهون ظلمًا كبيرًا وعَنَتًا شديدًا من قِبل السُّلطات البورميَّة، التي تحرمهم من حقوق المواطنة، وتحظر عليهم حقَّ العودة إلى الوطن. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تقر بهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وتدعو السُّلطات إلى كفِّ يدها عن الشعب البورمي، بما في ذلك المسلمون الذين يشكِّلون غالبية سكان منطقة أراكان. وقد وجَّهت منظمة المؤتمر الإسلامي من جانبها الدعوة إلى الدول الأعضاء، من خلال الاجتماعات الوزارية ومؤتمرات القمَّة، وطالبت بسرعة التدخُّل لإنقاذ مسلمي ميانمار، وناشدت السلطات البورمية وضع حد لممارساتها غير المشروعة؛ المتمثلة في تهجير مسلمي أراكان وتشريدهم والسعي إلى طمس هويتهم وثقافتهم الإسلاميتين أو اجتثاثهما من الجذور. وفي عام ٢٠٠٨، في العاصمة الأوغندية كمبالا، عُقد المؤتمر الإسلامي الخامس والثلاثون لوزراء الخارجية، الذي حث الدول الأعضاء على مواصلة جهودها بالتعاون مع الشركاء الدوليين لضمان عودة اللاجئين إلى منازلهم في أراكان. وفي الوقت نفسه، طالب المؤتمر الحكومة البورمية بالموافقة على السماح للجنة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة بزيارة ميانمار ودراسة أوضاع المسلمين هناك، غير أن المنظمة لم تتلقَّ رد الحكومة على هذا الطلب، وهو الأمر الذي يشغل بال الدول الأعضاء، التي تتطلَّع إلى موافقة السلطات على السماح للجنة تقصي الحقائق بزيارة ميانمار في القريب العاجل. فحقوق الإنسان في ميانمار هي أبرز القضايا التي تتصدر قائمة أولويات المجتمع الدولي، ولا بد من مواصلة الضغط على السلطات هناك لوضع حد لهذه السياسات غير المشروعة.

- المسلمون في جنوب تايلاند

ترجع البدايات الأولى لهذه القضية إلى عام ١٩٠٢، عندما استولت مملكة تايلاند على أربع مقاطعات جنوبية، يقطنها نحو ثلاثة ملايين من الملايو غالبيتهم مسلمون. وتضم تايلاند أعدادًا أخرى من المسلمين يعيشون في مناطق مختلفة منها، إلا أن لهم تجربة تاريخية مختلفة وأصولًا عرقيَّةً مغايرة. لقد ظلَّت المناطق الجنوبية، على مدى أكثر من قرن كامل من الزمان، مرتعًا للفوضى والاضطرابات وعدم الاستقرار، وهو وضع لم يتغير إلى يومنا هذا.

إن المسلمين في جنوب تايلاند بحاجة إلى إقامة العدل والسلام ودفع عجلة التنمية. وتتركز مطالبهم في عدد من النقاط؛ أبرزها تشكيل حكومة مستقلة للمناطق الجنوبية بما لا يتعارض مع سلامة الأراضي التايلاندية، والاعتراف بلغتهم وثقافتهم، وإنشاء محاكم دينية، والاضطلاع بإدارة مواردهم الاقتصادية للاستفادة منها في تحقيق التنمية المحلية. وحرصًا منهم على أن يوضع أي اتفاق مع الحكومة موضع التنفيذ فإنهم يطالبون أيضًا بأن تكون كل الاتفاقات معتمدة من مجلس الوزراء والبرلمان في تايلاند.

وتواصل منظمة المؤتمر الإسلامي مشاركتها الإيجابية والفعالة في المساعي الجارية لإيجاد حل مناسب لهذه المسألة. كما أننا من جانبنا نحرص على التعاون بشفافية مطلقة مع كل الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة التايلاندية والزعماء المسلمين في جنوب تايلاند وماليزيا وإندونيسيا وغيرها من الدول، في سبيل إعداد خطة لحل المشكلات القائمة من خلال الحوار والسعي إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار.

لقد أظهرت تجربة النزاعات المريرة التي دارت رحاها في جنوب تايلاند لسنوات طويلة أنَّ الاعتماد على التدابير الأمنية الصارمة في حل المشكلات هو أسلوب غير ذي جدوى. والبديل الوحيد لذلك يكمن في اللجوء إلى قرار إحلال السلام الذي يتم التوصل إليه من خلال محادثات السلام التمهيدية، التي من شأنها تخفيف حدة التوتُّر، ونزع فتيل الأزمة، وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين والحد من الإجراءات الأمنية المتبعة، مع ضرورة تجميد قانون الطوارئ المعمول به في المنطقة.

وتتركز رؤيتنا في هذا الشأن على أهمية المشاركة الفعالة والإيجابية بما يضمن التوصل إلى حل سلمي، فهذه المشاركة في رأينا هي السبيل الأوحد لتحقيق الانفراج المنشود فيما يتصل بمشكلة المسلمين في جنوب تايلاند. ولكي يتسنى إقناع كلا الطرفين، وخصوصًا الزعماء المسلمين في المنطقة، فلا بد من التعرف على ما يدفع المسلمين إلى المقاومة وعلى المخاوف التي تساور الحكومة التايلاندية حيال المطالب التي ينادي بها المسلمون، كما ينبغي أن نضع أيدينا على العوامل والأسباب التي أدت إلى امتناع السلطات عن الاستجابة لمطلبهم الداعي إلى إقامة حُكم ذاتي محلي بالمنطقة.

إن استمرار الحكومة في انتهاج الخيار العسكري كسبيل وحيد للتعامل مع الوضع في

تايلاند لا يخدم بأي حال من الأحوال المصالح العليا للمسلمين في جنوب تايلاند، ولا حتى الشعب التايلاندي بأكمله. بل على النقيض من ذلك، فإن خيار القوة العسكرية من شأنه الإضرار بالنواحي التنموية والتعليمية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقلص أعداد المسلمين هناك. ومن الضروري التعامل مع مخاوف الحكومة حيال المطالب التي ينادي بها المسلمون النابعة من الاعتقاد بأن المسلمين إنما يسعون إلى فصل المنطقة الجنوبية التي تحظى بأهمية استراتيجية عن الأراضي التايلاندية. ولا بد من الإشارة إلى أن الإرادة السياسية في إيجاد حل يفي بمتطلبات المسلمين لا تزال غائبة عن المشهد في تايلاند. ومما يزيد الأمر تعقيدًا ويدفع بالأزمة إلى طريق مسدود، تلك التغييرات الحكومية التي تتم على نحو متواصل في تايلاند واستمرار وجود قيادات مدنية في المؤسسات الحكومية لا ترى أي حل لتجاوز مشكلات الجنوب سوى اللجوء إلى الخيار العسكري.

وغنيٌّ عن الذِّكر أنَّ بناء الثقة المتبادلة وتبديد المخاوف القائمة بين الطرفين يستلزمان بذل جهود مكثفة، وإرسال لجان لتقصي الحقائق في المنطقة، بما يتيح جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وإقناع الطرفين بحتمية التوصل إلى تسوية تحظى بقبول الطرفين. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإننا نعمل بالتعاون مع الحكومة التايلاندية على تهيئة الأجواء وخلق الظروف الإيجابية المواتية وفتح قنوات الاتصال وعقد محادثات بنَّاءة ومستمرة بين كل الأطراف المعنية، على أن تكون منظمة المؤتمر الإسلامي شريكًا رئيسيًّا على مائدة الحوار. كذلك فإننا ننسق الجهود مع الدول المجاورة، وخاصة ماليزيا وإندونيسيا، لدعم المبادرات التي من شأنها أن تمهد الطريق للتوصل إلى حلّ جذري للنزاع القائم، مع الحرص على الإفادة من قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإسلامية غير الحكومية، إضافة إلى رجال المجتمع المدني والمستثمرين، من أجل فتح قنوات الاتصال بين طرفي النزاع وتشجيعهما على إيجاد حل سلمي دائم.

إن التوصل إلى حل سلمي يقتضي منَّا أن نكون على اتصال دائم بالحكومة التايلاندية على أعلى المستويات، وذلك لأن منظمة المؤتمر الإسلامي هي الجهة الدولية الوحيدة المؤهلة لإنجاح الحوار بين الطرفين وتنمية العلاقات الدبلوماسية مع حكومة تايلاند؛ التي هي من الأعضاء المراقبين في المنظمة. وكانت زيارتي إلى مملكة تايلاند في الأول من مايو لعام ٢٠٠٧ هي أول زيارة يقوم بها أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد

أعربتُ خلال هذه الزيارة عن قلقنا بشأن الوضع في المقاطعات الحدودية الجنوبية التي تواصلت فيها أعمال العنف، مما أدى إلى تهديد أمن المواطنين الأبرياء. كما أنني طالبتُ السلطات ببناء الثقة والمصداقية لدى أبناء الشعب التايلاندي والسعي إلى طمأنتهم فيما يتصل بقضايا الإفلات من العدالة والظلم. وفي السياق ذاته، ناشدتُ الحكومة التايلاندية سرعة إجراء تحقيقات فعالة في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان، وعبرتُ عن موقف المنظمة الداعي إلى أن يضمن الحل طويل الأجل قسطًا أكبر لسكان هذه المنطقة في إدارة شئونهم المحلية على نحو فعال، بما لا يخل بالالتزامات التي يقرها الدستور التايلاندي.

ولقد سعدتُ بسماع تلك التطمينات التي أعلنتها الحكومة التايلاندية، والتي أكدت أن الاضطرابات في المقاطعات الحدودية الجنوبية تأتي دومًا على رأس القضايا التي تتصدر جدول أعمالها الوطني وواحدة من أولويات الحكومة في هذه المرحلة. كما رحبتُ بالتعهد الذي أخذته الحكومة على عاتقها بمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة من خلال رؤية شاملة تقوم على التسوية والمصالحة، تلك الرؤية التي أكد ممثلو الحكومة على أهميتها في تحسين المستوى الحياتي بصفة عامة، من خلال توطيد النظام القضائي وتشجيع المواطنين على المشاركة في الإدارة المحلية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، فضلًا عن احترام الهوية والثقافة والدين. وقد أعربت الحكومة التايلاندية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن استعدادهما لتوسيع أفق التعاون البنَّاء فيما بينهما بهدف تمكين أبناء المقاطعات الحدودية الجنوبية من تحمُّل مسئولية إدارة شئونهم الداخلية من خلال تطبيق اللامركزية التي من شأنها أن تفتح الطريق أمام هؤلاء المواطنين للمحافظة على خصوصيتهم الثقافية واللغوية وإدارة مواردهم الطبيعية، مع كامل الاحترام لسيادة تايلاند وحرية أراضيها.

وعندما أثرنا أثناء زيارتنا لبانكوك مسألة استخدام القوة غير المتكافئة واتخاذ الإجراءات العسكرية ضد المواطنين المسلمين في عام ٢٠٠٤، تقدَّم رئيس الوزراء التايلاندي آنذاك سورايود تشولانونت باعتذار عن الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات السابقة ضد المسلمين. كما أكد الجانب التايلاندي لوفد المنظمة عزمه إجراء تحقيق دقيق وموسع في كل القضايا، وحدد الإجراءات المزمع اتخاذها لمساعدة أسر المتضررين من

أحداث كرو سي وتاك باي[1] التي اندلعت وقائعها عام ٢٠٠٤. وطلبنا من الحكومة التايلاندية إسقاط التهم الموجهة للمسلمين المحتجزين فاستجابت لذلك. كما أكد الطرفان من جديد أن العملية القضائية القائمة على سيادة القانون وسلامة الأدلة والشفافية تحظى بالأهمية القصوى من أجل خلق جو تسوده الثقة والعدالة والأمن والسلام، وذلك تأكيدًا لحقيقة أنه ليس لأحد أن يكون بمنأى عن تطبيق القانون. كما أعرب ممثلو الطرفين عن بالغ الأسى لتزايد أعداد الضحايا من المواطنين التايلانديين الذين لقوا حتفهم، سواء من المسلمين أم البوذيين أم غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، ونددوا بجميع أشكال العنف العشوائي التي تمارس ضد المواطنين الأبرياء. وأكد وفد منظمة المؤتمر الإسلامي من جانبه استعداده للمشاركة الإيجابية في إنجاح عملية السلام، وهو العرض الذي استقبله الجانب التايلاندي بالقبول والترحيب. وتجري الآن الاتصالات على قدم وساق لتفعيل هذه الخطة.

- المجتمع المسلم في جمهورية الصين الشعبية

ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي، على مدى سنوات عديدة، تراقب أوضاع المسلمين المقيمين بمنطقة شينجيانغ أويغور (Xinjiang Uiyghur) ذاتية الحكم (المعروفة تاريخيًا باسم تركستان الشرقية) الواقعة على الحدود الغربية للصين، ونينغشا هوي (Ninigxia Hui). وعبَّرت المنظمة عن قلقها إزاء محاولات طمس هويتهم الثقافية وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والدينية، بما في ذلك حقهم في أداء فريضة الحج. وسوف تواصل المنظمة مراقبة أوضاع المسلمين في الصين، لما تحظى به هذه القضية من أهمية لدى الدول الأعضاء في المنظمة وتأثيرها على الرأي العام في جميع الدول الإسلامية، مما يترك آثارًا سلبيةً بطبيعة الحال على العلاقات الودية والمصالح المشتركة التي تربط بين العالم الإسلامي وجمهورية الصين الشعبية.

ويزيد عدد المسلمين في الصين على ثلاثة وعشرين مليون شخص وفقًا للتقارير الصينية التي لم يتم تحديثها منذ عقود طويلة، فيما أعلنت مصادر أخرى أن أعداد

---

(١) وفيها قتلت شرطة مكافحة الشغب عشرات السكان وتم تدمير العديد من المساجد.

المسلمين في منطقة شينجيانج الأويغورية ذاتية الحكم وحدها تتجاوز عشرين مليونا. ويشعر المسلمون المقيمون في هذه المنطقة بحالة من السُّخط العارم إزاء الأوضاع المتردية هناك، لا سيما في ظل مخاوفهم من أن يتحولوا إلى أقلية جراء تزايد أعداد الصينيين من غير المسلمين الذين يتوجهون لاستيطان منطقتهم. وفي ضوء هذه الأوضاع غير المستقرة، أقرَّت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التميز العنصري عددًا من التوصيات تطالب من خلالها الحكومة الصينية بالتراجع عن أي سياسة أو ممارسة من شأنها تغيير البنية الديموغرافية لمنطقة شينجيانج، كما حثَّت الأمم المتحدة السلطات الصينية على رفع أي قيد يحول دون تمتُّع أبناء الأقليات بحقوقهم الدينية.

وفي هذا الصدد، فقد ناشدتُ السلطات الصينية، من خلال تقرير الأمين العام الذي تقدمتُ به إلى المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية، المنعقد في باكو عام ٢٠٠٦، ضرورة الاستجابة لتوصيات المنظمات الدولية في هذا الشأن ووقف الحملات الرامية إلى ترويع المواطنين المسلمين وإطلاق سراح الزعماء الدينيين وغيرهم من المعتقلين السياسيين، وكذلك ضمان حماية الهوية الثقافية والدينية للمسلمين وصيانتها.

الفصل السابع
الإسلاموفوبيا: تهديد للسلام العالمي

يُعد التسامح من القيم التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية، وقد ناضلت العديد من الديانات وحركات التنوير من أجل دعمه، كما احتضنته ومارسته الحركات الديمقراطية المعاصرة. ومن أركان التسامح الأساسية الرحمة والتفاهم واحترام حق الآخرين في الاختلاف في المعتقدات والقيم والممارسات الدينية والثقافية التي تعد ضرورية للتعايش السلمي في المجتمع المعاصر المتحضر. وعبر التاريخ كان مبدأ التسامح هشًا يعترضه تهديد التعصب ولا يزال. وقد ظهر التعصب الأعمى مرارًا وتكرارًا في أشكال شتى مثل كراهية الأجانب والعنصرية والكراهية الدينية والثقافية، وهو ما أدى إلى نشوب الحروب وظهور العنف فدفع البشر ثمنه غاليًا من أرواحهم، كما عرَّض السلام والأمن للخطر.

إن تنامي التعصب والكراهية ـ التي ليس لها مسوغ ـ ضد الإسلام في عصرنا هذا يهدد العالم من جديد. وقد أدت هذه الكراهية وهذا التعصب إلى تهديد التناغم الاجتماعي والثقافي والتعايش بين الحضارات. وقد واجه الدين الإسلامي وأتباعه الكثير من التحديات بل والهجمات منذ أن جاء النبي محمد ﷺ لأول مرة برسالة الإسلام إلى أهل الجزيرة العربية.

لكن ظاهرة الإسلاموفوبيا والتميز الذي يحدث في الغرب ضد المسلمين تعد أحد أخطر التحديات التي تواجه عالم اليوم المتحضر، ذلك أن بعض الأفراد والجماعات في الغرب لا يألون جهدًا في تشويه صورة الإسلام لتظل الصورة السلبية للمسلم ماثلة أمام الجميع وليظل المسلمون دائمًا تحت المجهر، مع تجاهل متعمد للمبادئ الإسلامية

المتعارف عليها من تسامح ورحمة وسلام. ومما يدل دلالة واضحة على حجم التحريض والتعصب ضد المسلمين التعليقات المؤججة لمشاعر الغضب والرامية إلى تشويه صورة الإسلام، إلى جانب المطبوعات المسيئة لرموز الإسلام المقدسة، ومن ضمنها نشر رسوم كاريكاتورية تسخر من نبي الإسلام محمد ﷺ، والاستخفاف بالقرآن الكريم والتعاليم الإسلامية، بالإضافة إلى عمليات القتل الجماعي للمسلمين في البلقان خلال الحرب التي استمرت من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ في البوسنة. وخلاصة القول أن ما يجري يعد هجومًا شاملًا على المسلمين بدأ بحملة للانتقاص من كرامتهم ومن حقهم، في المعاملة القائمة على الاحترام المتبادل، وبلغ ذروته في ممارسة العنف في حقهم حيث أصبح المسلمون الآن صيدًا سهلًا لمن يريد الإساءة إليهم أو الحط من تدرهم.

لقد أوجز الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان هذا الخوف عندما صرح في نيويورك في السابع من ديسمبر عام ٢٠٠٤ بأن «تأثير التاريخ وتداعيات التطورات الأخيرة قد جعلت العديد من المسلمين حول العالم اليوم يتعرضون للظلم ويُساء فهمهم، يتملكهم القلق من إهدار حقوقهم، بل يخشون حتى الإيذاء الجسدي». وأضاف: «إن النظر إلى المسلمين نظرة نمطية سلبية جامدة على أنهم معارضون للغرب على الرغم من تاريخهم الطويل الذي لم يكن يحفل بالصراعات فحسب، بل كان يحفل أيضًا بالتعاون والتأثير المتبادل وإثراء العلم والأدب بين الجانبين. فما كانت الحضارة الأوربية لتصل إلى ما وصلت إليه لو لم ينهل العلماء المسيحيون من العلوم والآداب الإسلامية في العصور الوسطى وما بعدها»[1].

لقد حظيت ظاهرة الإسلاموفوبيا بقبول واسع وطاقة كبيرة بسبب انتشارها بشكل كبير عبر وسائل الإعلام. وفي عالمنا المعاصر الذي يموج بتيارات العولمة لم يعد التعايش السلمي بين الأديان والحضارات خيارًا فحسب، وإنما أضحى شريان حياة للحضارات من أجل أن تعيش وتصمد، بينما يحاول المؤيدون للإسلاموفوبيا زرع الانقسامات بين الغرب والعالم الإسلامي، وهم بذلك يدفعون العالم نحو العداء وعدم الاستقرار.

(١) الأمم المتحدة:

<www.un.org/pubs/chronicle/2004/issue4/0404p4.html>

آراء في شأن الإسلاموفوبيا

إن مصطلح الإسلاموفوبيا الذي يوحي بالخوف من الإسلام والكراهية له دون سبب مقنع لا يعكس بأي شكل من الأشكال حقيقة الظاهرة وخطورتها. وعلى الرغم من ذلك فقد شغل هذا المصطلح، للأسف، حيزًا من الأحاديث العامة وفي الأوساط الدبلوماسية.

وفي مقدمة تقرير خاص عن «إحلال الأمن والانقسامات الدينية في أوربا»[1] تشير جوسلين سيزاري، المحاضرة في جامعة هارفارد، إلى أنه على الرغم من أن مصطلح الإسلاموفوبيا قد ظهر لأول مرة في عام ١٩٢٢، وذلك في مقال للمستشرق إتيين دينيه بعنوان «الشرق كما يراه الغرب» فإن المصطلح لم يشع استخدامه إلا في التسعينيات. ويذكر تقرير سيزاري، من جملة ما يذكر، أن المصطلح قد استُخدم استخدامًا متزايدًا في الأوساط السياسية وفي وسائل الإعلام، وحتى فيما بين المنظمات الإسلامية، ولا سيما بعد التقرير الذي أصدرته مؤسسة التفكير البريطانية «ذي رانيميد تراست» في عام ١٩٩٧ والذي أضفى الصفة المؤسسية على مصطلح الإسلاموفوبيا ليعني التحامل على المسلمين[2].

وتُظهر الدراسة أن مصطلح الإسلاموفوبيا يتعدى عامل الخوف بدرجة كبيرة، لتشمل دلالاته التعصب والكراهية والتمييز ضد المسلمين على أساس جنسهم وديانتهم. وقد قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المختص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب في تقريره الذي رفعه إلى الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام

(١) Jocelyne Cesari, 'Securitization and Religious Divides in Europe. Muslims in Western Europe after 9/11. Why the term Islamophobia is more a Predicament than an Explanation', Submission to the Changing Landscape of Citizenship and Security, GSRL-Paris and Harvard University, 6th PCRD of the European Commission, 1 June 2006

(٢) Commission on British Muslims and Islamophobia, Islamophobia: A Challenge for Us All, Runnymede Trust, 1997

٢٠٠٦ بتعريف الإسلاموفوبيا على أنها تعبر عن مشاعر العداء والخوف التي لا أساس لها تجاه الإسلام، يتتج عنها تأجيج مشاعر الخوف والكراهية ضد جميع المسلمين أو غالبيتهم. وأضاف أن مصطلح الإسلاموفوبيا يشير إلى الممارسات العملية لهذا العداء من حيث التمييز والتحامل والمعاملة غير المنصفة التي يقع المسلمون ضحايا لها [١].

المصالحة التاريخية، منطلقها وآفاقها

إذا اعتبرنا أن الإسلام ليس دينًا مقصورًا على أحد أو أنه ليس بالدين الجديد، وأنه يتبوأ مكانة بارزة في تاريخ الحضارة الإنسانية، وأنه جاء مصدِّقًا لما أنزل قبله من الكتب السماوية، فإنه يصعب على العديد من المسلمين أن يفهموا لماذا تساوي بعض الدوائر في الغرب الإسلام بالشيطان. إن للإسلام تاريخًا طويلًا وأساسًا عقائديًّا قويًّا يقوم على الاعتراف بالأديان الأخرى والتعايش السلمي معها. ويمكن القول إن السمة المميزة لتعاليم الدين الإسلامي القائم على أساس المساواة بين بني البشر بصرف النظر عن الجنس والمنزلة الاجتماعية ولون البشرة، إذ لا يوجد تمييز بينهم إلا بالتقوى [٢]. ويعترف الإسلام بكل من «اليهود والمسيحين بوصفهم أهل كتاب، أما أتباع الديانات الأخرى مثل الزرادشتية والهندوسية والبوذية وغيرهم من أتباع الغنوصية الذين ينتمون إلى حرَّان والبربر الوثنيين الذي كانوا يستوطنون شمال إفريقيا فكانوا يعدون أقليات تتمتع بالحماية في أعقاب الفتوحات الإسلامية» [٣].

وتُثبت الأدلة التاريخية أن المسلمين لم يعيشوا غرباء في أوربا؛ فالمسلمون من سكان أوربا الأصليين يُمثلون حجر أساس لأوربا على المستوى الديموغرافي والفكري والثقافي، ويعود تاريخهم إلى القرن الثامن. وقد أثرى المسلمون الحضارة الغربية من

(١) تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (A/HRC/6/6) ٢١ أغسطس ٢٠٠٧، ص ٨، الفقرة رقم ١٩ على الموقع الإلكتروني:

http://www.oic-oci.org/english/article/UNHRC-rep.pdf

(٢) Ekmeleddin Ihsanoglu, A Culture of Peaceful Coexistence (Istanbul: IRCICA, 2004), pp.9-10.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

خلال وجودهم في إسبانيا على مدى ثمانمائة عام، وكانت لهم إسهامات حيوية في العديد من مجالات العلوم والفلسفة والفنون. وكان للمسلمين في جنوب شرق أوربا وجود مماثل لما كان عليه الحال في إسبانيا امتد من القرن الرابع عشر وحتى يومنا هذا. وتشير الأبحاث الديموغرافية في الوقت الراهن إلى أن العديد من المسلمين في أوربا مثل الألبان والبوسنيين والبوماك (المسلمين البلغار) والتوربيش (المسلمين السلافيين المقدونيين) ومسلمي الروما (الغجر) هم بالفعل من سكان أوربا الأصليين، فيما يعيش الأتراك في أوربا منذ ما يزيد على سبعة قرون. وبالنظر إلى البعد الجغرافي والواقع الديموغرافي فإننا نجد أن حدود أوربا منذ القرن الرابع عشر وحتى القرن الحادي والعشرين تتضمن أجزاء من العالم الإسلامي خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية منها.

وبالرجوع إلى نشأة الإسلاموفوبيا في أوربا، فإنه يتضح أن وجودها يعود أيضًا إلى زمن بعيد. وقد يكون من المفهوم أن تُنسَب هذه الظاهرة إلى الآونة الأخيرة عندما تورط بعض المسلمين ممن غرر بهم في القيام بالأحداث المأساوية التي وقعت يوم الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، إلا أن تلك الظاهرة سبقت جريمة الحادي عشر من سبتمبر بفترة طويلة. فقد بدأ التفكير المعادي للإسلام يتأصل في الغرب عندما تم تصوير الإسلام على أنه يشكل خطرا على المسيحية والقيم الغربية فيما بعد. وكانت منظمة المؤتمر الإسلامي ولا تزال متمسكة بموقفها الذي يرى أن أحد أسباب نظرة الغرب السلبية للإسلام هو الصراع بين المسلمين والمسيحيين في العصور الوسطى.

إن المواقف الاستفزازية ضد الإسلام في الغرب تتجاوز كونها مجرد أفكار أو آراء، فهي تنطوي على تمييز فعلي يُعد في حد ذاته انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، وقد أدت هذه المواقف في الفترة الأخيرة إلى وقوع ممارسات متطرفة ضد المسلمين، مثل عمليات القتل الجماعية المروعة والإبادة الجماعية وعمليات تعذيب المسلمين على يد المتعصبين الصرب في البلقان، وبخاصة في البوسنة والهرسك وكوسوفو. وفي أعقاب تفكك يوغوسلافيا في عام ١٩٩٢، بدأت الميليشيات الدينية الصربية حملة منظمة لتدمير التراث الإسلامي في البوسنة، فَفُجر مسجد الآجا الشهير الذي شُيِّد في عام ١٥٥١ وحلت محله ساحة للحافلات، ودمر العديد من المكتبات الوطنية والمؤسسات الثقافية والمدن التاريخية والمواقع الأثرية. أما مبنى السجن الحكومي وقاعة الرياضات العامة وبعض المواقع

الأخرى، فقد تحولت إلى مراكز لاغتصاب النساء، حيث كان يتم احتجاز النساء والفتيات المسلمات واغتصابهن لأيام وأسابيع. وفي محاكمة تاريخية، انعقدت فيما بعد، حاكمت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ثلاثة من قادة ميليشيا الصرب وأدانتهم بالعديد من التهم، منها الاغتصاب كجريمة حرب، إلى جانب جرائم الإيذاء والعنف الجنسي والجسدي [1].

وقد حصرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعداد القتلى والمفقودين في سريبرينيتشا، حيث بلغ عددهم ٧٠٧٩. ووفقًا لمصادر أخرى من بينها سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سراييفو، فإن الأعداد تتراوح ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف، وقد حدثت كل هذه المذابح مع وجود فرقة هولندية من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولكنها لم تتدخل وفضلت أن تقف موقف المتفرّج في صمت تام. ويعلق ديفيد رود، الصحفي في مجلة «كريستيان ساينس مونيتور» والحائز على جائزة بوليتزر في كتابه قائلا:

إن المجتمع الدولي قد جرد آلاف الرجال من أسلحتهم بشكل غير عادل، ووعدهم بالحماية، ثم قام بتسليمهم إلى عدوهم اللدود. وتجرأ ملاديتش؛ القائد الصربي المدان بجرائم الحرب، وبكل شجاعة، بعد عجز الغرب المتكرر عن مواجهته عسكريا على السخرية من قوات حفظ السلام الهولندية بعد سقوط المدينة وسمى هذه القوات بـ«سجنائه»، كما أخبر المفاوضين المسلمين بأن «الله لا يستطيع أن يساعدكم، ولكن ملاديتش يستطيع ذلك» [2].

ولم يقتصر انتشار الإسلاموفوبيا على منطقة البلقان، بل امتد تدريجيا ليشمل أجزاء أخرى من أوربا. وقد شهد العقد الأول من القرن الحالي تدهورًا آخر في العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث انطفأت جذوة هذه العلاقات نتيجة تورط مجموعة

(١) The Coalition for International Justice (CIJ), 'Eye Witness Survivor Testifies About Execution in Bosnia:
<http://www.haverford.edu/relg/sells/reports.html>

(٢) David Rohde, Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrenica, Europe's Worst Massacre Since World War II (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1997).

قليلة من المتطرفين المُضلَّلين في الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت في نيويورك وواشنطن (٢٠٠١) ومدريد (٢٠٠٤) ولندن (٢٠٠٥)، إلى جانب مقتل المخرج السينمائي الهولندي ثيو فان غوخ في نوفمبر ٢٠٠٤، وغيرها من الجرائم المروعة. وللأسف منذ وضع الغرب اللوم على المسلمين جميعًا، وتم استغلال الموقف من قِبل المتطرفين من كلا الجانبين من أجل تشويه الصورة السلمية للإسلام.

ولا تزال مظاهر الإسلاموفوبيا في الوقت الراهن رائجة في الإعلام الغربي والأفلام والأدب وأفلام الكرتون، وكذلك في الأماكن العامة وأماكن العمل. وعلينا أن نعيد إلى الأذهان الهجمات الإرهابية التي استهدفت عددًا كبيرًا من الدول الإسلامية أيضًا. وقد أدانت منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها تلك الأعمال المشينة إدانة شديدة، بينما تجاهل الإعلام الغربي مواقف الإدانة والشجب تجاهلًا تامًّا. وساهم في هذا الانتشار الواسع للإسلاموفوبيا الجهل بالإسلام أو عدم المعرفة بحقيقته، إضافة إلى التحريف المُتعمَّد الذي وقع في تفسير التعاليم الإسلامية وإساءة استخدام حرية التعبير من جانب بعض أصحاب المصالح في الغرب. كما كان لغياب التشريعات القانونية الملائمة لمنع ممارسات الكراهية البغيضة نصيب في هذا الانتشار.

إن الحوار والتواصل هما حجر الزاوية في استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي المتبعة من أجل التعبير عن حقوق المسلمين في الغرب وحمايتها. وتمثل الجاليات المسلمة في الدول الغربية، كما ذكرنا سابقًا، جسرًا بين العالمين الغربي والإسلامي. ومن الممكن أن يكون رخاء تلك الجاليات هو مقياس العلاقة بين هذين العالمين.

وقد بدأت منظمة المؤتمر الإسلامي في تناول هذه القضية لأول مرة عندما دعت إلى مزيد من الحوار بين الغرب والمسلمين، وقد تبنى ذلك السيد محمد خاتمي؛ الذي كان يشغل منصب الرئيس الإيراني آنذاك، بوصفه رئيس القمة الإسلامية الثامنة المنعقدة في طهران في الفترة من التاسع وحتى الحادي عشر من شهر ديسمبر ١٩٩٧. ففي خطابه الافتتاحي للقمة، صرح الرئيس خاتمي متحدثًا عن أولويات العالم الإسلامي:

«إن العيش في أمن وسلام لا يمكن أن يتحقق إلا عند الوصول إلى الفهم التام لاهتمامات الآخرين وعاداتهم وسلوكهم، وليس فقط لحضارتهم وتفكيرهم. ويتضمن

الفهم العميق للجوانب الحضارية والأخلاقية للمجتمعات والأمم الأخرى إقامة الحوار معها. إن مجتمعنا المدني ليس بالمجتمع الذي يمنح المسلمين وحدهم جميع الحقوق بما فيها حق المواطنة، بل على العكس، ففي هذا المجتمع يتمتع كل الأفراد بحقوقهم في إطار القانون والنظام. إن الدفاع عن مثل هذه الحقوق يأتي ضمن الواجبات الأساسية والمهمة للحكومة.. ومن خلال توفير الأسس الضرورية للحوار بين الحضارات والثقافات. ومع قيام أصحاب العقول المستنيرة بجهد كبير، فإنه ينبغي علينا أن نفتح الطريق نحو التفاهم لإقامة سلام حقيقي قائم على إدراك حقوق كل الأمم، ومن ثم يتم إبطال التأثير السلبي للدعاية والإعلام على الرأي العام».

إن إعلان طهران الذي أصدرته القمة فيما بعد أكد أن الحضارة الإسلامية كانت دومًا وطيلة تاريخها تقوم على مبادئ التعايش السلمي والتعاون والتفاهم المتبادل والحوار البنَّاء مع الحضارات والمعتقدات والمذاهب الأخرى. وقد أكد الإعلان أيضًا الحاجة إلى إقامة تفاهم واسع بين الحضارات. وفي سبتمبر ١٩٩٨، قدم الرئيس خاتمي اقتراحًا للجمعية العامة للأمم المتحدة «بفتح حوار عالمي بين الحضارات»، وقد لاقت هذه المبادرة ترحيبًا وقبولًا دوليين، ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٢٢/٥٣ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ «عاما للحوار بين الحضارات».

ويؤكد برنامج العمل العشري الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن الحوار بين الحضارات القائم على الاحترام المتبادل والتفاهم والمساواة بين الشعوب مطلب أساسي من متطلبات السلام والأمن العالميين والتسامح والتعايش السلمي. ومن خلال كلماتي وخطاباتي في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات، حرصت على تأييد الرأي الذي مفاده أن الطريقة المثلى للتعامل مع هذه القضية تكمن في تحقيق مصالحة تاريخية بين الإسلام والمسيحية، كما حدث بين المسيحية واليهودية. إننا نؤمن بقوة أن مثل هذه المصالحة بين اثنين من الديانات الإبراهيمية العظيمة عن طريق الحوار الذي يجب أن يتم في روح من التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم، وسيساعد ذلك على اجتثاث العداوات، وعلى بداية عهد جديد. وأيد هذه الفكرة العالم الأمريكي البروفيسور ريتشارد بوليت؛ الذي ذكر في كتابه الصادر عام ٢٠٠٤ «أن الصلات الدينية والعقائدية

بين اليهودية والمسيحية ليست أقوى من تلك الموجودة بين اليهودية والإسلام، أو التي بين المسيحية والإسلام..»[1].

وقد كررت الحديث عن هذا الرأي نفسه في خطابي[2] الموجه إلى ورشة عمل عُقدت في جامعة جورج تاون بواشنطن في سبتمبر ٢٠٠٧ برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، وقدمت الفكرة ذاتها أيضًا إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٧، وإلى بعض اللقاءات الأخرى مثل اجتماعاتي مع القادة الأوربيين، ومع الممثل السامي لتحالف الحضارات.

إننا نؤمن بأنه يجب على الغرب حماية حقوق المسلمين في بلدانهم، ومن هذا المنطلق، طلبت منظمة المؤتمر الإسلامي من دول الغرب ضمان أن يحظى المسلمون بالدرجة ذاتها من المعاملة القانونية كغيرهم من أتباع الديانات الأخرى كاليهود والسيخ وغيرهم. وقد قدمنا اقتراحًا مفصّلًا عن الطرق والوسائل اللازمة لإطلاق خطة مدروسة للتعاون أو عقد مصالحة تاريخية، وقمت فيما بعد بإبلاغ هذه الأفكار إلى «المكتب الشامل لنواب وزراء المجلس الأوربي»، و«الجمعية البرلمانية لهذا المجلس» في أكتوبر من عام ٢٠٠٥.

الأحداث الكبرى المرتبطة بالإسلاموفوبيا وجهود منظمة المؤتمر الإسلامي

- أزمة الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية: التسلسل الزمني للأحداث

أثار نشر اثني عشر رسمًا كاريكاتوريًّا مسيئًا للنبي محمد ﷺ في صحيفة «يولاندز - بوستن» الدنماركية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ براكين الغضب والسخط والاستياء في العالم الإسلامي وفي غيره من الدول والمناطق؛ فقد ساد شعور قوي بأن هناك محاولة متعمدة لتشويه صورة الرمز الإسلامي الأعلى مكانة بهدف الإساءة إلى الإسلام والمسلمين وإيذاء مشاعرهم.

(١) Richard W. Bulliet, The Case for Islamo - Christian Civilization (New York: Columbia University Press, 2004), pp.6-7

(٢) للمزيد من التفاصيل، انظر منظمة المؤتمر الإسلامي:
<http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?Ud=1326&x_key=georgetown>

وقام المدافعون عن هذه الرسوم الكاريكاتورية بالاستشهاد بحقوق الإنسان والحق في التعبير الحر لتبرير أفعالهم. وقد رأى العديد من عامة المسلمين وعدد أكبر من غير المسلمين، بأن حرية التعبير، التي يرون أهميتها، لا تُستخدم إلا في الإساءة إلى المسلمين وإهانتهم. وسأوضح بتفصيل أكبر فيما يلي أن الحرية، وتحديدًا حرية التعبير، لا بد وأن تكون متصلة دائمًا بالمسئولية، وأن تُمارَس في حدود الأدب دون إثارة الآخرين من خلال الخطب والكلمات التي تحض على الكراهية.

ومما يثير قلقنا أن هذا الحدث وقع في الدنمارك؛ وهى دولة كانت معروفة باحترامها لقيم التسامح وحقوق الإنسان. ولعلّ الأسوأ من ذلك هو موقف اللامبالاة الذي أظهرته الحكومة الدنماركية، وعدم اكتراثها بمشاعر الأذى والألم والغضب لدى المسلمين بمَنْ فيهم الجالية المسلمة في الدنمارك. وإدراكًا لتداعيات الموقف في العالم الإسلامي، رأت منظمة المؤتمر الإسلامي أنه من الضروري أن يتم توعية المجتمع الدولي بمدى السخط والإهانة التي شعر بها المسلمون، كما سعت المنظمة في الوقت نفسه إلى بذل قصارى جهدها من أجل تفادى أي عواقب سلبية. وإيمانًا منها بأن هذه القضية قد تخدم أهداف المتطرفين، كما أنها قد تشعل فتيل الحنق والغضب لدى الرأي العام الإسلامي، فإن المنظمة قامت بممارسة ضغوط شديدة على جميع المستويات وعبر عدة قنوات من أجل تهدئة مشاعر المسلمين ومنعهم من اللجوء إلى العنف.

وفي الوقت نفسه، رفضت الصحيفة المذكورة الطلب الذي تقدم به سفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في كوبنهاجن بتقديم اعتذارها عما فعلته. كما رفض رئيس الوزراء الدنماركي فيما بعد مقابلة سفراء المنظمة، مصرحًا بأن الموضوع يقع في صلب سياق حرية التعبير. وقد استخدمت منظمة المؤتمر الإسلامي من جانبها جميع الوسائل الممكنة لتوضح للسلطات الدنماركية امتعاضها من طريقة تناولها للقضية. وفي اليوم الخامس عشر من أكتوبر، قمت بإرسال خطابات إلى كل من رئيس الوزراء الدنماركي آنذاك أندرس فوغ راسموسن، ووزير الخارجية السلوفيني ديمتري روبيل بوصفه رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوربا، والأمين العام للمجلس الأوربي تيري ديفيز. وفي خطابي إلى رئيس الوزراء الدنماركي ناشدتُ حكومته الحرص على منع وقوع تصعيد أكبر للتوتر، وذلك من خلال إعلان موقف واضح حيال القضية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

وللأسف الشديد، لم تَجِد النهج البنّاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي ما يماثله من جانب الحكومة الدنماركية؛ حيث لم يحمل رد رئيس الوزراء الدنماركي بتاريخ الحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥ على الخطاب المشترك المرسَل من قِبل سفراء المنظمة في الثاني عشر من الشهر ذاته في ثناياه أي إشارة إلى أنهم يدركون فداحة الألم والأذى الذي يشعر به المسلمون، كما لم يتضمن الرد ما ينم عن اتخاذ أي إجراء لتصحيح ما حدث. وقد رأى العالم الإسلامي أن الموقف الدنماركي افتقر إلى المسئولية الأخلاقية، كما قارن بين الرد الدنماركي ومواقف دول أوربية أخرى وقعت فيها أحداث مماثلة فيما بعد.

وأرسل المسلمون الدنماركيون عريضة اتهام إلى مكتب المدعي العام المحلي في مدينة فيبورج الدنماركية في السابع والعشرين من أكتوبر. ولكن الحكومة الدنماركية لم تتعامل مع القضية بالجدية التي تستحقها، وبدت وكأنها تؤيد الصحيفة على ما قامت به. ولم يساورنا الشك في أن ما نشرته الصحيفة الدنماركية قد أضر بالعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. وعقدت مجموعة سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف اجتماعين على مستوى الخبراء، وثلاثة اجتماعات على مستوى السفراء من أجل مناقشة تلك القضية، وأعقب ذلك قيام رئيس مجموعة المنظمة بجنيف في العاشر من نوفمبر ٢٠٠٥ بإرسال خطاب إلى كل من المفوَّضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومُقرِّر الأمم المتحدة الخاص المختص بالأشكال الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بالإضافة إلى مُقرِّرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد.

وبعد ذلك قمت في نوفمبر ٢٠٠٥ بطرح القضية للمناقشة مع مسئولي منظمة الأمن والتعاون في أوربا في فيينا، وخلال البيان الذي ألقيته في اليوم الرابع عشر من نوفمبر أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا انتقدتُ رد الفعل الفاتر من جانب السلطات الدنماركية، والتبرير غير المقبول الذي ساقه رئيس تحرير الصحيفة إلى المجتمعات الإسلامية وإلى سفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي خطابها المُرسَل بتاريخ الثامن والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٥ إلى مسعود خان رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف، استنكرت لويس أربور المُفوَّضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أي تصريح أو عمل ينم عن عدم الاحترام لديانة الآخر،

وأمرت الأجهزة المختصة في المُفوَّضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتحقيق في الأمر. ووفقًا لذلك طلب مُقرِّر الأمم المتحدة «دودو دين» رسميًّا من السلطات الدنماركية توضيح موقفها إزاء تلك المسألة. وفي غضون ذلك قامت القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة عبر برنامج العمل العشري بتفويض المنظمة لإيجاد خطط للتعامل مع هذه الظاهرة. كما أعلن مؤتمر القمة الاستثنائي المنعقد في مكة المكرمة يومي السابع والثامن من ديسمبر ٢٠٠٥ في بيانه الختامي ما يلي:

«أكد المؤتمر ضرورة العمل الجماعي على إبراز حقيقة الإسلام وقِيَمه السامية والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام وتشويه صورته وقِيَمه وتدنيس الأماكن الإسلامية والعمل الفعَّال مع الدول والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وحثها على تجريم هذه الظاهرة باعتبارها شكلًا من أشكال العنصرية. وأعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تنامي الكراهية ضد الإسلام والمسلمين، وندد بالإساءة إلى صورة نبي الإسلام محمد ﷺ في وسائل إعلام بعض البلدان، وأكد مسئولية جميع الحكومات في ضمان الاحترام الكامل لجميع الأديان والرموز الدينية وعدم جواز استغلال حرية التعبير ذريعة للإساءة إلى الأديان».

وعقب تلقيها هذا التفويض من قمة مكة، جعلت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي محاربة الإسلاموفوبيا والتمييز والتعصب ضد المسلمين أحد القضايا التي يجب أن تتصدر أولويات عملها.

وبعد ثلاثة أشهر من الصمت قام الاتحاد الأوربي بالتعقيب على تلك الرسوم المثيرة للجدل؛ حيث وصف مفوض العدل بالاتحاد الأوربي «فرانكو فراتيني» قرار صحيفة «يولاندز-بوستن» بنشر الرسوم الكاريكاتورية في وقت يتواصل فيه تنامي العداء ضد الإسلام عقب تفجيرات لندن بأنه «عمل طائش وغير حكيم»، كما حذر من أن تؤدي تلك الرسوم إلى تأجيج ظاهرة كراهية الأجانب ونمو التطرف والأصولية في أوربا بصورة أكبر.

وفي تطور موازٍ، صدر قرار صدَّق عليه ستة وأربعون من وزراء الخارجية في المجلس الأوربي يقضي بضرورة التزام الدنمارك باتفاقية الأقليات، وأشار القرار إلى أن هناك «مناخًا من عدم التسامح والتعصب يسود المجتمع الدنماركي على المستويين السياسي

والإعلامي، كما أن سياسة الاندماج المجتمعي الدنماركية قد تؤدي إلى ظهور موجات من العداء ضد مختلف المجموعات العِرقية والدينية». وفي العشرين من ديسمبر من العام نفسه أصدر اثنان وعشرون سفيرًا دنماركيًا سابقًا، من بينهم العديد ممن خدموا في دول إسلامية، بيانًا نددوا فيه بالطريقة التي انتهجتها الحكومة الدنماركية في التعامل مع الأزمة.

وخلال لقائي في القاهرة مع السيد عمرو موسى؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية، في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٥ قررنا أن تقوم المنظمتان معا بمتابعة التطورات عن كثب والتشاور معا بشأن كيفية التعامل مع الأزمة، وبعد يومين أدان وزراء خارجية دول الجامعة العربية رد فعل الحكومة الدنماركية.

وعقب ردود الفعل التي صدرت عن قادة منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة مكة، قام رئيس الوزراء الدنماركي بتخصيص جزء من خطابه الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بالعام الميلادي الجديد ٢٠٠٦، لهذه القضية بهدف تخفيف الضغوط الدولية وتهدئة مشاعر العالم الإسلامي. وأكد في خطابه أن الحكومة الدنماركية تدين أي تعبير أو فعل أو إشارة تحاول ازدراء فئة من الناس بسبب خلفيتهم الدينية أو العِرقية. ولم يقم رئيس الوزراء بالاعتذار ولكنه تحدث عن ممارسة حرية التعبير المسئولة، وقامت الدنمارك بتوزيع هذا البيان رسميًا مع ترجمة له إلى اللغة العربية في بعض الدول الإسلامية.

وأخبرنا وزير الخارجية الدنماركي «بير ستيج مولر» في خطابه بتاريخ السادس من يناير ٢٠٠٦ أن الحكومة الدنماركية أخذت البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية، وكذلك إعلان الجامعة العربية على محمل كبير من الجد، كما أشار لمضمون تصريح رئيس الوزراء.

وفي الوقت نفسه، فإن الاتهام الموجه باسم إحدى عشرة منظمة إسلامية بالدنمارك ضد الصحيفة اليومية الدنماركية قُوبِل بالرفض من جانب المدعى العام الدنماركي في فيورج وذلك في السابع من يناير؛ إذ رفض الدعوى قائلًا إن القوانين الدنماركية لا تعاقب على الرسوم الكاريكاتورية كما أكد أن قراره لم يكن سياسيًا، وأنه وضع في الاعتبار حق الصحف في التعبير الحر. وللأسف الشديد ففي العاشر من يناير، أي بعد

ثلاثة أيام من صدور حكم المدعي العام المحلي بالدنمارك، قامت مجلة مسيحية محافظة في النرويج تُدعَى «ماجازينت» بنشر الرسوم الكاريكاتورية نفسها مما فجر براكين الغضب من جديد وأحدث هيجانًا مستعرًا في العالم الإسلامي، وفي اليوم نفسه قامت صحيفة نرويجية أخرى تُدعَى «داجبلاديت» بنشر هذه الرسوم على موقعها الإلكتروني. وطُرحت مسألة متابعة القضية في الاجتماع التحضيري للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى السفراء في الرياض في السابع عشر من يناير ٢٠٠٦، وتمت المتابعة كذلك من جانب مجموعات سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي لدى كل من الأمم المتحدة بجنيف واليونسكو بباريس في اجتماعاتهم المنفصلة في الثامن عشر من يناير. وقرر الاجتماع التحضيري للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يتعامل مع قضية الإسلاموفوبيا بالإضافة إلى التطورات الأخيرة خلال اجتماع يحضره جميع السفراء الأعضاء في غضون الأسابيع التالية في جدة. وفي إطار متابعتها للآثار السلبية للقضية على التفاعلات الثقافية والحوار الثقافي، فقد قررت لجنة مشتركة من منظمة المؤتمر الإسلامي واليونسكو توجيه خطابات إلى مدير عام اليونسكو وإلى مندوب الدنمارك الدائم لدى اليونسكو.

وفي الثامن عشر من يناير ٢٠٠٦ أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بيانًا يشجب ويستنكر بشدة إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة في صحيفة «ماجازينت» النرويجية بعد أن نُشِرَت في صحيفة «يولاندز-بوستن». وقال البيان إن الأفعال المعادية للإسلام، والتي تخالف القيم الشائعة المتعارف عليها على المستوى الدولي، لا يجب أن يتم التغاضي عنها بحجة حرية التعبير أو الصحافة. وقام وكيل وزارة الخارجية الدنماركي بدعوة سفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في كوبنهاجن، الذين يبلغ عددهم أحد عشر سفيرًا، إلى مقر الوزارة. وفي إشارته إلى الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء بمناسبة الاحتفال بالعام الميلادي الجديد، وكذلك رسائل وزير الخارجية الدنماركي إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أبلغ وكيل وزارة الخارجية الدنماركي السفراء بأن الجانب الدنماركي يأمل في إنهاء حالة التوتر وإغلاق القضية. وأصدرت السفارة الدنماركية في الرياض بيانًا صحفيًا في الحادي والعشرين من يناير ٢٠٠٦ أعادت فيه سرد آراء رئيس الوزراء الدنماركي ووزير الخارجية.

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك حملة إدانة موسعة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من جانب العديد من الحكومات والبرلمانات وعلماء الدين والمفكرين، وتمّ اللجوء إلى القيام بأفعال مختلفة على عدة مستويات. كما خرج الناس في العالم الإسلامي إلى الشوارع للتعبير عن حنقهم وغضبهم تجاه تلك الرسوم. وأبلغت الحكومة الدنماركية الأمم المتحدة بموقفها الرسمي حيال هذه القضية، وذلك من خلال وثيقة شارك في إعدادها ثلاث وزارات دنماركية هي العدل والخارجية والاندماج المجتمعي. وفي الوقت ذاته أكد رئيس الوزراء الدنماركي أن بلاده والصحيفة التي نشرت تلك الرسوم الكاريكاتورية لم تفعل ما تخجل منه.

وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير أصدرت سفارة النرويج في الرياض، بالتزامن مع السفارات النرويجية الأخرى في الشرق الأوسط، بيانًا صحفيًا بشأن نشر الرسوم المسيئة للنبي في المجلة النرويجية «ماجازينت». ووصف البيان الرسوم الكاريكاتورية بأنها مسيئة بالفعل، كما وصف الفعل نفسه بأنه مؤسف ومشين. وصدر البيان في اليوم السادس والعشرين من شهر يناير ٢٠٠٦ من جانب مندوب النرويج الدائم في المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا ومقره فيينا. وأعلنت النرويج أنها قد أوعزت إلى سفاراتها في الشرق الأوسط بأن تعلن عن أسفها إزاء إعادة طبع الرسوم الكرتونية المسيئة في الصحف النرويجية.

وفي اليوم السابع والعشرين من شهر يناير حثت منظمة الصناعة الرئيسية في الدنمارك (اتحاد الصناعات الدنماركية) صحيفة «يولاندز ـ بوستن» على إعطاء تفسير مقنع لقرارها بشأن نشر الرسوم الكاريكاتورية. ومن جهة أخرى، أدان الأئمة وعلماء الدين والمفكرون عبر دول العالم الإسلامي، ومن بينهم إمام المسجد الحرام في مكة المكرمة وإمام المسجد النبوي في المدينة المنورة، ما قامت به الصحف الدنماركية والنرويجية، كما طالبوا الدول الإسلامية بمواجهة مثل هذه الحملات المعادية وأعربوا عن تأييدهم لحملة المقاطعة الشعبية التي بدأها المسلمون بالفعل، وتم تنظيم مسيرات احتجاج ضخمة في كل أنحاء العالم الإسلامي.

وفي الثامن والعشرين من شهر يناير ٢٠٠٦ وجهتُ خطابًا إلى وزير الخارجية

الدنماركي ردًا على خطابه الذي أرسله في السادس من الشهر ذاته أؤكد فيه أن موقف الحكومة الدنماركية والحجج التي ساقتها لم ترق إلى مستوى توقعات العالم الإسلامي، بل على النقيض من ذلك فإنها فاقمت السخط والإحباط لدى المسلمين، وقد بينتُ له أسباب عدم الرضا. وفي اليوم نفسه وفي مؤتمر صحفي في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي أعربتُ عن خيبة أملي الشديدة تجاه موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث الذي أبدته السلطات الدنماركية، كما أكدتُ أن الاستجابة التي جاءت بعد أكثر من ثلاثة شهور من المماطلة كانت غير مقنعة بتاتا ودون مستوى التوقعات.

وفي التاسع والعشرين من يناير أعلنتُ في القاهرة أن منظمة المؤتمر الإسلامي سوف تدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار لوقف الهجمات التي تُشن على المعتقدات الدينية. وفي اليوم نفسه قام نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه دعوة مماثلة.

وفي الثلاثين من يناير صرح كل من وزير الخارجية النمساوي والممثل الأعلى للاتحاد الأوربي بأنه ينبغي عدم الإساءة إلى القيم الدينية بدعوى ممارسة حرية التعبير. وبعد ذلك خرج رئيس الوزراء الدنماركي مؤكدًا أنه لا يمكن للحكومة الدنماركية أن تتدخل فيما تنشره الصحف المستقلة، ولكنه صرح بأنه يحترم معتقدات الآخرين، وأنه لن يقوم شخصيًا أبدًا برسم النبي محمد ﷺ أو السيد المسيح عليه السلام أو أي شخص آخر بصورة مهينة ومسيئة لمعتقدات الغير. وفي اليوم نفسه حذر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية بيل كليتون، في خطابه إلى مؤتمر المستقبل الاقتصادي المزدهر في الشرق الأوسط الذي عقد في الدوحة، من تزايد التحامل على الإسلام مقارنا ذلك بالمعاداة التاريخية للسامية، وأدان كليتون نشر الرسوم الكاريكاتورية قائلًا: «والآن ماذا نحن فاعلون؟! أنستبدل معاداة السامية بمعاداة الإسلام؟! إن معظم الصراعات التي خضنا غمارها في أوربا في الأعوام الخمسين الماضية كانت من أجل محاربة التحيّز ضد اليهود ومعاداة السامية».

وفي الحادي والثلاثين من يناير نشرت صحيفة «يولاندز ـ بوستن» الدنماركية كلمة أعربت فيها عن اعتذارها لما سببته من إساءة غير مقصودة لمشاعر العديد من المسلمين،

ومع ذلك لم تعتذر الصحيفة عن قيامها بنشر الرسوم الكاريكاتورية. وفي اليوم الأول من شهر فبراير قامت عدة صحف في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بإعادة نشر الرسوم الكرتونية بحجة التضامن مع الصحيفة الدنماركية وتحت غطاء الدفاع عن حرية الصحافة، وانطوت هذه الخطوة على تحدٍّ صريح لحالة الغضب السائدة بين المسلمين ونتج عنها تصعيد أكبر لحالة التوتر.

وفي الثاني من فبراير تزايدت موجات الغضب مصحوبة باحتجاجات ضخمة في أرجاء العالم الإسلامي كافة نتيجة إعادة طبع الرسوم المسيئة فأُقيل محرر الصحيفة الفرنسية «فرانس سوار» بسبب طبع هذه الرسوم. كما صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأن الصحافة الحرة لا بد أن تحترم جميع الديانات احترامًا تامًّا. وفي الثالث من فبراير احتج آلاف المسلمين عقب أداء صلاة الجمعة على تلك الرسوم، كما انتقدت وزارة الخارجية الأمريكية الرسوم واصفة إياها بأنها «مسيئة لمعتقدات المسلمين». ولكن عددا أكبر من الصحف الأوربية أعاد نشر الرسوم من جديد، كما خرجت المقالات الافتتاحية في العديد من تلك الصحف تنتقد الإعلام الأوربي نظرًا «لاستسلامه للضغوط».

ثم تلقيت خطابا من وزير الخارجية الدنماركي ردا على خطابي المرسل في الثامن والعشرين من يناير يذكر فيه أن صحيفة «يولاندز-بوستن» قد نشرت اعتذارًا «صريحًا لا لبس فيه» إلى العالم الإسلامي، وأن هذا الاعتذار من شأنه أن يسهم في حل القضية. ومن جانبه طالب الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك كوفي عنان المسلمين بقبول اعتذار الصحيفة الدنماركية.

وفي الرابع من فبراير أكد الفاتيكان في بيانه أن الحق في حرية الفكر والتعبير لا يمكن أن يتضمن إيذاء المشاعر الدينية لأتباع الديانات. وفي ذلك اليوم، وأثناء الاحتجاجات التي خرجت أمام السفارتين الدنماركية والنرويجية بدمشق، ألحق المحتجون الضرر بمباني السفارتين، وللأسف قام بعض المتظاهرين في اليوم التالي بإضرام النار في مبنى السفارة الدنماركية في بيروت. ومن أجل تهدئة التوتر ووقف العنف، قمت بإجراء العديد من الاتصالات داعيا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ضد هذه الأفعال. ونتيجة لذلك قام الأمين العام للأمم المتحدة بالحث على وضع نهاية لأعمال العنف.

وفي السادس من فبراير استمرت الاحتجاجات في كل أنحاء العالم الإسلامي. وفي خضم هذه الأحداث وتفجر المظاهرات العنيفة في بعض الدول، تلقيت اتصالات هاتفية منفصلة من كل من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، والممثل الأعلى للاتحاد الأوربي خافيير سولانا، ووزير الخارجية الإسباني ميجيل موراتينوس، الذين طلبوا جميعا مني النصح والمشورة من أجل تهدئة الشارع، وقد نقلتُ لهم نبض الشارع وتوقعات الجماهير في شتى أرجاء العالم الإسلامي. وبناءً على هذه الاتصالات والمبادرة التي طرحناها، تم التفاوض حول إصدار «بيان ثلاثي» في غضون ثمان وأربعين ساعة. وبالفعل فقد صدر بيان مشترك من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والممثل الأعلى للاتحاد الأوربي وتزامن إعلانه في وقت واحد في كل من نيويورك وجدة وبروكسل وذلك في اليوم السابع من شهر فبراير. ووصف البيان، الذي أدان العنف، الرسوم الكاريكاتورية بأنها «مهينة» و«مسيئة»، وأكد أن حرية التعبير تتطلب الإحساس بالمسئولية والتعقُّل وحسن التصرف، ويجب أن تحترم معتقدات وعقائد جميع الأديان. وأكد البيان أن هناك تفهما للألم والجرح العميق وحالة الغضب التي ألمت بالمسلمين، وأن هناك حاجة مُلِحَّة للدخول في حوار جديد.

وفي الوقت الذي اجتمعت فيه مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وأصدرت بيانًا يدين الرسوم الكاريكاتورية، قدَّم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك دعمه للحكومة الدنماركية، في حين طالب الرئيس الروسي بوتين الحكومة الدنماركية بالاعتذار. وفي الثامن من فبراير التقى ممثلو اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الأمين العام للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته قامت المجلة الفرنسية «شارلي إبدو» بإعادة نشر الرسوم الكرتونية المسيئة بالإضافة إلى رسوم كاريكاتورية أخرى. ونتيجة لذلك أدان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قرار إعادة النشر واعتبره «استفزازًا صارخًا».

وفي التاسع من فبراير أطلقتُ دعوة إلى العالم الإسلامي طالبت فيها كل المنظمات الإسلامية إلى جانب القادة المسلمين بالعمل معا من أجل سن قانون يحمي قدسية الأديان والأنبياء. كما دعوتُ أيضًا إلى القيام بحملة توعية واسعة النطاق من أجل شرح

الحقائق عن الإسلام وعن النبي محمد ﷺ. وفي اليوم نفسه انتقد الأمين العام للأمم المتحدة إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المثيرة للجدل.

وفي العاشر من فبراير استمرت المظاهرات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك في الدول غير الأعضاء. ومن جانبه أعرب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن أسفه للإساءة التي حدثت، لكنه أصرَّ على أنه ليس هناك ما يسوغ رد الفعل العنيف.

وفي الحادي عشر من فبراير أطلعتُ وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي على جهود الأمانة العامة في ذلك الشأن، وكذلك على الزيارة التي سيقوم بها خافيير سولانا إلى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، وذلك بعد إطلاق البيان الثلاثي المشترك من قِبل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي. ونتيجة لهذه الاتصالات أصدرنا بيانًا صحفيًا يؤكد أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتوقع من الاتحاد الأوربي أن يتعامل مع الإسلاموفوبيا على أنها ظاهرة خطيرة وأن يقوم بمراقبتها ومحاربتها تمامًا بالطريقة نفسها التي تعامل بها مع ظاهرتي الزينوفوبيا (كراهية الأجانب) ومعاداة السامية، وذلك عن طريق إيجاد آليات مراقبة مناسبة ومراجعة التشريعات الخاصة بذلك.

وعطفًا على المحادثات الهاتفية التي أجريتها يومي الثاني والعاشر من فبراير، تلقيتُ في اليوم الثاني عشر من فبراير رسالة خطيّة من وزير الخارجية الإيراني طلب فيها عقد دورة استثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، أو إقرار أي آلية أخرى قد تكون ملائمة لحساسية وخصوصية تلك القضية. وقمت بإجراء مشاورات أخرى عبر الهاتف مع وزير الخارجية اليمني بصفته رئيس مؤتمر وزراء الخارجية، كما ناقشتُ الأمر مع وزير الخارجية السعودي ونائب رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية التركي اللذين قاما بزيارتين منفصلتين لمقر منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي الثالث عشر من فبراير قام سولانا بزيارة مقر منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك في أعقاب المناقشات التي جرت بيننا والبيان المشترك الذي صدر في اليوم السابع من فبراير ٢٠٠٦. وأثناء المؤتمر الصحفي المشترك الذي عُقد بعد اجتماعنا أكد سولانا ما قمنا

بمناقشته حول تجديد الحوار وبناء جسور بين الاتحاد الأوربي والعالم الإسلامي والتقرُّب من مجتمعاتنا من أجل ضمان عدم الإساءة لمشاعر الناس وعقولهم مرة أخرى. وبالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي قمتُ بتقديم طرح يتضمن النقاط الخمس التالية:

١- اتخاذ إجراءات قانونية لمناهضة ظاهرة الإسلاموفوبيا، وذلك من خلال البرلمان الأوربي.

٢- القيام بعمل مشترك في الأمم المتحدة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي من أجل اتخاذ قرار بمحاربة الإساءة إلى الأديان.

٣- وضع ميثاق أخلاقي يحكم عمل الإعلام الغربي.

٤- أن تتبنى الأمم المتحدة نظامًا دوليًّا للاتصال أو الإعلام يتولى وضع تعريف لحرية التعبير فيما يتعلق بالرموز الدينية.

٥- أن يتضمن متن قرار النظام الأساسي الخاص بمجلس حقوق الإنسان أحكاما فعالة تحظر التطاول على الأديان والإساءة إليها والتحريض على الكراهية.

وأبدى السيد سولانا من جانبه استعداده لتلقي الرسالة ومناقشتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي. وتنفيذا لقرار الاجتماع التحضيري للجنة التنفيذية لمجموعة سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي، عُقد في جدة في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٦ اجتماع استثنائي لسفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمندوبين الدائمين لدى المنظمة من أجل بحث آخر المستجدات والتداعيات المتعلقة بنشر الرسوم الكرتونية المسيئة في الصحف الدنماركية وغيرها من الصحف الأوربية. وأعرب ممثلو الدول الأعضاء عن أسفهم لإخفاق السلطات الدنماركية في التعامل مع هذه القضية بالطريقة المناسبة، كما دعوا إلى عقد اجتماع استثنائي للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في حالة استمرار الأزمة. ووافق ممثلو الدول الأعضاء بالإجماع على المقترحات المقدمة إلى السيد سولانا لنزع فتيل الأزمة ومنع تكرار حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

وأعقبت زيارة السيد سولانا زيارة وزير الخارجية الهولندي لمقر منظمة المؤتمر الإسلامي في يوم الخامس عشر من فبراير، حيث تم أيضًا عرض تلك النقاط الخمس.

وفي الحادي والعشرين من فبراير صدر بيان مشترك عقب اجتماعاتي مع رئيس الوزراء الباكستاني ووزير خارجيته في إسلام أباد، وأدان البيان نشر الرسوم الكاريكاتورية كما أعاد التذكير بحجم التوقعات التي ينتظر العالم الإسلامي تلبيتها.

وسعيا للتقدم إلى مرحلة جديدة بناءً على البيان الثلاثي الصادر من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي، حضرتُ أحد اللقاءات على هامش اجتماع رفيع المستوى لتحالف الحضارات بالدوحة في الخامس والعشرين من فبراير. ودعاني الأمين العام للأمم المتحدة شخصيًا إلى جانب دعوة الممثل الأعلى للاتحاد الأوربي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية النمسا وقطر وإسبانيا وتركيا، وذلك من أجل إصدار بيان مشترك بشأن الأزمة، وقد تغيّب كل من السيد سولانا ووزير الخارجية النمساوي. لكنني وفي اليوم نفسه تلقيت اتصالًا هاتفيًا من السيد سولانا أوضح من خلاله أن الانقسامات بين أعضاء الاتحاد الأوربي قُبيل اجتماع الاتحاد الذي سينعقد في بروكسل في السابع والعشرين من فبراير منعته من المشاركة. وأبلغتُ السيد سولانا بخيبة أملنا لعدم الحصول على أي رد فعل إيجابي من جانب الاتحاد الأوربي، وتم إصدار بيان الدوحة المشترك بدون مشاركة الاتحاد الأوربي. ونجحت منظمة المؤتمر الإسلامي في إدراج عدة نقاط مهمة في متن البيان فحواها أن على المشاركين فيه القيام بمتابعة البيان وأن يلتزموا بصياغة استراتيجية مشتركة واتخاذ تدابير متفق عليها من أجل المساهمة في التغلب على الأزمة الراهنة ومنع تكرار حدوثها وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين كل الأديان والمجتمعات في أوربا وغيرها. وطالب المشاركون في البيان المشترك الأمين العام للأمم المتحدة بأن يرفع مضمون هذه الوثيقة إلى علم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوربي.

ولم يتمكن الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوربي ـ والذي انعقد في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٦ في بروكسل ـ من التجاوب مع توقعات منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث لم يتعرض للقضية الحقيقية، كما أنه لم يقترح أي فعل ملموس أو آلية محددة، ولكنه ركز على إدانة العنف وعلى مسئولية الدول عن حماية البعثات الدبلوماسية.

وفي الفترة من الثامن وحتى العاشر من مارس ٢٠٠٦ اجتمعتُ في لندن مع وزير

الخارجية البريطاني جاك سترو وكبير مستشاري رئيس الوزراء البريطاني للسياسة الخارجية نايجل شينولد. وعقب اجتماعي مع السيد سترو صدر بيان مشترك تطرق إلى عدة أشياء من بينها تأكيده على «الأسف العميق لنشر الرسوم الكرتونية التي لم تراعِ مشاعر المسلمين ولم تحترم أهم رموزهم الدينية في بعض الصحف الأوروبية، وهو الأمر الذي كان قد سبَّب حالة من السخط والاستياء في جميع أنحاء العالم الإسلامي». وفي مؤتمر صحفي عقد في لندن في العاشر من مارس وحظي بتغطية واسعة، أعربتُ للجانب البريطاني عن خيبة أملي تجاه ما انتهى إليه اجتماع الاتحاد الأوربي.

وفي الخامس عشر من مارس رفض المدعي العام الدنماركي الدعوى التي تقدم بها مسلمو الدنمارك، وقرر عدم توجيه أي اتهام لصحيفة «يولاندز - بوستن» بخرق القانون الدنماركي الخاص بالتطاول على الديانات. وأيد الحكم قرارا سابقا أصدره المدعي المحلي الدنماركي.

وفي اليوم نفسه قامت اللجنة التنفيذية الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمناقشة القضية في جدة وأصدرت بيانًا مشتركًا مراعيًا البيان الثلاثي الذي صدر في السابع من فبراير ٢٠٠٦. وصادق البيان أيضًا على بيان الدوحة المشترك الذي صدر في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠٠٦، كما وافق البيان على أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي جنبًا إلى جنب مع الأمين العام للمنظمة بالاستمرار في المتابعة وبذل الجهود على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تبني قرار بشأن الإساءة إلى صورة الأديان من خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- إدخال بيان الدوحة حيّز التنفيذ.
- الاستفادة الفاعلة من البيان المشترك للأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية الذي عقد في الدوحة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ بضرورة اعتماد الحوار أساسا للعلاقات بين الحضارات والتغلب على التعصب.
- تكثيف الاتصالات مع المجتمع الدولي، لاسيما مع الدول الأوربية والمنظمات الدولية، من أجل إشاعة القيم الصحيحة وتعزيزها، ونشر الرسالة الحقيقية للإسلام.

وفي التاسع من مايو قام وزير الدولة الدائم بوزارة الخارجية الدنماركية بإطلاعي في مكتبي على مختلف الخطوات المتخذة أو المقترحة من جانب حكومته على مستويات من أجل تخفيف الآثار السلبية لنشر الرسوم الكرتونية. وقد أكدنا أن الخبرات السابقة لمؤتمرات الحوار بين الحضارات أو الحوار بين الأديان قد أثبتت عدم فاعليتها لأنها كانت بلا أهداف محددة وبلا إرادة سياسية، ومن جانبي أضفتُ أن هناك حاجة لوجود ضمانات تمنع تكرار مثل تلك الأحداث التي أثارت كثيرًا من الفتن.

خاتمة بشأن «أزمة الرسوم الكرتونية»

لقد كشفت هذه الأزمة عن قصور شديد في تحقيق أهداف الحوار التي كنا نطمح إليها، فقد تجاهل الموقف الرسمي للحكومة الدنماركية جميع ردود الفعل الصادرة عن العالم الإسلامي، كما أن ردود فعل مسئولي الاتحاد الأوربي لم تختلف كثيرا. وبدأ كبار المسئولين في أوربا يلتفتون إلى القضية فقط عندما يتزايد احتقان الرأي العام عند المسلمين وحنقه ووصوله إلى درجة الغليان بعد تكرار الهجوم على نبي الإسلام عن طريق إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية نفسها في أماكن أخرى من أوربا. وبدأ الإعلام الغربي أيضًا في التركيز على القضية بعد حدوث بعض أعمال العنف المؤسفة التي أعقبت مظاهرات سلمية موسعة وحملة مقاطعة شعبية. وحينها فقط بدأت الاتصالات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي وعدد آخر من الشخصيات الدولية الفاعلة. وهكذا انقسم الموقف العام الأوربي تجاه القضية إلى ثلاثة أقسام: (١) إبداء الأسف على رد الفعل فقط وليس على الفعل ذاته. (٢) إدانة ورفض واضحين للإساءة. (٣) رد فعل حَذِر قائم على احترام مشاعر المسلمين عن طريق تجنب إعادة نشر الرسوم الكرتونية كما حدث في المملكة المتحدة.

وعلى ضوء هذه الخلفية يصبح السؤال الذي ينبغي أن نطرحه هو: إذا كان الحوار طويل الأجل بين الإسلام والغرب مثمرا، فلماذا إذًا نرى ذلك الاستخفاف وذلك التبلّد تجاه مشاعر المسلمين ومعتقداتهم؟ ولماذا ظلت السلطات المعنية تنتظر وتتفرج حتى تفاقمت الأزمة في الوقت الذي كان بإمكانهم تدارك الوضع والتحرك في التوقيت المناسب؟

إن الإجابة الواضحة هي أن آليات الحوار القائمة قد باءت بالفشل. فجميع الأنشطة والمساهمات التي تمت في الماضي تلاشت عند أول تحدٍّ للمعنى الحقيقي للحوار والهدف منه. إن أي شخص في عالمنا يأمل أن يعيش في أمن وسلام، وأن يرى مستقبلًا أفضل لهذا العالم لا بد أن يفكر في حل بديل. ويكمن الحلّ البديل لمحاولات الحوار السابقة، في رأيي، في تحديد أهداف وغايات واضحة، وأجندة وخطوات محددة تسير بنا نحو تلك الأهداف والغايات، ويجب أن يكون كل هذا مصحوبًا بإرادة سياسية صادقة.

إن الهدف، كما أود أن أتخيله، يجب أن يركز على التوصل إلى مصالحة تاريخية بين الغرب والإسلام، وبصورة عملية بين المسيحية والإسلام، حيث دعوت إلى هذا في أكثر من مناسبة في خطاباتي إلى الرأي العام الأوربي. ولا يمكن أن تتحقق هذه المصالحة ما لم يكن هناك تواصل سياسي بين الأطراف المشاركة في عملية الحوار، وإن لم يلتزم الإعلام الغربي بدعم هذا التواصل، فإنه لن يتمكن أي مشروع أو مبادرة أو دعوة للحوار من الصمود في مواجهة هذه التحديات الصعبة. وإذا لم يحظَ هذا المنهج بالتأييد فإن الجهود المبذولة لن تعدو أن تكون ببساطة مجرد سلسلة من الاجتماعات تُعقد حول هذا الموضوع ويقوم فيها المشاركون بتبادل وجهات النظر ثم يرحلون ويتركوننا غير مستعدين لمواجهة أي تحديات قد يأتي بها المستقبل.

وفي أعقاب أزمة الرسوم الكرتونية الدنماركية تم اتخاذ موقف استباقي وقيادي من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو ما أدى إلى إنشاء مرصد الإسلاموفوبيا التابع للأمانة العامة للمنظمة؛ وذلك من أجل رصد الأعمال والنشاطات التي تحركها الإسلاموفوبيا ورفع تقارير عنها والرد عليها.

الفيلم الهولندي «فتنة» وإعادة نشر الرسوم المسيئة

مع كل ما حدث من تطورات لم يشهد الواقع ما يدل على أيّ تراجع في ظاهرة الإسلاموفوبيا. بل كانت الشواهد الأخيرة اللافتة للنظر تدل على تنامي هذه الظاهرة، ولعل أهمها عرض فيلم «فتنة» في السابع والعشرين من مارس ٢٠٠٨ من جانب البرلماني الهولندي «جيرت فيلدرز» زعيم حزب الحرية اليميني المتطرف، والذي شبه

القرآن الكريم بكتاب «كفاحي» الذي كتبه هتلر، ودعا إلى حظره. ومن بين تلك الشواهد أيضًا إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية الاستفزازية والمسيئة للنبي محمد ﷺ وذلك في الثالث عشر من شهر فبراير ٢٠٠٨ من جانب سبع عشرة صحيفة دنماركية، وذلك كرد فعل للمؤامرة المزعومة لاغتيال الرسَّام الدنماركي صاحب هذه الرسوم، وهو الأمر الذي لم يتم إثباته، ودافعت الصحف الدنماركية عن هذا العمل إظهارًا لتضامنها في الدفاع عن مبدأ حرية التعبير.

وكان رد فعل منظمة المؤتمر الإسلامي على هذين الحدثين فوريًّا؛ إذ أصدرت بيانًا شديد اللهجة يدين إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية ويطالب الحكومة الدنماركية بتحمل مسئوليتها الأخلاقية. وبصفتي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي فقد طرحت القضية للمناقشة مع وزير الخارجية الدنماركي، ثم كانت هناك مناقشات مع الحكومة الدنماركية. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك خيبة أمل من جديد بعد أن قضت المحكمة الغربية العليا في آرهوس في الدنمارك بقانونية نشر الرسوم الكرتونية المسيئة للمقدسات.

وفيما يتعلق بفيلم «فتنة» فإن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد وجهت مذكرة إلى السفارة الهولندية في الرياض أعربت فيها عن قلقها، وطالبت الحكومة الهولندية باتخاذ خطوات وتدابير عاجلة لوقف عرض الفيلم، كما أبلغنا قلقنا الشديد لوزير الخارجية الهولندي فيما يتعلق بهذا الفيلم، وطالبناه باتخاذ خطوات استباقية عاجلة في هذا الشأن. وقد عبّرت الحكومة الهولندية بوضوح عن قلقها بشأن عرض الفيلم وطبيعته المسيئة. وفي بيان عام صدر في الثامن عشر من يناير ٢٠٠٨ صرح رئيس الوزراء الهولندي «يان بيتر بالكننده» بأن «عرض الفيلم سوف يؤدي إلى ردود أفعال حادة من شأنها أن تؤثر على النظام العام والأمن والأمان القوميين، وبما يطال الاقتصاد الهولندي». وأكد وزير الخارجية الهولندي أن حكومته تفهمت بجلاء قلق منظمة المؤتمر الإسلامي ونأت بنفسها عن الفيلم. وقد قمنا بتوجيه خطابات إلى العديد من القادة الأوربيين، ومن بينهم وزير الخارجية الهولندي، ووزير خارجية سلوفينيا التي كانت تتولى في ذلك الوقت رئاسة الاتحاد الأوربي، ووزير خارجية فنلندا بصفته رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوربا آنذاك، والأمين العام للمجلس الأوربي، إضافة إلى الممثل

السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات لإحاطتهم علمًا بالقلق البالغ الذي يساور العالم الإسلامي ومطالبتهم بالتدخل الفوري، إلى جانب لفت الانتباه إلى الفقرة الثانية من المادة العشرين من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بهذا الشأن.

وفي أعقاب عرض الفيلم على شبكة الإنترنت، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بيانين منفصلين يدينان بشدة عرض الفيلم ويطالبان بتدخل الحكومة الهولندية لاستخدام التدابير القانونية والقضائية لتنفيذ الحكم الخاص بذلك في المادة العاشرة من الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان. وقد وجهنا خطابات مماثلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، ومؤسسات أخرى نطالب بالتدخل في القضية. إن رد الفعل القوي من المجتمع الدولي ضد فيلم «فتنة» كان بمثابة رسالة مفادها أن الإسلاموفوبيا لم تعد تُواجَه باللامبالاة أو الاستخفاف. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الفيلم بأنه «معاد للإسلام بصورة مسيئة»[1]، وصرحت رئاسة الاتحاد الأوربي بأن الفيلم «لن يحقق أي هدف سوى تأجيج مشاعر الكراهية»[2]، كما صرح الأمين العام للمجلس الأوربي تيري ديفيز بأن الفيلم كان «مناورة بغيضة استغلت الجهل والتحامل والمخاوف»، وفي تصريح منفصل أمام منتدى حقوق الإنسان التابع للمجلس، صرح تيري ديفيز بأنه:

«... من الممكن تقييد حرية التعبير في حالات معينة تم حصرها في الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان. وفي الواقع لقد أيدت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان مثل هذه القيود فيما يتعلق بعمل فني يُعد مسيئًا لمعتقد ديني. وربما يكون من المناسب أن أضيف أن الدين المذكور لم يكن الإسلام، بل كان المسيحية[3]».

---

(١) للاطلاع على البيان الكامل، انظر:

<www.un.org/News/Press/docs/2008/sgsm11483.doc.htm>

(٢) انظر:

<http://www.eu2008.si/en/News_and_Documents/Press_Releases/March/0329MZZ_Presspoint_Wilders.html>

(٣) مجلس أوربا:

<http://www.coe.int/t/secretarygeneral/source/terry-Davis_speeches_compilation.pdf> p 107.

لقد أصيب المسلمون بإحباط وخيبة أمل شديدة من قرار المدعي العام الهولندي في الثلاثين من يونية ٢٠٠٨ بإسقاط كافة الاتهامات الموجهة لفيلدرز على أساس أن فيلم «فتنة» لم يشكل أي جريمة جنائية طبقًا للقانون الهولندي، ومع قيام الحكومة الهولندية ونظيرتها الدنماركية بالنأي بنفسيهما عن الرسوم المسيئة وفيلم «فتنة»، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي أصيبت بخيبة أمل عندما أدركت أنه لم يُتَّخذ أي إجراء تجاه مرتكبيهما، حيث كان من الممكن معاقبتهما على قيامهما بالتحريض على الكراهية والتمييز.

النهج الذي تتبعه منظمة المؤتمر الإسلامي

لم تكن الرسوم المسيئة والفيلم الذي تم إنتاجه لاحقًا هي الوقائع الوحيدة التي تكشف عن ظاهرة الإسلاموفوبيا. فلقد وقعت في الغرب حوادث مماثلة وعمليات اعتداء على دور عبادة ومواقع ثقافية إسلامية، كما تفشى التمييز في مجالات متعددة. وقد كانت الحادثة الأكثر بشاعة هي مقتل سيدة مسلمة حُبلى في شهر يولية ٢٠٠٩ في قاعة إحدى المحاكم بألمانيا على يد شخص متطرف يجاهر بعدائه لممارسة الضحية لتعاليم دينها، وإنه لمن السذاجة الاعتقاد بأن مؤيدي الإسلاموفوبيا لا يدركون ما يمكن أن ينتج عن تصرفاتهم التي تحض على الكراهية وعدم التسامح من آثار على المجتمع العالمي، وما يتبع ذلك من انقسام وانعدام للثقة بين المجتمعات المسلمة والغربية. وإنه لمن المحير حقًّا أن المجرمين قد تمت تبرئتهم تحت غطاء ممارستهم «حقهم» في حرية التعبير، بدلًا من محاسبتهم على قيامهم بالتحريض على الكراهية والتميز وعدم التسامح الديني.

إن هذه الوقائع تكشف عن مظاهر الإسلاموفوبيا التي تتمثل في وضع الإسلام في صورة قوالب نمطية جامدة من خلال التهكم على رموزه المقدسة وإهانتها. كما أن تعريض المسلمين لمشاعر الكراهية والتميز العنصري قد أذكت نار العداوة تجاه المسلمين في الغرب، وفي المقابل أججت مشاعر عداء الغرب في العالم الإسلامي. وشكلت صورة مشوهة للإسلام نتيجة استخدام صفات مشحونة بالعداء مثل «المتطرفين المسلمين» و«الإرهابيين المسلمين»، وتعبيرات تنم عن التخلف لقصورٍ في وجهات النظر.

ومن أجل التعامل مع ظاهرة الإسلاموفوبيا، أقرت منظمة المؤتمر الإسلامي نهجًا يتمثل في الخطوات الآتية:

١- رصد حملة الكراهية ضد الإسلام والتميز الكبير ضد المسلمين، واتخاذ تدابير علاجية من خلال الطرق والوسائل الدبلوماسية.

٢- العمل بفاعلية على رفع مستوى الوعي العالمي بشأن التداعيات السلبية للإسلاموفوبيا والتهديد الخطير الذي تشكله هذه الظاهرة على الأمن والسلام العالميين.

٣- بذل جهود جادة في سبيل الحد من تنامي هذه الظاهرة؛ وذلك من خلال تبني التدابير القانونية المناسبة التي يمكن من خلالها تطبيق مبدأ المساءلة ومحاسبة الأشخاص الذين يروجون كراهية الإسلام على أفعالهم باعتبارهم مسئولين عنها. كما أنه لا يجب أن يقتصر التعامل مع ظاهرة الإسلاموفوبيا على النخبة المثقفة فحسب، بل يجب أن يشمل عامة الناس أيضًا.

لقد كان إنشاء مرصد الإسلاموفوبيا التابع للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي واحدًا من أهم الخطوات التي تم تنفيذها. وقد قدّم مرصد الإسلاموفوبيا التابع للمنظمة بتقريره السنوي الأول حول الإسلاموفوبيا في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في داكار يومي الثالث عشر والرابع عشر من مارس ٢٠٠٨. كما تم لاحقًا تقديم تقرير سنوي مُحدَّث لمجلس المؤتمر الخامس والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في كمبالا في يومي السابع عشر والثامن عشر من يونية ٢٠٠٨. وقد رصد التقريران بعض مظاهر الإسلاموفوبيا، كما سلطا الضوء على الدراسات واستطلاعات الرأي الموثوق بها التي تؤكد تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في أجزاء كبيرة من العالم الغربي، وتؤكد الشواهد الواردة في التقريرين وجود جماعات وأفراد غربيين ينخرطون في أنشطة تحرض على الكراهية وعدم التسامح الديني والتميز الديني من خلال إساءة استغلال حرية التعبير لبث الكراهية والتعصب ضدّ المسلمين.

وقد عبر رؤساء الدول والحكومات وزعماء الوفود المشاركة في القمة الحادية عشرة عن بالغ قلقهم إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا. فقد اتفقوا بالإجماع على توجيه نداء إلى

المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات سياسية جماعية بُغية التعامل مع هذه الظاهرة. وقد كان لهذا النداء صدى في اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته الخامسة والثلاثين. وقبل هذا التاريخ قامت منظمة المؤتمر الإسلامي بعقد روابط وثيقة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا سواء من خلال اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات متعددة الأطراف بغية التصدي للإسلاموفوبيا وتعزيز الحوار، وذلك قبيل انعقاد مجلس وزراء الخارجية الرابع والثلاثين (إسلام أباد ٢٠٠٧). كما كانت هناك العديد من المبادرات والأنشطة الأخرى التي تم تبنيها وتنفيذها من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي داخل الدول الأعضاء، وعلى جميع الأصعدة من أجل لفت الانتباه للتميز وعدم التسامح الذي يُمارَس ضد الإسلام والمسلمين. وتتضمن هذه المبادرات والأنشطة ما يلي: ورشة عمل بشأن الإسلاموفوبيا (تم تنظيمها في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول في الثاني من فبراير ٢٠٠٧) وحضرها مثقفون بارزون، وكذلك ورشة عمل دولية تحت عنوان «دور الإعلام في تعميق التسامح والفهم المتبادل» (باكو، ٢٦ ـ ٢٧ إبريل ٢٠٠٧)، إلى جانب جلسة وزارية لتبادل الأفكار عقدت على هامش المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء من أجل مناقشة ظاهرة الإسلاموفوبيا والتميز ضد المسلمين (إسلام أباد ٢٠٠٧)، بالإضافة إلى حضور المؤتمر الدولي الثالث حول «ردم الهوة بين الغرب والعالم الإسلامي» (كوالالمبور، ٩ ـ ١٠ يونية ٢٠٠٨)، وأخيرًا المشاركة في مؤتمر لوزراء الخارجية تم عقده تحت عنوان «العالم المشترك: التقدم من خلال التنوع» (الأستانة بجمهورية كازاخستان، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨).

وقد بذلت منظمة المؤتمر الإسلامي جهودًا مكثفة على جميع المستويات من أجل توجيه دعوات للعالم الغربي من أجل حث العالم الغربي بما في ذلك الإعلام، على ضرورة التواصل السياسي، وتحمّل مسئولياتهم الإخلاقية وبدء حوار خلاق يهدف إلى إتاحة المجال لمصالحة تاريخية بين العالَمين المسيحي والإسلامي.

وفي خضم الأزمة التي اصطلح على تسميتها بأزمة «الرسوم الكرتونية»، ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي على اتصال بالاتحاد الأوربي والدول الأوربية بُغية إدانة التميز ضد المسلمين والتصدي لأي محاولة للإساءة إلى الإسلام. كما قامت المنظمة باتصالات

مع الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا والمجلس الأوربي - بما في ذلك قادة هذه المنظمات - إضافة إلى لقاءات عقدت مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن بالاتحاد الأوربي. وكانت هناك مشاورات ثنائية مع زعماء الدول الأوربية من أجل ضمان فاعلية المساعي المبذولة. وقد كان الهدف من تلك الجهود الدبلوماسية المكثفة التعبير عن القلق الجماعي الذي تشعر به دول منظمة المؤتمر الإسلامي والخروج باستجابة سريعة وفعالة خلال فترة الأزمة.

وكان من ضمن نتائج الاتصالات بالزعماء الأوربيين قرار فتح مكتب لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بروكسل، والذي نتوقع تنفيذه في القريب العاجل. وفي الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٦، قرر المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي إدراج منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن المنظمات التي ينبغي التعاون معها لخلق مناخ ملائم للتسامح والحوار.

وفضلًا عما تقدم، فقد اضطلعت الأمانة العام للمنظمة بمهمة جسيمة وغير مسبوقة، تتمثل في التواصل مع أوربا على الصعيد الفكري، والمشاركة في ندوة «البحث عن الذات» في أوربا بشأن مكانة الإسلام والمسلمين في أوربا وعلاقة أوربا بالعالم الإسلامي. وقد كان لي شرف الحديث في العديد من الندوات التي نظمتها هيئات إقليمية وبرلمانية وسياسية ومدنية، كانت جميعها حريصة على التصدي للتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي.

ومن ضمن الأنشطة البارزة التي قامت بها المنظمة ما يلي: المشاركة في «مؤتمر قرطبة حول معاداة السامية والمظاهر الأخرى للتعصب» الذي نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوربا والذي عقد في قرطبة في يونية من عام ٢٠٠٥، وكذلك خطابي الذي ألقيته أمام الجمعية البرلمانية وأمام المكتب الشامل لنواب وزراء المجلس الأوربي في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٥ في ستراسبورج، وتنظيم مؤتمر ويلتون بارك الذي ركز على «الصور النمطية وظاهرة الإسلاموفوبيا» في إنجلترا يومي الثاني والثالث من مايو ٢٠٠٦، والذي شارك فيه ممثلون لبعض الدول الأعضاء في كل من منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي، كما شارك فيه ممثلون للأمم المتحدة والمجلس الأوربي والاتحاد الأوربي، إضافة إلى العديد من الأكاديميين والإعلاميين والمنظمات الإسلامية غير

الحكومية، وكذلك خطابي أمام المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٧ تحت عنوان «هل الإسلام دخيل على أوربا؟»، إلى جانب المشاركة في اجتماعات منظمة الأمن والتعاون في أوربا بشأن الإسلاموفوبيا في بوخارست في يونية ٢٠٠٧، وفي قرطبة في أكتوبر ٢٠٠٧، وكذلك المحاضرة التي ألقيتها في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في إبريل ٢٠٠٨[1] وحضور مؤتمر كوبنهاجن حول «التعليم من أجل التفاهم والحوار بين الحضارات» والمشاركة في رعايته يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٨، وتنظيم منتدى دولي مؤسسي بعنوان «القيم العالمية المشتركة: التحديات والنماذج الجديدة» في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٨ في جنيف بمناسبة مرور ستين عامًا على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمشاركة في رعاية وتنظيم مؤتمر المائدة المستديرة للمنظمات الإسلامية غير الحكومية الذي نظمه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا تحت عنوان «التعصب والتميز ضد المسلمين في الدول والأقاليم التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا» في السابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٨.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد حققت منظمة المؤتمر الإسلامي تقدمًا في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتعميق الوعي بتداعيات الإسلاموفوبيا والتميز ضد المسلمين، وقد كان مما ساهم في فتح نافذة جديدة للتواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية قرار الرئيس بوش تعيين السيد صدا قمبر مبعوثًا خاصًا له لدى منظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى قرار الحكومة الأمريكية تجنب استخدام أي عبارة تحمل مهانة للمسلمين في الأوامر التوجيهية الرسمية الصادرة عنها.

وعقب انتهاء حمى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، كنتُ من بين كثيرين ممن رأوا أن التحول الذي حدث في الإدارة الأمريكية يمكنه أن يفتح الطريق أمام عهد جديد من التعاون والشراكة الحقيقية القائمة على الفهم المتبادل والثقة، وذلك من أجل الوصول إلى عالم أكثر سلامًا وأمنًا وازدهارًا.

---

(١) يمكن الاطلاع على نص هذه المحاضرة في الملحق السادس «مجموعة مختارة من كلمات الأمين العام».

ورغبة منا في الإسهام في بداية عهد جديد، ومن أجل تحقيق طموحاتنا وما ننتظره من الإدارة الأمريكية الجديدة، فقد قمت بدوري بكتابة خطاب مفتوح موجه إلى الرئيس أوباما، وقد نشر في صحيفتي نيويورك تايمز وهيرالد تريبيون إنترناشيونال في يوم تنصيب الرئيس أوباما الموافق العشرين من يناير ٢٠٠٩. كما أعلنت عن ترحيبي بالخطاب الهام الذي ألقاه الرئيس أوباما في جامعة القاهرة في الرابع من يونية ٢٠٠٩. فقد دعيت لحضور هذا الحدث، وأذكر أني كنت أتبادل عبارات التقدير مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كليتون التي كانت تجلس إلى جواري. وقد أكد الخطاب بوضوح رغبة الإدارة الأمريكية في بدء مرحلة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، كما استشعرتُ أن الرئيس أوباما قد أعطى إشارات باتباع نهج أكثر توازنًا من قِبل الإدارة الأمريكية تجاه الصراع في الشرق الأوسط، حيث إن المساهمة الفعالة للولايات المتحدة الأمريكية في تسوية الصراع بوصفها وسيطًا أمينًا أضحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد هيأ الخطاب مناخًا إيجابيًا وبناءً للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تعميق التعاون مع النظر إلى مواجهة التحديات التي عرّج عليها الرئيس أوباما. واتضح أنه كان من الضروري أن تسارع الإدارة الأمريكية في اتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع حتى لا تخبو أهمية خطاب القاهرة التاريخي ولا يخسر قيمته على الساحة الدولية. إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتطلع الآن إلى الكيفية التي ستتصرف بها واشنطن من خلال ما ستقوم به من السياسات والأفعال التي عبر عنها إعلان حسن النوايا الذي أصدرته.

وكان للمنظمة كذلك نشاطها المكثّف في رفع مستوى الوعي في المجتمع المدني الأمريكي بخطر الإسلاموفوبيا. فقد ساهمت كل من الندوة التي عقدت في جامعة جورج تاون تحت عنوان «دور الإعلام في العلاقة بين الغرب والإسلام» والمائدة المستديرة حول «العلاقات بين الغرب والإسلام» التي عقدت في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في سبتمبر ٢٠٠٩ ـ في قطع شوط كبير في خدمة أهدافنا، وهو الأمر نفسه الذي ساهمت فيه اتصالاتنا مع مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يعرف بـ«حوار تيرتل باي»

الذي عقد في نيويورك في الأول من أكتوبر من عام ٢٠٠٧ ونظمه المعهد الدولي للسلام تحت عنوان «التحديات العالمية ودور منظمة المؤتمر الإسلامي»، والمناقشات التي جرت في مجلس كارنيجي في الثاني من أكتوبر ٢٠٠٧ وفي مجلس الشئون الخارجية في نيويورك الذي عقد في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٧، بالإضافة إلى اللقاءات التي تمت مع رؤساء وفود الدول الأوربية والإسلامية في سبتمبر ٢٠٠٧ على هامش الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حضر تلك اللقاءات باحثون بارزون وممثلون عن ديانات مختلفة ومدارس فكرية متباينة، بالإضافة إلى ممثلي عدد من وسائل الإعلام. وقد أكدنا أهمية دور الإعلام في نشر التسامح والتفاهم وتجنب التزييف والتحريف والتشويه والإساءة.

ومن الأمور المبشرة بالخير أن نلاحظ أن العديد من الحكومات الغربية إلى جانب بعض المؤسسات والمنظمات البحثية الغربية ذائعة الصيت قد بدأت بالفعل في مشاركة المسلمين قلقهم حيال ما يسمى بالإسلاموفوبيا، بل وأبدت العديد من الجهات استعدادها للمشاركة في الحوار. وقد وجدت العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن تلك الجهات بعض الأدلة الدامغة والموثقة التي توضح تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب، ومن بين هذه المؤسسات والمنظمات، على سبيل المثال لا الحصر: اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان[1] (مارس ٢٠٠٥)، ومنظمة «حقوق الإنسان أولا»[2] ومقرها واشنطن (٢٠٠٧)، ومركز بيو للدراسات (٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧)، والمركز الأوربي لرصد العنصرية ومعاداة الأجانب (والذي يعرف حاليا باسم وكالة الاتحاد

(١) يوصف اتحاد هلسنكي الدولي على أنه «مؤسسة تضم ستًا وأربعين من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في الدول والمناطق الواقعة في زمام منظمة الأمن والتعاون في أوربا، والتي تعمل سويا على المستوى الدولي من أجل الإصرار على تطبيق معايير حقوق الإنسان والالتزام بها».. لمزيد من التفاصيل عن المنظمة، انظر:

<http://www.ihf-hr.org/>

(٢) «حقوق الإنسان أولا»؛ هي منظمة دولية غير ربحية ومحايدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وقد أنشئت في عام ١٩٧٨ ويقع مقرها في نيويورك وواشنطن، ولا تتلقى تمويلًا حكوميًا ومهمتها الحفاظ على الاستقلال. لمزيد من التفاصيل عن المنظمة وأنشطتها انظر:

<http://www.humanrightsfirst.org/>

الأوربي لحقوق الإنسان الأساسية) (٢٠٠٧)[1]، والمفوضية الأوربية لمناهضة العنصرية والتعصب (١٢ فبراير ٢٠٠٧).

وقد ركزت منظمة المؤتمر الإسلامي على إثارة قضايا المسلمين في الأمم المتحدة، حيث عقدت اجتماعات ثنائية مع مسئولين في الأمم المتحدة من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وبخاصة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في أكتوبر ٢٠٠٧، والتي عبرنا من خلالها عن قلقنا البالغ إزاء ظاهرة الإسلاموفوبيا والإساءة إلى الأديان، وأشرنا إلى الحاجة إلى إجراءات قانونية دولية ملائمة لاجتثاث مثل هذه الظواهر. وقد تعاونت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن كثب مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف ونيويورك وبعض القوى الدولية الأخرى على التعامل مع تلك القضايا ومناهضة ظاهرة تشويه صورة الأديان والإساءة إليها. ومع هذه الاعتراضات التي أبدتها بعض دول الغرب، فقد تمكنًا من اعتماد بعض القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المنعقدة في أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، كما تم أيضًا اعتماد قرارات أخرى في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دوراته الخامسة والسادسة والتاسعة. وقد دعت القرارات إلى اتخاذ التدابير المناسبة حيال ظاهرة الإساءة إلى الأديان والكراهية العرقية والدينية الموجهة نحو الأقليات المسلمة ومحاولات الربط بين الإسلام من جهة والعنف والإرهاب من جهة أخرى.

وفي أعقاب قيام مُقرِّر الأمم المتحدة لحرية التعبير بتسليم تقريره، قدمت منظمة المؤتمر الإسلامي اقتراحًا يقضي بتعديل مهام المقرِّر الخاص للأمم المتحدة لتشمل مسئوليته عن إعداد تقارير حول ظاهرة الإساءة إلى الأديان، وقد تم إقرار ذلك التعديل في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٨، بعد أن حاز على تأييد اثنين وثلاثين صوتًا.

أما بالنسبة لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة والذي بادر بطرحه رئيسا وزراء إسبانيا وتركيا تحت رعاية الأمم المتحدة، فقد حظي بدعم من جانب منظمة

(١) توجد المعلومات على الرابط التالي:

<http://eumc.europa.eu/eumc>

المؤتمر الإسلامي التي تعهدت بالتعاون الكامل مع التحالف الجديد. وخلال الاجتماع الثاني للتحالف الذي عقد في إسطنبول في يومي السادس والسابع من إبريل ٢٠٠٩، وقَّعت منظمة المؤتمر الإسلامي على مذكرة تفاهم من شأنها أن تضع أساسًا لعلاقة وطيدة بين المنظمتين، وأن تسهم في اتخاذ تدابير عملية مشتركة من أجل التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا.

وقد تطرقت المواثيق القانونية والدولية لقضايا التميز والتعصب الديني والتحريض على الكراهية لأسباب دينية. وجدير بالذكر أن هذه المواثيق تحمي الفرد من التعرض للتمييز ضده لاعتبارات تتصل بعقيدته الدينية، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأوربي لحقوق الإنسان. وقد تم تضمين تلك الاعتبارات في قوانين العديد من الدول. ويعمل مُقرِّرو الأمم المتحدة على رصد أي انتهاك لتلك الحقوق، وطرح الوسائل المناسبة للتصدي للإسلاموفوبيا وغيرها من مظاهر العنصرية والتعصب. وتضع الفقرة الثانية من المادة العشرين في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ضوابط واضحة للحق في حرية التعبير. والفقرة المذكورة، إضافة إلى المادة التاسعة عشرة من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تعني بوضوح أن الوثائق الدولية تتضمن أحكاما تحرم التحريض على الكراهية الدينية، وتُعد تلك الأحكام بمثابة إجراء وقائي من الناحية القانونية فيما يخص إساءة استغلال حرية التعبير.

ولكي تدخل المادة العشرون حيِّز التنفيذ، يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بتبني هذه الإجراءات في قوانينها الداخلية لمنع وقوع الانتهاكات المشار إليها سابقًا. وإنه لمن المؤسف ملاحظة أن بعض الدوائر الغربية تتجاهل تلك القوانين التي تنص على أن جميع الأشكال المختلفة للحريات مرتبطة بالمسئولية، بما في ذلك الحاجة إلى تجنب جميع مظاهر التميز والتحريض على الكراهية بناءً على اعتبارات دينية.

وتؤمن منظمة المؤتمر الإسلامي بأن هناك أسبابًا عدة للتفاؤل الحذر بشأن المستقبل، فالجهود الحثيثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء في سبيل نشر الوعي بالآثار السلبية للإسلاموفوبيا كانت لها آثار حميدة على المجتمع الدولي وعلى القاعدة الشعبية. فقد بدأ مسئولون وحكومات غربية بالتنبّه إلى قلق المسلمين حيال التداعيات الخطيرة

لظاهرة الإساءة للإسلام، وأظهروا رغبتهم في المشاركة في حوار أكثر جدية. وقد بدأت منظمة المؤتمر الإسلامي بدورها في التواصل السياسي مع الدول الأوربية للحيلولة دون وأد هذا الحوار مع صناع القرار، وذلك من خلال تشكيل مجموعة لسفراء الدول التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في واشنطن، ومن خلال قرارها فتح مكتب في بروكسل. كما أن بعثات منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وجنيف تباشر أنشطتها بالتعاون مع المجموعة الإسلامية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تبني قرار ضد ظاهرة الإساءة إلى جميع الأديان. وقد التزم المسلمون بضبط النفس على المستوى الشعبي، وكانوا أكثر عقلانية في تعاملهم مع الأحداث التي وقعت فيما بعد.

وإننا نؤمن بأن الممارسات الإيجابية والمساعي الحميدة في هذا المضمار يجب أن تستمر ويجب أن تدعَّم بجميع الوسائل المتاحة. كما يجب أن يُنظَر إلى هذه الممارسات بوصفها أنماطًا يُحتذى بها. وفي هذا السياق، تتعين الإشارة إلى الدراسات التي أجرتها لجنة فينيسيا بشأن التشريعات والقوانين الأوربية الخاصة بالتطاول على الأديان والتحريض على كراهيتها وإهانتها، والتوصيات التي صدرت في هذا الخصوص. وقد قام عدد من المنظمات غير الحكومية - ولاسيما في الغرب - بممارسات حميدة مماثلة في مجالات مختلفة تتضمن مجالي التعليم والشباب. وقد أطلق مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا مبادرة خاصة بالمنظمات الإسلامية غير الحكومية تستهدف وضع أساليب ملائمة للتعامل مع التميز ضد المسلمين في الدول والمناطق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا. وقد خلقت هذه المبادرة منبرًا إيجابيًّا يمكن من خلاله ترجمة هذه الممارسات على أرض الواقع. ويمثل الكتاب الأبيض الأوربي بشأن الحوار بين الثقافات تحت عنوان «البعد الديني» دراسة جيدة تتناول الجوانب المختلفة للقضية بما في ذلك الجوانب القانونية، كما تتناول حقوق جميع البشر في ممارسة شعائر دياناتهم.

وفي الوقت ذاته، نود أن نلفت الانتباه إلى أننا لم نقم سوى بالقليل ولم نلامس إلا قمة جبل الجليد لأن الإسلاموفوبيا وما يرتبط بها من مواقف وافتراءات وتصورات لها جذور راسخة في أعماق تلك المجتمعات؛ فمهما كانت التطورات الإيجابية التي شهدناها، فإنها تظل قليلة بالنسبة للإجراءات الحقيقية التي يتعين تنفيذها.

ولا تزال هناك حاجة إلى أن تقوم الإرادة السياسية الغربية بالتصدي لهذه الظاهرة بحزم كبير. فسوف يستمر الكارهون للإسلام في شن هجماتهم طالما استمر عدم تفعيل الإجراءات القانونية المتعلقة بمنع إساءة استعمال حرية التعبير. كما أن القيادات السياسية في الغرب لا تزال متخوفة من اتخاذ التدابير القانونية اللازمة للتصدي للأفعال التي من شأنها التحريض على الكراهية والتميز، وذلك لأن مثل هذه التدابير، في نظرها، قد تقوض الحق في حرية التعبير.

ولا أحد ينكر أهمية حرية التعبير، ولكن حق الحماية من التميز الذي قد يعرض أمن ومصالح الناس للخطر لا يقل أهمية عن ذلك. ويتعين على الزعماء السياسيين في الغرب العمل على تعميق الوعي لدى عامة الناس بمخاطر الإسلاموفوبيا، أو التخوف والتوجس من أي دين آخر. ويُعد ذلك مسئولية ينبغي على جميع المجتمعات تأديتها على أكمل وجه من أجل العيش في انسجام وتوافق وسلام. وفي غمرة الحديث عن ظاهرة الإسلاموفوبيا من جوانبها المختلفة، يتعين على القوى الفاعلة على المسرح الدولي أن تكون على وعي بخطورة هذه الظاهرة وشموليتها وتعقيدها، علاوة على تفاعلها مع المبادئ الإنسانية الأخرى.

ولا يقتصر الهدف الأساسي من هذا الفصل فقط على إبراز الأثر المخيف للتحريض الديني وعواقبه الوخيمة على حياة الناس العاديين في المجتمع، ولكنه يمتد ليثير تفكير القارئ حول مدى الحاجة المُلِحَّة لمراعاة قضية ممارسة حرية التعبير المسئولة. إنني من أشد المؤيدين لحرية التعبير، واحترامي لهذا الحق ينبع من أن الهدف من استخدامه هو خدمة المجتمع من خلال إحقاق الحق ومحاربة الظلم. ولكن الأمر يصبح مثيرًا للقلق عندما يساء استخدام حرية التعبير من خلال بث الكراهية والتعصب، مما قد يسبب الألم والمعاناة والإهانة للأشخاص الذين ينتمون لديانات أو خلفيات ثقافية مختلفة. ولقد رأينا ذلك يحدث مرارًا، ومن ثَمَّ فإني أرى أن الوقت قد حان لاتخاذ موقف حاسم بُغية وضع ضوابط لممارسة حرية التعبير. إن القوانين الوطنية والمواثيق الدولية تقدم تشريعات مضادة للتحريض على الكراهية. وإذا تم استغلال حرية التعبير في التحريض على الكراهية وعدم التسامح الذي من شأنه إثارة القلاقل الاجتماعية والعنف، فلن تصبح حرية التعبير حرية، وإنما ستتحول إلى انتهاك للحقوق الفردية للإنسان.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أقول: إنني أؤمن بقدرتنا على معالجة تلك القضية إذا اجتمعنا على موقف موحد يدعو إلى محاسبة من يسيئون استخدام حرية التعبير، وتقديمهم للعدالة بموجب الوثائق والمستندات القانونية المتاحة. وإذا كانت هناك ثغرات في القوانين الحالية تسمح لمن تتم إدانتهم بالتحريض على الكراهية والتعصب الديني بالإفلات من قبضة القانون، فلتتكاتف إذًا من أجل صياغة قوانين جديدة من شأنها أن تجعل ممارسة حرية التعبير خاضعة لقوانين المساءلة والمحاسبة. وأنا على ثقة من أننا سنكون بذلك قد قمنا بحماية حرية التعبير أكثر من هؤلاء الذين يلجئون إليها من أجل الدفاع عن أفعالهم، لكنهم في حقيقة الأمر يشوهون تلك الحرية بسيرهم في الطريق المعاكس لهذه المبادئ الأساسية.

الفصل الثامن
بناء الإمكانات المؤسسية للتقدم والتنمية في عصر العولمة

يقوم المشروع الإصلاحي لمنظمة المؤتمر الإسلامي على رؤية عالمية متجددة ذات قدرة على استيعاب ظروف القرن الحادي والعشرين ومتطلباته والاستجابة لها. وقد برزت إلى الوجود عدة قضايا مستجدة خلال السنوات الأخيرة جعلتنا نتجه إلى مجالات عمل جديدة. وقد تمت مباشرة بعض هذه القضايا نتيجة لظهور تطورات جديدة، بينما كان البعض الآخر يدخل في صميم نشاط المنظمة، ولكن لم يحدث أن وقع التعامل معها في السابق، وإن كان ذلك راجعًا في أكثر الأحيان إلى قلة المبادرات الملموسة والإمكانات المؤسسية، لا بسبب عدم الإلمام بها. ولدى تعاملنا مع أغلب هذه المجالات؛ ابتكرنا مناهج وآليات مؤسسية من شأنها تحقيق تحركات فعالة. وقد تم رصد تطور هذه الآليات في هذا الكتاب، مع تسليط الضوء على برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي استعرض مجموعة شاملة من الأهداف المؤسسية والاستراتيجية، بالإضافة إلى الوسائل اللازمة لقياس التقدم الحاصل في تحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا الإطار، استطعنا تغطية العديد من مجالات العمل التي عكست منظور المنظمة الجديد، ولا تزال هناك مجالات أخرى تعمل المنظمة على توسيع نطاق مسئولياتها فيها للمرة الأولى في تاريخها في بعض الحالات. وسوف يركّز هذا الفصل على بعض الموضوعات التي تحظى بأهمية عالمية، والتي تتعامل معها منظمة المؤتمر

الإسلامي، وتوليها اهتمامًا خاصًا. ويشمل ذلك موضوعات المساعدة الإنسانية عند وقوع الكوارث، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، ومكانة المرأة، إلى جانب مسألة من مسائل السياسات التي لها تأثيرات على جميع قطاعات الحياة: ألا وهي مسألة تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وفيما ينفرد هذا الفصل بوصف تلك الأنشطة الجديدة، فإنه يعكس في الوقت ذاته عددًا من أنماط التعاون الدولي الجديدة، وبرامجه التي تبنّتها المنظمة في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف. وكما أوضحنا في الفصول السابقة، فإن أحد هذه التطورات المنشودة يتمثل في العلاقة المتنامية والتفاعل المثمر بين منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، وهو الأمر الذي أصبح حيويًّا، وجزءًا لا يتجزأ من سياستها.

وثمة تطورٌ آخر كنت قد أوليتُه بالغ الاهتمام، ويتمثل في إشراك المجتمع المدني والتعاون معه، ولا سيما المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء وفي غيرها من الدول، وهي استراتيجية كانت لها بالفعل بعض النتائج الإيجابية. وعندما انتهجنا هذا الأسلوب، أخذنا في الاعتبار التطورات الجديدة في ميادين العلوم الاجتماعية والإدارة العامة، على مستوى النظرية والتطبيق. فعلى مدى أكثر من خمسين عاما، كانت نظريات العلوم الاجتماعية والجانب التطبيقي للسياسة العامة قائمة على فكرة أن العالم يتكون من قطاعين؛ الأول منها القطاع العام، الذي تكون فيه الدولة أو الحكومة هي المهيمنة والممسكة بزمام الأمور، أما الثاني فهو القطاع الاجتماعي الذي يتحكم فيه الشعب، ويشتمل على مجموعة محددة مختصة بمجال معين. كنا كثيرًا ما نجد أنفسنا إزاء عاملين رئيسيين، كالدولة ومجموعة من مكونات سكانية مستهدفة، أو الدولة والاقتصاد، أو الدولة والسوق، وغيرها من الثنائيات.

والحق أن هذه القطبية الثنائية تتجاهل أو لا تعترف بأنَّ ثمة قطاعًا ثالثًا يتقدم تدريجيًّا إلى موقع الصدارة، ويؤكد حضوره كعامل رئيسيٍّ فاعل ومؤثر: ذلك هو قطاع المجتمع المدني. ويشير هذا المصطلح المعقد والمبهم إلى حدٍّ بعيد إلى مجموعة متنوعة من الكيانات والمؤسسات التي تسهم في إدارة الأعمال ورسم معالم الحياة بوجه عام، غير أنها لا تنتمي رسميًا إلى الدولة أو الحكومة. ويتألف المجتمع المدني من كيانات متعددة،

منها المجموعات المحلية، والجمعيات الثقافية والعلمية والمهنية، وكذلك الجمعيات الدينية، ومجموعات المساعدة الذاتية، والمؤسسات الخيرية والتعاونية، إلى غير ذلك من المؤسسات والنقابات التي تعتمد في غالبيتها على النشاط التطوُّعي. وقد كان للمجتمع المدني حضور في الشرق والغرب في كل العصور، ومؤسسة الوقف التي تعود جذورها إلى المجتمع الإسلامي مثال جيد لمنظمات المجتمع المدني. وقد تطورت الكيانات الممثِّلة للمجتمع المدني مع مرور الزمن، حتى أصبح لهذه المنظمات في عصرنا الحاضر صوت مسموع تعترف به المنظمات الدولية والحكومات الوطنية على حد سواء. ومن هنا، يُفسح المجال بالتدريج أمام المنظمات غير الحكومية للظهور بشكل أوضح في المتديات والمحافل الدولية. وقد شرعنا من جانبنا في اتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن، كما سنوضح بالتفصيل في هذا الفصل.

بناء التضامن الاجتماعي لإدارة شئون الإغاثة الإنسانية
في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث

لقد أنشأ المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، عددًا من الوكالات المتخصصة لتوفير سبل الإغاثة والإعانة عند وقوع الكوارث. وكان هناك اعتقاد بأن العالم الإسلامي لم يكن قادرًا على مواجهة الكوارث التي ضربت بعض بلدانه سواء أكانت هذه الكوارث طبيعية أم من صُنع البشر. وعلى عكس الاعتقاد السائد فإن بعض الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد، كانت في الحقيقة تقدم الإغاثة وتمد يد العون عند الحاجة، وذلك عبر القنوات الثنائية أو متعددة الأطراف. غير أن المنظمة ظلت تطمح لزمن ليس باليسير إلى امتلاك آلية تستطيع من خلالها توفير المساعدات المباشرة للدول الأعضاء التي تتعرض للكوارث.

وقد حاولت المنظمة، فيما مضى، أن تبادر بتقديم الدعم عند وقوع الكوارث في أيٍّ من الدول الأعضاء، ولو أن نجاحها في هذا المسعى كان محدودا.. فعلى سبيل المثال، أدى الغزو السوفيتي لأفغانستان في أواخر السبعينيات من القرن الماضي إلى نزوح الملايين من اللاجئين، حيث تدفق أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ إلى باكستان، فيما لجأ ما يربو على المليون ونصف المليون من اللاجئين إلى إيران. وانهالت المساعدات

الإنسانية على مخيمات اللاجئين من المؤسسات الخيرية، الإسلامية منها وغير الإسلامية، وقدمت العديدُ من البلدان مساعدات سخية، وفي طليعتها دول الخليج الأعضاء في المنظمة. ومع أن المنظمة كانت قد اتخذت موقفًا حازما حيال الوضع في أفغانستان، وتبنَّت بالإجماع قرارًا يدعو إلى الإسراع بسحب القوات السوفيتية، فإنها كانت عاجزة عن إنشاء آليتها الخاصة للتعامل مع تلك الكارثة.

ولم تكن هذه هي الفرصة الوحيدة التي أهدرتها المنظمة، فقد شهد العالم الإسلامي، إبان حقبة التسعينيات من القرن الماضي، عددًا من الصراعات والنزاعات المؤلمة، التي انعكست آثارها على أعدادٍ كبيرة من البشر، نذكر منها الحرب الأهلية في الصومال التي خلَّفت أعدادا هائلة من القتلى، ناهيك عن تشريد مئات الألوف من اللاجئين الصوماليين، وكان الآلاف من هؤلاء المُشرَّدين في الداخل محرومين من قوت يومهم. وشهد ذلك العِقد كذلك عمليات الإبادة الجماعية الممنهجة في حق المسلمين في يوغسلافيا السابقة، حيث ارتُكبت في البوسنة والهرسك جرائم التطهير العرقي المروِّعة. وأسفر الصراع عن تشريد مئات الألوف من البشر. هذا بالإضافة إلى الأمثلة الصارخة الأخرى التي نذكر منها الحرب الأهلية في سيراليون، والنكبات المتوالية في فلسطين المحتلة، وغيرها من القضايا التي طفت على السطح في السنوات الأخيرة، مثل الأزمات الإنسانية في دارفور وجنوب الفلبين، فضلًا عن موجات الجفاف والمجاعة المتكررة في منطقة القرن الإفريقي وبلدان الساحل.

وتعرضت البلدان الإسلامية كذلك للعديد من الكوارث الطبيعية، لكن استجابة العالم الإسلامي لها غابت في أكثر الأحيان؛ مما يُبرز الحاجة الملحَّة إلى ابتكار وسائل لمواجهة مثل هذه المواقف الخطيرة.

وقد جاءت نقطة التحوُّل الكبرى في الأنشطة الإنسانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقب مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥. الذي وضع الأساس القانوني للأنشطة الإنسانية للمنظمة في السنوات المقبلة، وفتح آفاقا جديدة للعمل الإنساني تحت راية المنظمة لأن برنامج العمل العشري للمنظمة قد تضمن إشارة خاصة إلى العمل الإنساني، إذ ورد فيه ما يلي:

«الدين الإسلامي يحث على التكافل والمساعدة لكافة المحتاجين بدون تمييز، مما يحتم على الدول الإسلامية بلورة وإقرار استراتيجية واضحة للعمل الإغاثي الإسلامي، ودعم التوجه نحو التنسيق والتعاون فيما بين الجهود الإغاثية المنفردة للدول الإسلامية وبين الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني الإسلامي من جهة، والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الدولية من جهة أخرى».

وتجدُرُ الإشارة إلى أن المنظمة كانت قد شرعت قبل انعقاد هذه القمة الهامة في تنفيذ عدد محدود من المشروعات في مجال العمل الإنساني، لا سيما في مجال بناء السلم في البلدان التي أنهكتها سنوات طوال من الحروب والمواجهات المدمِّرة. وفي هذا الصدد، تم إنشاء ثلاثة صناديق للمساعدة على إعادة إعمار كل من أفغانستان والبوسنة والهرسك وسيراليون وتنميتها. ويأتي تمويل هذه الصناديق بالكامل من بعض دول المنظمة التي تقوم بتنسيق أنشطتها مع وزارات الخارجية المعنية.

وجاءت موجات «تسونامي» العاتية التي ضربت منطقة جنوب شرق آسيا في نهاية عام ٢٠٠٤، لتخلف وراءها دمارًا هائلًا وخسائر فادحة في الأرواح. وكانت إندونيسيا هي الأكثر تضررًا، حيث أودت بحياة ما ينيف على مائة ألف شخص، فيما خلفت الكارثة أكثر من خمسة وعشرين ألف طفل يتيم في منطقة «باندا آتشيه». وكان من الطبيعي أن يثير حجم هذه الفاجعة المروع على المستويين الاقتصادي والإنساني تعاطف العالم الإسلامي بأسره. وعندما تولَّيتُ منصب الأمين العام للمنظمة في بداية يناير من عام ٢٠٠٥، وكانت من أولى المهمات التي قمت بها مهمة السفر إلى باندا آتشيه، للوقوف على حجم الدمار الذي لحق بالمنطقة، وللتشاور مع السلطات الإندونيسية بشأن أفضل السُّبُل للتعامل مع كارثة من هذا الحجم.

وقد تناهى إلى علمي آنذاك أن الرئيس الإندونيسي كان يساوره قلق شديد بشأن مصير الأيتام من ضحايا تسونامي، وكان حريصًا على أن تتم تنشئتهم في بيئة قريبة من ثقافتهم، لأن العديد من مؤسسات الإغاثة الإنسانية الأجنبية أبدت استعدادها لرعاية هؤلاء الأيتام وتربيتهم في بلدان أجنبية. ورأى الرئيس الإندونيسي أنَّ على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تبحث في كيفية تلبية احتياجات هؤلاء الأيتام، وألمح برغبته تلك

إلى رئيس وزراء ماليزيا، السيد عبد الله بدوي، بصفته رئيس مؤتمر القمة العاشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد تشاور السيد بدوي بدوره مع ولي العهد السعودي آنذاك، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ومعي شخصيا. وبمساعدة الحكومة السعودية وبدعم منها، اتخذت المنظمة خطواتٍ جادَّة في العمل على إعداد خطة شاملة لتوفير الرعاية الكاملة لجميع الأطفال المتضررين من كارثة تسونامي في منطقة «باندا آتشيه». ومن أجل ذلك، كانت خطتنا، ولا تزال، قائمة على حشد الدعم من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ومنظمات المجتمع المدني والمحسنين، لرعاية هؤلاء الأيتام.

وجاءت في أعقاب ذلك دعوة الأمير سعود الفيصل؛ وزير الخارجية السعودي، إلى عقد اجتماع طارئ لسفراء الدول الأعضاء في المنظمة لدى المملكة للبحث في كيفية مشاركة كل دولة من هذه الدول في التخفيف من معاناة الأطفال المتضررين من كارثة تسونامي. وتقرَّر أن تضطلع المنظمة بمسئولية رعاية هؤلاء الأطفال جميعهم. وبناء على ذلك، تم وضع تصوُّر لخطة طويلة الأمد، بالعمل مع البنك الإسلامي للتنمية وعدد من المحسنين من جميع أرجاء العالم الإسلامي، لتوفير سُبُل العيش والرعاية والقوت اليومي لهؤلاء الأطفال من خلال كفالتهم حتى يبلغوا سنَّ الرُّشد. وقد كان للمساهمات السخية التي قدَّمها العاهل السعودي وولي عهده أثر كبير في إنجاح هذا البرنامج الإنساني الهام الذي تديره الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد تحمَّلت بعض الدول مسئولية رعاية عدد من هؤلاء الأطفال، منها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تكفلت بنفقات خمسة آلاف طفل، بينما تعهَّدت كل من تركيا وقطر وروسيا بتقديم الدَّعم المناسب. ومن أجل مواصلة هذه الجهود وتعزيزها، قمنا بوضع برنامج خاص لتوفير الرعاية الكاملة لهؤلاء الأيتام، وأسميناه «تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي لإغاثة الأطفال ضحايا كارثة تسونامي». ولا يزال عدد الرّاعين في تزايد مع تقديم المحسنين والدول الراعية مساعدات سخية في هذا الباب.

وبينما كنّا منهمكين في الإعداد للاضطلاع بهذه المهمة، لاحظنا أنَّ ثمة نماذج مشابهة لم يُكتب لها النجاح إلا بتحفيز المنظمات غير الحكومية على التقدُّم والتعاون مع نظيراتها من المنظمات الدولية. ورأينا أنَّ هناك هُوَّة واسعة تفصل بين منظمة المؤتمر الإسلامي وأوساط المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي، مما جعل الشراكة ضرورة لا غنى

عنها لإيصال الموارد إلى مستحقيها من المتضررين عبر القنوات التي تحظى بالمصداقية. لهذا كان من الضروري أن نعمل على بناء شراكة قوية مع المنظمات غير الحكومية، التي لم يكن لمهمتنا أن تنجح بدونها.

ولكي يتسنّى لنا توسيع نطاق التعامل مع المنظمات غير الحكومية، كان لا بد من الحصول على موافقة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولما كانت المنظمة كيانًا حكوميًّا دوليًّا، أبوابُه مغلقة نوعًا ما أمام الجهات الخارجية، وبخاصة المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، كان علينا أن نعمل على خلق وعي جديد بين الدول الأعضاء، لتحقيق التغيير المنشود. وكانت للمنظمات غير الحكومية، من جانبها، تطلعاتها المشروعة إلى أن يتم الاعتراف بنشاطها الخيري، الذي قامت به هذه المنظمات منذ أمد بعيد.

وممّا يثير الدهشة هو أن أحدًا لم يفطن إلى هذه الآلية طوال السنوات الفارطة، فكان أول ما تبادر إلى أذهاننا هو التساؤل التالي: لماذا لم تفكر المنظمة في هذا الأمر من قبل؟ لقد أدركنا أن المشكلة كانت تتمثّل في أننا كنا إلى زمن قريب نميل إلى الاعتقاد بأن أهداف المنظمة تقتصر على الأنشطة المنصوص عليها في الوثائق الرسمية دون غيرها، وهو اعتقاد خاطئ أدّى إلى توسيع الفجوة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات غير الحكومية من ناحية، وبين المنظمات غير الحكومية والحكومات من ناحية أخرى.

غير أننا كنا بحاجة إلى التمعّن لتقييم قدراتنا قبل الإقدام على اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه، فلم تكن في المنظمة إدارة قادرةٌ على تحمُّل مسئولية تنفيذ عمليات الإغاثة وغيرها من المهام الإنسانية. ومن هنا، كان من المساعي المبكرة لتفعيل هذه الفكرة، إنشاء وحدة داخل الأمانة العامة للمنظمة، بما هو متاح لدينا من موارد، لإدارة مشروع «تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي لإغاثة الأطفال ضحايا كارثة تسونامي». ولربط علاقات بين الأمانة العامة والمنظمات غير الحكومية، كان لا بد من وضع إطار للتعاون بين الطرفين. غير أنَّ آفاق هذا التعاون بين المنظمة والجهات الأخرى ذات المصلحة لم تكن لتتحقق دون موافقة الدول الأعضاء. والحقُّ أن الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية التي تمارس نشاطها داخل الدول الأعضاء كان من القضايا الحساسة التي استلزمت

معالجة خاصة من جانب حكومات هذه البلدان. إلا أن هذه المشكلة تم تجاوزها بفضل الجهود المكثَّفة التي بذلتها الأمانة العامة، والتي أسفرت عن حث الدول الأعضاء في اجتماع المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في باكو عام ٢٠٠٦ لتبنِّي قرار بالإجماع يضع القواعد التي تسمح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على صفة المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكانت هذه الخطوة في حد ذاتها بمثابة تطوُّر كبير، إذ إنَّ عددًا كبيرًا من المنظمات التي سبق لها العمل في مجال المساعدات الإنسانية، بمعزل عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تلقَّت إشارة واضحة من الدول الأعضاء بشأن الدور المستقبلي الذي ينتظرها كأطراف ذات مصلحة متبادلة في الدفع باتجاه تحقيق هذا الهدف المشترك.

وقد قمنا، في مرحلة لاحقة، بالمسارعة في عملية التفاعل مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في الدول الأعضاء في المنظمة، وكانت عمَّان هي المدينة التي شهدت في عام ٢٠٠٦ أول تعامل موسَّع لنا مع هذه المنظمات، ذلك التعامل الذي تمحور حول النشاطات الخاصة بالفلسطينيين. وقد تم الاتفاق مع هذه الجمعيات لاحقًا في إسطنبول سنة ٢٠٠٧ على التعاون من أجل إعادة إعمار لبنان ولمحو آثار العدوان الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٦ والقصف الجوِّي الكثيف للأراضي اللبنانية والذي خلَّف وراءه دمارًا وخرابًا هائلَين.

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في داكار عام ٢٠٠٨، جرت محادثات مثمرة بيني وبين الرئيس السنغالي، الذي كان من أشدِّ المؤيدين والداعمين للإصلاحات في المنظمة، بشأن الرؤية المستقبلية لدور المجتمع المدني في مواجهة الأزمات والكوارث. وقد كان المؤتمر فرصة مثالية لتقديم التوصيات للدول الأعضاء. إلا أن الأمر تطلب جهودا كثيرة وعملا متواصلا لكي يتسنى تبني إطار شامل لانخراط المنظمات غير الحكومية في الخطط الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كي تتمكن من تنفيذ الأنشطة الإنسانية بأشكالها المختلفة. وبناءً على ذلك، تقرَّر عقد أول اجتماع للمنظمات الإسلامية غير الحكومية، في ضيافة الرئيس السنغالي عبد الله واد في مدينة سالي بورتودال في الفترة ما بين السابع والتاسع من مارس ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع

الذي عُقد قبيل قمة داكار نحو ستين منظمة غير حكومية تنتمي إلى سبع وعشرين دولة. وكانت الحكومة القطرية قد استضافت اجتماعًا للتشاور في الدوحة في وقت سابق، وتحديدًا في الخامس عشر والسادس عشر من يناير ٢٠٠٨، من أجل إعداد برنامج عمل لاجتماع سالي بورتودال.

وقد وصلنا إثر ذلك إلى مرحلة كنا نعدُّها قبل ذلك بأعوام قليلة حلمًا بعيد المنال، حيث أتاح المؤتمر لمنظمات المجتمع المدني الفرصة لتبادل الخبرات والرؤى حول معيقات العمل في ظروف الصراعات المختلفة، وعرض تصورها عن دور الدول الأعضاء، والتعاون المستقبلي الذي تنتظره من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد خرج البيان الختامي للمؤتمر الأول للمنظمات الإنسانية غير الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإطار عمل واضح المعالم يتسم بمزايا عديدة. ففيما يتعلق ببناء الإمكانات وقواعد البيانات، لوحظ أن القدرات المتاحة غير كافية وتحتاج إلى الدعم والتعزيز ببناء المهارات المهنية، على نحو تكون فيه المنظمات غير الحكومية قادرة على المشاركة الفعالة في جهود التنمية. كما أوصى البيان بإنشاء مركز للدراسات والمعلومات والتدريب ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي، ليكون معنيًّا بالجوانب التنظيمية، والتعامل مع الكوارث والأزمات، والوفاء بمتطلبات التنمية في الدول الأعضاء. وكان ينظر إلى التعاون الذي يأخذ شكل تبادل للمعلومات بين منظمات الدولة العاملة في هذا المجال والمنظمات التي تتمتع بالخبرة والتي يمكن إشراكها كضرورة حيوية. كما تم التأكيد على ضرورة الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية في بناء قواعد البيانات، وأن تكون جميع أنشطة المنظمات نابعة من المبادئ والقيم الإسلامية.

وفيما يتعلق بـ«الإطار الوطني التنظيمي الخاص بالأعمال الخيرية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي»، أكد البيان الختامي أهمية سنِّ تشريعات وطنية في الدول الأعضاء للإشراف على المنظمات الخيرية والإنسانية، بتحقيق التوازن بين المصالح على نحو يوفر الحرية في تنفيذ العمليات وفقًا لأفضل الممارسات على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، أبرز البيان ضرورة التشاور بين الأطراف المعنيَّة أثناء صياغة التشريع الوطني. كما دعا إلى تبنِّي قواعد ولوائح نموذجية تستخدم كدليل موحَّد لجميع الدول

الأعضاء، وأوصى بتشكيل لجان برلمانية قادرة على بناء العلاقات مع المنظمات الخيرية وتوطيدها. وأوصى البيان كذلك بتوفير الغطاء التشريعي اللازم لمؤسسات الزكاة والوقف الإسلامية وللتبرعات المقدَّمة للأنشطة الخيرية. وأكد أيضًا على ضرورة أن تخضع الأنشطة في الدول الأعضاء لقواعد السلوك ولميثاق الشرف.

وقدم البيان عددا من المقترحات التي من شأنها تعزيز علاقة العمل بين المنظمات الإنسانية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وأوصى على وجه الخصوص بتبادل المعلومات في المجالات الفنية، وإنشاء صندوق للإغاثة في العالم الإسلامي، وعَقْدِ اجتماعات سنوية للمنظمات غير الحكومية قبيل اجتماعات مجلس وزراء الخارجية، وإنشاء إدارة للشئون الإنسانية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وفقا لأحكام برنامج العمل العشري. كما أبرز البيان بصفة خاصة الحاجة إلى تصحيح التصورات الخاطئة عن المنظمات غير الحكومية على أساس التوصيات التي خرج بها هذا المؤتمر الهام، ونعمل الآن على إعداد وثائق شاملة بشأن العلاقات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء، وعن دور منتدى المنظمات غير الحكومية وهيكلها ضمن الأمانة العامة للمنظمة، وكذلك الشروط التي يتعين على المنظمات غير الحكومية استيفاءها من أجل الحصول على صفة العضو المراقب في المنظمة. وسيتمُّ تقديم هذه الوثائق المهمة إلى مجلس وزراء الخارجية لاعتمادها، قبل الإعلان عن إقامة علاقات شاملة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات غير الحكومية، ومن شأن ذلك أن يفتح الباب، للمرة الأولى في تاريخ المنظمة، لعهد جديد من التعاون والتفاعل بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء.

وفي فترة وجيزة لا تتجاوز خمس سنوات، حظيت هذه الأنشطة الإنسانية للمنظمة بدور بارز اضطلعت به الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني. ولقي اهتمامًا كبيرا في العالم الإسلامي. ومن أهمّ المنجزات التي تحققت في هذا الصدد عقد المؤتمر الدولي للمانحين لمواجهة تحديات الجفاف ونقص الغذاء في دولة النيجر، والذي عقد في الدوحة في الثاني عشر والثالث عشر من يونية ٢٠٠٧، بقيادة إدارة الشئون الإنسانية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد تعهد المانحون بتقديم مساعدات بقيمة إجمالية قدرها ٣٨٨ مليون دولار. وتم عرض ثلاثة برامج إنمائية أمام المانحين، لحفظ المحاصيل الغذائية

الوطنية، واستعادة الاستقرار البيئي من خلال أعمال تنقية مياه الأمطار، وتنفيذ برامج الأمن الغذائي عن طريق زيادة معدلات الري. ومنذ ذلك الحين، فتحت المنظمة مكتبًا لها في النيجر، بمساعدة الحكومة المضيفة، وبدأ العمل في تنفيذ البرنامج بالتعاون مع عدد من الشركاء.

إن التحديات الجسام التي نواجهها في العالم الإسلامي في مجال الشئون الإنسانية، فضلًا عن الكوارث والأزمات المتواترة التي يتعرض لها، تجعلنا أشدَّ إصرارًا على تعزيز التعاون مع جميع الجهات المختصة في مجال العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، تنشط المنظمة الآن في مجال مواجهة الكوارث والأزمات الإنسانية بكل أشكالها لدى وقوعها في أي من الدول الأعضاء، إذ أوفدت بعثات إنسانية إلى العديد من البلدان والمناطق نذكر منها دارفور وأفغانستان وجزر القمر وبنجلاديش واليمن وباكستان والصومال. وتتواصل الجهود الآن على قدم وساق لعقد اجتماع للمانحين حول دارفور، بهدف حشد العالم الإسلامي للمساهمة بفاعلية في تحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلم في المنطقة. وفي الصومال، ومع انعدام الاستقرار السياسي وكثرة المخاطر التي تحدق بالعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية هناك، فإنّ العمل لا يزال جاريًا لتنفيذ العديد من البرامج الإنمائية.

وقد أطلقت المنظمة في مناسبات وفعاليات مختلفة على مدار السنوات القليلة الماضية عددا من النداءات لتقديم تبرعات لفائدة الفلسطينيين، وخصوصًا المحاصَرين منهم في غزة. وبالفعل، فقد أرسلت قوافل كثيرة محمَّلة بالأغذية والأدوية وغيرها من المواد إلى المحتاجين في غزة.

ولتنفيذ هذه البرامج الفعالة، تعمل المنظمة على توطيد علاقاتها بالعديد من الفاعلين في مجال الشئون الإنسانية على المستويين الإقليمي والدولي. ولا يفوتني في هذا المقام أن أعرب عن تقديري للعلاقات المباشرة والمتنامية التي تربطنا بالمؤسسات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها). كما ربطنا علاقات متينة مع المنظمة العالمية

للهجرة، والعديد من المنظمات الأوربية، باعتبار أنَّ من أهدافنا الرئيسية الدخول في علاقات تعاونية فعَّالة مع جميع المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

الحكم الرشيد وتعزيز حقوق الإنسان

السعي نحو الحكم الرشيد

يعدُّ الحكم الرشيد من القضايا التي تثير الاهتمام، والتي تتصدَّر دوائر النقاش في العالم الإسلامي. فإذا كان حُكمنا على التقدُّم بمعناه الحديث يرتكز بصورة أو بأخرى على مدى استجابة الحكومات لشعوبها باتباع سبيل الصلاح والرشاد في الحُكم، وإشراك المواطنين بنشاط وفاعلية في العملية السياسية، فإن الخلل الذي ينتج عن انعدام الحكم الرشيد والمؤسسات التعددية يُنظر إليه عادة على أنه من دواعي التخلُّف. وقد نجحت بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بكل ما تمثله من تنوع، في اجتياز مراحل التطور السياسي والثقافي والتاريخي. وقد أثرت هذه التجارب على الدول بدرجات متفاوتة، فبعضها لا يزال حبيس الماضي، بينما تمكَّن البعض الآخر من إحراز بعض التقدُّم. ومع ذلك، وبسبب غياب الإرادة السياسية أو انعدام الخبرة اللازمة في هذا الشأن لدى بعضها، لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى المستوى الحقيقي للحكم الرشيد.

لقد أعطت نهاية الحرب الباردة زخمًا كبيرا للإصلاحات الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. واستشعر العالم الإسلامي بدوره بهذا الزّخم، وكانت بعض استجاباته ناجحة. كما تأثَّر بالأحداث العالمية التي تركت بصماتها على تقاليده الديمقراطية. وإذا كانت بعض البلدان الإسلامية ما زالت تفتقر إلى الحقوق والحريات العامّة، المتمثلة في المؤسسات النيابية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هناك غيابًا لحقوق وحريات الشعوب في مثل هذه البلدان، بل إنَّ الحريات النابعة من الدين أو، في بعض الحالات، من التقاليد الثقافية، أتاحت للناس هامشًا رحبًا من الحقوق الأساسية. فقد كانت هناك مشاركة في عمليات الإدارة من خلال مستوى تمثيل كاف للأفراد من شرائح المجتمع المختلفة ومن المجالس الاستشارية المعيَّنة. وقد يبدو هذا للكثيرين مجرّد هيكل أجوف لديمقراطية تشاركية مَعِيبة.

لقد كانت التجربة الديمقراطية في العديد من البلدان الإسلامية بين مد وجزر؛ فبينما نجح البعض في بناء المؤسسات التعددية، أخفق البعض الآخر في هذا المسعى. بيد أنه من المشجع أن نشهد شروع عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة في اتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح، وإنْ كان ذلك يحدث على نحوٍ بطيء وتدريجيٌ. وحقيقة الأمر أن تلك الدول قد واجهت صعوبات بالغة في تجاوز العراقيل المرتبطة بالبنيات القبلية. لكن يلاحظ أنه مع المزيد من الوعي والتعليم، تتزايد الضغوط باتجاه تطبيق ممارسات الحكم الرشيد.

وقد لمسنا كذلك في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة سعيا نحو إصلاح الحقلين الإداري والقضائي، بمساعدة مؤسسات أخرى متعددة الأطراف. وثمة أيضا برامج متخصصة كثيرة يجري تنفيذها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدعمٍ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتلخص الغاية من هذه الإصلاحات في زيادة مشاركة الناس، وإرساء سيادة القانون والشفافية، وتطوير النظام ليصبح أكثر استجابةً وشمولاً وفاعلية وتأثيرًا وتحمُّلًا للمسئولية أمام مؤسسات الدولة وأمام الشعب.

وقد تمّ في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الإعلان بعبارات واضحة، قاطعة الدلالة، عن ضرورة إرساء مفهوم الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات النيابية في الدول الأعضاء في المنظمة. وكثيرا ما أبدى العالم الإسلامي معارضته لفرض التغيير من الخارج، ورفضه القاطع للتدخُّل الأجنبي، خشية أن يتسبب ذلك في إحداث خللٍ في عملية الإصلاح الجارية. وتجدُر الإشارة إلى أن التقاليد والأعراف الخاصة بكلّ دولة من الدول الأعضاء، والتي تشكل جزءا من تكوينها الثقافي، كثيرًا ما تعترض سبيل أي أجندة إصلاحية شاملة وتقاوم تيار التغيير فيها. ولا بد، في مثل هذه الحالات، من ضخٍّ أفكار جديدة في مجرى الحياة العامة. وفي السياق ذاته، يتعين على العالم الإسلامي أن يفطن إلى أنَّ تحديث هياكل الدولة وإدخال الإصلاحات اللازمة يمثلان عملية كلِّية لا تتجزَّأ، وأنَّ مشاركة المواطنين فيها هي السبيل الأوحد إلى التقدُّم.

وانطلاقًا من الواقع التاريخي والثقافي الخاص بكل بلد، فإننا نعتقد أنه ليس ثمة نموذج يُمكن النظر إليه باعتباره النموذج الأمثل، وإنما لا بد من تكييف النماذج بما يلائم كل حالة على حدة. ومن هنا، تتجلّى حاجة الدول الأعضاء في المنظمة إلى النظر في كل نماذج الحكم المتاحة واختيار أفضلها بغير تحيُّز ضد أي نظام بعينه، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تطبيق النموذج الذي وقع عليه الاختيار، على أن يكون الهدف من وراء ذلك تحقيق التنمية والتقدُّم الاقتصادي، مع ضمان كل الحقوق. ولا يفوتُنا أن نشير في هذا الصدد إلى أنَّ مؤسسات الدولة لا تستطيع أن تزاول أعمالها بكفاءة ما لم تقم بعمليات حصيفة من التدقيق والمراجعة لأنظمتها، وهو ما يستلزم وجود صحافة حرة تتمتع بالاستقلالية الكاملة، وتمارس دورها في تقويم سياسات صُنع القرار وتتناولها بالنَّقد، سواء أكان ذلك متصلًا بالشأن العام أم بغيره. وقد أخذت الدول الأعضاء على محمل الجدّ كذلك مسألة تعزيز التكامل بين المؤسسات العامة والحكومات. كما أنَّ عددًا لا بأس به من هذه الدول قد اتَّخذت إجراءاتٍ من شأنها مكافحة الفساد، واجتثاث جذوره عبر إنشاء هيئات لمحاربة الفساد، أو من خلال إحداث مؤسسة ديوان المظالم للإشراف على جميع المؤسسات الخاصة والعامة كما حدث في بعض هذه الدول.

أما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وترسيخها في بلدان العالم الإسلامي، فقد كان جليًّا أن المنظمة تجعل موضوع حقوق الإنسان وممارسة الحريات في طليعة أهدافها الأساسية. وتُجمع الدول الأعضاء في المنظمة على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوفر الإطار العام للضمانات الأساسية للمواطنين. فكل هذه الدول تتفق من حيث المبدأ على أهمية الإعلان، وترى فيه بيانًا قويًّا للمعايير الموحَّدة والقيم المشتركة. وكان الإسلام قد أقر، منذ أربعة عشر قرنًا من الزمن، قواعد مثالية لحقوق الإنسان منحت الإنسان الكرامة والشرف، وأدانت الظلم والقمع والاستعباد. وتضرب حقوق الإنسان في الإسلام بجذورها في مفهوم المساواة بين الناس جميعًا، متجاوزة بذلك الاختلاف في العِرق واللون واللغة والحالة الاجتماعية. لقد كانت هذه الحقوق بمثابة حجر الأساس في التعاليم الإسلامية؛ إذ لم يعد في وسع حاكم أو حكومة أو مجلس أو سلطة أن تغيِّر هذه الحقوق أو تبدِّلها أو تقتطع منها أو تتعدَّى عليها بشكل

من الأشكال[1]. وقد صادقت منظمة المؤتمر الإسلامي، قبل نحو ثمانية عشر عامًا، على إعلان القاهرة لحقوق الإنسان، الذي جاء ليكمل القيم العامّة العالمية المكرَّسة في الإعلان العالمي. على أنَّ مسيرة المنظمة في هذا الاتجاه لم تنتهِ عند هذا الحد، إذ وضع البرنامج العشري للمنظمة حجر الأساس لتعهُّدٍ قطعته الدول الأعضاء على أنفسها باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، باعتبارها حجر الزاوية لأي إصلاح منشود في العالم الإسلامي. وقد دعا البرنامج إلى إصدار «ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي لحقوق الإنسان»، على أن يكون شاملا في نطاقه، حتى يصبح في مقدور الدول الأعضاء أن توصل مكاسب هذا الميثاق إلى مواطنيها، مما قد يُسهم في إحياء القيم العالمية، التي لم تأخذ إلى الآن شكل اتفاقية مُدَوَّنة ومُلزمة. وفي اعتقادنا أن على العالم الإسلامي، في ضوء ما تتسم به القيم العالمية من شمولية، التزاما أمام نفسه بإعادة تشكيل أفكاره بما يتناسب مع وقائع وحقائق القرن الحادي والعشرين. ولن يُستثنى من تحمُّل أعباء هذه المسئولية أحد، وإنما ستشارك في صياغتها والتباحث بشأنها جميع المكونات والأطياف في المجتمع بما فيهم الزعماء، ورجال الدولة، وصُنَّاع القرار، والحقوقيون، والعلماء، والمثقفون، والأكاديميون، والمجتمع المدني بصفة عامة.

وثمة جدلٌ يدور الآن بشأن كيفية ضمان احترام القيم والرموز الدينية في إطار حقوق الإنسان، مع ترسيم الحدود الفاصلة بين حرية التعبير، من ناحية، وإذكاء نيران الكراهية والأحقاد بين أتباع الديانات المختلفة من ناحية أخرى؛ إذ تمثل تلك الدعوة تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف. ولدى العلماء المسلمين القدرة الكافية على تحديد المعطيات والمعايير الحقوقية. والدليل على ذلك أنهم تمكّنوا من الابتكار وتكييف النظام المصرفي الإسلامي مع متطلبات العصر الحديث. وفي اعتقادي أنه بوسعنا أن ننطلق من الأساس القانوني المشترك بين الصكوك الدولية والقانون الإسلامي فيما يتعلق بالمساواة بين بني البشر، وحرية الدين، والحق في الحياة والأمن والتملك، وغيرها من الحقوق الكثيرة التي يفصِّلها الفقه الإسلامي على أكمل وجه.

---

(١) الخطاب الرئيسي للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في افتتاح المنتدى الدولي المؤسسي بعنوان: «قيم عالمية مشتركة: تحديات ونماذج جديدة» ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨، انظر:

<http://www.oic-oci.org/>

وأعود فأقول إنه ينبغي أن يرتبط النقاش الدائر بشأن الحداثة مع طريقة تعامل المواطنين في هذه الدولة أو تلك من الدول الإسلامية مع مختلف القضايا المتصلة بحياتهم العملية واحتياجاتهم الروحية. إن اختبار حرية المواطنين في اختيار سلوك معين ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره معتمدًا على نظرتهم إلى هذا السلوك في ضوء موقعه من المعايير الأخلاقية، وقابلية التطبيق العملي، وإدراك أن ممارسة الحريات لا بد أن تتم على نحو يضمن عدم التعدي على حقوق الآخرين. وقد رأينا في الآونة الأخيرة أنَّ عددًا كبيرًا ومتزايدًا من العلماء المسلمين يؤكدون أن التعاليم الإسلامية متفقة ومنسجمة إلى حدٍّ بعيد مع المفهوم الحديث لحقوق الإنسان. وقد شاهدنا، مع الأسف، كيف أنَّ الإساءة للإسلام ولرموزه حرفت مجرى النقاش، ورأينا كيف أن بعض العناصر في الغرب تكيل الاتهامات للإسلام، ساعيةً بذلك إلى الطعن في القيم والمقدسات الإسلامية بدعوى حرية الرأي والتعبير. إن الحرية، وحرية التعبير بصورة خاصة، ينبغي أن تقترن بالمسئولية، وأن تكون ممارستها محكومة بحدود الأدب واللياقة، بعيدًا عن خطاب الكراهية المشحون بالتحريض ضد الآخرين. كذلك الدعاية الغربية التي تسعى إلى بناء جدار يحول دون تقبل القيم العالمية، وتعرقل المساعي الرامية إلى خلق توافق عالمي حول دعم حقوق الإنسان.

إقرار الميثاق المُعدَّل والبنود المتعلقة بحقوق الإنسان

أقر مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر المنعقد في داكار عام ٢٠٠٨، الميثاق المعدَّل لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي خطوة لها نتائج بعيدة المدى في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لقد كانت هذه الخطوة بمثابة إعلان عن بداية عصر جديد للمنظمة وأعضائها، فقد سلَّط الميثاق الضوء، من خلال أهدافه المبيَّنة في العديد من بنوده، على أهمية الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والإعلاء من القيم العالمية المشتركة. ولم تقتصر أحكام الميثاق على ذلك، وإنما امتدت لتشمل حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة. ولا شك في أنَّ هذا النهج الجديد في تحديد أهداف الميثاق يمثِّل خطوة كبيرة إلى الأمام في التناغم والانسجام مع القيم العالمية لحقوق الإنسان، وينطوي على مؤشرات للمواءمة بين القوانين الدولية وممارسات المنظمات الإقليمية أو الحكومية الأخرى.

ولدى اجتماع اللجنة الاستشارية رفيعة المستوى للقمة الإسلامية - وهي لجنة تتألف من شخصيات بارزة من العالم الإسلامي اجتمعت لطرح رؤية جديدة لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي - دارت نقاشات مستفيضة حول أهمية صياغة الحقوق بلغة خاصة. وقد ألحت جميع الشخصيات البارزة على ضرورة إدماج حقوق الإنسان في الميثاق بشكل خاص. وأثناء عملية التفاوض، تبنَّت الدول الأعضاء في المنظمة رؤيةً عامَّةً وشاملةً لحقوق الإنسان وأهميتها، ولم يقف الاهتمام عند حد الحقوق العامَّة وحدها، وإنما تعدّى ذلك ليشمل حقوق المرأة والطفل والأسرة.

اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

لقد عزّز الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي مكانة اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بأن جعلها أحد أجهزة المنظمة الأساسية، ومنحها مكانة مساوية لغيرها من الأجهزة، مما ساهم في إبراز ما تحظى به حقوق الإنسان من اهتمام. وفي التاسع من فبراير ٢٠٠٩ شرعت المنظمة في تشكيل هذه اللجنة بعقد أول اجتماع لمجموعة من الخبراء البارزين في مجال حقوق الإنسان عُهد إليهم بوضع حجر الأساس لهذه اللجنة، وتحديد رؤيتها ومجال عملها وأهدافها. وكان هناك العديد من النماذج الناجحة للهيئات الدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، التي سعت جادة - على مدار العقود الستة الأخيرة - إلى تقوية مركز حقوق الإنسان وحمايتها. وأيًا كانت الآلية المتَّبعة فإنها ما دامت تخدم أغراض المنظمة في التأكيد على أهمية حقوق الإنسان، فإنها ستكون، في رأينا، خليقة بشحذ همة المنظمة ودولها الأعضاء فيها للإعلاء من مركز حقوق الإنسان داخل الإطار الذي حددته المنظمة.

حماية حقوق المرأة

ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وأعلن تكافؤ الجنسين وحدد طبيعة العلاقات بين الرجل والمرأة بالتكامل بينهما بالزواج من أجل استمرار الحياة والعيش في إطار المودة والرحمة. فالمساواة بين المرأة المسلمة والرجل المسلم مساواة شاملة، بحكم وحدة الأصل الجنسي بينهما وإن لم تكن متماثلة، مراعاة للتكاليف

الحياتية، التي تجعل الذكر مسئولا عن توفير أسباب العيش لعائلته من مأكل ومشرب ومأوى ورعاية وغير ذلك، بينما لا تتحمل المرأة هذا العبء. وبناء على هذه الاعتبارات جعلت الشريعة الإسلامية امتيازًا محدودًا جدا للذكر على المرأة، وهو مجال الإرث، إذ يكون نصيب الذكر من الإرث مثل حظ الأنثيين، باعتبار مسئولية الرجل عن توفير أسباب العيش لعائلته. وهناك فرق آخر يتعلق بموضوع «الشهادة في النوازل» التي لها علاقة بالمال، حيث تكون شهادة المرأة أمام القاضي تعادل نصف شهادة الرجل في الأمور المالية. وبخلاف ذلك فإن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في الإسلام مساواة كاملة غير منقوصة.

لا يجد العالم الإسلامي غضاضة في مناقشة قضية المساواة بين الجنسين، ولا يستنكف من أن يطرحها على بساط البحث، فالإسلام لا يضع أي قيد يحرم المرأة من أن تتمتَّع بالمكاسب الحقوقية. ومنذ مطلع القرن الماضي، كان التغيير الاجتماعي في العالم الإسلامي حديث الساعة في العديد من المجتمعات الإسلامية، لا سيما فيما يتصل بحقوق المرأة. إن عدم المساواة على أساس الجنس في حقوق المرأة أو معاملتها ليس له أصل في الفقه الإسلامي. ولو صحَّ أن هناك انتقاصًا من حقوق المرأة في المجتمعات الإسلامية، فإنَّ مرجع ذلك إلى التقاليد المحلية والهياكل الاجتماعية، لا إلى تعاليم الدين نفسه. إن ظهور قوانين الأسرة والحماية التي توفرت للمرأة تظهر لنا إلى أي مدى نجح المصلحون الاجتماعيون في تغيير الممارسات التي كان يُنظر إليها على أنها تنطوي على تمييز بين الجنسين. وقد أصبحت هناك تشريعات تضمن للمرأة حقوقها كاملة في العديد من البلدان الإسلامية نذكر منها تركيا ومصر وباكستان والمغرب وتونس والجزائر وماليزيا وإيران وإندونيسيا وغيرها.

إن المساواة بين الجنسين أمرٌ لا خلاف فيه ولا يقبل الجدل، إذ إن الإسلام يسعى بقوة إلى النهوض بمفهوم المساواة بين البشر أجمعين. ولا يمكن القول بأن هناك تفوُّقًا أو أفضليَّةً لأحد الجنسين على الآخر في النواحي الأخلاقية أو الروحية أو الفكرية. أما التفوُّق الجسماني للرجل فليس معيارًا تتحدَّد على أساسه حقوق الرجل والمرأة في الإسلام.

ومن الأهداف الجليلة للإصلاح الشامل الذي نتطلع إليه تحسين وضع المرأة في الدول الأعضاء في المنظمة وتمكينها من الانتقال إلى مكانة أفضل تضاهي مكانة نظيراتها في البلدان المتقدمة اقتصاديًا، وقد بَذَلْنا مساعي مضنية لبلوغ هذا الهدف خلال السنوات الخمس الماضية، مستلهمين الأهداف الواردة في الميثاق الجديد، ألا وهي دعم وتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في جميع مناحي الحياة.

لقد كان برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي باعثا على الالتفات إلى قضية حقوق المرأة، وإيلائها ما تستحق من اهتمام، ووضعها في سياقها الطبيعي. فهو يهدف أساسًا إلى إجراء تغيير تشريعي من شأنه تحسين مكانة المرأة في المجتمعات المسلمة ورفعها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بما يتفق مع قيم العدالة والمساواة. ومن الأهداف التي حددها البرنامج كذلك الالتزام بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من خلال التقيُّد بالقيم الإسلامية. ولن تتوقف الجهود المبذولة في هذا الشأن عند هذا الحد، وإنما ستُلقي الضوء أيضًا على أهمية تعليم المرأة ومحو أميتها وإعداد «عهد منظمة المؤتمر الإسلامي لحقوق المرأة في الإسلام».

وقبيل انعقاد القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، قرر مؤتمر وزراء الخارجية، الذي عقد في صنعاء عام ٢٠٠٥، تنظيم أول مؤتمر بشأن المرأة المسلمة ودورها في تنمية المجتمع الإسلامي. وقد عُقِد هذا المؤتمر بعد ذلك في إسطنبول في نوفمبر من عام ٢٠٠٦. وقد تقرر في ذلك المؤتمر صياغة خطة عمل لتعزيز دور المرأة. وأما مؤتمر المرأة الثاني، الذي عقد في القاهرة يومي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨، فقد أقرّ وثيقة تاريخية؛ ألا وهي خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة. وتعكس هذه الخطة نهج الدول الأعضاء في المنظمة لتحسين مكانة المرأة وزيادة الفرص المتاحة أمامها، وذلك من خلال المؤسسات الوطنية المختلفة، ولا سيما عبر التشريعات وسن القوانين. ومن أهداف هذه الخطة كذلك القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الموارد الكافية والدعم اللازم، باعتبارها عناصر أساسية للمساعي الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في شتى المجالات العامة وعلى جميع الأصعدة. وتطمح الخطة كذلك إلى زيادة مستوى مشاركة المرأة في آليات صُنع

القرار ونقل هذه المشاركة من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني وإتاحة فرص متكافئة للمرأة بتمكينها من التعليم الجيد والرعاية الصحية والمشاركة الفعالة. كما تهدف الخطة كذلك إلى القضاء على جميع أشكال التميز ومناهضة العنف ضد المرأة.

وقد طُرحت عدة تدابير لإدخال هذه الخطة حيّز التنفيذ لا سيما وأنها تعد وثيقة شاملة تحدد أولويات ومتطلبات المرأة في إطار علاقتها بالمجتمع ككل. وتقع مسئولية تنفيذ هذه الخطة أساسًا على عاتق الدول الأعضاء في المنظمة. وفي سياق آخر، قدَّمت الخطة توصياتٍ خاصة لإنشاء إدارة داخل الأمانة العامة للمنظمة تعنى بشئون الأسرة، ولتشكيل فريق من الخبراء الحكوميين لمتابعة القضايا المتعلقة بالمرأة في كل الدول الأعضاء. كما أوصت الخطة بأن تعمل الدول الأعضاء على عقد مؤتمرات وندوات منتظمة تهدف إلى مناقشة الأطر المختلفة للتعامل مع قضايا المرأة، والتنسيق فيما بينها في مختلف المحافل، وعرض الصورة الحقيقية للمرأة، وتمثيل قضيتها على المستويين الوطني والدولي. وتنص الخطة أيضا على عقد مؤتمر وزاري بشأن المرأة مرة كلّ سنتين. وستسعى إلى دعم مساعي محو الأمية بين النساء وإتاحة الفرص أمام الفتيات والشابات، بما في ذلك برامج التبادل بين الدول الأعضاء. وتنص الخطة كذلك على إنشاء جهاز جديد في القاهرة يعنى بدور المرأة في عملية التنمية، وتحقيق تضافر عالمي لتنمية وتطوير قدرات سيدات الأعمال بتحسين مهاراتهن في تنظيم الأعمال وإدارتها. إن التصوُّر الذي تطرحه الخطة يجعل المرأة شريكة للرجل تقف معه على قدم المساواة في جميع مراحل صنع القرار، كما يتيح لها البيئة الصالحة والآمنة لتضطلع بأدوارها المختلفة على الوجه الأكمل.

وتُعتبر خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة أول محاولة جادة للدول الأعضاء في المنظمة للتعامل مع هذا المجال الإنمائي الذي طاله الإهمال لفترة طويلة، وهذا ما يبشر بأن تُسهم الخطة إسهاما فعّالا في تحسين مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في الدول الأعضاء، ووقف التهميش الذي تعاني منه.

إحياء العلوم والتكنولوجيا وروح الابتكار في العالم الإسلامي

لقد أصبح بقاء الجنس البشري معرضًا للخطر نتيجة للضغوط الناجمة عن الانفجار السكاني والاستغلال غير المسئول للموارد الطبيعية. ولعل من أكبر التحديات التي

تواجه البشرية في هذا العصر، قضية الحد من الضرر الذي لحق بالبيئة العالمية، ووضع تصوُّر لسياسات إنمائية مستدامة. فالاحتباس الحراري يحدث تغيُّرات مناخية خطيرة، فضلا عن إمكانية نضوب الموارد الطبيعية. وبالتزامن مع تدهور البيئة تبرز مشاكل مزمنة أخرى منها موجات شح المياه التي تشكل ضرورة من ضرورات الإنتاج الزراعي. وما يجب ذكره في هذا الصدد هو أن عددا من الدول الأعضاء في المنظمة قد باتت بحاجة إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لمواجهة أزمات نقص الغذاء، وتوفير الغذاء لمواطنيها. كذلك يشهد العالم نضوبا لمصادر الطاقة، مما أدى في السنوات الأخيرة إلى أن يتحول الحصول على الطاقة إلى حلم بعيد المنال لبعض الاقتصادات الضعيفة للعديد من الدول الأعضاء في المنظمة التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية اللازمة. ومن هنا يظهر موضوع البحث عن مصادر الطاقة البديلة والمتجددة كأحد أبرز التحديات التي تفرض نفسها على البلدان الإسلامية في هذا الشأن. ومن المعروف على مستوى العالم، أنه إذا ما نضبت مصادر الطاقة فسيُحدث ذلك سلسلة من الآثار والتداعيات الهائلة التي قد تتسبب في كوارث واسعة النطاق. والنموذج الأساسي للتنمية الذي توصلت إليه الدول الغربية لم تتمكن العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد من تحقيقه، وهي التي تعاني من تدني مستوى الخدمات والمرافق الأساسية والبنية التحتية في مجالي الصحَّة والتعليم. وفي الوقت الذي لا تزال فيه هذه البلدان تكابد مشقة كبيرة في مواجهة مشكلات التخلف، فإنها كثيرا ما تكون مطالبة بالتعامل مع الأوبئة التي تعاني منها. إن الموارد القليلة المتاحة للتنمية لا تسمح في غالب الأحيان بتوظيف الابتكارات العلمية والتكنولوجية لسدِّ فجوة التنمية حتى تتبوأ المكانة التي تليق بها في العالم.

وهكذا يجد العالم الإسلامي اليوم نفسه على مفترق طُرق تاريخي، وسط التحدِّيات والتغيُّرات العالمية، بكل ما تحمل من تداعيات مستقبلية. وإننا على يقين بأنَّ في وسعنا التعامل مع مثل هذه التحديات والتغيُّرات من خلال رؤية استراتيجية استشرافية من شأنها أن تعين العالم الإسلامي على التعاطي معها بتعزيز الإرادة الجماعية والعمل المشترك. ولحسن الحظ، فقد تم إقرار مثل هذه الرؤية عندما اتفقت الدول الأعضاء بالإجماع على رؤية عام ٢٠٢٠ (رؤية ١٤٤١ هجرية)، وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ويُمكن إيجاز جوهر هذه الخطة على النحو التالي: تتعهد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن تصبح مجتمعًا يقدِّر المعرفة، ويتمتَّع بكفاءة وأهليَّة عاليتين في استخدام العلم والتكنولوجيا وتطويرهما لتحسين رفاهيتها الاجتماعية والاقتصادية. إن النمو الاجتماعي والاقتصادي لا يتأتَّى إلا من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وهي من مصادر الثروة المستدامة التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها. ومن ثم، يمكن القول بأن العالم الإسلامي ليس أمامه من خيارٍ لكي يحظى بالمكانة العالمية التي يستحقها سوى عن طريق اكتساب المعرفة وامتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا وتعزيز مَلَكة الابتكار.

إن السبيل إلى بلوغ هذه الغايات يكمُن في تنمية وتطوير الموارد البشرية للمتفوقين من أبناء البلد. وقد طرحنا اثني عشر محورًا استراتيجيًّا من شأنها أن تسهم في تحقيق هذه الرؤية. ويأتي على رأس هذه المحاور محور الالتزام، فنحن بحاجة إلى أن نضمن وجود التزامٍ على أعلى مستوى سياسي بالاستثمار بصورة مستدامة في تنمية الموارد البشرية والبِنيات الأساسية، من جانب المصالح الحكومية والقطاع الخاص على السواء. كما أننا بحاجة إلى أن نكافح من أجل إتاحة التعليم الأساسي للجميع، والتعليم مدى الحياة، وأن نؤسس لإصلاح المؤسسات والمناهج التعليمية وتحسينها في كل المراحل التعليمية، حتى تواكب الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتمكينها من تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة. وعلينا في هذا الإطار أن نعمل على تطوير طاقاتنا وإمكاناتنا. وبعبارة أخرى، علينا أن نعمل على تحسين قدرتنا على تحصيل العلوم والتكنولوجيا والابتكار واستيعابها، والإلمام بها، واضعين في الاعتبار أن القوة البشرية هي موردنا الأول والأهم. وإذا انتقلنا إلى قطاع الصناعة في بلادنا، وجدنا أنها بحاجة إلى ضخ دماء جديدة من الأيدي العاملة الماهرة، لتكتسب من القوة والحيوية ما يعطيها ميزة تنافسية كبيرة. وبالمثل، فإن الإطار المؤسسي الخاص بالعلوم والتكنولوجيا بحاجة إلى التجديد والتطوير اللازمَين لوضعه في الصدارة ليقود خطة التغيير.

ولا ينبغي أن يغيب عن النظر في هذا المقام أن الثقافة أيضًا قد باتت بحاجة إلى أن تنال قسطًا وافيًا من الاهتمام، لأننا إذا أردنا أن نبني مجتمعًا يُقدِّر المعرفة والتعلم

ويدعمها، فعلينا أن نعمل على توفير بيئة تشجع الأفكار، وتدعم العلم والابتكار، وتحفز روح المبادرة، وتحث على استكشاف وتوسيع حدود المعرفة.

وانطلاقًا من هذا المنظور، فإنه ينبغي دعم التعاون بهدف تشجيع الشراكات الذكية، وتعزيز التآزر بين العلماء والمهندسين والأكاديميين، والمشرّعين والمؤسسات البحثية، والجامعات والمصانع والمصالح الحكومية والقطاع الخاص، بما يُسهم في تنمية المهارات والمواهب التي تتمتع بها القوى العاملة في بلادنا. ويتعيّن علينا أيضًا أن نعمل مع المجتمع بصفة عامّة من أجل تحسين جودة الحياة في مجتمعاتنا بتسخير العلوم والتكنولوجيا لخدمة الحياة اليومية، باستغلال الوسائل التكنولوجية في رفع الفاعلية وتوفير أسباب الرفاهية. إننا بحاجة إلى تنمية قدرة المجتمع على الابتكار وتطويرها وتمكينه بما يلزم لاستخدام العلوم والتكنولوجيا لتلبية حاجياته. ولما كانت مواردنا المالية محدودة والأيدي العاملة قليلة، فلا بد لنا من ترتيب أولوياتنا بما يضمن تخصيص الموارد للقطاعات التي ستعود بأكبر قدر ممكن من المكاسب.

إننا إذ نمضي في تنفيذ رؤيتنا وتحقيق أهدافنا، فإننا نصبح أشدَّ عزمًا وتصميمًا على الوقوف إلى جانب الدول المحرومة، والأقل نموًّا، من الدول الأعضاء في المنظمة. ويتعيّن علينا، علاوة على ذلك، أن نعالج مشكلة الفقر وأن نتلمّس كل السُّبُل المتاحة للقضاء عليه واقتلاعه من جذوره. كما جاء إطار خطة برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأهداف الإنمائية للألفية بالشروع في تنفيذ خطة إنمائية شاملة تهدف إلى مكافحة الفقر والعوز، بدعم داخلي ودولي، سواء عن طريق المساعدات المالية أم العينية.

وتُعد البيئة أحد المحاور التي نضعها نُصب أعيننا في هذه المرحلة. فتبادل المعارف والخبرات، القائم على أساس الشراكة العالمية، لا بد أن ينعكس في صورة ما يُعرف بثقافة التنمية، التي سوف تُسهم في وضع حدٍّ للتدهور البيئي المتواصل الذي يسببه الإنسان. ولبلوغ هذا الهدف، علينا أن نعمل على توحيد المعايير واللوائح التنظيمية في سعينا إلى تحقيق اقتسام عادل للمعارف والخبرات، وتلبية حاجتنا إلى مجموعة متناغمة من المعايير والقوانين التنظيمية على المستويين الوطني والدولي. ونحتاج أخيرا إلى إنشاء

مؤسسة مالية مؤثرة وفعَّالة على الصعيدين الوطني والدولي، للاضطلاع بمهمة تسهيل تدفق المعارف والخبرات بين الدول بشكل عام، وبين الجنوب النامي والشمال المتقدم على وجه خاص.

ولكي نتمكن من تحقيق هذه الأهداف، أدركنا ضرورة الإقدام على نقلة نوعية في أسلوب إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم الإسلامي. ومن هنا، كان لزامًا علينا أن نُخضِع العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتقويم المستمر، من خلال تصنيف البيانات وجدولتها وتحليلها، وكشف الأخطاء وحل المشاكل، وذلك للتعرُّف على الأسباب التي تكمن وراء تخلُّف بعض المجتمعات الإسلامية وعدم بلوغها المستوى التنموي المتوقع لها في هذا المجال. كما أننا بحاجة إلى تحسين وتوطيد علاقات التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة، من أجل تعزيز ورفع مستوى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية مهارات الأيدي العاملة، وبالتالي تقليص الفوارق وتضييق الهوَّة التي تفصل بين الدول التي تتصدَّر ركب التقدُّم، وتلك التي تتذيَّله. وعلينا ألا ندَّخر في مجال تعزيز القوة العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء في المنظمة واستغلالها، والانتفاع بها إلى أبعد حد، لشحذ إمكاناتها وقدراتها ومهاراتها الفنية وتنميتها، باعتبارها السبيل الأوحد لمواجهة التحديات الحديثة.

وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه الأجيال الصاعدة الشابة في رسم معالم المستقبل، فإنه ينبغي علينا أن ننظر إلى الشباب في البلدان الإسلامية باعتبارهم مصدرًا حيويًّا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. لذلك نرى أن تدريب الشباب تدريبًا يوسِّع نطاق مداركهم ومهاراتهم ويستثمر قدراتهم الإبداعية، سيكون خطوة هامة تخطوها الدول الإسلامية على مسار التقدُّم العلمي والتكنولوجي. على أن يقترن ذلك بحشد كل القوى المجتمعية، من القطاع الخاص والمصالح الحكومية، للعمل معًا على تطويع الطاقات الإبداعية الكامنة، والمواهب والمهارات، والموارد المالية واستثمارها.

وعلينا أن نضع القيم والمبادئ الإسلامية نُصب أعيننا مع كل خطوة نخطوها على طريق تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية الموارد البشرية. وتأسيسًا على الإطار

المفاهيمي لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وما تضمَّن من توصيات، شرعت الأمانة العامة للمنظمة بالفعل في تدشين عدد من المبادرات المبيَّنة أدناه.

تصنيف الجامعات في دول منظمة المؤتمر الإسلامي

يمثّل التعليم العالي حجر الزاوية في العملية التعليمية والتدريبية، وهو القاعدة التي تقوم عليها صروح الموارد البشرية وتنمو. ومن هذا المنطلق، ومن أجل الاستجابة للطلب المتزايد لقوى السوق في اقتصاد المعرفة، لا بد لنا من إلقاء نظرة جديدة على نظام التعليم العالي في دول العالم الإسلامي فيما يتعلق بجودة التعليم وصلته بالمجتمع. ومن هنا كان اهتمامُنا ببلورة منهجية شاملة وموضوعية لتقييم أداء الجامعات في بلدان المنظمة، من حيث جودة التعليم وارتباطه بالمجتمع وحجم الإنتاج البحثي، سوف يعكس تصنيف الجامعات نتيجة هذا التقييم. وتكمُن الغاية من ذلك في اختيار ما لا يقل عن عشرين جامعة للارتقاء بها إلى مصاف الجامعات الخمسمائة الأفضل على مستوى العالم. وإذا ما تحقق ذلك، فستصبح هذه الجامعات نموذجًا تحتذي به الجامعات الأخرى.

الحصاد المبكر والمشروعات الكبرى

ومن المبادرات المهمة أيضًا التي تبنَّتها المنظَّمة في هذا الصدد، إطلاق فكرة مشروع الحصاد المبكر الذي يهدف إلى تعزيز واستغلال الإمكانات والقدرات والمهارات التكنولوجية التي تتمتع بها الدول الأعضاء في المنظمة في مجال التكنولوجيات المتقدمة. ويتمحور مفهوم الحصاد المبكر حول الحاجة إلى توثيق عرى التعاون بين الدول الأعضاء المتقدمة في المنظمة، بما يحقق التنمية العلمية والتكنولوجية المنشودة في الدول الإسلامية الأقل نموا. وسيحفّز هذا المشروع مشاركة القطاع الخاص في بناء القدرات التكنولوجية في الدول الأعضاء في المنظمة، ويميل خاصة إلى تحديد المشروعات التي تتسم بسرعة الإنتاج والتركيز والفاعلية والانضباط المالي، لضمان التنفيذ وبلوغ نسبة النجاح المنشودة في البحث والتطوير في المجالات العلمية والتكنولوجية.

ليس هذا فحسب، فقد شرعنا مؤخرًا في تبنِّي فكرة تكافلية أطلقنا عليها اسم المشروعات الكبرى. وهي فكرة تتمحور حول مبدأ المصلحة المشتركة، والعمل المشترك على تصميم وتصنيع وتسويق منتجات معيَّنة للتكنولوجيا العالية داخل الدول الأعضاء في المنظمة. وقد بدأ العمل فعليًّا في إعداد خطط تجارية للمشروعات الكبرى تتعلق بإنتاج السيارات والطائرات، فيما لا يزال مشروع المستحضرات الصيدلانية البيولوجية قيد البحث والدراسة.

ونأمل في أن نتمكَّن عن طريق مثل هذه المشروعات من تجميع وتوحيد الموارد المحدودة المتاحة للعلوم والتكنولوجيا والطاقات البشرية والمتناثرة حاليًا في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة، ومن الممكن كذلك أن تُفسح هذه المشروعات آفاقًا جديدة للتجارة، وتُسهم في فتح أسواق جديدة، وتوفير فرص جديدة للعمل، وتسهيل تبادل الخبرات المهنية، وتعزيز التبادل العلمي، ودفع عجلة التنمية والبحث العلمي.

أطلس ابتكارات العالم الإسلامي

لكي نتعرف على الأوضاع الراهنة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم الإسلامي، فإننا بحاجة إلى استحداث أسلوب مبتكر للوقوف عليها من خلال عملية دقيقة وشاملة لجمع وتحليل البيانات. وقد أطلقت الأمانة العامة للمنظمة، بالتعاون مع الجمعية الملكية في المملكة المتحدة إشارة البدء في المشروع الضخم؛ مشروع أطلس ابتكارات العالم الإسلامي.

وغنيٌّ عن الذِّكر أن ما يحفِّز ويدفع الاقتصاديات العالمية في أيامنا هذه هو الابتكار في العلوم والتكنولوجيا، إذ إنه ليس من سبيلٍ إلى ضمان التنمية الاقتصادية سوى بامتلاك ناصية التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم تمهيد الطريق لاقتصاد أكثر نشاطًا وحيوية: ألا وهو اقتصاد المعرفة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الالتزام بسياسةٍ للعلوم والتكنولوجيا تتَّسم بالدقة والفاعلية. ومن المؤسف أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣ في عيِّنة مكوَّنة من عشرين دولة ممثِّلة للدول الأعضاء في المنظمة لم تتجاوز في المتوسط ٠,٣٤ في المائة، مقابل المتوسط العالمي الذي

يبلغ ٢,٣٦ في المائة. ونتطلع إلى أن نتمكّن من خلال برنامج أطلس ابتكارات العالم الإسلامي من الحصول على تفسيرات في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن الصورة الإجمالية قاتمة، إلا أنه يوجد على مستوى الدول، كُل على حدة، عدد متنامٍ من التطوُّرات اللافتة للنظر، والتي تعزز إمكانية حدوث نقلة مستقبلية كبيرة في قدرات العالم الإسلامي الابتكارية. وإننا نشهد حراكًا ملحوظًا في الدول الإسلامية الغنية بالنفط على وجه خاص، والتي أصبحت تنظر إلى التنمية والبحث العلمي باعتبارهما مطلبين ضروريين لضمان تحقيق الرخاء والرفاهية على المدى البعيد، وذلك في سياق النظر إلى نضوب الموارد والتغيُّر المناخي والتحوُّل التدريجي في اتجاه اقتصاديات ما بعد النفط. وتكشف دراسة استقصائية قصيرة ومحدودة عن وجود ديناميكية جديدة في اتجاه مزيد من الوعي بالأهمية القصوى للعلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي.

لقد ضاعفت تركيا من حجم إنفاقها على البحث العلمي في غضون السنوات الخمس الماضية، وهي في طريقها إلى بلوغ هدفها بإنفاق واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع بحلول عام ٢٠١٠. وجدير بالذكر أن تركيا، عبر السنوات الاثنتي عشرة الماضية، قد انتقلت من المرتبة السابعة والعشرين إلى التاسعة عشرة في الترتيب العالمي لمعدلات المطبوعات العلمية. وسيرًا على المنوال نفسه، أعلن الرئيس المصري حسني مبارك في ديسمبر من عام ٢٠٠٦ عن انطلاق «عقد العلوم والتكنولوجيا» في مصر، مع التخطيط لرفع الميزانيات المرصودة للبحث العلمي، ورفع مستويات التعاون الدولي. وفي عام ٢٠٠٧، حظيت المملكة العربية السعودية بجامعة متميزة للتعليم والبحث العلمي، عندما فتحت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا أبوابها للطلاب، ووضعت الجامعة في عام ٢٠٠٨ ـ بالتعاون مع مكتبة الكونجرس الأمريكية خطة لتحويل جميع السجلات العربية والوثائق العلمية إلى ملفات رقمية ونُسخ إلكترونية. ومن المُنتظَر أن يلعب هذا المشروع دورًا رياديًّا في إبراز المنجزات العظيمة والمجد التليد للحضارة الإسلامية، التي ستكون متاحة على شبكة الإنترنت بالمجّان من خلال المكتبة الرقمية العالمية. أما دولة قطر، فقد أنشأت المدينة التعليمية التي تقع على مساحة

ألفين وخمسمائة فدان خارج الدوحة، وتضمُّ خمسًا من أفضل الجامعات على مستوى العالم. كذلك فقد انعقد مؤتمر تأسيسي للعلماء العرب المغتربين في مدينة الدوحة، في إبريل من عام ٢٠٠٦، وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر البحث في سُبُل ووسائل استقطاب الطاقات البشرية العربية المؤهلة تأهيلا عاليا، وعكس هجرة الأدمغة. وقد شارك في المؤتمر مائة وثمانون عالمًا من أصول عربية مختلفة، تدارسوا الفرص البحثية في العالم العربي، والقنوات المتاحة للتعاون، وكذلك آليات الشراكة. ومن جانبها، أعلنت قطر تخصيص ملياري دولار أمريكي للبحث العلمي حتى حلول عام ٢٠١٠، إضافة إلى ٣٠٠ مليون دولار يتم تخصيصها لما يسمى بصندوق نبع المعرفة.

وفي مكان آخر من العالم الإسلامي، تبنَّت باكستان مبادرة مشابهة لوقف هجرة الأدمغة. وأجرت العديد من المؤسسات المنضوية تحت لواء منظمة المؤتمر الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) دراسات حول الموضوع ذاته، وتعمل على تنفيذ عدد من الأنشطة في هذا الشأن. وفي إيران، ارتفع عدد الأوراق البحثية من خمسمائة ورقة فقط عام ١٩٩٥ إلى ما ينيف على تسعة آلاف ورقة عام ٢٠٠٧، لتكون إيران بذلك إحدى أنشط دول الشرق الأوسط وأغزرها إنتاجا في المجال العلمي في الوقت الراهن. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت نيجيريا المجلس الوطني للبحوث العلمية والتنمية، وضخَّت خمسة مليارات دولار في صندوق تنمية التكنولوجيا النفطية التابع لها لدعم التعليم والبحث العلمي، فيما أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، في مايو من عام ٢٠٠٧، عن إنشاء مؤسسة تصل ميزانيتها إلى عشرة مليارات دولار، ويكون الهدف منها إقامة مراكز بحثية بالجامعات العربية، وتقديم مِنَح بحثية للعلماء العرب.

ولكن طريق الوصول إلى عالم إسلامي تزدهر في ربوعه روح الابتكار لا يخلو من العقبات والعراقيل، وتظل فيه، إلى جانب لمحات التقدم، تحدِّياتٌ جسام. فبالنظر إلى المستوى المتدنِّي للرواتب والبنية التحتية والمِنَح البحثية، نستطيع أن نستوعب ونتفهم الأسباب التي تكمن وراء استمرار هجرة الأدمغة إلى خارج العالم الإسلامي، وحرص العديد من كبار العلماء والمهندسين على مواصلة مسيراتهم المهنية في البلدان الغربية، بينما

تبقى إشارات رجوع العائدين منهم قليلة جدا. ونأمل في أن تسهم فكرة المشروعات الكبرى الجارية في علاج بعض هذه المشكلات.

إن غالبية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تناضل اليوم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استيراد مختلف التكنولوجيات من الدول المتقدمة. ونحن على وعي تام بأنه ليس من الممكن نقل جميع التكنولوجيات، ما لم تتوفر لدينا أيادٍ عاملة تتمتع بالخبرة والمهارة، لكي نتمكن من تشغيل وإدارة هذه الوسائل التكنولوجية محليًا. ولعلاج هذه المشكلة، ولتجنُّب أن نكون عالة على الدول المتقدمة، فإننا نحرص على تشجيع الدول الأعضاء في المنظمة على التركيز على التعليم والتدريب في العلوم والتكنولوجيا، بالاعتماد على إمكاناتهم وقدراتهم المتوفرة من خلال الشراكة.

وإنني إذ أدرك وأقرُّ بأن الطريق أمامنا لا يزال طويلًا وشاقًّا، أومن بأن بعضا من الجهود الطيبة التي نبذلها الآن سوف تظهر نتائجها وتؤتي ثمارها في المستقبل القريب. وعلينا أن نستمر في المضيِّ قُدُما، وألا نحيد عن الاستراتيجيات والبرامج المستدامة التي تتجاوب مع التطورات العالمية. وعلينا كذلك أن نواصل اعتمادنا على الإرادة الجماعية والعمل المشترك للدول الأعضاء في المنظمة. والأهم من ذلك كله هو العمل على تجميع الموارد، وتبادل الخبرات، وتعزيز سبل التعاون والعمل معا للنهوض بأمتنا.

وعلينا أن ندرك دائمًا أن التغيير ليس أمرًا سهلًا وأن علينا أن نتوقع باستمرار شيئًا من المقاومة. فجمود الوضع الراهن يصعب كسره لا سيما عندما يكون الوضع عصيًا والتغيرات المطلوبة هائلة. وها نحن الآن نصطدم بواقع ينبغي أن نتغلَّب فيه على ذاك الإغراء الذي يجعلنا نكتفي بإجراء تعديلات شكلية وتجميلية. وينبغي أيضًا ألا يغيب عن أذهاننا أنه مع كل ما قد نبذله من جهد، فإن ذلك قد لا يكون كافيا لإحياء برامج بناء القدرات والإمكانات وإنعاشها، وتنمية الموارد البشرية التي يحتاجها العالم الإسلامي ويستحقها.

الفصل التاسع
التعاون الاقتصادي والتجاري

انطلقت منظمة المؤتمر الإسلامي كمنتدى سياسي يهدف إلى جمع العالم الإسلامي وحشده حول القضايا المشتركة. وسرعان ما أدرك القائمون على المنظمة أن تفعيل العمل السياسي المشترك لا بد أن يرتكز على تعاون واسع النطاق يشمل العمل الاقتصادي المشترك. وقد أعلن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول الذي عقد في جدة عام ١٩٧٠ أن على الحكومات المشاركة أن تتشاور فيما بينها من أجل توثيق التعاون وتبادل المساعدات في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والروحية.

وفي المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الخارجية الذي عقد في لاهور عام ١٩٧٤ تناول الوزراء المجتمعون بالتفصيل أبرز القضايا الاقتصادية التي تواجه بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، كما اتخذ الاجتماع تدابير مناسبة ترمي إلى إرساء أسس التعاون الاقتصادي والتجاري وتعزيزه وتدعيمه وذلك عن طريق وضع ما يلزمه من أطر قانونية ومؤسسية متعددة الأطراف. وفي هذا السياق، وكما ذكرنا في الفصل الثاني، فقد تم تأسيس صندوق التضامن الإسلامي عام ١٩٧٤ بوصفه جهازًا متفرعًا من أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي لتوفير الدعم المادي للأنشطة الثقافية والتعليمية والمؤسسية والفنية والاقتصادية في العالم الإسلامي. وأعقب ذلك بوقت قصير إنشاء البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٤ الذي بدأ عمله في العام التالي مباشرة، كمؤسسة متخصصة تهدف إلى تقديم المساعدة في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للتجارة الخارجية لتلك الدول.

وقد أنشئ بعد ذلك العديد من الأجهزة والمؤسسات المتمية لتساعد منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية المرسومة. كما تم تأسيس العديد من الأجهزة المتفرعة، منها: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء. وإضافة إلى ذلك، تأسست بعض المؤسسات المنتمية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في القطاع الخاص، ومنها: الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومركزها في كراتشي والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومقره في جدة واتحاد الاستشاريين من الدول الإسلامية في إسطنبول.

الاتفاقيات والتشريعات متعددة الأطراف

أعدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عددًا من الاتفاقيات والتشريعات متعددة الأطراف ووافقت عليها خلال العقود المتالية المنصرمة، بهدف تهيئة الظروف القانونية اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري. وقد تم تفعيل بعض هذه الاتفاقيات عقب استيفاء المتطلبات القانونية المطروحة بينما لا تزال اتفاقيات أخرى تنتظر الموافقة القانونية من الدول الأعضاء.

وقد تم إقرار أول اتفاقية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري من قِبل المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية المنعقد في طرابلس عام ١٩٧٧ وهي الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع انتقال رءوس الأموال والاستثمارات وتبادل المعلومات والخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجية بين الدول الأعضاء. كما أنها تهدف أيضًا إلى تمهيد الطريق لقيام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتطبيق مبادئ التعامل التجاري النزيه والعادل الخالي من التمييز والمحاباة فيما بينها، مع إيلاء عناية خاصة للدّول الأعضاء الأقل نموًّا.

أما الاتفاقية الثانية فكانت اتفاقية تشجيع وحماية وضمان استثمارات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تم إقرارها من قِبل المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية المنعقد في بغداد عام ١٩٨١. وقد وضعت هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية

لتشجيع حركة انتقال رءوس الأموال بين الدول الأعضاء، وحماية الاستثمارات من الأخطار التجارية وضمان انتقال رءوس الأموال وأرباحها وعوائدها إلى الخارج.

وأعقب تلك الاتفاقيات إعداد ثلاث اتفاقيات تشريعية وصياغتها، تختص الاتفاقية الأولى منها بإنشاء مجلس إسلامي للطيران المدني، وهي الاتفاقية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في نيامي عام ١٩٨٢. أما الاتفاقية الثانية فتختص بالنظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية وقد أقرها المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في صنعاء عام ١٩٨٤. أما الاتفاقية الثالثة، وهي النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس، فقد تم إعدادها تحت رعاية وإشراف اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وتم إقرارها عليها في الدورة الرابعة عشرة للجنة في إسطنبول عام ١٩٩٨، ولا تزال الاتفاقيتان الأخيرتان تنتظران استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وإضافة إلى الاتفاقيات العامة الأساسية التي أنشئت في ثمانينيات القرن العشرين، توجد اتفاقية أخرى أعدّ نسختها الأولى المركز الإسلامي لتنمية التجارة تحت رعاية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، وهي الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية. وتم إقرارها في الدورة السادسة عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٠٢ وعقب دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، تم تشكيل لجنة المفاوضات التجارية. وانتهت المفاوضات التجارية بين الدول المشاركة إلى صياغة مزيد من الوثائق القانونية مثل بروتوكول خطة التعرفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك اعتماد وثيقة قواعد المنشأ. ونظرا لأهمية تلك التطورات، فسناقش إنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء والاتفاقية الإطارية لاحقا في هذا الفصل.

خطة العمل الخاصة بعام ١٩٨١ وانشاء اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

كانت القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة والطائف عام ١٩٨١ نقطة تحول لجهود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم التعاون الاقتصادي

والتجاري فيما بينها. فقد تبنت القمة ضمن مساعيها، كما ذُكِر في الفصل الثاني، خطة عمل لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء شملت سبل التعاون في عشرة قطاعات[1].

وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت القمة الإسلامية الثالثة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، لتنسيق الجهود في المجالات الاقتصادية والتجارية ولصياغة برامج من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في تلك المجالات. كما أقرت القمة إنشاء لجان مشابهة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، مثل اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، وفي مجالات الإعلام والشئون الثقافية مثل اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) والتي تناولناها بالتفصيل في الفصل الثاني.

وقد بدأت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري عملها عقب قرار القمة الإسلامية الرابعة التي عقدت في الدار البيضاء عام ١٩٨٤ والتي أسندت رئاسة اللجنة إلى الرئيس التركي. ونتيجة للجهود التي بذلتها تركيا لتوسيع عضوية اللجنة لتشمل كل الدول الأعضاء بدلًا من عشر دول كما كان مقررًا في البداية، فقد أقرت القمة الإسلامية الخامسة التي عقدت في الكويت عام ١٩٨٧ بصفة رسمية توسيع عضوية اللجنة بحسب ما تم الاتفاق عليه. وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى في نوفمبر ١٩٨٤، وأنشأت لجنة للمتابعة عقدت اجتماعها الأول في سبتمبر ١٩٨٥. كما تم لاحقًا تنظيم جلساتها السنوية على مستوى الوزراء، وكذلك اجتماعات لجنة المتابعة بشكل دوري لتنعقد مرتين سنويا بحيث تكون الأولى في الخريف والثانية في الربيع على التوالي. وإضافة إلى ذلك فقد تبنت القمة الإسلامية الخامسة عام ١٩٨٧ مجموعة من القرارات تتعلق بتنظيم عمل اللجنة، واعترفت بالنشاط الإشرافي العام الذي تقوم به في تنفيذ خطة العمل الخاصة بعام ١٩٨١. كما صادقت القمة الإسلامية السادسة على

(١) تشمل: الأغذية والزراعة، والتجارة، والصناعة، والنقل والاتصالات والسياحة، والقضايا المالية والنقدية، والطاقة، والعلوم والتكنولوجيا، والقوى العاملة والشئون الاجتماعية، والصحة والسكان، والتعاون الفني.

النظام الأساسي وقواعد الإجراءات الخاصة باللجنة والتي تضمنت بندًا خاصًا بتوسيع العضوية. وفي أول دورة لها في عام ١٩٨٤، تبنت اللجنة قرارًا بتنفيذ «برنامج قصير الأجل لتنشيط التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي».

وقد بدأت اللجنة عملها منذ دورتها الأولى بوضع ثلاث خطط مالية متعددة الأطراف لتشجيع التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وبدأ العمل بالخطة الأولى طويلة الأجل لتمويل التجارة والمعروفة باسم «برنامج تمويل الصادرات» عام ١٩٨٧ تحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية. وتهدف الخطة إلى تشجيع تصدير السلع غير التقليدية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك. أما الخطة الثانية والمعروفة بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات فقد أنشئت عام ١٩٩٤ بوصفها عضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبدأت عملها في عام ١٩٩٦ بعد استكمال الإجراءات اللازمة. وتهدف المؤسسة إلى توسيع حجم التجارة وتدفق الاستثمارات في الدول الأعضاء من خلال توفير خدمات التأمين وإعادة التأمين لائتمان الصادرات والاستثمارات الأجنبية. وتقوم الخطة الثالثة على اتفاقية اتحاد المقاصات الإسلامي متعدد الأطراف والتي أعدها البنك الإسلامي للتنمية واعتمدتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في دورتها الثامنة في عام ١٩٩٢. وتهدف الاتفاقية إلى وضع نظام لتيسير عملية تسوية المعاملات النقدية بين أعضاء الاتحاد من خلال السماح لهم باستخدام عملاتهم الوطنية للسداد أثناء تعاملاتهم التجارية مع باقي الدول الأعضاء. كما حثت اللجنة في دورتها العاشرة عام ١٩٩٤ الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على الاهتمام بوضع ترتيبات للمقاصة فيما بينها تتسم بالمرونة فيما يختص بالسلع التي يتم تغطيتها وفقًا للمشاركة الطوعية فيما يتعلق بالعضوية، إلا أن هذه الترتيبات لم تترجم إلى واقع ملموس. وتعد صياغة الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة في عام ١٩٩٠من أبرز إنجازات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

وفضلًا عن الأجندة المعتادة للجنة والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري، فقد تم عقد عدة اجتماعات على مستوى الوزراء بالتزامن مع الدورات السنوية الخاصة بالصناعة والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والنقل والاتصالات والطاقة والبنيات

الأساسية والأشغال العامة والتعاون الفني. وبمعنى آخر، فقد تم التطرق لمعظم جوانب التعاون الاقتصادي العشرة الواردة في خطة عمل عام ١٩٨١ الواحد تلو الآخر.

وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين ومطلع التسعينيات شهد العالم أحداثًا تاريخيةً بالغة الأهمية مثل سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا وانهيار الكتلة الاشتراكية وحل الاتحاد السوفيتي وإنشاء السوق الأوربية المشتركة. وقد أثارت كل هذه التغيرات في المناخ السياسي والاقتصادي العالمي، قلق الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إزاء الآثار المحتملة على أنظمتها الاقتصادية وعلى النظام الاقتصادي العالمي، مما استوجب مراجعة نظام التعاون الاقتصادي الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولا سيما خطة عمل عام ١٩٨١ وإجراءات تنفيذها. وقد انبثقت هذه الفكرة في الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي عُقدت في عام ١٩٩٠، ومن ثم طالبت القمة الإسلامية السادسة التي عقدت في داكار عام ١٩٩١ اللجنة بصياغة استراتيجيات جديدة لخطة العمل.

وعملًا بهذا القرار، أعد مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول صيغة أولية اسْتُكملت من خلال سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها مجموعة الخبراء. وقد أقرت الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٩٤، الخطة والاستراتيجية الجديدة، وصادقت عليها القمة الإسلامية السابعة في الدار البيضاء في العام نفسه. وقد وضعت الاستراتيجية الجديدة الأهداف العامة والمبادئ الأساسية والأساليب والآليات على أساس خبرة منظمة المؤتمر الإسلامي وتجاربها السابقة وعلى ضوء التغيرات العالمية الجديدة وما صاحبها من خطط وبرامج، في الوقت الذي حددت فيه الخطة مشكلات وأهداف كل قطاع من القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك فقد حددت الخطة برامج عمل في عشرة مجالات[1]. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، فإن تنفيذ خطة عمل عام ١٩٨١ قد غدا بطيئًا حتى أصبح نجاح الخطة بالفعل محدودًا فيما يتعلق بالنتائج النهائية الملموسة، وبمتابعة

(١) وبالتحديد: الأغذية والزراعة والتنمية الريفية، والصناعة، والطاقة والتعدين، والتجارة الخارجية، والنقل والاتصالات، والسياحة، والأموال والمعاملات المصرفية وتدفق رءوس الأموال، والتكنولوجيا والتعاون الفني، وتنمية الموارد البشرية، وشئون البيئة.

الأداء على المستويات الفنية والسياسية. وقد ظلّ التقدم البطيء في سير تنفيذ خطة العمل هاجسًا مستمرًا لدى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وكذلك لدى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي واقع الأمر، فقد ساهمت عديد من العوامل المختلفة في عرقلة متابعة تنفيذ خطة العمل ونجاحها، وتتنوع تلك الأسباب ما بين أسباب تنظيمية وفنية ومالية وسياسية تتعلق بطبيعة وثيقة الخطة وهيكلها وسياقها الفعلي بالإضافة إلى التركيبة المعقدة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ككيان واحد. وجدير بالذكر أن خطة العمل تعاني من ثلاثة مواطن ضعف أساسية تجعلها أشبه بإعلان نوايا أكثر من كونها خطة عمل، وهي: غياب الإطار الزمني وغياب الأهداف الكمية المحددة وعدم وجود نظام لتحديد وترتيب الأولويات. وقد تم التعامل مع مكامن الضعف هذه من خلال وضع أهداف محددة مثل زيادة نسبة التجارة البينية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي لتمثل ٢٠٪ من إجمالي التجارة خلال مدة خطة العمل، أي حتى عام ٢٠١٥، ومن خلال تحديد الأولويات ووضع إطار زمني محدد. وهو ما يتمثل في برنامج العمل العشري والذي سنستعرضه لاحقًا في هذا الفصل. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري قد أثبتت بجدارة فاعليتها في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وتنظيمها بين الدول الأعضاء.

برنامج العمل العشري

يحدد برنامج العمل العشري الذي وضعته منظمة المؤتمر الإسلامي، كما ذكرنا سابقًا، الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة العديد من التحديات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تفرض نفسها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. أمّا في مجال التنمية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، فإن هذا البرنامج يهدف بالأساس إلى تحقيق أعلى معدلات النمو والرخاء للدول الأعضاء في المنظمة، إذ يعطي البرنامج أولوية لتعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة نسبة التجارة البينية بين دول المنظمة لتصل إلى ٢٠٪ من حجم التجارة الكلية خلال مدة البرنامج، والتخفيف من حدة الفقر في تلك الدول،

ودعم التنمية في إفريقيا وخلق روح التضامن لمواجهة الكوارث الطبيعية والتعامل مع القضايا المتعلقة بالتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا وحقوق المرأة والشباب والأطفال والأسرة في العالم الإسلامي، إلى جانب تيسير التبادل الثقافي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

ولا يزال هذا البرنامج يمرّ في الوقت الراهن في مرحلة التنفيذ، إذ تُعقَد اجتماعات خاصة للإسراع بتنفيذه. كما تم إعداد وثيقة «الإطار التنفيذي لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي» لتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء وجميع الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية لتنفيذ هذا البرنامج. وتضم تلك الوثيقة قوائم بالأنشطة التي ينبغي القيام بها من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسساتها المختلفة. ومن الأمور التي تضمن متابعة تنفيذ هذا البرنامج هو كون تنفيذه ومتابعته يعتبر بندا دائما على جدول أعمال جميع الاجتماعات المهمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من قمم ومجالس لوزراء الخارجية واجتماعات اللجان الدائمة، بما فيها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

إن تنفيذ هذا البرنامج بأكمله وتحقيق أهدافه خلال إطاره الزمني يتطلب تكاتف جهود الدول الأعضاء، وهذا بدوره سيمنح تلك الدول الفرصة لمواجهة تحديات العصر الحديث والتغلب عليها، كما سيساعدها على تحقيق مستويات أعلى من التقدم والرخاء الاجتماعي والاقتصادي، ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق إلا من خلال إرادة سياسية قوية، وتعاون وثيق، وتضامن كبير من جانب حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن خلال التعاون الوثيق والبنّاء بين أجهزة المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة.

نظام الأفضليات التجارية وجهود دعم التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي

يُعدّ انخفاض مستويات الإنتاج والدخل في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أبرز التحديات في المجال الاقتصادي؛ إذ يتناقض ذلك بشدة مع القدرات

والموارد الطبيعية والبشرية الفنية والإمكانات الاقتصادية العالية التي تتمتع بها الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ولا سيما الأراضي الشاسعة والثروات المعدنية والطاقة (وبخاصة البترول والغاز الطبيعي) والموارد الزراعية والبشرية والإمكانات المادية.

لم يتسنَّ بعدُ استغلال الموارد الاقتصادية والتجارية الأساسية في معظم الدول الأعضاء في المنظمة لتسهم بمستويات مقبولة في الإنتاج العالمي والتجارة العالمية. وباستثناء بعض الدول مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا، فلا يزال بوسع معظم الدول الأعضاء وبخاصة الدول الأقل نموًّا تصدير كميات محدودة من السلع الأولية (في الغالب منتجات زراعية ووقود). وبوجه عام، فإن تلك الدول لم تتمكن من تحويل هيكلها الإنتاجي من تصنيع منتجات أولية تقليدية ذات قيمة منخفضة إلى تصنيع منتجات تكنولوجية ذات قيمة مضافة عالية، كما أنها لم تتمكن من زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية لاقتصادياتها. وبمعنى آخر، فإن تلك الدول لم تتمكن بعد من اللحاق بركب تيار العولمة الراهن والمنافسة الشرسة على المستوى العالمي. وقد أدى ذلك الأمر ـ بالإضافة إلى توفر التمويل من الدول ذات الفائض الكبير في الموارد والإنتاجية ـ إلى تحويل الدول الأقل نموًّا إلى مجرد دول مستهلكة للسلع التي تنتجها الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة في النمو إلى جانب الخدمات التي توفرها تلك الدول، بما في ذلك الغذاء وغيره من المنتجات الزراعية الأخرى، مما ساهم في وضع قيود كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية لتلك الدول، وعلى حجم مساهمتها في التجارة الدولية، ومن ثَمَّ تضاؤل احتمالات جني الأرباح المترتبة على ذلك. كما أن هذا الأمر حال دون توسيع حجم التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد تولد عن عملية العولمة مناخ يُمَكِنُ من خلاله انتقال التقلبات الشديدة والأزمات الاقتصادية والمالية عبر الاقتصاديات المختلفة بسهولة أكبر نتيجة لزيادة معدلات الاعتماد المتبادل فيما بينها. ويعتبر كثير من الدول النامية ومن ضمنها دول منظمة المؤتمر الإسلامي دولا غير محصنة ضد تلك التطورات والتقلبات، بل على العكس من ذلك فإن اقتصاديات تلك الدول الضعيفة والهشة نسبيًّا تجعلها أكثر عرضة لأي تقلب مفاجئ أو مباغت للأسواق الدولية وكذلك للأزمات الاقتصادية.

وقد شهدنا ثلاث أزمات كبرى منذ بداية نظام التجارة العالمي في عام ١٩٩٥ والذي يقوم على مجموعة من القواعد تشرف عليه منظمة التجارة العالمية. وكانت الأولى أزمة جنوب شرق آسيا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وأعقبتها الأزمة الروسية في عام ١٩٩٨، ثم أزمة عام ٢٠٠١ التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية وأخذت في طريقها أوربا ودولًا أخرى، وأخيرًا الأزمة الحالية التي ظهرت مجددًا في الولايات المتحدة الأمريكية في يولية عام ٢٠٠٧ مع بداية الاضطراب في سوق العقارات وسوق الائتمان التي امتدت إلى القارة الأوربية واليابان، ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية،في منتصف عام ٢٠٠٨، قبل أن تتفاقم لتنتشر في باقي أنحاء العالم.

وقد بلغت الأزمة ذروتها لدى انهيار كبرى المؤسسات المالية الأمريكية وإفلاسها وخصوصا بنوك الائتمان والاستثمار، مما قوض الاستقرار المالي ومصداقية النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان. ومن المتوقع أن يؤدي التباطؤ الشديد في النشاط الصناعي إلى انكماش شديد في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الخارجية نتيجة للقصور الشديد في استخدام الطاقات والقدرات، وإقفال المصانع والارتفاع المفاجئ في معدلات البطالة في الدول الصناعية الكبرى. وتُصنَّف الأزمة الحالية بأنها أسوأ أزمة من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير المعروفة أيضًا بالكساد العظيم التي بدأت في عام ١٩٢٩. ويؤكد البعض أن جميع الأنظمة المالية والنقدية العالمية تحتاج إلى إعادة هيكلة جذرية من الأساس مع ضرورة وضع نظام مالي عالمي جديد يحل محل نظام اتفاقية بريتون وودز.

ومن ضمن المشكلات الأكثر ارتباطًا بمنظمة المؤتمر الإسلامي مشكلة تصدير الأزمة إلى الاقتصادات الناشئة والدول النامية من خلال انخفاض حاجة الدول المتقدمة إلى الاستيراد. ومع ذلك فإن التحول تجاه التصدير للاقتصادات الناشئة والدول النامية أو اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الاستهلاك المحلي، كل ذلك بالتأكيد من شأنه أن يساعد الدول الإسلامية على التخفيف من آثار الأزمة الحالية على اقتصاداتها. فعلى الرغم من أن الأزمات تشكل تهديدًا وتفرض تحديات لاقتصاد تلك الدول، فإنها تتيح أيضًا فرصًا لمن يرغب في الاستفادة من تلك الأوضاع الجديدة.

وفي ظل هذه الأوضاع، فإن التكامل الإقليمي يعدّ حتمًا من أبرز الأدوات الواعدة التي من شأنها أن تضع اقتصاديات العالم الإسلامي على المسار الصحيح. إذ يعد التكامل طريقة منطقية ومضمونة لاستمرار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أن من شأنه أن يقلل من تكاليف العولمة وأن يسهم في الحدّ من عدوى انتشار آثار الأزمة الحالية. إن التكامل الإقليمي للأنظمة الاقتصادية وإنشاء أسواق أكبر من شأنه أن يمهد الطريق لإيجاد وحدات إنتاجية كبيرة أصبحت لازمة لسد الطلب المتزايد في المنطقة، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال ما يسمى بوُفُورات في حجم الإنتاج بالنسبة للسلع التي يتم تصنيعها بالفعل في المنطقة، وسيؤدي أيضًا إلى إتاحة الفرصة لتصنيع منتجات جديدة داخل المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن إتاحة الفرصة للشركات والصناعات للقيام بدور الوسيط على المستوى الإقليمي يقوي تلك الشركات ويؤهلها لمواجهة الظروف التنافسية الشرسة السائدة في السوق العالمية، كل هذه العوامل تساهم في زيادة الدخل في المنطقة.

وفي الوقت الذي كان فيه زعماء الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعين في قمة مكة لصياغة الفصل الخاص بأحكام وبنود التعاون الاقتصادي في برنامج العمل العشري، فإنهم أصدروا كذلك توجيهات للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بدعم التدابير التي من شأنها أن تزيد من التجارة البينية ودراسة إمكانية إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء. كما دعَوْا إلى توقيع جميع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمصادقة عليها، وإلى تنفيذ أحكام خطة العمل الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري والتي كان هدفها تعزيز هذا النوع من التعاون. وكان البرنامج قد اعتمد في وضع أساساته الأولية على بنود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري. وأعلن عن التزامه بهدف محدد وهو زيادة التجارة البينية لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالي التجارة الكلية، ويتوافق ذلك الهدف مع الأولوية الأساسية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وهي تعزيز العلاقات البينية الاقتصادية والتجارية. وقد كان القرار الرئيسي الذي اتخذته قمة مكة الاستثنائية يقضي بتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد دخول الاتفاقية الإطارية للتجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء

حيز التنفيذ بالفعل (في خريف عام ٢٠٠٢) وبعد بدء المفاوضات التجارية بين الدول المشاركة عام ٢٠٠٤ تحت رعاية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

وكما ذكرنا سابقًا وتماشيًا مع قرارات الدورتين الأولى والثانية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، أجرى المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسات حول إمكانية إنشاء نظام للتجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أعد المركز اتفاقية إطارية أولية تتعلق بإنشاء نظام للتجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنظمة. وبعد محادثات طويلة ومضنية أقرت الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٩٠ الاتفاقية الإطارية ودعت الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها. وتعد الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية الوثيقة القانونية الأساسية التي ترسي المبادئ العامة لإنشاء نظام للتجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء كالقواعد العامة للتفاوض ومجالات تغطية السلع وغيرها. ومن أبرز السمات المميزة لتلك الاتفاقية مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والمساواة في التعامل بين الدول الأعضاء، وتوفير معاملة خاصة للدول الأقل نموا من بين الدول الأعضاء، وإمكانية المشاركة في المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي بتمثيل موحد لتكتلات اقتصادية شبه إقليمية وإقليمية، كليهما أو إحداهما، سواء كانت تلك التكتلات قد أنشئت بالفعل أم من المقرر إنشاؤها فيما بعد، على أن تتألف فقط من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد دخل نظام الأفضليات التجارية الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي حيز التنفيذ في خريف عام ٢٠٠٢ بعد الحصول على مصادقة العدد المطلوب من الدول الأعضاء. كما أطلقت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في دورتها التاسعة عشرة التي عقدت سنة ٢٠٠٣ الجولة الأولى من المفاوضات التجارية والتي بدأت في تركيا عام ٢٠٠٤. وأثناء المباحثات التي جرت خلال الفترة من إبريل ٢٠٠٤ وحتى إبريل ٢٠٠٥ ركزت الدول المشاركة على إعداد آليّة للمفاوضات التجارية ضمن إطار زمني وتغطية محددة للسلع. وانتهت الجولة الأولى بصياغة مشروع بروتوكول خطة التعرفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة (بريتاس)، الذي أقرته الدورة الحادية والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

في إسطنبول عام ٢٠٠٥. ومن أبرز ما جاء فيه تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات التي تشملها الخطة وكذلك تخفيض التعرفة شبه الجمركية والعوائق غير الجمركية، كما حدد البروتوكول أهدافا محددة وجدولا زمنيا لتخفيض التعرفة الجمركية. وقد وقَّعت اثنتا عشرة دولة من الدول الأعضاء على هذا البروتوكول كما صدَّقت عليه أربع دول حتى الآن.

وقد أعلنت القمة الاستثنائية الثالثة عن دعمها القوي لهذه المبادرات تحت عنوان «التعاون الاقتصادي» وخاصة عن طريق تكليف اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بالنظر في إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة وإعطاء الأولوية لتوسيع نطاق التجارة البينية ووضع إطار زمني مدته عشر سنوات يهدف إلى رفع نسبة تلك التجارة من ١٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٪ من إجمالي حجم التجارة في عام ٢٠١٥. ولا يتطلب تحقيق هذا الهدف التحول القوي من البنية الاستهلاكية للتجارة الأساسية في الدول الأعضاء فحسب بل يتطلب أيضًا خلق تجارة جديدة فيما بينها. وقد لاحظنا تحسنًا ملحوظا بنسبة ٠,٩ نقطة حيث ارتفعت من ١٥,٢٪ إلى ١٦,١٪ في عام ٢٠٠٧ بحسب ما جاء في التقارير الإحصائية لمركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية[1].

إن النتائج الإيجابية للجولة الأولى من المفاوضات التجارية لعام ٢٠٠٥ وإقرار بروتوكول خطة التعرفة التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة يعد علامة بارزة في الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإنشاء خطة لنظام الأفضليات التجارية. وقد أعقب ذلك في عام ٢٠٠٧ إتمام الجولة الثانية من المفاوضات والتي أسفرت عن صياغة المزيد من قواعد المنشأ والتعاريف شبه الجمركية والعوائق غير الجمركية. كما أقرت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي في نوفمبر عام ٢٠٠٧ وقد وقعت عليها حتى الآن

(١) مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: «الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: الأداء الاقتصادي والتنمية البشرية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧»، أنقرة، نوفمبر ٢٠٠٨.

سبع دول من أعضاء المنظمة، وتم تحديد الأول من يناير ٢٠٠٩ كآخر موعد لإطلاق نظام الأفضليات التجارية وتفعيله، الأمر الذي يبشّر ببدء عهد جديد في هذا المجال بالنسبة للدول الأعضاء.

إن إنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة يمثل نقطة انطلاق لمسيرة شائكة وطويلة للغاية نحو مستويات أعلى من خطط التكامل. وفي هذا الصدد يجب أن نأخذ بعين الاعتبار النضال المتواصل والجهود الحثيثة المبذولة من قِبل الدول الأوروبية لإنشاء الاتحاد الأوربي. كما يجب أن نتذكر أن فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي قد انبعثت من رماد الحرب العالمية الثانية لإنهاء الحروب الدامية والمتكررة بين الدول الأوربية. ففي شهر مايو من عام ١٩٥٠ قدم وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان خطة لمزيد من التعاون الوثيق بين الدول الأوربية، وبناء على تلك الخطة قامت ست دول وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج في الثامن عشر من إبريل ١٩٥١ بالتوقيع على معاهدة تهدف إلى إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والصلب. وبنهاية تلك المرحلة التي استمرت لأكثر من خمسين عامًا وصلت المجموعة الاقتصادية الأوربية التي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الأوربي إلى مرحلة النضج التي نشهدها اليوم.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي عملية طويلة وشاقة تستهلك الوقت وتتطلب الكثير من الجهد، ولذلك وجب تمهيد الطريق بشكل رصين وبرويّة عالية؛ إذ يتطلب منا إزالة العديد من العوائق كنقص وسائل النقل والاتصالات الفعالة ونقص الطرق التجارية المباشرة بين الدول الأعضاء ونقص البنيات الأساسية والقيود المفروضة على دخول أصحاب الأعمال وتمويل التجارة غير الكافي وقصور المعايير، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وغيرها، وتمثل البنى التحتية القديمة والبالية على وجه الخصوص بالإضافة إلى نقص وسائل النقل والاتصالات الفعالة أبرز تلك العوائق وأهمها.

ليس من السهل على الإطلاق أن تتفق سبع وخمسون دولة نامية موزعة على أربع قارات على وضع برنامج طويل الأجل لإنشاء خطة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها؛ ولذلك فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مُطالَبة ببذل المزيد من

الجهود لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية والمحافظة على نجاحه، إذ يعتبر ذلك أبسط شكل من أشكال التخطيط. وبالإضافة إلى تلك الجهود المنسقة، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعم التواصل بين مجتمعات وشرائح قطاع المال والأعمال من خلال اجتماعات القطاع الخاص ومن خلال تنظيم المعارض التجارية والسياحية.

وفي الدورة التاسعة لاجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي عقدت في إسطنبول في سبتمبر من عام ١٩٩٣ تم التأكيد على دور القطاع الخاص في تعزيز أنشطة التعاون الاقتصادي والتجاري في العالم الإسلامي. ومنذ ذلك الوقت بدأت دورات اللجنة تهتم بنتائج اجتماعات القطاع الخاص التي تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، لا سيما وأن هذه الاجتماعات تعتبر منبرًا موحّدًا لرواد الأعمال والمبادرين والمستثمرين ورجال الأعمال من الدول الأعضاء في المنظمة لتعزيز الاتصالات المباشرة وتكوين شراكات جديدة فيما بينهم، ولبحث مجالات التعاون وتحديد مشروعات جديدة مشتركة وفرص جذب مشاريع الأعمال ومجالات الاستثمار. وقد تم حتى الآن تنظيم اثني عشر اجتماعا للقطاع الخاص بنجاح، وقد عقد آخر تلك الاجتماعات في العاصمة الأوغندية كمبالا في الفترة من السادس عشر إلى الثامن عشر من يونية ٢٠٠٨.

وكانت تركيا هي أول من قام بطرح فكرة تنظيم معارض وأسواق تجارية إسلامية. وقد وافقت الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في مدينة فاس المغربية في مايو عام ١٩٧٩ على العرض التركي باستضافة المعرض في نوفمبر عام ١٩٧٩ في إسطنبول وندوة حول التجارة بالتزامن مع هذا المعرض. وبعد بدء عمل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري برئاسة الرئيس التركي، تم إسناد مهمة تنظيم المعارض التجارية الإسلامية إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنذ ذلك الحين، ومع وجود بعض الاستثناءات، أصبحت المعارض التجارية الإسلامية تنظّم مرة كل سنتين وذلك من خلال التعاون الوثيق بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والدول المستضيفة. وقد تم تنظيم اثني عشر معرضًا تجاريًا إسلاميًا حتى الآن، بمشاركة العديد من الشركات والمؤسسات التجارية من الدول الأعضاء. ويتضمن الجدول رقم (١) قائمة بالمعارض التجارية الإسلامية.

الجدول رقم (١)

المعارض التجارية الإسلامية

	المكان	التاريخ
الأول	إسطنبول	من ١٨ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٩
الثاني	الدار البيضاء	من ٥ إلى ١٤ إبريل ١٩٨٦
الثالث	القاهرة	من ١١ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٨٨
الرابع	تونس	من ٥ إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٠
الخامس	طهران	من ١٦ إلى ٢١ يولية ١٩٩٤
السادس	جاكرتا	من ٢٢ إلى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦
السابع	طرابلس - لبنان	من ١٢ إلى ١٨ أكتوبر ١٩٩٨
الثامن	الدوحة	من ١٥ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠
التاسع	الشارقة	من ٢١ إلى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢
العاشر	المنامة	من ٥ إلى ٩ فبراير ٢٠٠٥
الحادي عشر	داكار	من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧
الثاني عشر	القاهرة	من ١١ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩

ولا شك أنه ينبغي دعم الجهود المبذولة لتقوية علاقات التجارة البينية بين دول المنظمة في مختلف المجالات، وبخاصة عن طريق تعزيز أنشطة التجارة البينية الاستثمارية. وتُعد المشروعات التجارية المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول المنظمة وحركة رءوس الأموال من ضمن الأدوات الفعالة التي يجب التمسك بها من أجل توطيد التجارة البينية.

تخفيف حدة الفقر وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية

اكتسبت الجوانب الإنسانية والاجتماعية لعملية التنمية أهمية خاصة في الآونة الأخيرة في أجندة المجتمع الدولي، حيث تم الإجماع على ضرورة تشجيع الناس على المساهمة بفاعلية في تلك العملية مع توفير الخدمات الاجتماعية وبخاصة التعليم والصحة بشكل أفضل.

إن زيادة الاستثمار في الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والتنمية البشرية قد أدّى إلى تخصيص للموارد بكفاءة وإنتاجية أعلى، ويعد ذلك بمثابة آلية محركة لتعزيز النمو. وتسهم التنمية الإنسانية والاجتماعية بشكل مباشر في واقع الأمر، في تحقيق الرخاء للشعوب من خلال رفع مستوياتهم المعيشية. وخلال العقود المنصرمة أولت العديد من الدول النامية، ومن ضمنها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، اهتمامًا خاصًا بعملية التنمية الاجتماعية والإنسانية. ولكن وعلى الرغم من ذلك فلا يزال البعض منها يواجه عقبات كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالفقر، إذ لا يتيسر لفئات عريضة من سكان تلك الدول أن تلبي الكثير من حاجاتها الاجتماعية الأساسية كما أنها لا تستطيع الحصول على الموارد المادية الكافية لتحسين دخلها.

ويعد الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، فضلا عن جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وتبقى مسألة تخفيف حدة الفقر والقضاء على المجاعة ومكافحة الأوبئة وتنمية الموارد البشرية من ضمن أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية ومن ضمنها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وترتبط قضية الفقر في دول المنظمة، شأنها شأن بقية دول العالم، بالظروف الاقتصادية المتدهورة وضعف الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية السيئة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المتأخرة. ووفقًا لمؤشر الفقر البشري[1] لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد بلغ متوسط عدد السكان الذين يعانون من الفقر في أربع وثلاثين دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي ٣٠,٤٪ من إجمالي عدد السكان (أي ٣٤٧,٦ مليون نسمة) في عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٥ حدث تطور بسيط في تلك النسبة إذ انخفضت إلى ٢٩,٢٪ (أي ٣٧٢,٩ مليون نسمة) من إجمالي عدد السكان في إحدى وأربعين دولة من دول المنظمة. ويشير هذا الرقم إلى استمرار وجود مشكلة الفقر على الرغم مما طرأ عليها من تحسن ملحوظ.

(١) مؤشر الفقر البشري هو مؤشر مركب يتم حسابه بناء على ثلاثة جوانب رئيسية للحرمان البشري: طول العمر (يُقاس عند الميلاد عن طريق تقدير احتمالات عدم بقاء الفرد على قيد الحياة حتى سن الأربعين)، والمعرفة (تُقاس من خلال معدل معرفة القراءة والكتابة للراشدين)، والمستوى المعيشي الكريم (يُقاس بواسطة حساب النسبة المئوية للسكان الذين لا تتاح لهم إمكانية استخدام مصادر مائية صالحة والنسبة المئوية للأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن).

لقد كانت قضية محاربة الفقر على الدوام واحدة من أبرز الموضوعات المطروحة على أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها ومؤسساتها، كما كانت تعتبر بمثابة مسئولية مشتركة بين كل الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد جاء الالتزام الأقوى والأحدث من خلال القمة الاستثنائية في مكة عام ٢٠٠٥ حيث اعتبرت هذه القمة قضية الفقر من ضمن أهم القضايا ذات الأولوية. كما قررت إنشاء صندوق خاص ضمن البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى أنها فوضت مجلس المحافظين بالبنك الإسلامي للتنمية بإحداث هذا الصندوق عن طريق إنشاء الآليات اللازمة لتمويله.

وقد درس البنك الإسلامي للتنمية هذا الموضوع ووضع مشروع اللوائح الخاصة بصندوق تخفيف حدة الفقر. كما أقر الاجتماع الثاني والثلاثون لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في داكار في ٢٠٠٧ تأسيس ما اصطلح على تسميته بـ«صندوق التضامن الإسلامي للتنمية»[1] الذي يهدف إلى حشد مبلغ عشرة مليارات دولار أمريكي يوضع تحت تصرفه. وطبقًا لقوانين الصندوق فسيتم التعامل مع هذا المبلغ المذكور بوصفه وقفًا، ويمكن استغلال الدخل العائد من استثمار موارد الصندوق في تمويل المشروعات التي تهدف إلى مكافحة الفقر في الدول الأعضاء. وقد بدأ الصندوق، الذي أُنشئ بمساهمات الدول الأعضاء الطوعية، ممارسة مهامه في يناير من عام ٢٠٠٨، وبنهاية عام ٢٠٠٨ أعلنت ثلاث وثلاثون دولة من الدول الأعضاء في المنظمة عن إسهاماتها وتبرعاتها التي بلغت ما يقرب من ١,٦١١ مليار دولار أمريكي، وقد جاءت تلك المساهمات من كل من المملكة العربية السعودية (أسهمت بمليار دولار) والكويت (٣٠٠ مليون دولار) وإيران (١٠٠ مليون دولار) وقطر (٥٠ مليون دولار) والجزائر (٥٠ مليون دولار). بالإضافة إلى ذلك تعهدت بعض الدول الأقل نموا في إفريقيا بالمساهمة وتصدرت تلك الدول السودان (١٥ مليون دولار) والسنغال (١٠ مليون دولار). كما قرر البنك الإسلامي للتنمية المساهمة بمبلغ مليار دولار أمريكي على مدى عشر سنوات؛ وسيولي الصندوق عناية خاصة بالدول الأقل نموا، وبخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) كما ذكرنا في الفصل الثاني، فهناك صندوق آخر يُسمى «صندوق التضامن الإسلامي» يعمل تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ١٩٧٥ بوصفه جهازًا متفرعًا يهدف إلى توفير الدعم المالي للأنشطة الثقافية والتعليمية والمؤسسية والفنية والاقتصادية في دول العالم الإسلامي.

وأقرّ مجلس إدارة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في اجتماعه المنعقد في طهران في فبراير من عام ٢٠٠٨ خطة الصندوق للخمس سنوات الأولى والتي تهدف إلى صياغة عدد من البرامج وتنفيذها. كما تم التأكيد في الاستراتيجية الخمسية الأولى على ضرورة تنفيذ اثنين من البرامج، وهما: برنامج التعليم المهني وبرنامج دعم التمويل الأصغر. ويهدف هذان البرنامجان إلى سد الفجوة المزدوجة الناتجة عن عدم حصول الفقراء على فرصة الالتحاق بالتعليم الأساسي وضعف التمويل المخصص لهم في الدول الأعضاء. وتقدر تكلفة كل برنامج بحوالي خمسمائة مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يستفيد من تلك المبادرات حوالي خمسة ملايين شخص معظمهم من النساء والشباب العاطلين عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد مجلس إدارة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية اثني عشر مشروعًا يبلغ إجمالي مساهمة الصندوق فيها مائة وتسعة ملايين دولار أمريكي وذلك منذ بدء عمله في مايو عام ٢٠٠٧. وباستطاعة الصندوق، إذا ما تمكن من حشد المزيد من الموارد من خلال رفع الدول الأعضاء لمساهماتها، فعل المزيد لتحقيق هدفه الرئيسي الذي يتمثل في القضاء على الفقر واستئصال شأفته من جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال حشد المزيد من الموارد وذلك عن طريق زيادة مساهمات الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تُساهم المزيد من الدول الأعضاء في الصندوق من أجل بلوغ تلك الغاية.

برنامج القطن

منذ أن توليت مهامي على رأس المنظمة في يناير من عام ٢٠٠٥ أعطيت الأولوية للعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد قمت في مارس ٢٠٠٥ بجولة زرت فيها ستًّا من الدول الإفريقية الأقل نموًّا بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهي بوركينا فاسو وتشاد وجامبيا ومالي والنيجر والسنغال، للحصول على معلومات مباشرة من المصدر بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدول والجهود المبذولة أو المقررة لمساعدة هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا. وقد كان وضع قطاع زراعة القطن يتصدر جدول أعمال تلك الجولة. كما اتفقتُ مع زعماء تلك الدول على ضرورة القيام بعدة إجراءات من بينها تنشيط التنمية في قطاع القطن في هذه المنطقة.

ويُعد إنتاج القطن من أهم الأنشطة الاقتصادية في معظم دول غرب ووسط إفريقيا[1]؛ إذ يمثل إنتاج القطن ما بين خمسة وعشرة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في دول غرب إفريقيا ووسطها، في حين أن صادرات القطن تمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي عائد الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح زراعة القطن في تلك الدول فرصا للعمل لغالبية سكان الأرياف. لكن، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به إنتاج القطن وتصديره في تلك الدول، فإن أسعاره في طريقها للانخفاض على المدى الطويل نتيجة للتضخم وذلك طبقا للدراسة [2] التي أعدتها اللجنة الاستشارية الدولية للقطن [3]. وطبقًا لبيان صحفي صادر عن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن في الثالث من نوفمبر ٢٠٠٨، استمرت أسعار القطن في الانخفاض في أكتوبر ٢٠٠٨ وانخفضت عن المعدلات التي سجلتها في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ [4]. ويُشكِّل انخفاض أسعار القطن تهديدًا كبيرًا لاستمرار النمو والتنمية المستدامة في الدول المنتجة والمصدِّرة للقطن وخاصة الدول الإفريقية. ويكمن السبب الرئيسي وراء انخفاض أسعار القطن في الآثار السلبية للدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي للزراعة المحلية؛ إذ تشجع تلك المساعدات المخصصة لدعم منتجي القطن في تلك الدول على زيادة الإنتاج والصادرات مما يشكل ضغطا كبيرا على أسعار القطن يؤدي إلى انخفاضها في الأسواق العالمية، وهو ما يعد بمثابة عقاب للدول الفقيرة المنتجة للقطن التي يتقلص دخل صادراتها بشدة مما يضعف اقتصاداتها بدرجة كبيرة.

إن تطبيق أي سياسة تضر بالممارسات التجارية يعتبر من دون أدنى شك مخالفة

(١) تشمل دول غرب ووسط إفريقيا: بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج ومالي والسنغال وتوجو.

(٢) اللجنة الاستشارية الدولية للقطن: «الاتجاهات في أسعار القطن عالميا»:
<http://www.icac.org/cotton_info/speeches/Townsend/2007/wto_june_2007.pdf>
تاريخ تصفح الموقع يناير ٢٠٠٩.

(٣) اللجنة الاستشارية الدولية للقطن هي اتحاد أو جمعية تضم حكومات الدول المنتجة والمستهلكة للقطن.

(٤) اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، بيان صحفي:
<http://www.icac.org/cotton_info/publications/press/2008/pr_novemeber_2008.pdf>

للمبادئ الأساسية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومبدأ التجارة الحرة، وقد بدأت الدول النامية في الإعراب عن قلقها إزاء تلك الممارسات العشوائية التي تقوم بها الدول المتقدمة في محافل منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك أطلق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة عام ٢٠٠١ جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي كان من المتوقع أن تلبي جميع الاحتياجات المرتبطة بالتنمية وأن تبدد قلق الدول النامية. غير أن الآمال الكبرى التي كانت معلقة على جولة الدوحة للتنمية والمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي تلاها والذي عُقد في كانكون بالمكسيك في عام ٢٠٠٣ تحطمت بسبب الموقف المتشدد للدول المتقدمة وبخاصة الاتحاد الأوربي، مما أدى إلى فشل المباحثات في كانكون في الوصول إلى اتفاقية لتحرير التجارة في مجال الزراعة. وقد كان من الممكن أن يلعب اجتماع كانكون دورا كبيرا في المساعدة على الحد من الخلل في التوازن التجاري في مجال الزراعة؛ إذ من شأن خفض المساعدات الزراعية تقليل عدد الأشخاص الذين يعيشون في بيئات فقيرة وذلك عن طريق زيادة إنتاجية الحقول الزراعية وتوفير العمالة وتحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية.

وخلال تلك المباحثات قامت أربع دول إفريقية منتجة للقطن تنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي، بدور ريادي حيث أخذت بزمام المبادرة واقترحت إلغاء المساعدات والدعم المقدم للصادرات في قطاع القطن. ويُعرَف هذا التحرك باسم «مبادرة القطن»، التي سلّطت الضوء على مدى الضرر الذي يلحق بالدول الإفريقية نتيجة للمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها. وإثر فشل اجتماع كانكون، احتلت قضية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنمية قطاع القطن في دول غرب إفريقيا، التي تحظى بعضوية المنظمة، الأولوية القصوى لدى الدول المنتجة للقطن في المنطقة. وفي تلك الأثناء تسبب الانخفاض المستمر لأسعار القطن، والذي وصل في بعض الأحيان إلى أقل من تكلفة إنتاج القطن نفسه، في تدمير المزارع الصغيرة وإفلاس صغار المزارعين في الدول المنتجة للقطن وخصوصًا في دول إفريقيا جنوب الصحراء، التي يواجه فيها إنتاج القطن عقبات أخرى مثل نقص المدخلات والمعدات الزراعية، وضعف البنية التحتية ونظم

التسويق، ونقص الائتمان الزراعي، وانخفاض مستوى إنتاجية الأراضي الزراعية نظرًا لاستخدام وسائل الإنتاج التقليدية، بالإضافة إلى محدودية المناطق المسقية، وغياب وحدات محلية للمعالجة، والاتجار في الألياف الصناعية ومصنوعات النسيج رخيصة الثمن، إلى جانب توفر الملابس الجاهزة، وبخاصة تلك المستوردة غالبًا من الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قررتُ مناقشة تلك القضية بشكل عاجل أثناء جولتي في الدول الإفريقية الست المعنية، وذلك نظرًا للأهمية الحيوية لهذا القطاع ومشكلاته التي لا يمكن غض الطرف عنها. وفي هذا الصدد قامت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم ندوة لتنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في واغادوغو يومي الثامن عشر والتاسع عشر من إبريل ٢٠٠٥، وكان الهدف الرئيسي لهذه الندوة هو مناقشة الوسائل والسبل التي من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة لقطاع القطن في إفريقيا بالإضافة إلى تنشيط التنمية في القطاع بما تتضمنه من آليات وتسهيلات لتمويل صناعات القطن.

وفي نهاية عام ٢٠٠٥ أكدت قمة مكة في افتتاحية برنامج العمل العشري ضرورة إيلاء العناية الخاصة لإفريقيا، لا سيما وأنها أكثر منطقة عانت من ويلات الفقر والأمراض والأمية والمجاعات وأعباء الديون، كما قامت القمة بتخصيص فصل كامل لهذه القضية، وأقرت تدابير خاصة لدعم تنمية إفريقيا بما في ذلك دعم التصنيع وتنشيط التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من أعباء الديون والتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الأمراض.

إن تنفيذ التدابير التي وردت في هذا الفصل من شأنها أن تسهم في تنمية الدول الإسلامية في القارة الإفريقية وخصوصا الدول الأعضاء الأقل نموا المنتجة للقطن. كما ستسهم في تطوير قطاعات القطن في تلك الدول لتصبح أكثر إنتاجية وتنافسية ومن ثم يمكن دمجها في الاقتصاد العالمي مما يرفع دخولَ المزارعين في تلك الدول. وفي المحصلة النهائية فإن كل ذلك سيسهم في التخفيف من حدة الفقر وخصوصًا في دول منظمة المؤتمر الإسلامي الأقل نموًا.

وأود أن أؤكد في هذا السياق أن بعض الدول الأعضاء اضطلعت بمسئولياتها

وأخذت بزمام المبادرة في مختلف المجالات لتعزيز التضامن وزيادة التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتشمل هذه الدول إيران والكويت وماليزيا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد أخذت تركيا على عاتقها بوصفها دولة ذات خبرة في إنتاج وتصنيع القطن دورًا رياديا في تعزيز التعاون الاقتصادي في هذا المجال، كما قامت باستضافة العديد من اجتماعات الخبراء بالإضافة إلى المساهمة الفعلية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في التحضير لخطة عمل لوضع استراتيجية تعاون بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وتهدف هذه الخطة أيضًا إلى تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن بالإضافة إلى تقديم المساعدات للدول الإفريقية. وقد أعطت خطة العمل الأولوية للرفع من مستوى الإنتاجية واستخدام تقنيات الإنتاج الفعالة وتعزيز المؤسسات وهياكلها التنظيمية وتوثيق التعاون في مجال التصنيع والتسويق وتشجيع التجارة والمنافسة الدولية وتوفير التمويل اللازم لتلك الأنشطة. وقد تم إقرار خطة العمل هذه في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي عقدت في إسطنبول في عام ٢٠٠٦.

وقامت تركيا أيضًا بتنظيم ندوة لتعزيز وتشجيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنفيذ خطة العمل الخمسية لقطاع القطن، في إسطنبول يومي الثاني عشر والثالث عشر من نوفمبر ٢٠٠٧. وحددت الندوة بعض المؤسسات البحثية في الدول الآتية بوصفها مراكز امتياز في البحث في مجال القطن والنسيج، وذلك من أجل تمثيل مجموعات الدول الإفريقية والآسيوية والعربية: فمن إفريقيا كانت النيجر والسنغال، ومن آسيا باكستان وتركيا، أما من الدول العربية فكانت مصر وسوريا. وبالإضافة إلى ذلك قامت الندوة بتشكيل لجنة توجيهية لإتمام واستكمال برنامج تنفيذ خطة العمل، كما تم تشكيل لجنة للمشروعات تخضع لسلطة اللجنة التوجيهية مهمتها استعراض البرامج والمشروعات التي ستقوم بها الدول الأعضاء والمراكز البحثية والأجهزة والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإقليمية التي تعمل في مجالات القطن والنسيج والأنشطة المتعلقة بها. وقد اعتمدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي

عقدت في إسطنبول في نوفمبر عام ٢٠٠٧ نتائج الندوة، ومن المأمول أن نبدأ قريبا، بعد إرساء إطار العمل المؤسسي اللازم، في جني ثمار التعاون بين الدول المنتجة والدول المصنعة للقطن.

نموذج لمشروعات العمل المشترك الكبرى

خط السكة الحديدية بين داكار وبورتسودان

لقد أشرت في موضع سابق من هذا الفصل إلى بعض العقبات مثل نقص وسائل النقل والاتصالات الفعالة، وانعدام الطرق التجارية المباشرة بين الدول الأعضاء، وضعف البنية الأساسية وما إلى ذلك من العقبات التي تضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء، وتؤثر تأثيرًا كبيرًا على الروابط الاقتصادية الداخلية.

وتساهم الاستثمارات في البنية الأساسية في النمو الاقتصادي من خلال قنوات العرض والطلب؛ وذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج التي من شأنها أن تزيد من التنافسية وعن طريق إنشاء روابط بين رجال الاقتصاد والشركات والوكلاء على اختلافهم وتنوعهم من جهة وبين المواقع الجغرافية المختلفة للأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى. ويحتل قطاع النقل والاتصالات خصوصًا أهميةً بالغةً لدوره في نقل جميع المواد الخام والمنتجات الوسيطة والمصنعة إلى المستهلكين، كما سيتم تقديم الخدمات والسلع غير المادية من خلال هذه النشاطات؛ لذلك فإن سهولة تشغيل وسائل النقل والاتصالات أمر حيوي لا غنى عنه لاستمرار النمو الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الأقاليم والدول والتكتلات المختلفة.

ويُعدّ التنوع الجغرافي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي عقبةً تحولُ دون المضي قدمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التكامل فيما بين تلك الدول، مما يجعل من قضية إنشاء ومد وسائل النقل والمواصلات أمرًا ضروريًّا. كما أن جوانب القصور في هذه الوسائل تجبر التجار وغيرهم من المستثمرين الاقتصاديين على دفع أسعار أعلى، مما يضعهم في موقف غير مواتٍ في السوق العالمية التي تتسم اليوم بالمنافسة الشرسة؛ ولذلك أصبح إنشاء بنية أساسية للنقل أمرًا بالغ الأهمية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبخاصة بعد أن أصبحت غالبية هذه الدول بوجه عام تقوم بتوريد السلع الأساسية

التي تتطلب استخدام معدات وآليات النقل الثقيل. وتمثل حالة الدول غير الساحلية، خصوصًا في إفريقيا، مصدرا للقلق نظرا للتكاليف الإضافية التي تنتج عن بعد المسافة عن الموانئ البحرية.

وقد قامت القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في داكار في مارس ٢٠٠٨ بالنظر في المشروع المقترح الذي تقدمت به الحكومة السودانية لإنشاء خط سكك حديدية للربط بين مدينتي بور سودان وداكار. وقررت القمة تشكيل لجنة تتكون من ممثلي الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والدول الإفريقية العشر المتضمَّنة في المشروع (وهي بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجيبوتي وجامبيا وغينيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال والسودان وأوغندا) وذلك للشروع في تنفيذ خطوات المشروع. ومن المتوقع أن يلعب هذا المشروع دورًا بالغ الأهمية عند تنفيذه في خلق فرص عمل وفرص للدخل للعديد من الأفراد. ومن أجل تنفيذ هذا المشروع، قمت بعقد اجتماع للجنة المذكورة في جدة خلال شهر يولية من عام ٢٠٠٨. وعملًا بقرارات الاجتماع وبناءً على البيانات والمعلومات الواردة من الدول الأعضاء المعنية، قامت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع اللجنة التنفيذية للمشروع (والتي تضم السودان والنيجر ونيجيريا والسنغال والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية) بإعداد مسودة لوثيقة المشروع ونشرها في الدول والمؤسسات المعنية. وأعتقد أنه بمجرد تنفيذ هذا المشروع، فإنه سيكون أفضل مثال على العمل الإسلامي المشترك وسيبرهن على إصرار الدول الأعضاء على العمل وتحقيق النجاح.

وقد تبنى مجلس وزراء الخارجية الخامس والثلاثون الذي عقد في كمبالا في ديسمبر عام ٢٠٠٨ قرارًا بتطوير البنية الأساسية، كما شجعت كل الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي لتنفيذ مشروعات تطوير البنية الأساسية في مجالات النقل والمعلومات والاتصالات والطاقة وما إلى ذلك.

وقبل الانتهاء من هذا الفصل، أود أن أؤكد على الحاجة إلى تشجيع وتيسير إنشاء المشروعات المشتركة في مجال النقل البحري وما يرتبط به من أنشطة بحرية وملاحية إلى جانب الحاجة إلى مد طرق مباشرة بين البلدان الأعضاء وذلك بسبب الدور المهم الذي

يلعبه النقل البحري في التجارة العالمية، حيث تغطي وسائل النقل البحرية ما يعادل ٩٦٪ من حجم البضائع [1]. وفي هذا الصدد، يحتاج الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، وهو من المؤسسات المنتمية التي تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، مزيدا من الدعم والمساعدة. ويُعد إنشاء نظام متكامل ومتناغم للنقل والاتصالات بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي أمرا ضروريا لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتعزيز نجاح استراتيجيات التعاون الاقتصادي في المنطقة.

التعاون في مجال تنمية السياحة

لقد تم طرح الأفكار الخاصة بتنمية التعاون في مجال السياحة منذ أمد بعيد، فعلى سبيل المثال كانت خطة عمل عام ١٩٨١ لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء تهدف إلى تنسيق أنشطة الدول الأعضاء في مجالات النقل والاتصالات والسياحة. كما أفردت خطة عمل عام ١٩٩٤ فصلًا كاملًا للسياحة، ومع ذلك فقد بدأت السياحة تجتذب انتباه الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم مجالات التعاون فيما بينها. وتمشيًا مع التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات، باتت السياحة من أهم الصناعات المتقدمة في الوقت الحاضر، كما أنها تُعد من المصادر المهمة التي تساهم في الدخل القومي وميزان المدفوعات في العديد من الدول. ويتضمن هذا القطاع ميزات أخرى مثل المساهمة في التنمية الثقافية وتعزيز التعاون الاقتصادي وتشجيع العلاقات الاجتماعية والثقافية بين شتى الدول بالإضافة إلى دوره كأداة لتعزيز السلام والأمن والحوار بين الحضارات.

ولكني أود هنا أن انظر إلى هذا القطاع من منظور التعاون الاقتصادي تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي، فللسياحة فوائد اجتماعية واقتصادية تجعل منها واحدة من أهم قطاعات الاقتصاد في أي دولة، وبخاصة لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالنقل والاتصالات والفنون والمهارات. وإلى جانب كون السياحة

(١) «جغرافية أنظمة النقل»:
<http://www.people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch3en/conc3en/ch3c3en.html>
تاريخ تصفح الموقع: ٢١ إبريل ٢٠٠٨.

أكبر مصدر للعملات الأجنبية في العديد من الدول فإنها من أكبر المساهمين في خلق فرص العمل. وتتركز الغالبية العظمى من وظائف قطاع السياحة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تحفز السياحة الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة وفي تجديد البيئة الطبيعية وترميم الآثار التاريخية والثقافية. وفي أغلب الأحوال، تتجه فرص العمل والأعمال المتعلقة بالسياحة إلى أشد المناطق تخلفا في البلاد وتساعد بذلك في تكافؤ الفرص الاقتصادية في أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تعد السياحة أداة مهمة تزيد من دخل السكان وتساهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد ومحاربة الفقر، إذ إن لديها إمكانية كبيرة للمساهمة في التنمية المستدامة وبخاصة في الدول النامية.

ويوضح كل ما سبق الأسباب التي تفسّر الاهتمام الكبير للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات الأخيرة بزيادة التنمية السياحية والتعاون فيما بينها. فمنذ انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء السياحة في أصفهان عام ٢٠٠٠، اجتمع وزراء السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ست مرات. وقد عُقد المؤتمر الأخير بدمشق في يولية من عام ٢٠٠٨. وقد أقر المؤتمر السادس لوزراء السياحة وثيقة بعنوان «إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي» والتي تمت صياغة مشروعها الأوّلي بعنوان «الخطة الاستراتيجية لتنمية السياحة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي» من قِبل الاجتماع الثاني لمجموعة الخبراء حول تنمية السياحة المنعقد في إسطنبول عام ٢٠٠٧؛ وقد صدَّقت لاحقًا الدورة الرابعة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي عقدت في إسطنبول عام ٢٠٠٨ على هذه الوثيقة. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق عدة أمور من بينها تشجيع الزيارات السياحية إلى الدول الأعضاء من الدول الأخرى غير الأعضاء وبحث الطرق والسبل التي من شأنها توثيق التعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء وخلق بيئة مناسبة لتنفيذ وإنشاء المشروعات الاستثمارية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلًا عن دعم جهود تشجيع مشروعات التنمية الإقليمية في مجال السياحة. ويعد مشروع «التنمية المستدامة للسياحة من خلال شبكة المحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا» نموذجًا رائعًا للمشروعات الإقليمية، إذ أعربت الدول الأعضاء عن دعمها وتأييدها الكامل له. وتتولى تنفيذ هذا المشروع في الوقت الراهن تسع

دول من الدول الأعضاء في المنظمة تنتمي جميعها إلى منطقة غرب إفريقيا، وهي: «بنين، وجامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وسيراليون». ويهدف المشروع إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المنطقة وتخفيف حدة الفقر في هذه الدول فضلًا عن حماية البيئة. وقد حظي هذا المشروع بدعم منظمة السياحة العالمية ومؤسسة السياحة المستدامة للقضاء على الفقر ودعم الوكالة الكورية للتعاون الدولي. كما وافقت الهيئات الثلاث على تمويل دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع بتكلفة إجمالية تصل إلى ٤٢٥ ألف دولار أمريكي. وصدّقت الدورة الرابعة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري على هذا المشروع في أكتوبر من عام ٢٠٠٨.

وتتولى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بصورة منتظمة، من خلال لجنتها الخاصة بالدورة، استعراضَ التقدم الذي تحقق في تنفيذ مشروع سياحي آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو مشروع «التعاون الفني في مجال المحافظة على التراث» والذي تقدمت به الأردن وقام بتنفيذه مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول. كما يقوم هذا المركز بتطوير بعض البرامج التي تسهم في تنمية السياحة والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمحافظة على التراث الفني والثقافي وتنميته. كما قام المركز أيضًا بتصميم موقع إلكتروني يعرض الأماكن التراثية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعد المعارض السياحية من أبرز وسائل تشجيع المنتجات السياحية المتنوعة والخدمات ذات الصلة وتسويقها، وقد طلب المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء السياحة الذي عقد في ماليزيا في عام ٢٠٠١ من المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم معارض سياحية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الدورة الثامنة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي عقدت في إسطنبول عام ٢٠٠٢ قرارًا في نفس الاتجاه. وقد تم تنظيم أول معرض سياحي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسات المعنية بتركيا واتحاد مكاتب السياحة والسفر التركية (تورساب) ومركز المعارض في إسطنبول. وقد كثفت منظمة المؤتمر الإسلامي من جهودها لتشجيع قطاع السياحة وتنسيق جوانب التعاون في هذا المجال.

مُرفَق
المؤشرات الإحصائية للدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي

الجدول رقم (١)

المؤشرات الأساسية

الدولة	تعداد السكان (بالمليون نسمة) ٢٠٠٧	متوسط معدل النمو السكاني (٪) (٢٠٠٣-٢٠٠٧)	إجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٧ (بالمليار دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ٢٠٠٧
أذربيجان	٨,٥	٠,٩	٣١,٣	٣,٦٥٢
الأردن	٥,٧	٢,٥	١٥,٧	٢,٧٥٠
أفغانستان	٢٧,٤	٣,٨	٩,٤	٣٤١
ألبانيا	٣,٢	٠,٥	١٠,٧	٣,٣٦٩
الإمارات	٤,٣	٣,٨	١٩١,٥	٤٣,٨٦٦
إندونيسيا	٢٢٥,٧	١,٣	٤٣٢,٩	١,٩١٨
أوزبكستان	٢٦,٩	١,٢	١٩,٣	٧١٧
أوغندا	٣٠,٩	٣,٣	١٢,٤	٤٠٣
إيران	٧١,٠	١,٥	٢٨٩,٨	٤,٠٨٢
باكستان	١٦٢,٥	٢,٣	١٦٣,٣	١٠٠٥
البحرين	٠,٨	٢,٠	١٩,٧	٢٦,١٢٢
بروناي	٠,٤	٢,٢	١٢,٤	٣١,٨٢٥
بنغلادش	١٥٨,٦	١,٨	٦٧,٩	٤٢٨
بنين	٩,٠	٣,٢	٥,٦	٦١٨
بوركينا فاسو	١٤,٨	٣,١	٧,١	٤٨٣
تركمنستان	٥,٠	١,٤	٢٦,٢	٥,٢٧٩
تركيا	٧٠,٥	١,٢	٦٤٩,١	٩,١٩٦
تشاد	١٠,٨	٣,٣	٧,٥	٦٩٣
توجو	٦,٥	٢,٧	٢,٥	٣٨٦
تونس	١٠,٢	٠,٩	٣٥,٠	٣,٤٢٤
الجابون	١,٣	١,٦	١١,٣	٨,٤٨٤
جامبيا	١,٧	٢,٩	٠,٦	٣٧٧
الجزائر	٣٣,٩	١,٥	١٣٢,٥	٣,٩١٣
جزر القمر	٠,٦	٢,٢	٠,٥	٧٤٣

جويانا	٠,٧	٠,١	١,١	١,٤٣٣
جيبوتي	٠,٨	١,٨	٠,٨	١,٠٠٢
ساحل العاج	١٩,٣	١,٧	٢٠,٧	١,٠٧٢
السعودية	٢٤,٢	٢,٣	٣٧٧,٣	١٥,٤٨١
السنغال	١٢,٤	٢,٦	١١,٢	٩٠٦
السودان	٣٨,٦	٢,٠	٥٥,٧	١,٤٤٣
سوريا	١٩,٩	٢,٧	٧,٥	١,٨٨٧
سورينام	٠,٥	٠,٦	٢,١	٤,٤٦٦
سيراليون	٥,٩	٣,٤	١,٩	٣٣١
الصومال	٨,٧	٣,٠	٢,٥	٢٩١
طاجكستان	٦,٧	١,٣	٣,٧	٥٥٥
العراق	٢٩,٦	٣,٠[أ]	٦٩,٧	٢,٣٥٦
عمان	٢,٦	١,٢	٤٠,٣	١٥,٥١٩
غينيا	٩,٤	١,٩	٤,٢	٤٥١
غينيا بيساو	١,٧	٣,٠	٠,٤	٢١١
فلسطين	٣,٧١	٣,٤	٥,٥	١,٤٧٢
قطر	٠,٩	٣,٩	٦٣,٩	٧٦,٣٩١
قيرقيزستان	٥,٢	١,٠	٣,٨	٧١٥
كازاخستان	١٥,٥	٠,٨	١٠٤,١	٦,٧٢٦
الكاميرون	١٨,٥	٢,٢	٢٠,٦	١,١١٢
الكويت	٢,٧	٢,٦	١١٠,٠	٤١,٣٠٠
لبنان	٤,١	١,١	٢٤,٦	٦,٠١٤
ليبيا	٦,٢	٢,٠	٦٢,١	١٠,٠٨٠
المالديف	٠,٣	١,٦	١,١	٣,٤٥٦
مالي	١٢,٣	٣,٠	٦,٨	٥٥٥
ماليزيا	٢٦,٦	١,٨	١٨٦,٧	٧,٠٣٣
مصر	٧٥,٥	١,٨	١٣٣,٦	١,٧٧٠
المغرب	٣٠,٩	١,١	٧٣,٤	٢,٣٨٩
موريتانيا	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٨٧٥
موزمبيق	٢١,٤	٢,٢	٧,٨	٣٦٣
النيجر	١٤,٢	٣,٥	٤,١	٢٨٩
نيجيريا	١٤٨,٠	٢,٤	١٧٣,٢	١,١٧٠
اليمن	٢٢,٤	٣,٠	٢١,٧	٩٦٨
إجمالي المنظمة[ب]	١,٤٨٢,٦	٢,١	٣,٧٨٨,٩	٢,٥٥٦
العالم	٦,٥٩٧,٥	١,٣	٥٤,٨٤٨,٩	٨,٣١٤
الدول المتقدمة	٩٩٩,٥	٠,٦	٣٩,٥٤٢,٣	٣٩,٥٦١
الدول النامية	٥,٥٩٨,٠	١,٤	١٥,٣٠٦,٦	٢,٧٣٤

المصدر: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وصندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

ملاحظات: أ ـ متوسط ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، بالنسبة لأي مؤشر فقد لا يكون مجموع القيم في الجدول مساويا تمامًا للإجمالي الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي نتيجة لتقريب الأرقام.

الجدول رقم (٢)

تجارة السلع (٢٠٠٧)

الدولة	إجمالي الصادرات (ص) (بالمليون دولار)	إجمالي الواردات (و) (بالمليون دولار)	الصادرات البينية لدول المنظمة		الواردات البينية لدول المنظمة		التجارة البينية بين دول المنظمة
			(بالمليون دولار)	(٪ من ص)	(بالمليون دولار)	(٪ من و)	(النسبة المئوية)
أذربيجان	١٣,٦٢٧	٧,٨٧٠	١,٢١٣	٨,٩	٢,٠١٥	٢٥,٦	١٥,٠
الأردن	٥,٥٣٤	١٣,٥٣١	٢,٦١٨	٤٧,٣	٥,٢٠٩	٣٨,٥	٤١,١
أفغانستان	٣٢٨	٤,٨٢٥	١٢٤	٣٧,٧	٢,٥٦٧	٥٣,٢	٥٢,٢
ألبانيا	٩٧٦	٣,٧٣٠	٢٦	٢,٧	٣٦٦	٩,٨	٨,٣
الإمارات	١٢٦,١٣٦	١٤٥,٣٨٣	٢٣,٣٣٥	١٨,٥	٢٠,٤٩٩	١٤,١	١٦,١
أوزبكستان	٦,٠٤٦	٥,٨٨٤	١,٨٠٨	٢٩,٩	٨٩٤	١٥,٢	٢٢,٦
أوغندا	٨٤٩	٢,٨٣٢	٩٩	١١,٧	٣٢٦	١١,٥	١١,٥
إيران	٨١,٧٠٦	٥٥,٩١٧	١٠,٨٦٧	١٣,٣	١٤,٤٨٣	٢٥,٩	١٨,٤
باكستان	١٩,٣٨٨	٣٩,٤٨٦	٦,٤٣٧	٣٣,٢	١٤,٨٤٧	٣٧,٦	٣٦,٢
البحرين	٢٣,٩١٦	١٠,٤٠٦	٣,٠٣٧	١٢,٧	٤,٩٦٤	٤٧,٧	٢٣,٣
بروناي	٧,٣٦١	٣,٩٣٤	١,٧٨٩	٢٤,٣	٥٠٧	١٢,٩	٢٠,٣
بنغلادش	١٢,٦٣٩	١٨,٤٧٦	٥٤٣	٤,٣	٣,٧٦٩	٢٠,٤	١٣,٩
بنين	٤١٥	٤,٨٦٩	١٥٣	٣٦,٨	٦٩٦	١٤,٣	١٦,١
بوركينا فاسو	٤٧٠	١,٥٧٨	٨٥	١٨,١	٦٧١	٤٢,٥	٣٦,٩
تركمنستان	٧,٧٢٧	٣,٥١٤	٢,٤١١	٣١,٢	١,٣٩٢	٣٩,٦	٣٣,٨
تركيا	١٠٧,١١٣	١٦٩,٩٨٦	٢٠,٢٤٤	١٨,٩	٢١,٥٨٨	١٢,٧	١٥,١
تشاد	٢,٣٤٠	٧٢٧	١٦	٠,٧	٢١١	٢٩,٠	٧,٤
توجو	٧٠٠	٤,١١٢	٢٩١	٤١,٦	٤١١	١٠,٠	١٤,٦
تونس	١٤,٨٣٤	١٩,٨٦٦	١,٨٥٤	١٢,٥	٢,٣٢٤	١١,٧	١٢,٠
الجابون	٦,٢٦٦	٢,٧٣٢	٥٥١	٨,٨	٢٨١	١٠,٣	٩,٣
جامبيا	٤٦	٨٥٣	٣	٥,٦	٣٠٧	٣٦,٠	٣٤,٤
الجزائر	٥٧,٠٥٠	٣٢,٤٤٣	٣,٥٩٤	٦,٣	٣,٣٠٩	١٠,٢	٧,٧
جزر القمر	٣٠	١٦١	١٣	٤٣,٠	٤٠	٢٥,١	٢٧,٩
جويانا	٨٠٩	١,٠٣٢	١٢	١,٥	٣٣	٣,٢	٢,٥
جيبوتي	٤٢٣	١,٩١٩	٣١١	٧٣,٦	٦٨١	٣٥,٥	٤٢,٤

ساحل العاج	٨,٣١٨	٦,٤١٣	٢,٥٣٧	٣٠,٥	٢,٤٢٤	٣٧,٨	٣٣,٧
السعودية	١٩٩,٦١٠	٩١,٣٤١	٣٣,٩٣٤	١٧,٠	١٢,١٤٨	١٣,٣	١٥,٨
السنغال	١,٧١٦	٤,٩٨١	٧٥٢	٤٣,٨	٦٤٨	١٣,٠	٢٠,٩
السودان	٨,٧٥٤	٨,٧٣٩	٤٨١	٥,٥	٢,٤٢٩	٢٧,٨	١٦,٦
سوريا	١٤,٥٤٠	٢٣,١٩٥	٩,٨٧٣	٦٧,٩	١٠,٩٠٢	٤٧,٠	٥٥,١
سورينام	١,٤١٠	١,٢٣٦	١٣٣	٩,٤	٢١	١,٧	٥,٨
سيراليون	٢٦٦	٦٩١	٧	٢,٥	١٧٠	٢٤,٦	١٨,٥
الصومال	٣٨٠	٩٧٢	٢٧٢	٧١,٦	٥٠٨	٥٢,٣	٥٧,٧
طاجكستان	٩٩٢	٢,٥٢١	٦٨٨	٦٩,٤	٩٨١	٣٨,٩	٤٧,٥
العراق	٢٨,١١٢	١٥,٨٦٨	١,٥٤٦	٥,٥	٩,٣٧٨	٥٩,١	٢٤,٨
عمان	٢٤,٣٨٧	١٥,٦٥٩	٤,٢٩٢	١٧,٦	٤,٧٢٩	٣٠,٢	٢٢,٥
غينيا	١,٧٦٦	٢,٨٩١	١٠٨	٦,١	٣٢٤	١١,٢	٩,٣
غينيا بيساو	١٦٤	٢٤٤	٣٤	٢٠,٩	٧١	٢٩,٠	٢٥,٧
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-
قطر	٣٠,٩١٦	٢١,٦٩٦	٢,٦٥٩	٨,٦	٤,٠٣٥	١٨,٦	١٢,٧
قيرقيزستان	٨٧٧	٥,٦٥٧	٤٨٠	٥٤,٧	٥٦٠	٩,٩	١٥,٩
كازاخستان	٣٧,٥٦٨	٣٦,٣٣٩	٤,٠٢٠	١٠,٧	٢,٢٥٣	٦,٢	٨,٥
الكاميرون	٤,٩٣٢	٣,٦٠٥	٤٥٤	٩,٢	٨٦٢	٢٣,٩	١٥,٤
الكويت	٤٧,٠٩٩	٢٠,٩٤٠	٧,٣٩٥	١٥,٧	٤,٢٣٠	٢٠,٢	١٧,١
لبنان	٣,٣٢٩	١٢,٩٥٥	٢,٣٥٠	٧٠,٦	٣,٨٦١	٢٩,٨	٣٨,١
ليبيا	٤٣,٦٧٤	١٣,٠٤٣	٢,٥٣٣	٥,٨	٢,٥٠٤	١٩,٢	٨,٩
المالديف	١٧٢	١,١٤٤	١٦	٩,١	٣٦٤	٣١,٨	٢٨,٨
مالي	٢٣٥	٢,٨٤١	٥٥	٢٣,٢	٨١٣	٢٨,٦	٢٨,٢
ماليزيا	١٧٦,٢٠٧	١٤٦,٩٨٢	١٥,٣٣٠	٨,٧	١٢,٣٤٦	٨,٤	٨,٦
مصر	٢٣,٤٤٠	٤٩,٩٨١	٦,٣٩٩	٢٧,٣	٧,٣٩٧	١٤,٨	١٨,٨
المغرب	١٥,٨٣٩	٣٢,٢٤٨	١,٣٦٢	٨,٦	٥,٥٧٩	١٧,٣	١٤,٤
موريتانيا	١,٦٨٧	١,٨٢٠	٢٠٦	١٢,٢	٢٨٤	١٥,٦	١٤,٠
موزمبيق	٢,٧٢١	٣,٧٥٨	٤٦	١,٧	٢٢٢	٥,٩	٤,١
النيجر	٤٣٥	١,١١٦	١١٣	٢٦,٠	٣٦٦	٣٢,٨	٣٠,٩
نيجيريا	٥٨,٩٢٤	٣٨,٠١٤	٤,٠٦٦	٦,٩	٢,٧٣٧	٧,٢	٧,٠
اليمن	٧,١٦٢	٩,٢٣٠	٩٧٤	١٣,٦	٣,٨٦٧	٤١,٩	٢٩,٥
إجمالي المنظمة	١,٣٥٦,٤٥٩	١,٢٠٦,٦٥٩	١٩٧,٣٢٧	١٤,٥	٢١٦,٠١٠	١٧,٩	١٦,١
الدول النامية	٦,٢١٩,٤٢٠	٥,٩٥٧,٥٦٠					
العالم	١٣,٨١٨,١٠٠	١٤,٣٦٩,٦٠٠					

المصدر: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وصندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات إحصائيات المؤشرات التجارية.

الجدول رقم (٣)

مؤشرات سياحية مختارة (٢٠٠٧)

الدولة	عدد السياح الدوليين الوافدين (بالآلاف)	إيرادات السياحة الدولية (بالمليون دولار)	عدد السياح البينيين بين دول المنظمة (بالآلاف)	النسبة المئوية للسياح البينيين إلى إجمالي عدد السياح
أذربيجان	١,٣٣٣	١٧٨	٣٣١,٢	٢٤,٨
الأردن	٦,٥٢٩	٢,٣١٢	٥,٠٦٥,٦	٧٧,٦
ألبانيا	١,١٢٧	١,٣٧١	٢٣,٦	٢,١
الإمارات	٧,١٢٦ب	١٤,٩٧٢أ	٢,١٣٣,٧ج	٢٩,٩
إندونيسيا*	٥,٥٠٦	٥,٣٤٦	٧٧٦,٣أ	١٤,١
أوزبكستان	٢٨١أ	٤٣أ	-	-
أوغندا*	٦٤٢	٣٥٦	١٧,٧	٢,٨
إيران	٢,٧٣٥أ	١,٤٨٦	-	-
باكستان*	٨٤٠	٢٧٦	١٥٦,٩	١٨,٧
البحرين	٧,٨٢٦	١,١٠٥	٥,٦٢٣,٦	٧١,٩
بروناي	٨٧٧	٢٢٤أ	٧١١,٣	٨١,١
بنغلادش	٢٨٩	٧٦	٢٨,٨	١٠,٠
بنين*	١,٠١٠	١١٨	٩٤,٩	٩,٤
بوركينا فاسو*	٢٨٩	٥٣أ	٨١,٤	٢٨,٢
تركمنستان*	٨	-	٢,٤	٢٩,٦
تركيا	٢٣,٣٤١	١٨,٤٨٧	٢,٩٢٧,٠	١٢,٥
تشاد*	٥٩ب	١٥ز	٠,٨	١,٣
توجو*	٨٦	٢١أ	٢٣,١	٢٦,٩
تونس	٧,١٧٦أ	٢,٥٧٥	٢,٥٠٥,٥أ	٣٤,٩
الجابون	٢٣٤د	١٥د	-	-
جامبيا	٦١٣أ	٧٥	-	-
الجزائر	١,٧٤٣	٢١٥أ	١٧٠,٤	٩,٨
جزر القمر	٢٩أ	٢٧أ	-	-
جويانا	١٣١	٥٠	-	-
جيبوتي	٤٠	٩أ	-	-
ساحل العاج	٢٠ز	١٠٤	-	-
السعودية*	١٣,٤٧٩	٥,٢٢٤	٩,٨٠٨,٦	٧٢,٨

السنغال*	١٨٧٦أ	١٢٥٠أ	٣٥٨,٦أ	٤٠,٩
السودان	٣٢٨أ	٢٦٢	-	-
سوريا	٦,٠٠٤	٢,٠٢٥أ	٥,٥٧٩,٣	٩٢,٩
سورينام*	١٦٣	٦٧	١,٤ج	٠,٩
سيراليون	٣٢	١٨	-	-
طاجكستان	٣,٩٠٧ز	٣	-	-
عمان*	١,٤٠٧ج	٥٣٨أ	٢٢٤,٢	١٥,٩
غينيا بيساو*	٣٠	٣أ	١١,٥	٣٨,٤
غينيا*	٤٧أ	٧٠أ	١٧,٢أ	٣٦,٧
فلسطين	٢٦٤	١٢١ب	-	-
قطر	٩٦٤	٨٧٤أ	-	-
قيرقزستان*	٧٦٦أ	٣٤٦	٦٠٦,٣أ	٧٩,١
كازاخستان	٥,٣١١	١,٠١٣	٣,٣٨٧,٤	٦٣,٨
الكاميرون*	١٨٥أ	١٥٨ج	٣,٥أ	١,٩
الكويت	٣٨٩٩أ	٢٢٣	٢٧٥٣,٤أ	٧٠,٦
لبنان*	١,٠١٧	٤,٩٩٣	٥٠٩,٣	٥٠,١
ليبيا	٩٩٩ج	١٩٠أ	٩٤٣,٢ج	٩٤,٤
المالديف*	٦٧٦	٤٩٤	١٨,٧	٢,٨
مالي	١٦٤	١٧٥أ	-	-
ماليزيا*	٢٨,٣٢٥	١٢,٩٠٥	٣,٤٣١,٤	١٢,١
مصر	١١,٠٩١	٩,٤٨٠	٢,١٥٤,٣	١٩,٤
المغرب*	٦,٧٧٧أ	٧,١٦٢	٢٨٢,١أ	٤,٢
موزمبيق	١,٠٩٥أ	١٦٣	-	-
النيجر	٦٠أ	٣٦أ	-	-
نيجيريا	٣,٠٥٦أ	٢١أ	١,٩٥٠,٩أ	٦٣,٨
اليمن*	٣٧٩	١٨١أ	٢٩٦,١	٧٨,١
إجمالي المنظمة	١٦١,١٩١	٨٦,٥٠٤	٥٣,٠١٢	٣٢,٩

المصدر: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

ملاحظات: أ ـ ٢٠٠٦، ب ـ ٢٠٠٥، ج ـ ٢٠٠٤، د ـ ٢٠٠٣، هـ ـ ٢٠٠٢، و ـ ٢٠٠١، ز ـ ٢٠٠٠

* تشير الأرقام الخاصة بالسياحة البينية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي إلى عدد السياح الوافدين عبر حدود الدول وليس إلى عدد الزائرين.

الجدول رقم (٤)

مؤشرات تعليمية مختارة (٢٠٠٧)

الدولة	معدل معرفة القراءة والكتابة للراشدين (النسبة المئوية)	المدارس الابتدائية (الصافي، النسبة المئوية)	المدارس الثانوية (الصافي، النسبة المئوية)	مؤسسات التعليم بعد الثانوي (الإجمالي، النسبة المئوية)	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص
أذربيجان	٩٩,٤	٩٥,٣١	٨٣,٠٢	١٥,٢٤	١٠,٨٣
الأردن	٩٣,١	٨٨,٥٧	٨٦,٦٤	٣٩,٩١	١٩,٧٠
أفغانستان	٢٨,٠ز	-	٢٥,٩١	١,٢٥ج	١,٨٢
ألبانيا	٩٩,٠	٩٣,٦٢ج	٧٢,٨٢ج	١٩,٠٩ج	١٤,٨٦أ
الإمارات	٩٠,٤	٩٠,٨٨	٨٢,٦١	٢٢,٨٥ج	٥١,٧٨
إندونيسيا	٩١,٤	٩٤,٨٣	٦٧,٥٤	١٧,٤٦	٥,٧٦
أوزبكستان	٩٦,٩ز	٩٠,٩٦	٩١,٧٤	٩,٨٠	٤,٤٧
أوغندا	٧٣,٦	٩٤,٦١	١٨,٨٩	٣,٤٧ج	٢,٥١أ
إيران	٨٤,٧	٩٣,٥٨أ	٧٧,٢٥ب	٣١,٣٩	٣٢,٣٨
باكستان	٥٤,٩	٦٥,٦٢أ	٣٢,٢٣	٥,١٢	١٠,٧٧
البحرين	٨٨,٨	٩٨,٢٤ب	٩٣,٣٩أ	٣٢,٠٥أ	٣٣,٢١
بروناي	٩٤,٩	٩٢,٨٤	٨٩,١٣	١٥,٣٧	٤١,٦٩أ
بنغلاديش	٥٣,٥	٨٦,٥٣أ	٤٠,٧٤أ	٧,٢٥	٠,٣٢
بنين	٤٠,٥	٨٠,١٧أ	١٧,١١و	٥,١١أ	١,٦٦
بوركينا فاسو	٢٨,٧	٥٨,١٥ط	١٤,١١ط	٣,٠٥ط	٠,٥٦أ
تركمنستان	٩٩,٥	-	-	-	١,٤١
تركيا	٨٨,٧	٩٢,٣٤	٦٩,٤٧	٣٦,٣٠	١٦,٤٥
تشاد	٢٥,٧ز	٦٠,٢٢د	١٠,٤٣د	١,١٦ب	٠,٥٧أ
توجو	٥٣,٢ز	٧٧,٢٣	٢٢,٢٠ز	٥,٢٠	٤,٩٩أ
تونس	٧٧,٧	٩٥,٠٥	٦٤,٤٥د	٣٠,٨١	١٦,٨٤
الجابون	٨٦,٢	٨٧,٩٩ط	-	-	٦,١٦
جامبيا	-	٦٦,٥٣ط	٤٠,٠٧ط	١,١٥ج	٥,٨٧
الجزائر	٧٥,٤	٩٥,٣٥	٦٦,٣٤ج	٢٤,٠٢	١٠,٣٤
جزر القمر	٧٥,١	٥٥,٠٦ز	-	٢,٢٧ج	٣,٤٢أ

جويانا	-	-	-	١٢,٣٢	٢٥,٧٣
جيبوتي	-	٤٥,٣٠ط	٢٤,٣٩ط	٢,٦٣	١,٣٤أ
ساحل العاج	٤٨,٧ز	٥٤,٩٣د	١٩,٨٤هـ	٧,٨٩	١,٥٩أ
السعودية	٨٥,٠	٨٤,٦٣	٧٣,٠٢	٣٠,٢٤أ	٢٥,٦٢
السنغال	٤٢,٦	٧١,٩٢	٢٢,٢١	٧,٧٢ط	٦,٦١
السودان	٦٠,٩ز	٤١,١٥ز	-	٦,١٩ز	٩,٠٨
سوريا	٨٣,١	٩٤,٥١هـ	٦٥,٧١	-	١٧,٤٥
سورينام	٩٠,٤	٩٤,١٤	٦٧,٧٢ب	١٢,٤٣هـ	٩,٦١
سيراليون	٣٨,١	-	٢٢,٨٢	٢,١٢هـ	٠,٢٢
الصومال	-	-	٩,٨٢و	-	١,١٣
طاجيكستان	٩٩,٦	٩٧,٢٠	٨١,٣٣	١٩,٧٥	٧,١٨
العراق	٧٤,١ز	٨٨,٦١ب	٣٨,٣٧ب	١٥,٧٩ب	٠,٩٣
عمان	٨٤,٤	٧٢,٦٦	٧٨,٦٠	٢٥,٤٩	١٣,٠٨
غينيا	٢٩,٥د	٧٣,٦٤	٣٠,٠٦	٥,٢٩أ	٠,٥٤أ
غينيا بيساو	٦٤,٦	٤٥,١٥ز	٨,٦٧و	-	٢,٢٥أ
فلسطين	٩٢,٨	٧٣,٣٣	٨٨,٥٥	٤٦,١٦	٩,٥٩
قطر	٩٠,٢	٩٣,٠٢	٩٢,٦٠	١٥,٩٣	٤١,٩٨
قيرقزستان	٩٩,٣	٨٤,٤٩	٨٠,٥٥	٤٢,٨٠	١٤,٣٣
كازاخستان	٩٩,٦	٩٠,٣٢ط	٨٥,٥٦ط	٤٧,٠١ط	١٢,٢٧
الكاميرون	٦٧,٩و	-	-	٧,١٥	٢,٠٤أ
الكويت	٩٣,٩	٨٨,١٩	٧٩,٨٨	١٧,٥٦أ	٣٣,٨٠
لبنان	-	٨٣,٢٢ط	٧٣,٥٠ط	٥٤,٠٦ط	٣٨,٣٢
ليبيا	٨٦,٨	-	-	٥٥,٧٥د	٤,٣١أ
المالديف	٩٧,٠	٩٦,٣٤	٦٩,٠	-	١٠,٨١
مالي	٢٣,٣	٦٣,٠٢	-	٤,٤٢	٠,٨١
ماليزيا	٩١,٩	٩٧,٤٥أ	٦٨,٧٣ب	٣٠,٢٤أ	٥٥,٧٢
مصر	٧٢,٠	٩٥,٧٥	٠,٠٤هـ	٣٤,٧٥ب	١٣,٩٦
المغرب	٥٥,٦	٨٨,٨٥	٣٤,٥١د	١١,٣١	٢١,٣٩
موريتانيا	٥٥,٨٠	٨٠,٤٤	١٦,٧٧	٣,٩٧	٠,٩٩أ
موزمبيق	٤٤,٤	٧٦,٠٥أ	٢,٥٥	١,٤٦ب	٠,٩٤
النيجر	٣٠,٤	٤٣,٨٩	٩,٠١	١,٠٤	٠,٢٩أ
نيجيريا	٧٢,٠	٦٣,٨١أ	٢٧,٠٠أ	١٠,١٥ب	٦,٧٦
اليمن	٥٨,٩	٧٥,١٨أ	٣٧,٤٢ب	٩,٣٩أ	١,٤٣

المصدر: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

ملاحظات: ط ـ ٢٠٠٨، أ ـ ٢٠٠٦، ب ـ ٢٠٠٥، ج ـ ٢٠٠٤، د ـ ٢٠٠٣، هـ ـ ٢٠٠٢، و ـ ٢٠٠١، ز ـ ٢٠٠٠.

الجدول رقم (٥)

مؤشرات العلوم والتكنولوجيا

الدولة	عدد المقالات المنشورة ٢٠٠٨	عدد المقالات المنشورة ٢٠٠٤ـ٢٠٠٨	عدد المقالات المقتبسة ٢٠٠٤ـ٢٠٠٨	نسبة الإنفاق على البحث والتنمية من إجمالي الناتج المحلي (متوسط ٢٠٠٦ـ ٢٠٠٧)
أذربيجان	٢٨٨	١,١٧١	٤٤٩	٠,٣٠
الأردن	١,١٦٥	٤,٥٦٦	٢,٦٦٤	٠,٣٤
أفغانستان	٢٣	٥٩	٣٦	-
ألبانيا	٥٠	١٦٨	١٠٧	-
الإمارات	٦٤٤	٢,٧٢٠	١,٦٧٠	-
إندونيسيا	٦٦١	٢,٧٩٤	١,٨٥٠	٠,٠٦
أوزبكستان	٢٨٣	١,٣٨٢	٦٨١	-
أوغندا	٣٥٥	١,٥٢٤	١,٠٨٩	٠,٢٨
إيران	١٠,٥٥٠	٣٢,٥٨٦	١٨,٣٨٣	٠,٥٩
باكستان	٢,٨٨٩	٨,٥٥٦	٤,٣٦٧	٠,٢٤
البحرين	١٠٧	٤٨٠	٢٦٨	-
بروناي	٤٦	١٧٤	١١٥	٠,٠٢
بنغلادش	٧٢٩	٢,٨٩٥	١,٧٧٤	-
بنين	٣٠٢	١,٠٦٤	٥٦٤	-
بوركينا فاسو	١٧٣	٦٩٦	٤٩٣	٠,٢٤
تركمنستان	٤	٢٣	١٣	-
تركيا	١٧,٨٤٩	٧٣,٤٨٤	٤٤,٠٠٢	٠,٦٩
تشاد	١٥	٨١	٦١	-
توجو	٤٣	١٩٠	١٠٢	-
تونس	١,٨٧٢	٦,٧٢٠	٣,٦٥٤	٠,٧٣
الجابون	٨٢	٣٤٨	٢٦٥	-
جامبيا	٦٦	٣٣٧	٣٠١	-
الجزائر	١,١٦٦	٤,٢١٨	٢,٢٢١	٠,٢٠
جزر القمر	٣	١٨	١١	-
جويانا	١٦	٨٠	٤١	-

جيبوتي	٢	١٣	١٠	-
ساحل العاج	١٦٥	٦٥٩	٣٩٩	-
السعودية	١,٧١٨	٧,٠٩٠	٣,٩٣١	-
السنغال	٢١٦	٩٨٦	٦٤٦	٠,٠٩
السودان	١٥٤	٦٢٢	٣٨٢	٠,٣٧
سوريا	١٩٨	٨٠٤	٤٦٧	-
سورينام	٦	٤٤	٣٤	-
سيراليون	١٤	٤٠	١٧	-
الصومال	٦	١٦	١١	-
طاجكستان	٤٥	١٧١	٦٣	٠,٠٨
العراق	١٨٢	٦٠٦	٢٩٥	-
عمان	٢٩٤	١,٣٣٦	٧٦٣	-
غينيا	١٣	٨١	٥٨	-
غينيا بيساو	١٧	٩٩	٨٥	-
فلسطين	٨٧	٤٢٥	٢٣٧	-
قطر	١٩٢	٦٦٤	٣٧١	-
قيرقزستان	٥٤	٢٠٤	٨٤	٠,١٩
كازاخستان	٢١١	٩٦٧	٤٤١	٠,٢٤
الكاميرون	٤٥٩	١,٨٣١	١,١٥٣	-
الكويت	٦١٩	٢,٧١٢	١,٥٨٢	٠,١٦
لبنان	١,٠٦٤	٤,٤٥٢	٣,٢٣٨	-
ليبيا	٩١	٣٨١	١٨٤	-
المالديف	١	١١	٨	-
مالي	٨٨	٣٨٦	٣٠٢	-
ماليزيا	٢,٦٧١	٩,٠٧٢	٥,٢٤٥	٠,٥٩
مصر	٣,٨٠٠	١٥,٦٢٧	٩,٤٥٤	٠,١٩
المغرب	١,٠٧٤	٤,٦٦٤	٢,٦٤٦	٠,٦٠
موريتانيا	١٣	٨٥	٤٨	-
موزمبيق	٧٨	٣٠٦	٢١٩	٠,٥٠
النيجر	٩٥	٣١١	١٦٥	-
نيجيريا	١,٩٤٠	٦,٤٩٨	٢,٨٨٠	-
اليمن	٦١	٢٤١	١٤٠	-

المصدر: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، وموقع العلوم «ISI»، والبنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية على الإنترنت.

خاتمة

لا يسعنا في النهاية إلا أن نقول إن الإصلاح في منظمة المؤتمر الإسلامي عملية مستمرة قائمة على قدم وساق؛ فالتغيرات الكبيرة التي حدثت في السنوات الخمس الأخيرة قد فتحت آفاقًا جديدةً للمنظمة. ومن أهم تلك التغيرات برنامج العمل العشري الذي أطلق في العام الأول من هذه المرحلة، حيث حدد هذا البرنامج مجموعة من الأهداف المهمة داخل الإطار العام لتحقيق التنمية والرخاء في الدول الأعضاء، والمساهمة في نشر السلام والتعاون في شتى أرجاء العالم. وقد وضع البرنامج رؤية جديدة تدعو إلى تعزيز أكبر للتضامن بين الدول الأعضاء دفاعًا عن القضايا والمصالح المشتركة، يرتكز على مدى واسع من العمل الإسلامي المشترك. وقد انطلق البرنامج تحت شعار «التضامن في العمل» آخذًا تلك الجوانب بعين الاعتبار. وتعكس عبارة «التضامن في العمل» بصورة جلية هذه الرؤية الجديدة القائمة على العمل، كما تعكس النهج الذي يؤطّر التعاطي الفاعل مع متطلبات البرنامج. ومن ثَمَّ ابتكرت الأمانة العامة، بوصفها الجهاز التنفيذي الرئيسي، مجموعة من الطرق والأساليب لرفع الكفاءة وتعزيز الشفافية في الأعمال التي تتضمن إصلاحات داخلية على المستويات المؤسسية والإدارية، إلى جانب المراجعات والتعديلات والتجديدات المستحدثة في أساليب مواجهة القضايا الدولية والتصدي لها. ويثبت الواقع العملي في الوقت الراهن مدى فاعلية تلك الإجراءات الجديدة التي بدأ تطبيقها بالفعل.

ولا شك في أن إقرار ميثاق جديد للمنظمة كان حدثًا تاريخيًا بارزًا، وسمةً أساسيةً اتسمت بها عملية التغيير التي بدأت خلال هذه الفترة. وقد أكد ذلك مدى إيمان الدول

الأعضاء بالحاجة إلى إعادة النظر في رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي ورؤيتها على ضوء متطلبات العصر الحديث والتحديات الراهنة. ويتناول الميثاق عددًا من القضايا التي تهم العالم الإسلامي ومشاركته في الشئون الدولية، كما أن إقرار الميثاق الجديد وبرنامج العمل الجديد في هذه الفترة يمثل إصلاحًا غير مسبوق في أهميته بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أثبتت الخبرة التي اكتسبناها أثناء عملية الإصلاح أنه عندما تُظهِر منظمة المؤتمر الإسلامي إصرارًا وعزيمةً، وعندما تمتلك روح المبادرة لتحديد الأهداف ومتابعتها، فإن الدول الأعضاء أثبتت أنها صاحبة الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف التي أُعيدت صياغتها وتأكيدها من جديد في الوقت الراهن. ولكي يصبح العالم الإسلامي قادرًا على التعاطي مع مختلف المشاكل التي تواجهه بما فيها الأزمات السياسية ومشاكل التخلف التنموي والاضطرابات الاجتماعية، فلا بد من توجيه مزيد من الطاقات والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكجزء من عملية الإصلاح، أُضيفت مجموعة جديدة من الموضوعات إلى أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي، فبعضها يتناول الحاجات والاهتمامات الناشئة، وبعضها الآخر يهدف إلى تحديث الممارسات القائمة من خلال تقديم بعض الأساليب والمناهج المطورة حديثًا في السياسة الدولية، أو التي لم يسبق استخدامها من قبل في إطار عمل منظمة المؤتمر الإسلامي. وكنموذج للنوع الأول من الإضافات نذكر استراتيجيات العمل التي أطلقناها للتعامل مع مشكلة الكراهية والازدراء للقيم المقدسة للمسلمين في بعض وسائل الإعلام الأوربية في السنوات الأخيرة. كما أوضحنا ذلك بالتفصيل في الفصل السابع «الإسلاموفوبيا». ومن الأمثلة على الإضافات الأخرى إلى أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي وضعُ أهداف جديدة تُضاف إلى أهداف التطوير لدعم العلوم والتكنولوجيا وتسريع إيقاع التصنيع في الدول الأعضاء. ومن بين الأمثلة الدالة على السياسات والإجراءات التي نقوم بتطويرها، المنظمات الدولية التي تم ضمها أيضًا إلى الممارسات الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتوسيع نطاق شبكة المشروعات الخاصة بالمنظمة ليصل مداها إلى المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، إلى جانب تشجيع المشاورات مع المنظمات غير الحكومية. وإضافة إلى ذلك، فقد تم تطبيق العديد من الأساليب الجديدة لتسريع إيقاع عمليات صنع القرار الداخلية وتنفيذه وتحسين

جودة تلك العمليات في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتستعرض فصول الكتاب المختلفة التفاصيل الكاملة لعمليات التطوير.

وخلاصة القول أن ثمة تقدمًا كبيرًا قد أُحرز في تحقيق الأجندة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى إتاحة الفرصة في الوقت نفسه للدول الإسلامية للتعبير عن مطالبها وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي. ويكمن التحدي الحقيقي في هذا المجال في القدرة على ترجمة القرارات التي تُتخذ والسياسات التي تُقرُّ في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية التي تشارك فيها الدول الأعضاء إلى أفعال حقيقية ملموسة. فكما هو الحال في المنظمات الدولية الأخرى، تحتاج منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جهود موسعة ومشتركة على المستويين الدبلوماسي والإداري من أجل ضمان استيعاب تلك السياسات والقرارات وتنفيذها بشكل سليم وفعال.

ولا شك في أن تلك العملية قد أوصلت العالم الإسلامي إلى مرحلة استطاع من خلالها أن يدرك ويكتشف ما يمتلكه من قدرات وإمكانات وطاقات تمكنه من حل المشكلات المتنوعة للدول الأعضاء وفي الوقت نفسه أن يجعل صوته مسموعًا أكثر على الساحة السياسية الدولية التي تشهد حاليًا عملية تغير في موازين القوى العالمية. ففي وقت تأليف هذا الكتاب كانت هناك أربع دول إسلامية من بين الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإننا نأمل أنه عندما يحين الوقت لإعادة النظر في هيكل مجلس الأمن - في إطار الإصلاح القادم الذي ستشهده الأمم المتحدة - أن يكون للعالم الإسلامي مقعد دائم في المجلس، وهذا أمر من شأنه أن يسهم إسهامًا كبيرًا في تعزيز السلام العالمي. ومن المرجح أن يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور أساسي في هذه العملية بوصفها الممثل الوحيد لدول العالم الإسلامي التي يبلغ تعداد سكانها حوالي مليار ونصف المليار نسمة. وفي الوقت ذاته، فإن من بين العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية منظمة المؤتمر الإسلامي في الآونة الأخيرة أن ثلاث دول من بين أعضائها - وهي إندونيسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا - هي دول أعضاء في مجموعة العشرين.

ولا شك في أن عملية الإصلاح الجارية قد أسفرت عن عديد من النتائج في

مجالات كثيرة خلال فترة زمنية قصيرة مدتها خمس سنوات. ولكن الأمر الذي يحظى بأهمية بالغة هو التحسن الملحوظ في صورة المنظمة داخل العالم الإسلامي وخارجه، والذي يعود في جزء كبير منه إلى السياسات الفعالة التي تم تنفيذها في الكثير من المجالات المختلفة. كذلك فإن التأييد الشامل والعميق من جانب الدول الأعضاء للميثاق وبرنامج العمل الجديدين يُعد بمثابة دليل على الثقة التي توليها تلك الدول لعملية إصلاح المنظمة. ومن هذا المنطلق فإن اهتمام الدول الأعضاء ومشاركتها في المشروعات التجارية والتنموية ـ سواء تلك التي يجري العمل فيها منذ فترة أم التي بدأت حديثًا ـ وكذلك مشاركتها في مشروعات مكافحة الفقر والكوارث وغيرها تُبيّن مدى مشاركتها الفاعلة في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي. ويُلاحَظ أيضًا في الندوات واللقاءات التي تعقدها المنظمة على مستويات مختلفة، تجدد الاهتمام من جانب الدول الأعضاء. وفي هذا السياق فقد بدأت جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي انضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في تسعينيات القرن العشرين بعد حصولها على الاستقلال في المشاركة بفعالية في عمل المنظمة في الوقت الحالي. كذلك بدأت أشكال المشاركة تتعاظم وتتنوع بدرجة أكبر من جانب الدول الأعضاء عبر العالم الإسلامي في أنشطة المنظمة من خلال تنفيذ العديد من مشروعات التنمية الإقليمية وتفعيل الاتفاقيات الدولية في مشروعات التعاون المشترك.

ومع ذلك تواجه منظمة المؤتمر الإسلامي تحديين كبيرين في تنفيذ رؤيتها الجديدة. ويكمن التحدي الأول في استكمال المنظمة لقواعدها المؤسسية والقانونية في مجال حقوق الإنسان بما يتضمن تأكيد احترام وتعزيز المبادئ التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتمثل التحدي الثاني في بناء القدرات المؤسسية للمنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات وحفظ السلام.

وفي إطار عملية إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي، كانت قائمة أولويات المنظمة تتضمن هذين الجانبين من خلال برنامج العمل العشري الذي تم إقراره في عام ٢٠٠٥ وكذلك من خلال الميثاق الجديد الذي تم إقراره واعتماده في عام ٢٠٠٨، جنبًا إلى جنب مع المباحثات الحكومية الدولية التي انطلقت بخصوص هذين البندين في عام ٢٠٠٩. ومن الطبيعي أن يكون إنشاء لجنة دائمة ومستقلة لحقوق الإنسان إلى جانب بناء قدرات

وإمكانات مؤسسية رصينة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وفض الصراعات وحفظ السلام، أمرًا له أهميته لأنها ستُظهر نتائج ملموسة وحقيقية لعملية الإصلاح وتُسهم في تعزيز صورة منظمة المؤتمر الإسلامي ومصداقيتها على الساحة الدولية.

ومن المتوقع أن تنتهي مجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين الخاصة بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان من عملها خلال عام ٢٠١٠. ويحدونا أمل كبير في أن تقوم اللجنة المُنتظَرة بدور مكمل لعمل الآليات الدولية المختصة بحقوق الإنسان وتسهم في الوصول بمعايير حقوق الإنسان في العالم الإسلامي إلى مستويات تعادل تلك الموجودة في البلاد التي تتميز بتطور مجال حقوق الإنسان لديها.

وعلى هذا الأساس، فقد انطلقت جولة موسعة من المباحثات والتفاوض تهدف إلى تمكين منظمة المؤتمر الإسلامي من أن تكون أكثر نشاطًا وأكثر جاهزيةً في مجالات الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات وحفظ السلام. وقد بدأت هذه العملية بتقديم مقترح من إعداد الأمانة العامة للمنظمة إلى جلسة خاصة من أجل شحذ الأفكار وتبادلها على هامش اجتماع مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دمشق في مايو ٢٠٠٩. وبالنظر إلى حقيقة أن معظم الصراعات والأزمات الدولية البارزة تتركز في الدول الإسلامية أو تشملها، فقد وجدنا أثناء عملية التباحث الخاصة بالرؤية الجديدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أنه من الضروري للغاية زيادة القدرات والإمكانات المؤسسية وابتكار آليات جديدة داخل المنظمة للتعامل مع تلك المسائل بالتعاون مع المجتمع الدولي. ولا ريب في أن الخسائر الفادحة التي تنتج عن الكثير من الصراعات طويلة الأمد في المناطق التي يوجد فيها دول منظمة المؤتمر الإسلامي، تجعل من تلك المهمة أمرًا عاجلًا وملحًا.

وترى منظمة المؤتمر الإسلامي كغيرها من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، أن تحقيق المهام الداخلية الجديدة المسندة إليها، وترجمة رؤيتها الجديدة إلى عمل واقعي ملموس، سوف يعتمد على نجاح الجهود الرامية إلى ردم الفجوة التي تفصل ما بين الإرادة السياسية للدول الأعضاء والعمل الدبلوماسي الحكومي الدولي.

وقد شهدت الفترة التي استعرضناها بعض التطورات البارزة التي تقرّ بأهمية منظمة

المؤتمر الإسلامي من جانب الدول والمنظمات المختلفة حول العالم، ومن ثَمَّ بدأ اهتمام الدول الكبرى يتزايد بالمشاركة والتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات مختلفة. فقد تقدمت روسيا الاتحادية بطلبٍ للحصول على صفة مراقب لدى منظمة المؤتمر الإسلامي وحصلت عليها بالفعل، كما أن التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية وبين روسيا الاتحادية ومجتمعها المسلم يبشر بالخير، ويحقق الفائدة من جوانب متنوعة تتعلق بالتبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي. ومن المعروف أن روسيا الاتحادية تضمّ ما لا يقل عن عشرين مليون مسلم - بما في ذلك السكان المسلمون في الجمهوريات الواقعة داخل حدود روسيا الاتحادية. ومن بين الأدلة الأخرى على الاهتمام الذي تُوليه الدول الكبرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي قيام الرئيس الأمريكي بتعيين مبعوث خاص له لدى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨ من أجل تطوير التعاون وتعزيزه بين المنظمة والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مجالات التنمية المتنوعة.

وهكذا يمكن القول إن مشروع الإصلاح والتجديد قد حظي بانطلاقة ناجحة وحقق نتائج جوهرية، كما أن كاتب هذه السطور يرى أن انتخابه لمنصبه الذي جرى من خلال عملية تصويت يعدّ نقطة تحول جوهرية أخرى وحدثًا يحمل في طياته تفويضًا غير مسبوق للمنصب ولصاحبه. فقد منحني أعضاء المنظمة شرف استحداث تلك الإصلاحات في المنظمة من أجل حثها وتشجيعها على النمو وعلى تبني استراتيجيات مناسبة للمستقبل تجعل من منظمة المؤتمر الإسلامي أداة أكثر فاعلية في إطلاق شعلة العمل المشترك وتنسيقه بين الدول الأعضاء، ليصبح للمنظمة ودولها صوت مسموع في الشئون الدولية يتناسب مع حجم هذه الدول وثقلها المستمدّين من قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وفي ظل هذه المسئولية الأخلاقية التي تشكّل ثروة المنظمة ورأسمالها، فستظل الأمانة العامة تسعى بإخلاص والتزام كبيرين نحو خدمة أهداف الدول الأعضاء وتلبية طموحاتها وتطلعاتها وتعزيز مكانة منظمة المؤتمر الإسلامي ومنزلتها بوصفها ممثل العالم الإسلامي بأسره.

الملاحق

الملحق الأول

الأجهزة المتفرعة، والمؤسسات المتخصصة

والمؤسسات المنتمية، والجامعات الإسلامية

منذ إنشاء المنظمة، اتجه التفكير إلى ألا ينحصر عملها على النشاطات السياسية فحسب بل أن يكون لها أجهزة ومؤسسات تعمل في مختلف الميادين لتكريس مبدأ التضامن الإسلامي. وقد نبعت ما بين هذه الأجهزة والمؤسسات بعض الأجهزة الخاصة لتعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، أو لمحاكاة نظام الأمم المتحدة.

وفيما يلي قائمة بهذه الأجهزة والمؤسسات حسب التصنيف الحالي:

الأجهزة المتفرعة

أنشئت الأجهزة المتفرعة في إطار عمل المنظمة بموجب قرارات صادرة من مؤتمرات القمة أو مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية. وتتمتع جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تلقائيًا بعضوية تلك الأجهزة المتفرعة.

صندوق التضامن الإسلامي

أنشئ صندوق التضامن الإسلامي بموجب قرار من القمة الإسلامية الثانية المنعقدة في لاهور في عام ١٩٧٤، وبدأ الصندوق ممارسة عمله في عام ١٩٧٦ بعد أن قامت مجموعة من الدول الأعضاء بتقديم بعض المساهمات. وأعقب ذلك في عام ١٩٨٠ قيام مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الحادي عشر المنعقد في إسلام أباد بإنشاء وقف خاص يهدف إلى دعم المركز المالي للصندوق، مما جعله وقفًا بدون مساهمات إلزامية من جانب الدول الأعضاء [1]. وينص النظام الأساسي لصندوق التضامن

---

(١) القرار: C23/11

<http://www.oic-oci.org/english/conf/fm/11/11/%20icfm-cultural-en.htm #Resolution%20No.%2023/11-C>

الإسلامي على أن تأتي مصادر تمويله من مساهمات الدول الأعضاء والتبرعات والمنح التي تقدمها المؤسسات العامة أو الخاصة والأفراد إلى جانب عوائد صندوق الوقف. ويتولى إدارة الصندوق الذي يقع مقره الرئيسي في جدة في المملكة العربية السعودية هيئة تنفيذية، ويرأسه مدير تنفيذي يعينه الأمين العام. وتشمل أنشطة صندوق التضامن الإسلامي مجموعة متنوعة من المجالات مثل تقديم أنواع مختلفة من المساعدات الخيرية للدول الأعضاء في الحالات الإنسانية الطارئة ودعم المؤسسات الأكاديمية في العالم الإسلامي وتمويل ورش العمل والمنتديات والدراسات الأكاديمية.

مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية

والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية[1]

بدأ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ممارسة عمله في عام ١٩٧٨، وكان نشاطه الرئيسي المساعدة على تحقيق التعاون الاجتماعي والاقتصادي من أجل التنمية فيما بين الدول الأعضاء. ويتحقق هذا الهدف من خلال بعض الأنشطة المتخصصة في مجالات جمع الإحصائيات ونشرها والبحث والتدريب وتشجيع تبادل الخبراء بين الدول الأعضاء في قطاعات متنوعة من النشاط الاقتصادي تشمل الزراعة والصناعة والتجارة الدولية واليد العاملة.

وقدم المركز منذ نشأته العديد من الخدمات التي لا غنى عنها من خلال نشر نتائج وإحصائيات الأبحاث المتخصصة في المسائل الاقتصادية وقضايا التنمية. كما قام المركز أيضًا بتنظيم برامج تدريب متخصصة في مجالات مختارة تم تصميمها لتلبي الاحتياجات التي تعبر عنها الدول الأعضاء. وتهدف هذه البرامج تحديدًا إلى صقل المهارات النظرية والفنية لأطقم العمل الإدارية والمهنية في مجالات متنوعة مثل أنظمة التخطيط القومي ومناهجه وإجراء التعداد الإحصائي وصنع السياسات. وقد أتاحت برامج البحث والتدريب الخاصة بالمركز للدول الأعضاء اكتشاف الأوجه التي يمكن من خلالها لكل دولة أن تكمل الأخرى في تلك المجالات، كما ساعدت على زيادة

(١) تم تغيير الاسم المختصر للمركز من «SESRTCIC» إلى «SESRIC» بموجب قرار مجلس إدارة المركز في اجتماعه التاسع والعشرين المنعقد في يومي العاشر والحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٧ في أنقرة، والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر المنعقد في داكار في يومي الثالث عشر والرابع عشر من مارس ٢٠٠٨.

الفهم المتبادل وتعزيزه. كذلك عقد المركز لقاءات وزارية واجتماعات للخبراء بشأن التعاون الاقتصادي في المجالات المحددة في خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والتي أقرها مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في عام ١٩٨١. ولا يزال المركز منذ ذلك الحين ينشر التقارير والدراسات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الخارجية للدول الأعضاء.

مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

بدأ مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية أنشطته في عام ١٩٧٩ بوصفه أول جهاز ثقافي في منظومة منظمة المؤتمر الإسلامي، وتبنى المركز مشروعات بحثية أصيلة وقام بتصميم برامج مبتكرة طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز الفهم العميق والدقيق للحضارة الإسلامية والثقافات الإسلامية. كذلك تولى المركز مهمة فتح قنوات للتعاون الثقافي بين الدول الأعضاء وغيرها من الدول والمجتمعات الأخرى. وقد أثمرت البرامج البحثية طويلة الأمد والخاصة بالمصادر والنتاجات الأساسية للثقافة الإسلامية عن وضع قوائم دولية بالمراجع الخاصة بترجمات القرآن الكريم وتاريخ العلوم في الإسلام.

كما عقد المركز العديد من المؤتمرات، وقام بنشر مطبوعات مختلفة تركز على تاريخ الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي في العواصم الإقليمية والثقافية المتنوعة. وأصبحت تلك الأنشطة سمة دائمة في أنشطة المركز، حيث عقد أكثر من ستين مؤتمرًا أكاديميًا عبر أنحاء العالم، كما قام بنشر مائة واثنين وعشرين مرجعًا من الكتب المتنوعة التي نشرت وترجمت إلى عدة لغات. وتجدر الإشارة أيضًا إلى برامج وورش العمل المعمارية التي تبلغ مدة الواحد منها عشر سنوات والتي يلتقي من خلالها المتخصصون والممارسون من شتى أنحاء العالم في إسطنبول والبوسنة والهرسك والقدس للعمل على دراسة التراث الإسلامي العمراني وكيفية المحافظة عليه في بيئته التي تتميز بالتعددية الثقافية. وأنشأ المركز أيضًا مكتبة متخصصة في الثقافة والحضارة الإسلامية تحتوي على ستين ألف مجلد من الكتب مكتوبة بمائة وأربعين لغة، كما تحتوي على العديد من الكتب التراثية والكتب النادرة في الثقافة الإسلامية إلى جانب ألف وخمسمائة دورية وعدد كبير من المخطوطات القيمة وآلاف المقالات والخرائط وأفلام الميكروفيلم. ولا شك أن الأنشطة الواسعة التي قام بها مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، وما أنجزه من أعمال في العديد من النواحي قد عزز من وجود منظمة

المؤتمر الإسلامي في الدول الأعضاء، كما عزز من وجودها في الدول غير الأعضاء للمرة الأولى، مما ساعد المنظمة على إقامة العلاقات مع هذه الدول وتعميقها.

وإضافة إلى ما كُلِّف به المركز من أعمال ومسئوليات، أُسند إليه دور آخر، وهو القيام بدور الأمانة والجهاز التنفيذي لجهاز آخر من أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المتفرعة، ألا وهو اللجنة الدولية للمحافظة على التراث الحضاري الإسلامي التي ظلت تمارس عملها منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٠. وسنناقش هذه الجزئية فيما بعد. ولاقى الاقتراح الذي قدمه مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإقامة مسابقة دولية في فن الخط العربي كحدث دوري تقديرًا وقبولًا من اللجنة، وتم تنفيذه ضمن برامج العمل الخاصة باللجنة. ومنذ اندماج اللجنة مع مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، بدأ المركز في تنظيم تلك المسابقة وغيرها من الأنشطة التي أطلقت ضمن إطار عمل اللجنة الدولية للمحافظة على التراث الحضاري الإسلامي.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي

أُنشئ مجمع الفقه الإسلامي الذي عرف لاحقًا باسم مجمع الفقه الإسلامي الدولي بموجب قرار من مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة والطائف في عام ١٩٨١. ويتخذ المجمع من مدينة جدة السعودية مقرًا له، ويضم أعضاء من كبار الفقهاء والعلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وغيره من العلوم الأخرى. ويهدف المجمع إلى تحقيق وحدة الأمة نظريًا وعمليًا من خلال التمسك بالفقه الإسلامي وتطبيقه على كل المستويات. ويرمي المجمع أيضًا إلى دراسة مشكلات الحياة المعاصرة وتحليلها تحليلًا عميقًا سعيًا لتقديم حلول مبنية على مبادئ الفقه الإسلامي. ويشهد مجمع الفقه الإسلامي، كما سنوضح بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، عملية إصلاح وإعادة هيكلة موازية لعملية التحول الشامل التي تجري الآن في إطار عمل النظام المؤسسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتهدف عملية الإصلاح تلك إلى تحويل مجمع الفقه الإسلامي إلى جهاز نشط وفعال يكون قادرًا على تحقيق الأهداف المنتظرة.

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

يقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مدينة الدار البيضاء المغربية، وقد خرج إلى النور بعدما اتخذ مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في عام ١٩٨١ قرارًا بإنشائه. وبدأ المركز عمله بصفة رسمية في عام ١٩٨٣. وتشمل الأهداف الرئيسية للمركز

الإسلامي لتنمية التجارة تشجيع عمليات التبادل التجاري بشكل منتظم فيما بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاستثمار المرجو لتنمية التجارة، والمساهمة في ترويج منتجات الدول الأعضاء، وتشجيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية، ونشر المعلومات التجارية، ومساعدة الدول الأعضاء في مجالات تعزيز التجارة والمفاوضات التجارية على المستوى الدولي، إلى جانب توسيع نطاق تلك المساعدة لتشمل المشروعات التجارية والمشغلين الاقتصاديين. ويتم تمويل ميزانية المركز الإسلامي لتنمية التجارة عن طريق المساهمات السنوية من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى عوائد الخدمات التي يقدمها المركز والتبرعات والعطايا.

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا

انطلقت الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا التي يقع مقرها في مدينة دكا في البداية تحت اسم «المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث»، وذلك عندما صدر قرار رسمي بإنشائها في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي التاسع (داكار ١٩٧٨)، وأطلق عليها لاحقًا اسم «المعهد الإسلامي للتكنولوجيا»، ثم سميت أخيرًا «الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا» بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن والعشرين المنعقد في باماكو في عام ٢٠٠١. وتهدف الجامعة في الأساس إلى المساعدة على تنمية الموارد البشرية وتطويرها لدى جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والتعليم الفني والمهني. وتتولى الجامعة تنفيذ العديد من البرامج الرامية إلى دعم البحث العلمي وتوجيهه في المجالات الصناعية والتكنولوجية وتعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات الفنية ونشر المعلومات الأساسية في مجال تنمية الموارد البشرية عن طريق الدورات الدراسية والندوات وورش العمل والمطبوعات. وتعطي الجامعة قدرًا كبيرًا من الاهتمام أيضًا للتنسيق بين هدف الجامعة نفسها وبين أهداف المؤسسات القومية والإقليمية الأخرى في الدول الأعضاء وكذلك المؤسسات التعليمية الدولية.

المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية

اتخذ مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس المنعقد في جدة في عام ١٩٧٥ قرار إنشاء المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية من أجل تعزيز التعاون وتشجيعه في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتقديم النصح والمشورة وإجراء الدراسات العلمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبدأت المؤسسة ممارسة نشاطها في عام ١٩٨٣. ومما

يؤسف له أن المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية لم تحقق التوقعات المنتظرة منها والتي ألهمت من قاموا بإنشائها، فأداؤها الضعيف وعجزها عن تقديم المساهمة المنتظرة والمرجوة منها جعلا من الضروري إجراء تقويم شامل للمؤسسة. وبناءً على ذلك، فقد تم اتخاذ قرار بحلها في اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي الذي عقد في إسلام أباد في ديسمبر من عام ١٩٩٧.

اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي

أنشئت اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي وفقًا لقرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث عشر المنعقد في نيامي في عام ١٩٨٢. وقام مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بدور الأمانة والجهاز التنفيذي لهذه اللجنة. وكان للجنة مكتب للاتصال والتنسيق يعمل تحت رئاستها في الرياض. وتولّى المدير العام لمركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في الوقت ذاته منصب أمين عام اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي. وضمّ تشكيل اللجنة ثلاثة عشر عالمًا ومتخصصًا تعينهم الدول الأعضاء، حيث يمثل تسعة منهم أعضاء مجلس إدارة مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بحكم منصبهم في المركز. وانعقدت اللجنة أربع مرات في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧. وفي أعقاب وفاة رئيس اللجنة، وبناءً على توصية أعضائها دُمجت اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي مع مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع والعشرين المنعقد في كوالا لمبور في يونية من عام ٢٠٠٠. وهكذا تم ضم برامج العمل الخاصة باللجنة ودمجها في برامج المركز. وشملت تلك البرامج التي اقترحها ونفذها مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية أنشطة إبداعية مثل الدورات الخمس الأولى من مسابقة فن الخط العربي التي يجري تنظيمها كل ثلاثة أعوام ومسابقة جوائز الملك فهد للتصميم والبحوث في العمارة الإسلامية (١٩٨٦) ومسابقة التصوير الفوتوغرافي التي نُظمت بمناسبة عام التراث الإسلامي (١٩٨٦).

المركز العالمي للتعليم الإسلامي

كلف مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي التاسع المنعقد في داكار سنة ١٩٧٨ الأمانة العامة للمنظمة بمهمة إعداد دراسة جدوى لإنشاء مركز إسلامي للتعليم والثقافة. ومن ثَم قدمت الأمانة العامة توصياتها ومقترحاتها بشأن تلك المسألة إلى

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي العاشر المنعقد في مدينة فاس في عام ١٩٧٩ والذي قرر إنشاء مركز عالمي للتعليم الإسلامي يكون مقره في مكة من أجل إجراء البحوث التربوية والقيام بجميع الأنشطة الأخرى التي من شأنها تحسين مستوى التعليم في الدول الإسلامية. وقد تم إقرار النظام الأساسي للمركز بحلول العام التالي. وفي عام ١٩٨٢ اقترحت المملكة العربية السعودية فكرة إلحاق المركز العالمي للتعليم الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة وأعربت عن رغبتها في تمويل تكاليف هذه العملية. وقد وافق مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث عشر المنعقد في نيامي في عام ١٩٨٢ على المقترح السعودي ودعا المركز إلى مواصلة التعاون مع الأجهزة الأخرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يخص المقررات والمناهج الدراسية للتعليم الإسلامي. وفي وقت لاحق قطع المركز علاقته بمنظمة المؤتمر الإسلامي وألحق بمعهد بحوث وإحياء التراث الإسلامي ليتغير اسمه بعد ذلك إلى مركز بحوث التعليم الإسلامي.

المؤسسات المتخصصة

يتم إنشاء المؤسسات المتخصصة في إطار عمل المنظمة بموجب قرار من مؤتمرات القمة الإسلامية أو المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية. وتكون العضوية في تلك المؤسسات المتخصصة اختيارية ومفتوحة للدول الأعضاء في المنظمة.

وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)

أنشئت وكالة الأنباء الإسلامية الدولية كأول مؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بموجب قرار من وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٠. وانطلقت وكالة الأنباء الإسلامية الدولية في عام ١٩٧٢، واتخذت من جدة مقرًّا لها، وكان هدفها تحسين العلاقات وتوطيدها بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتبادل الأخبار وتعزيز الاتصالات والتعاون الفني بين وكالات أنباء الدول الأعضاء والعمل على التوصل إلى فهم أفضل للشعوب المسلمة ومشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم تتمكن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية من القيام بأي نشاط مهم وكان إسهامها محدودًا للغاية في إطار العمل الإسلامي المشترك وفي تنفيذ الأهداف المرجوة منها عند إنشائها. ومع ذلك، وفي إطار عملية الإصلاح والتحول الجارية التي تهدف إلى إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها ومؤسساتها، أجريت العديد من التغييرات الجوهرية على وكالة الأنباء الإسلامية الدولية سعيًا وراء تحقيق الأهداف المأمولة منها.

منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)

أنشئت منظمة إذاعات الدول الإسلامية ومقرها جدة في عام ١٩٧٥ بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس. وكان الهدف منها دعم القضايا الإسلامية وتنمية التعاون بين الدول الأعضاء من خلال برامج الإذاعة والتلفزيون، إلى جانب نشر الوعي بالتراث الإسلامي عبر أنحاء العالم. ومن المؤسف أن منظمة إذاعات الدول الإسلامية أيضًا لم تسهم إلا بشكل محدود للغاية في العمل الإسلامي المشترك، فلم تكن سوى اتحاد خامل يضم المؤسسات الإذاعية في الدول الأعضاء. ومن المقرر الآن أن تصبح منظمة إذاعات الدول الإسلامية إحدى أهم المؤسسات التي ستستفيد من عملية الإصلاح الجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وسنعرض لتلك العملية في الفصول التالية.

البنك الإسلامي للتنمية

بعد دراسة لمقترحين تقدمت بهما دولتا باكستان ومصر من أجل إنشاء بنك إسلامي، قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني المنعقد في كراتشي في عام ١٩٧٠ تكليف مصر بإجراء دراسة شاملة عن هذا المشروع. وعُرِضت الدراسة المصرية على مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث المنعقد في جدة في عام ١٩٧٢ للنظر فيها. ومن ثم قرر مؤتمر وزراء المالية الإسلامي الثاني المنعقد في عام ١٩٧٤ إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي يقع مقره في جدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي للدول الإسلامية.

وبنيت خطة العمل الخاصة بالبنك على ثلاثة أهداف استراتيجية: دعم المؤسسات المالية الإسلامية، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تُركِّز البرامج والأنشطة الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية على الأولويات التالية: التنمية البشرية، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي وتطوير البنية الأساسية، والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتطوير القطاع الخاص وقطاع البحوث والتنمية في الاقتصاد الإسلامي والنظام المصرفي والمالية[1].

ومنذ إنشائه، قام البنك الإسلامي للتنمية بتوفير التمويل الكلي أو الجزئي لآلاف المشروعات في شتى أرجاء العالم الإسلامي. كما يمتد نطاق التمويل الخاص بالبنك إلى

(١) البنك الإسلامي للتنمية: <http://www.isdb.org>

مشروعات البنية التحتية والمشروعات الزراعية في الدول الأعضاء، سواء في القطاع العام أم الخاص، والتي كان لها تأثير بالغ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول والتي تحتل موقع الصدارة في قائمة أولويات الحكومات المختصة. وقام البنك الإسلامي للتنمية كذلك بتقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء في مجالات الاستثمار والتنمية والإدارة والخبرة العملية، كما قام البنك بدور بارز في تطوير الاقتصاد الإسلامي والنظام المصرفي الإسلامي من خلال البحث والتدريب. وقام المعهد الإسلامي للتدريب على البحوث التابع للبنك بإجراء العديد من الدراسات ونشر الكثير من الأبحاث والتقارير بشأن عدد من الموضوعات الحيوية المتعلقة بالتنمية في الدول الأعضاء. وقدم البنك الإسلامي للتنمية كذلك مساعدات كبيرة لقطاع التعليم في الدول الأعضاء من خلال تقديم المنح الدراسية للمتفوقين لاستكمال دراستهم المتقدمة في عدة مجالات. ومن جانب آخر، يقدم برنامج المساعدة الخاصة العديد من المساعدات للجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويقوم بدور مهم في تطوير ودعم المؤسسات المشاركة في العملية التعليمية والخدمات الاجتماعية والصحية وتحسين أوضاع الشعوب المسلمة والمحافظة على هويتها الإسلامية وطابعها الثقافي. كما يهدف البرنامج إلى التخفيف من معاناة المجتمعات التي تصيبها كوارث طبيعية أو صراعات سواء كانت من الدول الأعضاء أم من غيرها من الدول.

ودعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة في السابع والثامن من ديسمبر من عام ٢٠٠٥ إلى زيادة كبيرة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من تعزيز دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في البنك. ومن ثَمَّ، قرر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعهم السنوي الحادي والثلاثين المنعقد في الكويت في عام ٢٠٠٦ زيادة رأس مال البنك المرخَّص به بواقع ١٥ مليار دينار إسلامي ليصل إلى ٣٠ مليار دينار إسلامي، وزيادة رأس المال المُكتتَب به ٩,٦ مليار دينار إسلامي ليصبح ١٥ مليار دينار إسلامي[1].

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)

أنشئت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بموجب قرار من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي العاشر المنعقد في فاس في عام ١٩٧٩ وصدّق على إنشائها مؤتمر

(١) وحدة حسابية خاصة بالبنك الإسلامي للتنمية تعادل وحدة السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي.

القمة الإسلامي الثالث في عام ١٩٨١، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة الرباط. وينص ميثاق تأسيس الإيسيسكو على أن تعمل بمثابة جهاز مكمل لعمل مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في التربية والعلوم والثقافة. وقد أطلقت الإيسيسكو العديد من المشروعات في مجال التربية والتعليم تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الأمية في إطار مفهوم التعليم للجميع. كما تهدف المنظمة إلى دعم الأنظمة التعليمية في الدول الأعضاء وتوجيه دفة التعليم العالي نحو التنمية الشاملة. وفي النطاق الثقافي، انضمت الإيسيسكو إلى الجهود الجماعية التي تقوم بها منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار التصدي للأباطيل والمعتقدات الخاطئة التي يروجها البعض بشأن الإسلام والمسلمين، إضافة إلى دعم المؤسسات الثقافية في العالم الإسلامي. وفي مجال العلوم، تقوم المنظمة بدور نشط في توفير المنح البحثية والعلمية لمختلف الجامعات والمراكز البحثية في المجالات العلمية المتنوعة. وتقوم الإيسيسكو بأنشطتها في إطار خطط عمل تبلغ مدة كل منها ثلاث سنوات وكذلك وفقًا لاستراتيجيات طويلة الأجل.

المؤسسات المنتمية

تُعرَف المؤسسات المنتمية بأنها مجموعة من الكيانات أو الهيئات التي تتفق أهدافها مع أهداف ميثاق المنظمة وفقًا لقرارات مؤتمرات وزراء الخارجية. وتكون العضوية في تلك المؤسسات اختيارية ومتاحة للأجهزة والمؤسسات الخاصة بالدول الأعضاء.

الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

تمثل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة القطاع الخاص للدول الأعضاء في المنظمة والتي يبلغ عددها سبعًا وخمسين دولة. وتعود صياغة فكرة إنشاء هذه الغرفة إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع المنعقد في إسطنبول في عام ١٩٧٦. وقد وافق أول مؤتمر للغرف التجارية والصناعية عُقد في إسطنبول في عام ١٩٧٧ على الفكرة وأقرها. وتهدف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إلى دعم أواصر التعاون الوثيق في مجالات التجارة وتكنولوجيا المعلومات والتأمين وإعادة التأمين والشحن والنظم المصرفية ودعم الفرص الاستثمارية والمشروعات المشتركة في الدول الأعضاء. ويتكوّن أعضاء الغرفة من الغرف التجارية والصناعية القومية للدول الأعضاء، ويقع المقر الرئيسي لها في مدينة كراتشي. وقد حدث توسع كبير في نشاط الغرفة وعملها منذ إقرار مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث المنعقد في مكة في عام ٢٠٠٥ لبرنامج العمل العشري.

الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي

أنشئ الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الحادي عشر المنعقد في إسلام أباد في عام ١٩٨٠. وأعيد التأكيد على إنشائه في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة والطائف في عام ١٩٨١، وبدأ عمل ذلك الاتحاد في عام ١٩٨٥. ويهدف الاتحاد إلى دعم التضامن الإسلامي فيما بين شباب الدول الأعضاء والتأكيد على الهوية الإسلامية في الرياضة. كما يسعى الاتحاد جاهدًا إلى تعريف شباب الدول الأعضاء بأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المسائل والموضوعات ذات الاهتمام المشترك في جميع المجالات الرياضية، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الدول الإسلامية في الألعاب الأوليمبية الدولية والإقليمية وغيرها من الأحداث والمناسبات الرياضية. كما يهدف الاتحاد أيضًا إلى الاهتمام بالتربية الرياضية والصحة والترفيه، إضافة إلى تشجيع السياحة الرياضية وتنمية الثقافة الرياضية. ويقع المقر الرئيسي للاتحاد في العاصمة السعودية الرياض.

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

نظرا إلى أن العلاقات الدولية في مجالي النقل والاتصالات تتيح فرصًا مواتيةً للتعاون الاقتصادي والتجاري، فضلًا عن رعاية المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة، فقد قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة في عام ١٩٨١ إنشاء الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر واعتمد النظام الأساسي الخاص به. وقد أنشئ الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر لتنسيق ودعم التعاون بين الشركات الملاحية في الدول الأعضاء. ويهدف الاتحاد كذلك إلى تشجيع إنشاء الشركات الملاحية المشتركة وخطوط الشحن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتيسير ذلك. كما يسعى الاتحاد جاهدًا إلى المساعدة على رسم سياسة موحدة لشركات النقل البحري في العالم الإسلامي. ويقدم الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر مساعدات في تبادل الخدمات الفنية وعمليات الصيانة الملاحية بين الشركات التي تنتمي إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات السلامة البحرية والتلوث البحري والقوانين البحرية والتأمين البحري حتى تتوافق مع القوانين واللوائح الدولية. ويقع المقر الرئيسي للاتحاد في مدينة جدة.

منظمة العواصم والمدن الإسلامية

أنشئت منظمة العواصم والمدن الإسلامية بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي التاسع المنعقد في داكار في عام ١٩٧٨، وتم إقرار نظامها الأساسي في العام

التالي في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي العاشر المنعقد في فاس عام ١٩٧٨. ويقع المقر الرئيسي للمنظمة في مكة والأمانة العامة في جدة. وتهدف المنظمة إلى المحافظة على هوية العواصم والمدن الإسلامية وتراثها وتعزيز التنمية المستدامة وتطوير المعايير والأنظمة والخطط العمرانية الشاملة للعواصم والمدن الإسلامية من أجل تحسين الظروف والأوضاع الثقافية والبيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

اللجنة الإسلامية للهلال الدولي

تهدف اللجنة الإسلامية للهلال الدولي إلى تخفيف المعاناة والويلات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحروب. وأنشئت اللجنة بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس في عام ١٩٧٧. ويقع المقر الرئيسي للجنة في مدينة بنغازي الليبية.

منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون

أُنشئ هذا المنتدى بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الحادي والثلاثين المنعقد في يونية من عام ٢٠٠٤ في إسطنبول، وذلك في الجمعية العامة التأسيسية للمؤتمر التي عُقدت في باكو في ديسمبر من عام ٢٠٠٤. وأصبح المنتدى بذلك مؤسسة من المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني والثلاثين المنعقد في صنعاء في عام ٢٠٠٥. ويهدف المنتدى إلى تنسيق الأنشطة الشبابية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل الأهداف التالية: الدفاع عن مصالح الشباب، ودعم التنمية المستدامة، ونشر التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتجذير القيم الأخلاقية للأجيال الجديدة من الشباب، والمشاركة في الحوار بين الثقافات. ويتكون المنتدى من خمس وثلاثين منظمة شبابية قومية وست منظمات شبابية دولية.

الجامعات الإسلامية

الجامعتان الإسلاميتان في النيجر وأوغندا

اتخذ مؤتمر القمة الإسلامي الثاني (لاهور ١٩٧٤) قرارًا بإنشاء جامعتين إسلاميتين كجهازين متفرعين من منظمة المؤتمر الإسلامي: الجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية في أوغندا، اللتين فتحتا أبوابها لاحقًا في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ على الترتيب. كما ترعى منظمة المؤتمر الإسلامي جامعتين مستقلتين أخريين هما الجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا والجامعة الإسلامية في بنغلاديش.

الملحق الثاني

الشخصيات التي تولت منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها

١- تنكو عبد الرحمن (ماليزيا) ١٩٧١ـ ١٩٧٣م.

٢- حسن التهامي (مصر) ١٩٧٤ـ ١٩٧٥م.

٣- أحمدو كريم جاي (السنغال) ١٩٧٥ـ ١٩٧٩م.

٤- الحبيب الشطي (تونس) ١٩٧٩ـ ١٩٨٤م.

٥- شريف الدين بيرزاده (باكستان) ١٩٨٥ـ ١٩٨٨م.

٦- حامد الغابد (النيجر) ١٩٨٩ـ ١٩٩٦م.

٧- عز الدين العراقي (المغرب) ١٩٩٧ـ ٢٠٠٠م.

٨- عبد الواحد بلقزيز (المغرب) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤م.

٩- أكمل الدين إحسان أوغلي (تركيا) ٢٠٠٥م حتى الآن.

الملحق الثالث

كلمة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي في حفل تنصيبه أمينًا عامًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(جدة: ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤)

إنه لشرف عظيم أن أتسلم مهام عملي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويطيب لي أن أستهل كلمتي بإسداء جزيل الشكر وبالغ التقدير إلى جميع الدول الأعضاء على الثقة الغالية التي منحتني إياها بتكليفي بهذه المهمة السامية في خدمة العالم الإسلامي. ومما يزيدني فخرًا وامتنانًا أن الجمهورية التركية قد رشحتني لهذا المنصب وأنني قد انتُخبت له عن طريق الاقتراع، في أول سابقة من نوعها في تاريخ منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن قضيت خمسة وعشرين عامًا في خدمة هذه المنظمة كمدير عام لمركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) في إسطنبول. وإني بقدر ما أكنّه في نفسي من مشاعر التقدير والعرفان، فإني أشعر بحماسٍ غامرٍ وغبطةٍ عظيمةٍ وأنا أتسلم مهامي اليوم. ولسوف أعمل بكل تفانٍ وإخلاصٍ لتحقيق الأهداف التي رسمها ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنفيذ الأهداف والسياسات التي تحددها الدول الأعضاء، في صلب ما يصدر عن مؤتمراتها من قرارات، وتحقيق طموحات المسلمين جميعًا في كل أرجاء المعمورة. ولن أدخر جهدًا في العمل على ترسيخ هذه المبادئ ودعم هذه الأهداف التي كان لها الفضل، على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية، في التأليف بين عدد متزايد من الشعوب والجماعات المسلمة في شتى أنحاء العالم وجمع شملها بروح من التضامن والعقيدة المشتركة المستمدة من مبادئ الإسلام الخالدة.

إن ما بلغته المنظمة من مكانة وما حققته من إنجازات ما كان ليتم دون الدعم والمساندة اللذَيْن تلقتهما المنظمة من الدول الأعضاء. وأود أن أشيد في هذا المقام بدولنا الأعضاء لما تبديه من اهتمام شديد بنشاطات المنظمة ومؤسساتها المتفرعة والمتخصصة والمنتمية، وهو اهتمام يتجلى في عدة صور من بينها مشاركتها الفعالة في مختلف هياكل

المنظمة ولجانها المتخصصة وفرق عملها، واحتضانها ودعمها لمختلف أجهزتها المتفرعة، واستضافتها لمؤتمراتها واجتماعات خبرائها. وأتمنى أن تشهد السنوات المقبلة استمرار هذا الدعم وتواصل هذا الاهتمام، وتزايدهما، وذلك من خلال مشاركة أكبر لجميع الدول الأعضاء في نشاطات المنظمة.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه المناسبة لأثني ثناءً خاصًا على دولة المقر، المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، لما تقدمه من دعم سخي ورعاية سامية لمنظمتنا. وإننا لا نرى في ذلك إلا جانبًا واحدًا من الجوانب العديدة لتَمَسُّك المملكة القوي بالتضامن الإسلامي والذي جعلها، منذ النصف الأول من القرن العشرين، تحتل موقع الصدارة في تذليل كل ما يعترض تحقيق التضامن بين الدول الإسلامية والذي مهد الطريق لاحقًا لقيام منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٦٩.

لقد أرسى زعماء خمسة وعشرين بلدًا إسلاميًا، اجتمعوا في أعقاب العدوان الإجرامي الذي تعرض له المسجد الأقصى الشريف، قواعد منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس التضامن بين دولها الأعضاء وحددوا الأهداف الشاملة لتعزيز التعاون فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وشتى المجالات الحياتية الأخرى. كما شيدوا صرح المنظمة على مبادئ مناهضة التمييز العنصري وإبطال التفرقة واستئصال الاستعمار بجميع أشكاله، ودعم السلام والأمن العالميين القائمين على الحق والعدالة، وتنسيق الجهود الهادفة إلى المحافظة على المقدسات الإسلامية، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه الشرعية وتحرير أرضه، ومساندة الشعوب المسلمة في صراعها من أجل المحافظة على كرامتها واستقلالها وصون حقوقها الوطنية، وتوفير المناخ المناسب للتعاون والتفاهم بين الدول الإسلامية وباقي دول العالم. كما تعهد الزعماء المشاركون في مؤتمر القمة الإسلامي الأول بالإسهام في إحلال السلام واستتباب الأمن العالميين والمحافظة عليهما بما يتفق مع المبادئ والأهداف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وكان في ذلك تعهد صريح منهم بالإسهام في تحقيق السلام والرفاهية ليس في العالم الإسلامي فحسب، بل في جميع أرجاء المعمورة، حيث تبنى الزعماء المؤسسون للمنظمة، فيما يتعلق بالمسائل التي تشغل المجتمع الدولي وتستقطب اهتمامه، مواقف متناغمة مع قرارات الأمم المتحدة، وبقيت المنظمة ثابتة على تلك المواقف إلى يومنا هذا، سواء فيما يتعلق بالمسائل التي تهم العالم الإسلامي أم تلك

التي تهم المجتمع الدولي بأسره. ولا شك في أن جميع الأهداف التي تم تحديدها وجميع المبادئ التي تم رسمها عند إنشاء المنظمة لا تزال قائمة لغاية هذا اليوم ولم تفقد شيئًا من أهميتها ولا من موضوعيتها.

ما المكانة التي تحتلها منظمة المؤتمر الإسلامي اليوم؟

لا تزال الأهداف الأساسية التي نص عليها ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ماثلة إلى اليوم ولا تزال صلاحيتها ثابتة في وقتنا الحاضر على الرغم من أن الظروف العالمية التي صيغت في ظلها تلك الأهداف ليست هي نفسها التي نشهدها اليوم. فمنظمة المؤتمر الإسلامي نشأت إبان الحرب الباردة وكان الدافع وراء تأسيسها وتطورها هو التعاون بين الدول النامية وهذا ما كان أمرًا سائدًا آنذاك. وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام العالمي ثنائي القطب، كان التحول نحو عالم أحادي القطب مصحوبًا بانتشار نظام اقتصاد السوق الذي اتسعت نفوذه إلى مناطق كثيرة من العالم، بكل ما حمله في ثناياه من منظومة قيم وقواعد سلوكية جديدة. وعلى خط متواز مع ذلك، تزايد التواصل فيما بين البلدان، وزادت الفوارق بروزًا في جميع جوانب العلاقات الدولية، بما فيها الاقتصادية والثقافية. وعلى عكس ما كان سائدًا من قبل حين كانت العلاقات الخارجية لكل بلد تُرسَم في ضوء انحيازه لهذا القطب أو ذاك، أدت العولمة إلى أن يسعى كل بلد إلى ربط علاقاته الخارجية بالاقتصاد العالمي وأن ينوع علاقاته وارتباطاته ضمن منظور متعدد الاتجاهات. ونتيجة لكل ذلك، اكتسبت التكتلات الإقليمية والدولية القائمة على توافق الأهداف التنموية وتَلاقي المصالح السياسية زخمًا أكبر من ذي قبل. وما من شك في أن أحد العوامل الهامة التي أفرزت هذا التطور وحددت مسار هذا التيار هو حرص دول العالم على الاستفادة من المزايا والمنافع العلمية والتكنولوجية والإعلامية، وغيرها من مجالات التطور الأخرى، من خلال اتخاذ مواقف موحدة في المفاوضات الدولية. وبالتالي، فقد أخذ التعاون الدولي يكتسب أهمية متزايدة يومًا بعد يوم، وأصبح من المأمول أن تؤدي المنظمات الدولية دورًا أكثر فاعلية في المستقبل. ومما يلاحظ الآن على أرض الواقع، أن بروز «العولمة» أدى إلى أن يتلازم معها ظهور نزعة جديدة نحو ما يسمى بـ«الأقلمة».

لقد مثَّل إنشاء المنظمات الإقليمية والدولية، باعتبارها روافد للعلاقات والتعاون الدوليين، واحدًا من أهم التطورات التي شهدها القرن العشرون. وبفضل تلك المنظمات استطاعت الدول أن تشارك مشاركة مباشرة في السياسة الدولية. أما في القرن

الحادي والعشرين، فستعتمد إمكانية المشاركة في تسيير الشئون الدولية بصورة أكبر على توازن القوى والعلاقات القائمة بين المنظمات الإقليمية والدولية ذاتها. ولذلك، فإنه يتعين على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تراجع وتعزز الدور الذي يُنتظر منها أن تقوم به كشريك فاعل للمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية الأخرى بوصفها ممثلة للعالم الإسلامي وناطقة بلسانه حول المسائل التي تُجمِع عليها الدول الأعضاء.

وبالتوازي مع هذه الظروف المتغيرة، شهدت منظمة المؤتمر الإسلامي على مر العقود توسعًا مستمرًا وتنوعًا كبيرًا في مجالات نشاطها نتيجة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية والزيادة المطردة في عدد دولها الأعضاء، حيث تمثل منظمتنا ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة بأعضائها البالغ عددهم سبعًا وخمسين دولة. وتتربع الدول الأعضاء على مناطق شاسعة في أربع قارات، تمتد من ألبانيا في الشمال إلى موزمبيق في الجنوب ومن غويانا في الغرب إلى إندونيسيا في الشرق، بعدد سكان يفوق في إجماله خُمس سكان المعمورة، وهي تمثل جزءًا هامًا من مجموعة الدول النامية وتزخر بموارد بشرية ومادية كبيرة وتتمتع بقدرات إنتاجية وتجارية هائلة. ومن جانب آخر، يحتضن عالمنا الإسلامي معالم الحضارة الإسلامية ويرفل في مجدها وهي التي أسهمت في بناء الحضارة العالمية وأنتجت إرثًا إنسانيًا متعدد الأبعاد صمد أمام ويلات الزمن وحافظ على حيويته بالرغم مما أصاب العالم الإسلامي مؤخرًا من تخلف عن ركب التقدم العلمي الحديث. وعلى الرغم من هذا التاريخ الزاهر، فإننا نرى اليوم أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال متخلفة عن ركب الدول الصناعية المتقدمة، بل وحتى بعض الدول النامية، كما يتضح ذلك من خلال جميع مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولنا الأعضاء، ابتداءً من مستوى التعليم ودخل الفرد إلى مستوى التصنيع والتكنولوجيا.

لقد كان تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي تجسيدًا لمفهوم التضامن الإسلامي في عالمنا المعاصر، وقد نشأت منظمتنا استجابة للظروف الاجتماعية والسياسية للتاريخ الحديث وتفاعلًا معها، وسار تطورها بنمط متسق مع تطور تلك الظروف. ومرت المنظمة، شأنها شأن أي منظمة دولية أخرى، بمراحل متعاقبة حتى بلغت ما هي عليه اليوم من تقدم وتطور، وقد تأثرت تأثرًا مباشرًا بالظروف أحيانًا وبالتحولات التي أحاطت بها في أحيان أخرى والتي رسمت معالم التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية. وعلى مر العقود، نجحت منظمة المؤتمر الإسلامي في المحافظة على استمراريتها

كمحفل تكشف فيه الدول الأعضاء عن ما يؤرقها وما ترجوه وتتطلع إليه، وتؤسس لنفسها ضمن آلياته أطرًا وسبل التعاون فيما بينها.

منظمة المؤتمر الإسلامي في القرن الحادي والعشرين

على الرغم من ثراء خبرة منظمتنا في مجال العلاقات الدولية وما بلغته من نضج كمنظمة حكومية، إلا أنها لم تكن قادرة على الاستغلال الكامل لإمكاناتها ولا إثبات وجودها ككيان قوي قادر على التعبير عن قضايانا الإسلامية بصوت مسموع في المحافل الدولية. وبالنظر إلى العدد الكبير لدولنا الأعضاء والتباين الواضح فيما بينها، فإنه يتعسّر عليها التوصل إلى توافق تام في الآراء حول جميع القضايا والمسائل، ولكن تبقى فرصة تحقيق الانسجام والوفاق الجماعي ممكنة، كما حدث في قضايا سياسية مهمة مثل قضية القدس وفلسطين والعراق والبوسنة والهرسك ودولة قبرص التركية وكشمير والأقليات والمجموعات المسلمة، إلى جانب عدد آخر مهم من المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل تطوير التعليم والقضاء على الفقر. وتقدم هذه الأمثلة برهانًا ساطعًا على أننا قادرون بالفعل على جمع دولنا الأعضاء حول عمل منسّقٍ وموحدٍ يُمكّن العالم الإسلامي من إثبات وجوده على الساحة الدولية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. ولا ريب في أن هذا الأمر سيظل، في نهاية الأمر، متوقفًا إلى حد بعيد على مدى ما تملكه الدول الأعضاء من إرادة سياسية وعزم على جعل منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة فاعلة لها ثقلها في الشأن الدولي.

إن توافر الإرادة الجماعية لإكساب منظمة المؤتمر الإسلامي ثقلًا وتأثيرًا على الساحة الدولية يعد اليوم حاجة ماسة، على اعتبار أن المكانة الحالية للمنظمة لا تتناسب البتة مع القوة الحقيقية للعالم الإسلامي، وذلك بالنظر إلى اتساع رقعته الجغرافية وما يمتلكه من طاقات بشرية هائلة وما يزخر به من مصادر طبيعية ثرية ومتنوعة وما يتوافر لديه من قدرات كامنة. وتوجد اليوم فرص كبيرة لتعزيز مكانة منظمتنا وتفعيل دورها، فعلى خلاف ما كان عليه الوضع قبل خمسة وثلاثين عامًا خلت، أصبح العالم الخارجي اليوم مُدركًا، أكثر من أي وقت مضى، لوجود العالم الإسلامي وتنوعه وثرائه الثقافي، ولوجود الأقليات والجاليات المسلمة التي أضحت هويتها الدينية والثقافية أكثر ظهورًا وقبولًا. كما أن هناك عددًا متزايدًا من الدول التي أبدت اهتمامًا بمنظمتنا وعبرت صراحةً عن رغبتها في الانضمام إليها على أساس العضوية الكاملة أو كعضو مراقب، كما حدث مع الاتحاد الروسي.

هناك حاجة في هذه المرحلة المفصلية إلى بذل الجهود لجذب اهتمام الرأي العام في العالم الإسلامي وخارجه، وكسب دعمه لدور منظمة المؤتمر الإسلامي حاضرًا ومستقبلًا من خلال تأسيس روابط متينة ومفيدة مع المنظمات غير الحكومية، ونعني بذلك تلك المنظمات التي تمثل عامة الناس، أي المجتمعات في حد ذاتها. وإني على قناعة بأن العالم الإسلامي قادر على أن يستلهم من تاريخه الكثير في هذا المجال، إذ إنه أقام المؤسسات الوقفية التي تظهر اليوم في صورة منظمات غير حكومية، والتي تعتبر امتدادًا لها ونسخة متطورة منها.

إن تعزيز مكانة منظمة المؤتمر الإسلامي وزيادة فاعليتها وتكثيف نشاطاتها يتطلب في المقام الأول أن تكون المنظمة مُدركةً تمام الإدراك لإمكاناتها وقدراتها، وأن تتخذ الخطوات الضرورية لاستغلالها. وقد خطت دولنا الأعضاء خطوة إيجابية في هذا الاتجاه بما أبدته خلال السنوات الأخيرة من إرادة قوية وعزم راسخ على إصلاح المنظمة وإعادة هيكلها وترتيب عمل آلياتها المختلفة. وفي هذا السياق، فقد شرعت المنظمة بالفعل في إعداد الدراسات حول إعادة هيكلة الأمانة العامة من جهة، ومراجعة وترشيد القرارات التي تصدر عن مختلف محافل المنظمة من جهة أخرى. وما من شك في أن تبني قرارات واضحة مصاغة بأسلوب هادف يركز على لغة الإنجاز ويحدد المبتغى بكل دقة إنما هو أمر يعزز مصداقية المنظمة ويرفع من شأنها في العالم الإسلامي وخارجه. كما أن هناك مجالًا واسعًا أيضًا للتحسين والتطوير في العديد من الجوانب المنهجية والإجرائية لعمل المنظمة مما سيكون له حتمًا انعكاس إيجابي على صورتها لدى العالم الخارجي. ومن الأمثلة على ما تم إنجازه مؤخرًا في هذا السياق، هو انتخاب الأمين العام الجديد للمنظمة عن طريق الاقتراع؛ الأمر الذي لقي ترحيبًا كبيرًا وثناءً من جميع ممثلي الدول الأعضاء المشاركين في مؤتمر وزراء الخارجية، وترك صدىً كبيرًا وانطباعًا طيبًا لدى العالم أجمع.

إن العالم الإسلامي، بل العالم أجمع، يمر اليوم بمرحلة دقيقة وحساسة تتعلق بعددٍ من القضايا الحيوية التي تحمل في ثناياها مضامين كبيرة تخص مستقبل سلم وأمن ورفاهية البشرية، وعلى رأسها قضية فلسطين التي ما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي توليها عنايةً خاصة، وكذلك الوضع السائد في العراق. ويواجه عالمنا الإسلامي أيضًا عددًا كبيرًا ومتنوعًا من التهديدات الجديدة بما فيها الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية التي تشغل العالم بأسره، كما نواجه مشكلات متزايدة في عدة مجالات أخرى: فنحن بحاجة إلى تضافر جهودنا للقضاء على الفقر في مجتمعاتنا وتكثيف تعاوننا

للحيلولة دون تفشي الأمراض المعدية في بلداننا. وما من شك في أن معالجتنا لهذه المشكلات وغيرها يتعين أن تبدأ أولًا باتخاذ الإجراءات الوقائية، أما الحلول الدائمة فتظل لا محالة مرهونة بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومرتبطة بها. كما أن هناك مسألة أخرى تستدعي منا وقفةً خاصةً وانتباهًا أكبر في الوقت الراهن، ألا وهي مسألة المحافظة على البيئة وحمايتها. فالمحافظة على البيئة يتعين أن تشكل مجالًا قائمًا بذاته من مجالات عمل منظمتنا.

إن جميع هذه المشكلات والقضايا لا تستدعي منا التعاون والعمل سويًا على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي فحسب، بل تدعونا كذلك إلى إقامة علاقات عمل وتعاون مع جميع البلدان المعنية الأخرى، وبالأخص دول الجوار غير الأعضاء في المنظمة. وفيما يتعلق بالتهديد المتزايد الذي تمثله الصراعات الإقليمية، فلمنظمتنا رصيدٌ حافلٌ بالتدخلات الموفقة في العديد من الحالات التي لها صلة بالبلدان والمجموعات والأقليات المسلمة. ويتعين في هذه المرحلة تعزيز وتدعيم الآليات القائمة حاليًا، وبالأخص لجان المساعي الحميدة، التي يجب اللجوء إليها بصورة أكبر في التعامل مع مثل تلك المشكلات.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي بحاجة إلى توسيع آفاق تحركاتها حتى تتمكن من متابعة التطورات الحاصلة في العالم والتعبير عن آرائها فيها والتحرك إزاءها بشكل أفضل. ويكتسب هذا الأمر أهميةً بالغةً خصوصًا وأن معظم الصراعات والمشكلات التي تستقطب اهتمام الرأي العام العالمي حاليًا وتثير انتباهه تُنسَب إلى العالم الإسلامي على الرغم من أن البلدان الإسلامية لم تكن السبب وراءها أو الدافع إليها. ويمثل الإرهاب الدولي واحدة من القضايا المؤسفة الأخرى التي تواجه العالم الإسلامي، فالإرهاب يُعزَى في نظر جزء من الرأي العام العالمي إلى تطرف إيديولوجي وديني في البلدان الإسلامية بما يجعله مرتبطًا ارتباطًا ضمنيًا بالعالم الإسلامي. وفي ظل هذا التفكير الخاطئ فإنه يتعين علينا أن نعمل بلا كلل لتوعية العالم بأن الإرهاب لا ينشأ عن أسس دينية أو ثقافية وأنه يشكل تهديدًا للجميع بمن فيهم البلدان الإسلامية ذاتها. ولا بد لنا من مواجهة هذه الظاهرة باتخاذ التدابير اللازمة على المدى القريب وكذلك على المدى البعيد وبما يكفل احترام سيادة القانون. وسيكون من المفيد أيضًا أن تعمل منظمتنا على صياغة استراتيجية خاصة بها في هذا الشأن، والمشاركة في الوقت نفسه في صياغة استراتيجية عالمية مناهضة للإرهاب بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية الأخرى. وفي هذا الإطار، فإنه لا بد من وضع تعريف موضوعي وسليم للإرهاب يميزه عن أشكال الكفاح من أجل القضايا العادلة كالحرية والحقوق

المشروعة. إن الإرهاب بجميع أشكاله، بما فيها إرهاب الدولة، عمل منبوذ ينبغي علينا جميعًا إدانته وشجبه.

ويحظى موضوع حقوق الإنسان بأهميةٍ بالغةٍ لدى الرأي العام العالمي ويحظى بنفس القدر من الأهمية لدينا نحن أيضًا. ولنا في هذا السياق أن نشير ونؤكد في كل المناسبات ذات العلاقة على إعلان القاهرة الخاص بحقوق الإنسان في الإسلام الذي تم إقراره عام ١٩٩٥. ولا بد أن نكثف الجهود لتأكيد موقف العالم الإسلامي إزاء بعض المسائل والقضايا المثيرة للجدل مثل حقوق الإنسان والشرعية الدولية والقانون الدولي وتسوية النزاعات ورفض التعامل مع الأنظمة الحكومية أحادية القطب في أي مسألة من مسائل العلاقات الدولية. وعلى منظمتنا أن تعمل على تنوير الرأي العام العالمي بمواقف العالم الإسلامي إزاء تلك المسائل وغيرها من القضايا والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام الدولي المشترك ليصب ذلك في إطار الجهود التي نبذلها لإظهار الوجه المشرق للعالم الإسلامي، وتعريف العالم بآرائه ووجهات نظره، وفك عقدة الخوف من الإسلام لدى البعض. ولبلوغ ذلك، لا بد لنا من استخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات بأفضل صورة وأوسع نطاق، كما يمكن لأجهزة المنظمة ومؤسساتها الفرعية أن تسهم بفاعلية في هذا المسعى ضمن نطاق اختصاصها ومسئولياتها.

إن الحاجات المستجدة على الساحة تُبرز بكل وضوح أنه قد آن الأوان فعلًا لأن تنخرط منظمتنا في عملية نقد ذاتي جاد وأن تُقوِّم مَوَاطن قوتها وتتحسس مكامن ضعفها وتقف على ما يتوافر لديها من قدرات متاحة أو كامنة، وألا تتردد في تطبيق الإصلاحات عند اقتضاء الحاجة، فالإصلاح هو الجسر الذي سنعبر من خلاله إلى المراحل المقبلة. إن منظمتنا بحاجةٍ إلى التكيف مع الظروف والتوقعات الجديدة، على غرار ما سبقتنا إليه منظمات دولية وإقليمية أخرى كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولتحقيق ذلك، على المنظمة أن ترتقي بنشاطاتها وأن تُسرع في وتيرة عملها. ولن نتمكن من بلوغ ذلك دون أن نقوم في المرحلة الأولى بالمراجعة، على أن تتبعها في مرحلة لاحقة إعادة الهيكلة للأمانة العامة ولمنظمة المؤتمر الإسلامي برمتها، وإجراء الإصلاحات الإدارية اللازمة. ويستدعي منا ذلك إعادة النظر في نمط توزيع النشاطات التي تضطلع بها الأمانة العامة وتعديلها إذا لزم الأمر، ثم تقويم ما لدينا من احتياجات بشرية وما هو متوافر منها للقيام بتلك النشاطات، وهكذا نكون قد وفرنا للأمانة العامة الكوادر المناسبة عالية الكفاءة.

إن الارتقاء بمستوى فاعلية ودقة سياسات منظمتنا ونشاطاتها أمرٌ لا غنى عنه إذا أردنا تحقيق النجاح في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فنحن الآن على مفترق طرق يستدعي منا إرادة راسخة لإصلاح المنظمة وشد عضدها لتصبح من الآن قادرة على إيصال كلمة العالم الإسلامي إلى السياسة العالمية وإثبات وجودها بين أهم المنظمات الدولية. وفي ظل العولمة ـ التي اكتسبت المنظمات الدولية من خلالها مكانة أكثر أهمية بل إنها أصبحت ذات فاعلية أكبر ـ يمكن للأمين العام للمنظمة أن يضطلع بدور أكثر تأثيرًا في خدمة الدول الأعضاء. ومن هنا، فإن إعادة تفعيل الدور التنسيقي للأمين العام ومساندته هما عاملان أساسيان في توسيع دائرة تأثير المنظمة.

إن العولمة تتطلب منا إيلاء عناية خاصة بدعم وتفعيل الحوار بين العالم الإسلامي والمجموعات الدولية الأخرى، وبالأخص العالم الغربي والقوى العالمية الأخرى المهمة. وقد بدأ الحوار فعليًا بين العالم الإسلامي وأوربا من خلال عدة محافل منها المتدى المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي الذي بادرت إلى الدعوة إليه حكومة الجمهورية التركية قبل أربع سنوات وتدعمه حلقات نقاش تجمع بين أبرز صنّاع السياسات والمفكرين من الطرفين. وأعتقد أنه من الضروري توسيع مثل هذه الاتصالات لفتح قنوات الحوار مع تجمعات إقليمية أخرى، وبإمكان المنظمة أن تقوم بدور أكبر في هذا المضمار باسم العالم الإسلامي. وسنسعى في هذا الإطار أيضًا إلى توطيد علاقات العمل مع المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء في منظمتنا، وسنحرص على إضفاء بُعدٍ عملي وملموس على هذه الجهود بدلًا من الاكتفاء بمجرد طرح الأفكار وإبداء النوايا، وذلك من خلال تحديد موضوعات ومسائل معينة يتم تناولها بالاشتراك مع المؤسسات المعنية لدى كل طرف بدءًا بأكثر المسائل إلحاحًا مثل تقديم الوجه الحضاري لكل ثقافة لدى الطرف المقابل، وتبادل المعلومات الصحيحة حول ثقافات العالم الإسلامي والثقافات الأخرى، ورصد وتصحيح الأنباء عن كل طرف في وسائل الإعلام لدى الطرف الآخر، والتخلص من الأحكام المسبقة والأفكار المتحيزة لدى الشعوب حيال بعضها البعض.

ولا شك في أن الثقافة تهيئ مجالًا ملائمًا لتقارب الشعوب وتعزيز الروابط بينها، كما أنها تساعد على بناء جسور الوعي المشترك والتعاون من أجل حماية وتعزيز الإنجازات البشرية من النواحي الروحية والفكرية والمادية، ومن جانب آخر، يهيئ الاقتصاد ساحة العمل ومؤسساته وروافده من أجل التعاون تحقيقًا للتنمية والرفاهية. وفي اعتقادي أن إحدى المهام الأساسية التي يتعين علينا القيام بها في الوقت الراهن تتمثل

في إعطاء حافز جديد للتعاون الاقتصادي باتخاذ عدة خطوات محددة من بينها تشجيع دولنا على المصادقة والمشاركة في تفعيل الآليات التي تم تأسيسها في إطار اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي تم الاحتفال قبل فترة وجيزة بالذكرى العشرين لتأسيسها. وقد كانت هذه مناسبة سانحة تمكنا من خلالها تقويم التقدم المُحرَز في مجال تفعيل بعض تلك الآليات، مثل الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية وبرنامج تمويل الصادرات، والوقوف على الحاجة الملحة إلى تفعيل الآليات الأخرى التي لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه مثل خطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها الأعضاء.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أهمية الدور الإشرافي البارز الذي تضطلع به مختلف اللجان المتخصصة رفيعة المستوى التابعة للمنظمة، وهي لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة ملك المملكة المغربية، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) برئاسة فخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) برئاسة فخامة رئيس جمهورية السنغال، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) برئاسة فخامة رئيس الجمهورية التركية. وقد أثبتت التجربة أن توزيع المهام الإشرافية بين هذه اللجان الدائمة كان قرارًا سديدًا وصائبًا توصل إليه مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة التي انعقدت في مكة المكرمة والطائف عام ١٩٨١.

لقد باتت الحاجة واضحة إلى المراجعة والإصلاح والتحسين في هذه المجالات وغيرها، والتي حددت البعض منها مؤتمرات المنظمة المختلفة على شتى المستويات. ولا ريب في أن المرحلة القادمة ستحمل لنا تطورات غير منظورة أو متوقعة نأمل أن تكون إيجابية ونافعة لعالمنا الإسلامي ولمنظمتنا. وستكمن قوتنا حتمًا في إرادتنا الجماعية؛ إرادة جميع الدول الإسلامية، النابعة من تطلعها المشترك لإيجاد حلول لقضاياها العادلة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها وفتح باب الحوار الهادف بين الحضارات والإسهام في التعايش السلمي بين شعوب العالم.

إن البيئة العالمية في القرن الحادي والعشرين مليئة بالتحديات الجديدة، التي قد تكون غير مسبوقة بالنسبة لعالمنا الإسلامي ولمنظمتنا. وفي ظل بيئةٍ كهذه، تصبح الحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين أكثر إلحاحًا وأشد ضرورةً من أي وقت مضى، فمنظمة المؤتمر الإسلامي، كمحفل للتضامن والتعاون، حَريةٌ بأن تنظر في

إدراج موضوعات جديدة على جدول أعمالها، وأن تزيد في نسق ديناميكيتها، وترفع من درجة مرونتها، وتسرع في وتيرة إجراءاتها، وتدلي بدلوها في العديد من المجالات الجديدة التي سوف تستدعي عملًا جماعيًا في المستقبل. ولا ريب في أن منظمتنا، بدعم دولها الأعضاء واهتمامها والتزامها، سوف تنجح حتمًا في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وتصبح منظمةً قويةً قادرةً على فرض وجودها وإسماع صوتها ورفع مكانة الدول الإسلامية في المجتمع الدولي.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أعبر عن تقديري البالغ لسلفي المبجل؛ معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز، ولكل الأمناء العامين السابقين على الخدمات الجليلة التي أسدوها للمنظمة، وعلى كل ما أسهموا به من عملٍ متفانٍ رفعوا به منظمتنا إلى المكانة المرموقة التي هي عليها اليوم. كما أود أن أشكر بصفةٍ خاصةٍ معالي الدكتور بلقزيز أيضًا على كل ما قدمه لمركز «إرسيكا» من دعم وتشجيع طول فترة ولايته.

ومن جانبي، فإنني بفضل دعمكم وثقتكم لن أدخر جهدًا في العمل على المضي قُدمًا بمنظمتنا على درب التألق والنجاح. وأدعو الله أن يسدد خُطانا ويهدينا إلى صراطه المستقيم.

الملحق الرابع

برنامج العمل العشري لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين

(الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي الخامس والسادس من ذي القعدة ١٤٢٦هـ الموافق للسابع والثامن من ديسمبر ٢٠٠٥)

مقدمة

يواجه العالم الإسلامي تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية من شأنها أن تسفر عن نتائج وآثار سلبية يمكن أن تنعكس على أمن دوله وسلمها وتضامنها وتطورها، مما يحتم على هذه الدول أن تتعاون لمواجهة تلك التحديات، وأن تقوم بجهد جماعي ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، نابع من قيمنا ومبادئنا المشتركة، لإحياء الدور الرائد للأمة الإسلامية باعتبارها نموذجًا للتسامح والوسطية المستنيرة ورافدًا للسلم والوئام الدوليين.

وإدراكًا لهذه التحديات، ورغبةً في الخروج بالأمة من واقعها الحالي إلى واقع أكثر تضامنًا وازدهارًا وتحقيقًا للتطلعات والأهداف المصيرية، فقد خاطب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز جموع حجاج بيت الله الحرام في يوم العيد من عام ١٤٢٥هـ حيث دعا قادة الأمة الإسلامية لعقد لقاء استثنائي في مكة المكرمة لزعماء ورؤساء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل دراسة قضايا التضامن والعمل الإسلامي المشترك.

وتمهيدًا لهذا اللقاء الاستثنائي، فقد دعا خادم الحرمين الشريفين في خطابه علماء الأمة ومفكريها للالتقاء في مكة المكرمة للنظر في أوضاع الأمة الإسلامية ووضع الرؤى والتصورات واقتراح أفضل الحلول للتحديات التي تواجهها الأمة في مختلف

الميادين. وقد التقت نخبة من علماء الأمة ومفكريها من أقطار شتى في مكة المكرمة في الفترة ما بين الخامس والسابع من شهر شعبان من العام ١٤٢٦هـ الموافق للتاسع إلى الحادي عشر من شهر سبتمبر ٢٠٠٥م، وتدارسوا التحديات التي تواجه الأمة في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والتنموية، ووضعوا جملة من التوصيات من أجل التعامل بفاعلية مع هذه التحديات.

واستنادًا إلى رؤى وتوصيات العلماء والمفكرين ولجنة الشخصيات البارزة، وإيمانًا بإمكانية نهوض الأمة الإسلامية، وسعيًا إلى اتخاذ خطوات لتوطيد أواصر التضامن الإسلامي وتوحيد كلمة المسلمين وإظهار الصورة الحقيقية للإسلام وقِيَمه السمحة ومناهجه الحضارية، فقد تم وضع برنامج العمل العشري الذي يستعرض أبرز التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي المعاصر وسبل التعامل معها على نحو يتوخى الموضوعية والواقعية ليكون بمثابة برنامج عملي قابل للتنفيذ والتطبيق من جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ففي المجال الفكري والسياسي هناك قضايا عديدة على درجة كبيرة من الأهمية كترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والتسامح، ومناهضة التطرف والعنف ومكافحة الإرهاب، والتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، وتحقيق التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية ومنع نشوب الصراعات بينها، وقضية فلسطين، وحقوق الجماعات والجاليات المسلمة، ورفض العقوبات الأحادية الجانب، وكلها قضايا تستوجب تجديد الالتزام واعتماد استراتيجيات فعالة. ويتعين في هذا الصدد أن تولي المنظمة اهتمامًا خاصًّا بالقارة الإفريقية التي تعد أشد مناطق العالم تضررًا بسبب الفقر والأمراض والأمية والمجاعة وعبء الديون. أما في المجالين الاقتصادي والعلمي فإنه يتعين على الأمة تحقيق مستويات أعلى من التنمية والازدهار، نظرًا لما يزخر به العالم الإسلامي من موارد اقتصادية وطاقات هائلة، وذلك بإعطاء الأولوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة البينية والتخفيف من وطأة الفقر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي وبخاصة الأماكن التي تسودها الصراعات، ومعالجة القضايا المرتبطة بالعولمة والتحرير الاقتصادي والبيئة والعلوم والتقنية.

أما فيما يتعلق بالتعليم والثقافة، فإن هناك حاجة ماسة إلى معالجة تفشي ظاهرة الأمية وتدني مستوى التعليم على مختلف مستوياته وتقويم الانحرافات الفكرية، ويتعين في المجال الاجتماعي الاهتمام بحقوق المرأة والطفل والأسرة.

وتؤدي منظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ هذه الرؤى والأهداف للعالم الإسلامي دورًا مركزيًّا، مما يستدعي إصلاحها بما يُمكّنها من الاستجابة لآمال الأمة الإسلامية وتطلعاتها في القرن الحادي والعشرين.

ولكي يتسنى تحقيق هذه الرؤى من أجل مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا وكرامةً، فقد قررنا نحن ملوك ورؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها في منظمة المؤتمر الإسلامي المصادقة على برنامج العمل العشري التالي من أجل تنفيذه فورًا، والالتزام بمراجعته في منتصف هذه الفترة العشرية.

البند الأول: القضايا الفكرية والسياسية

أولًا: الإرادة السياسية:

١- امتلاك الإرادة السياسية الضرورية لتحويل الرؤية المأمولة إلى واقع عملي ملموس، وتكليف الأمين العام باتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتقديم مقترحات عملية إلى الدول الأعضاء للنظر فيها ومن ثَمَّ رفعها إلى المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٢- حث الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وقراراتها تنفيذًا كاملًا.

ثانيًا: التضامن والعمل الإسلامي المشترك:

١- تأكيد الجدية والمصداقية في العمل الإسلامي المشترك عبر التنفيذ الفاعل لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، والتركيز على اتخاذ القرارات القابلة للتطبيق إلى أن تبلغ الأمة أهدافها، وتمكين الأمين العام من ممارسة دوره كاملًا في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة.

٢- تأكيد التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في المنظمة إزاء التحديات والتهديدات التي تواجهها أو تتعرض لها الأمة الإسلامية، وتكليف الأمين العام بوضع إطار عام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد واجبات المنظمة ومسئولياتها في هذا الصدد، بما في ذلك التضامن وتقديم الدعم للدول الأعضاء التي تواجه تهديدات.

٣- المشاركة والتنسيق الفاعل في جميع المحافل الإقليمية والدولية من أجل حماية وتعزيز المصالح الجماعية للأمة الإسلامية، بما في ذلك عملية إصلاح الأمم

المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، وتقديم الدعم اللازم للمرشحين الذين تقدمهم الدول الأعضاء للمنظمات الدولية والإقليمية.

٤- المحافظة على قضية القدس الشريف كقضية محورية تشغل الحيز الأكبر من اهتمام المنظمة والأمة الإسلامية بأسرها.

٥- التأكيد على تطبيق القرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير، وقبرص، وناجورنو كاراباخ، والصومال، التي تظهر التضامن مع الشعوب المسلمة في قضاياها العادلة.

ثالثًا: الإسلام دين الوسطية والاعتدال:

١- العمل على نشر الصورة الصحيحة والحقيقية للإسلام بصفته دين الوسطية والاعتدال والتسامح لتعزيز حصانة المسلم ضد التطرف والانغلاق.

٢- إدانة التطرف في كل صوره وأشكاله، بوصفه خارجًا عن القيم الإسلامية والإنسانية، ومعالجة جذوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي له من خلال برامج التنمية وحل الصراعات السياسية المزمنة، والاحتكام إلى العقل والإقناع والموعظة الحسنة.

٣- التأكيد على أن حوار الحضارات، المبني على الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب، هو أمر ضروري للسلام العالمي والأمن والتسامح والتعايش السلمي، والتأكيد أيضًا على المشاركة في تطوير آلياته وبلورتها.

٤- تشجيع الحوار بين الأديان، وإبراز القيم والقواسم المشتركة بينها.

٥- مساهمة المنظمة وجميع أجهزتها كشريك فاعل في حوار الحضارات والأديان والمبادرات والجهود المتعلقة بهذا الشأن.

٦- استغلال وسائل الإعلام المتنوعة في خدمة ونصرة قضايا الأمة الإسلامية، ونشر مبادئ وقيم الإسلام السمحة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام.

٧- الحرص على تدريس التربية والثقافة والحضارة الإسلامية وفقه الاختلاف وأدبه، ودعوة الدول للتعاون فيما بينها لتطوير مناهج دراسية متوازنة تعزز قيم التسامح وحقوق الإنسان والانفتاح والتفاهم مع الأديان والحضارات الأخرى ونبذ الغلو والتطرف والتعصب وترسيخ الاعتزاز بالهوية الإسلامية.

رابعًا: تعدد المذاهب الفقهية في الإسلام:

١ - تأكيد ضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية، وعلى صحة إسلام أتباعها، وعدم جواز تكفيرهم، وحرمة دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ما داموا يؤمنون بالله سبحانه وتعالى وبالرسول ﷺ وبقية أركان الإيمان، ويحترمون أركان الإسلام ولا ينكرون ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

٢ - التنديد بالجرأة على الفتوى ممن ليس أهلًا لها، مما يعد خروجًا على قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهب المسلمين، وهذا يوجب التأكيد على ضرورة الالتزام بمنهجية الفتوى كما أقرها العلماء، وذلك وفق ما تم إيضاحه حول هذين الأمرين في قرارات المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عُقد في عَمّان في شهر يولية ٢٠٠٥ وفي توصيات منتدى العلماء والمفكرين التحضيري لهذه القمة والذي عقد بدعوة من خادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة خلال الفترة من التاسع وحتى الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٥م.

خامسًا: مجمع الفقه الإسلامي:

تكليف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدعوة مجموعة من أعضاء مجمع الفقه وكبار العلماء من خارجه لوضع دراسة تفصيلية لتطوير عمل المجمع وتقديمها لاجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بما يتلاءم والأهداف التالية:

١ - التنسيق بين جهات إصدار الفتوى في العالم الإسلامي.

٢ - مواجهة التطرف الديني والتعصب المذهبي، وعدم تكفير المذاهب الإسلامية، والتأكيد على الحوار بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح.

٣ - دحض الفتاوى التي تُخرِج المسلمين عن قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهبه.

سادسًا: مكافحة الإرهاب:

١ - التأكيد على إدانة الإرهاب بكل أشكاله وصوره ورفض كل محاولات تسويغه، بالإضافة إلى ضرورة تصنيفه على أنه ظاهرة عالمية لا يربطها أي رابط بالدين

أو العرق أو اللون أو المكان، وعلينا أن نفرّق بينها وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي والتي لا تجيز هي أيضًا قتل المدنيين الأبرياء.

٢- إحداث تغييرات نوعية شاملة في القوانين والتشريعات الوطنية من أجل إدانة وتجريم جميع ممارسات الإرهاب، بما في ذلك جميع ممارسات دعم وتمويل الإرهاب والتحريض عليه.

٣- تأكيد الالتزام بمعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمحاربته، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الرياض في فبراير ٢٠٠٥م، بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، وكذلك توصيات الاجتماع الخاص لوزراء الخارجية بشأن الإرهاب الذي عقد في كوالا لامبور في إبريل ٢٠٠٢م.

٤- دعم الجهود الرامية إلى وضع ميثاق شرف دولي لمكافحة الإرهاب، وكذلك عقد مؤتمر دولي أو دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتأكيد التوافق الدولي على وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

سابعًا: محاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا:

١- التأكيد على مسئولية المجتمع الدولي، بما فيه جميع الحكومات، لضمان احترام جميع الأديان ومحاربة الإساءة إليها.

٢- ضرورة مناهضة ظاهرة الإسلاموفوبيا عن طريق قيام الأمانة العامة بإنشاء مرصد للمتابعة المستمرة لجميع أوجه هذه الظاهرة وإصدار تقرير سنوي حولها والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية للتصدي لها.

٣- العمل على استصدار قرار دولي من الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، ودعوة جميع الدول إلى سن قوانين تتضمن عقوبات رادعة ضدها.

٤- إطلاق حوار منظم ومستمر ومتابعته بهدف إبراز القيم الحقيقة للإسلام ومساهمة البلدان الإسلامية في الحرب ضد التطرف والإرهاب.

ثامنًا: حقوق الإنسان والحكم الرشيد:

١- السعي الحثيث إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وضمان المساواة والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية وتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- دعوة المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لدراسة إمكانية إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وفقًا لما نص عليه إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. والدعوة أيضًا لوضع ميثاق إسلامي لحقوق الإنسان، وإدخال تعديلات على القوانين والأنظمة الوطنية لضمان احترام حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

٣- تكليف الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لضمان حقوق الأقليات والجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التعاون الوثيق مع حكومات الدول التي تقيم فيها تلك الأقليات والجاليات المسلمة.

تاسعًا: فلسطين والأراضي العربية المحتلة:

١- بذل جميع الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس الشريف وكذلك الجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، وتقديم الدعم الفاعل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٢- تبني موقف موحد من الحل الشامل للقضية الفلسطينية وفقًا لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ١٥١٥ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية ومع غيرهما من اللاعبين الفاعلين على الساحة الدولية، على أن يكون الانسحاب الكامل شرطًا لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وإعطاء منظمة المؤتمر الإسلامي دورًا أكبر في جهود تحقيق السلام.

٣- التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية وتكريس الحقوق الفلسطينية فيها، والمحافظة على تراثها وهويتها العربية والإسلامية وكرمز للتسامح وملتقى للأديان السماوية، والتأكيد على حرمة المسجد الأقصى ومرافقه من الانتهاكات وحماية الأماكن المقدسة الأخرى الإسلامية والمسيحية، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة، ودعم الجهود التي تقوم بها لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة محمد السادس ملك المغرب، والدعوة لدعم بيت مال القدس وصندوق الأقصى ودعم صمود أهل القدس ومؤسساتها وإنشاء جامعة الأقصى في القدس الشريف.

٤- تقديم الدعم الكامل للسلطة الفلسطينية فيما تبذله من جهود في التفاوض للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وتقديم المساعدة الضرورية لها لفرض سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية ونقاط العبور الدولية، وإعادة فتح مطار غزة ومينائها وربط غزة بالضفة الغربية لضمان حرية تنقل الفلسطينيين.

٥- العمل مع المجتمع الدولي من أجل الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، وإزالة جدار الفصل العنصري المقام داخل الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مدينة القدس ومحيطها، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورأي محكمة العدل الدولية.

عاشرًا: منع نشوب الصراعات وتسويتها ومراحل إقامة السلام اللاحقة:

١- تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في منع نشوب الصراعات وفي بناء الثقة وحفظ السلام وتسوية الصراعات، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء فض الصراعات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى الحالات التي تكون فيها المجتمعات المسلمة طرفًا من أطراف الصراع.

٢- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف ضمان حقوق الدول الأعضاء ومصالحها في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها وإحلال السلام وبناء الثقة.

حادي عشر: إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي:

١- إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إعادة هيكلتها، والنظر في تغيير اسمها،

ومراجعة ميثاقها ونشاطاتها، ودعمها بالكفاءات المهنية العالية، على نحو يسهم في تنمية دورها، وتفعيل مؤسساتها، وتعزيز علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية المعترف بها، وتمكين الأمين العام من القيام بواجباته ومنحه الصلاحيات اللازمة والمرونة الكافية والموارد التي تمكنه من القيام بالمهام المسنَدة إليه، وتفعيل جميع الأجهزة المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي للاضطلاع بدورها المنشود، وتقوية التنسيق مع الأمانة العامة، ومطالبتها بمراجعة أنشطة هذه الأجهزة والتوصية بإلغاء ما يثبت عدم فاعليته منها.

٢- إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ القرارات عبر إنشاء جهاز تنفيذي يتشكل من المجموعتين الثلاثيتين للقمة والمؤتمر الوزاري، وكذلك بلد المقر، والأمانة العامة، على أن تُدعى الدول الأعضاء المعنية للمشاركة في الاجتماعات الخاصة بهذا الشأن.

٣- تكليف الأمين العام بإعداد دراسة لتعزيز دور صندوق التضامن الإسلامي وتطويره على أن تُقدَّم الدراسة لمؤتمر وزراء الخارجية.

٤- حث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها الإلزامية في ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة الفرعية بشكل كامل وفي موعدها، وذلك بموجب القرارات الصادرة في هذا الشأن، حتى يتسنى لها الاستفادة من التسهيلات والخدمات التي تقدمها الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية والمتخصصة للمنظمة.

البند الثاني: التنمية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والعلمية

أولًا: التعاون الاقتصادي:

١- دعوة الدول الأعضاء إلى التوقيع والمصادقة على جميع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الحالية التي تقع في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنفيذ الأحكام والشروط الواردة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

٢- تكليف اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بالعمل على تعزيز نطاق التجارة البينية بين الدول الأعضاء ودراسة إمكانية إنشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، والوصول

بها إلى نسبة ٢٠٪ من إجمالي حجم التجارة خلال مدة الخطة الزمنية، ودعوة الدول الأعضاء لدعم نشاطات اللجنة والمشاركة في تلك النشاطات على أعلى مستوى ممكن وبوفود تتمتع بالخبرة الضرورية.

٣- تعزيز المساعي الرامية إلى مأسسة التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة.

٤- دعم الدول الإسلامية الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنسيق المواقف بين الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٥- دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تسهيل حركة انتقال رجال الأعمال والمستثمرين عبر حدودها.

٦- دعم توسيع التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعوة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتعزيز نشاطها في عملية تبادل المعلومات والخبرات بين غرف التجارة في الدول الأعضاء.

٧- دعوة الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها البيئية ومواقفها في المنتديات البيئية العالمية لئلا تنعكس سلبًا على تنميتها الاقتصادية.

ثانيًا: دعم البنك الإسلامي للتنمية:

١- يُنشأ في البنك الإسلامي للتنمية صندوق خاص يهدف للمساهمة في معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من وطأته وتوفير فرص العمل، ويُكلَّف مجلس محافظي البنك بإدخال مشروع هذا الصندوق موضع التنفيذ بما في ذلك آليات تمويله.

٢- تكليف البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإجراء الاتصالات اللازمة مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة لوضع برامج لمكافحة الأمراض والأوبئة تُموَّل من الصندوق الخاص الذي سيُنشأ داخل البنك الإسلامي للتنمية.

٣- تكليف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لاتخاذ التدابير اللازمة لرفع رأسمال البنك المصرَّح به والمكتَتَب فيه والمدفوع، وذلك من أجل تمكينه من تفعيل دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي، ولتعزيز المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة التي أُنشئت مؤخرًا في إطار البنك الإسلامي للتنمية.

٤- حث البنك الإسلامي للتنمية على تطوير آلياته وبرامجه الهادفة للتعاون مع القطاع الخاص، والنظر في تبسيط وتفعيل إجراءات اتخاذ القرارات.

٥- حث البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له على تنمية فرص الاستثمار والتجارة البينية وإنجاز مزيد من دراسات الجدوى وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير المشروعات المشتركة والترويج لها.

ثالثًا: التكافل الاجتماعي في مواجهة الكوارث:

١- يحث الدين الإسلامي على التكافل ومساعدة جميع المحتاجين دون تمييز، مما يحتم على الدول الإسلامية بلورة استراتيجية واضحة لأعمال الإغاثة الإسلامية وإقرارها، ودعم التوجه نحو التنسيق والتعاون فيما بين الجهود الإغاثية المنفردة للدول الإسلامية وبين الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني الإسلامي من جهة، والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الدولية من جهة أخرى.

٢- مساعدة الدول المتضررة من الكوارث على إعادة بناء مخزونها من الأغذية.

رابعًا: دعم التنمية والتخفيف من وطأة الفقر في إفريقيا:

١- تعزيز النشاطات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإفريقية، بما في ذلك دعم المسيرة الصناعية وتنشيط التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من عبء الديون والفقر والقضاء على الأمراض، والترحيب بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية «نيباد»، من خلال تبني برنامج خاص للتنمية في إفريقيا.

٢- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجهود الدولية لدعم البرامج الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الأقل نموًا.

٣- حث الدول الأعضاء الدائنة على إلغاء الديون الثنائية ومتعددة الأطراف المستحقة على الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض.

٤- حث المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة على بذل جهود أكبر في التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموًا، ومساعدة الجاليات المسلمة واللاجئين والنازحين في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والجماعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وحث الدول على المساهمة في الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر.

خامسًا: التعليم العالي والعلوم والتقنية:

١- تحسين وإصلاح مؤسسات التعليم ومناهجه في جميع مراحله وربط استراتيجيات الدراسات الجامعية العليا بخطط التنمية الشاملة في العالم الإسلامي مع إعطاء الأولوية لدراسة العلوم والتقنية وتسهيل التفاعل العلمي وتبادل المعارف فيما بين المؤسسات الأكاديمية للدول الأعضاء، وحث الدول الأعضاء على السعي إلى تعليم يتميز بالجودة ويعزز الإبداع والابتكار والبحث والتطوير.

٢- استيعاب المسلمين ذوي المؤهلات العالية داخل العالم الإسلامي ووضع استراتيجية شاملة للاستفادة من كفاءاتهم، والحد من ظاهرة هجرة العقول.

٣- تكليف الأمانة العامة بدراسة إنشاء جائزة منظمة المؤتمر الإسلامي للإنجازات العلمية المتميزة للعلماء المسلمين.

٤- دعوة الدول الإسلامية إلى تشجيع برامج البحث والتطوير مع الأخذ بعين الاعتبار أن النسبة العالمية في هذا النشاط في الدول المتقدمة هي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، ودعوة الدول الأعضاء إلى ألا تقل مساهمتها في هذا النشاط عن نصف هذه النسبة.

٥- العمل على الاستفادة من النتائج الهامة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس، التي أسهمت فيها جميع الدول الإسلامية بصفة بناءة بُغية تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ودعوة الأمانة العامة للمنظمة إلى متابعة هذه النتائج من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الانخراط في مجتمع المعلومات، بما يدعم مسيرة التنمية في الدول الإسلامية.

٦- تشجيع المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية الحكومية والخاصة على الاستثمار في بناء القدرات التقنية، ولا سيما في مجال الاكتفاء الذاتي في استخدام التكنولوجيا المتقدمة، كالحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٧- مراجعة أداء المؤسسات الجامعية المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتحسين فعاليتها وكفاءتها، والدعوة إلى المساهمة في الوقفين المخصصين للجامعتين في النيجر وأوغندا، وتقديم الدعم إلى الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

٨- دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الدعم للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنغلاديش بُغية تمكينها من زيادة مساهمتها في بناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق تنمية الموارد البشرية.

٩- حث البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز برنامجه للمنح الدراسية للمتفوقين والتخصصات التقنية التي تهدف إلى تطوير القدرات والإمكانات العلمية والتقنية والبحثية لدى العلماء والباحثين في الدول الأعضاء.

سادسًا: حقوق المرأة والطفل والشاب والأسرة في العالم الإسلامي:

١- تعزيز القوانين الرامية إلى النهوض بالمرأة في المجتمع المسلم في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وحمايتها من جميع أشكال العنف والتميز، واحترام أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة وفقًا لقيم العدالة والمساواة في الإسلام.

٢- إيلاء اهتمامٍ خاصٍّ بتعليم المرأة ومكافحة الأمية في أوساط النساء.

٣- الإسراع في صياغة الميثاق الخاص بحقوق المرأة في الإسلام طبقا للقرار رقم «P-60/27» وإعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام.

٤- السعي إلى توفير تعليم أساسي مجاني بجودة عالية لجميع الأطفال.

٥- تعزيز القوانين الهادفة إلى المحافظة على حقوق الأطفال، وتمتعهم بأعلى المستويات الصحية الممكنة، واتخاذ تدابير فعالة للقضاء على مرض شلل الأطفال، وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال.

٦- تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص بحقوق الطفل في الإسلام، وإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في الإسلام، واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة والبروتوكول المرفق بها المتعلق بحقوق الطفلة.

٧- دعوة الدول الأعضاء إلى دعم برامج ومنتديات الشباب وتعزيزها.

٨- دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المساهمة في إبراز الإسلام كدين يضمن الحماية الكاملة لحقوق المرأة ويشجع مشاركتها في جميع مجالات الحياة.

٩- إيلاء الاهتمام اللازم بالأسرة كنواة أساسية للمجتمع المسلم، وبذل جميع الجهود الممكنة وعلى جميع الأصعدة من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية المعاصرة التي تواجه الأسرة المسلمة وتؤثر على تماسكها، وذلك انطلاقًا من القيم الإسلامية.

١٠- إنشاء هيئة تُعنى بشئون الأسرة في إطار إعادة هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

سابعًا: التبادل الثقافي والمعلوماتي بين الدول الأعضاء:

دعوة القنوات التلفزيونية ووسائل الإعلام إلى التعامل مع الإعلام الخارجي بفاعلية لتمكين العالم الإسلامي من عرض وجهة نظره بشأن ما تشهده الساحة العالمية من مستجدات، ودعوة وسائل الإعلام في الدول الأعضاء ـ بما فيها القنوات الفضائية ـ للاتفاق على ميثاق شرف يراعي التنوع والتعددية ويحفظ قيم الأمة ومصالحها، وتكليف الأمين العام بتقويم الوضع الحالي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية «إينا»، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية «إسبو»، وهيئة الإعلام بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ودراسة سبل تفعيل دور الإعلام وآلياته في إطار منظومة منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقديم اقتراحات لهذا الغرض تعرض على اجتماع مجلس وزراء إعلام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للنظر فيها. ويضاف إلى ذلك، الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم، وتطوير برامج الترجمة بين لغات البلدان الإسلامية، وتنفيذ برامج للتبادل الثقافي بين الدول الأعضاء في المنظمة بما فيها الدول التي تحمل صفة مراقب.

وفي هذا الإطار فإنه يجب تفعيل اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومياك) بهدف بذل المزيد من الاهتمام بالمسائل ذات الصلة بالإعلام والثقافة في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يتوجب على الدول الأعضاء أن تتطوع في دعم التضامن الرقمي من أجل تمكين منظمة المؤتمر الإسلامي من المشاركة الكاملة في الحملة الهادفة إلى تجسير الهوة الرقمية.

الملحق الخامس

ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ قررنا مايلي:

- الإقرار التام والاعتماد الكامل لمؤتمر ملوك وقادة ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية، المنعقد في الرباط في الفترة ما بين التاسع والثاني عشر من شهر رجب عام ١٣٨٩هـ الموافق للثاني والعشرين إلى الخامس والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٦٩م، وكذلك مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في جدة، في الفترة ما بين الرابع عشر والثامن عشر من شهر محرم عام ١٣٩٢هـ الموافق للتاسع والعشرين من شهر فبراير وحتى الرابع من شهر مارس عام ١٩٧٢م.
- الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة في الوحدة والإخاء، مع تأكيدنا على أهمية تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية.
- الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهذا الميثاق والقانون الدولي.
- المحافظة على القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية وتعزيزها.
- السعي من أجل العمل على إحياء دور الإسلام الرائد في العالم، مع ضمان التنمية المستدامة والتقدم والازدهار لشعوب الدول الأعضاء.
- تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء.
- احترام السيادة الوطنية لجميع الدول الأعضاء واستقلالها ووحدة أراضيها، وصونها والدفاع عنها.

- المساهمة في إحلال السلام والأمن الدوليين، وتشجيع التفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون.
- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء وفقًا لأنظمتها الدستورية والقانونية.
- تعزيز الثقة وتشجيع العلاقات الودية والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء، وبينها وبين غيرها من الدول.
- دعم القيم الإسلامية النبيلة المتعلقة بالوسطية والتسامح واحترام التنوع، والمحافظة على الرموز الإسلامية والتراث المشترك، والدفاع عن عالمية الدين الإسلامي.
- النهوض بالعلم والمعرفة وإشاعتها بما ينسجم مع مُثُل الإسلام السامية لتحقيق التميز الفكري.
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بما يساعدها على الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي وفقًا لمبادئ الشراكة والمساواة.
- حماية وتعزيز كل الجوانب المرتبطة بالبيئة لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.
- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
- دعم كفاح الشعب الفلسطيني الذي يرزح حاليًا تحت نير الاحتلال الأجنبي وتمكينه من الحصول على حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها.
- صون وتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في شتى مجالات الحياة وفقًا لقوانين الدول الأعضاء وتشريعاتها.
- تهيئة الظروف الملائمة لتنشئة الطفولة والشباب المسلم تنشئة سليمة، وغرس القيم الإسلامية فيهم من خلال التربية من أجل تعزيز القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.

- مساعدة الأقليات والجاليات المسلمة خارج الدول الأعضاء على المحافظة على كرامتها وهويتها الثقافية والدينية.

- الالتزام بأهداف ومبادئ هذا الميثاق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مع التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشئون التي تندرج أساسًا ضمن نطاق الولاية القانونية والتشريعية الداخلية لأي دولة.

- السعي الحثيث من أجل تحقيق الحكم الرشيد على المستوى الدولي، ودمقرطة العلاقات الدولية استنادًا إلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول، وعدم التدخل في الشئون التي تندرج ضمن نطاق الولاية القانونية والتشريعية الداخلية لأي دولة كانت.

كما أننا قد عقدنا العزم على التعاون من أجل تحقيق هذه الأهداف، وقررنا اعتماد هذا الميثاق المُعَدَّل.

الفصل الأول

الأهداف والمبادئ

المادة الأولى

تتمثل أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يلي:

١- تعزيز وتوطيد أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء.

٢- صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا المشروعة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات، التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.

٣- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة من الدول الأعضاء.

٤- استعادة السيادة الكاملة لأي دولة من الدول الأعضاء ترزح تحت الاحتلال الناتج عن العدوان والتعدّي، وذلك استنادًا إلى القانون الدولي، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

٥- ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل حماية مصالحها المشتركة.

٦- تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار، وذلك لضمان تحقيق السلام والأمن والوئام في العالم.

٧- تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٨- دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته

ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والمحافظة على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.

٩- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإسلامي بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

١٠- بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء.

١١- نشر وتعزيز وصون التعاليم والقيم الإسلامية القائمة على الوسطية والتسامح، وتعزيز الثقافة الإسلامية، والمحافظة على التراث الإسلامي.

١٢- المحافظة على صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، والتصدي لتشويه صورة الإسلام، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.

١٣- النهوض بالعلوم والتكنولوجيا وتطويرها، وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.

١٤- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمحافظة على قيم الأسرة المسلمة.

٢٥- تعزيز دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها اللبنة الأساسية والجوهرية لبناء المجتمع.

١٦- حماية حقوق الأقليات والجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وصون كرامتها وهويتها الدينية والثقافية.

١٧- تبني موقف موحد إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، والدفاع عنها في المحافل الدولية.

١٨- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وغسيل الأموال والاتجار في البشر.

١٩- التعاون والتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية مثل الكوارث الطبيعية.

٢٠- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاجتماعية والثقافية والإعلامية.

المادة الثانية

تتعهد الدول الأعضاء، من أجل تحقيق الأهداف الواردة في المادة الأولى، بأن تسترشد وتستنير بالتعاليم والقيم الإسلامية السمحة، وأن تحتكم في جميع أنشطتها إلى المبادئ التالية:

١ - تلتزم جميع الدول الأعضاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - الدول الأعضاء دول مستقلة وذات سيادة تتساوى في الحقوق والواجبات.

٣ - تقوم جميع الدول الأعضاء بحل نزاعاتها بالطرق السلمية وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها.

٤ - تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام السيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي لكل دولة من دول المنظمة، وبعدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين.

٥ - تتعهد جميع الدول الأعضاء بأن تسهم في صون السلام والأمن الدوليين، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض، وذلك وفقًا لهذا الميثاق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

٦ - كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، فليس في هذا الميثاق ما يسوغ للمنظمة وأجهزتها ويخولها لأن تتدخل في الشئون التي تقع في صلب الشئون الداخلية لأي دولة أو ضمن نطاق صلاحياتها القانونية والتشريعية، أو ذات الصلة بها.

٧ - تلتزم الدول الأعضاء وتساند وطنيًا ودوليًا إقامة الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

٨ - يتوجّب على الدول الأعضاء حماية البيئة والمحافظة عليها.

الفصل الثاني

العضوية

المادة الثالثة

١ - تتألف المنظمة من الدول السبع والخمسين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،

ومن غيرها من الدول التي قد تنضم إلى هذا الميثاق، طبقًا للفقرة الثانية من المادة الثالثة.

٢- يحق لأي دولة عضو في الأمم المتحدة ذات أغلبية مسلمة أن تتقدم بطلب للعضوية، وأن تنضم إلى المنظمة إذا تمت الموافقة على ذلك بإجماع الآراء من قِبل أعضاء مجلس وزراء الخارجية فقط، وعلى أساس المعايير المتفق عليها والمعتمدة من قِبل المجلس.

٣- لم يَرِد في هذا الميثاق ما يمس حقوق والتزامات الدول الأعضاء الحالية فيما يتعلق بالعضوية أو بأي مسألة أخرى.

المادة الرابعة

تمنح صفة المراقب لأي دولة عضو في الأمم المتحدة بقرار من مجلس وزراء الخارجية، بإجماع الآراء فقط وعلى أساس المعايير المتفق عليها من المجلس.

تمنح صفة المراقب للمنظمات الدولية بقرار من مجلس وزراء الخارجية، بإجماع الآراء فقط، وعلى أساس المعايير المتفق عليها من المجلس.

الفصل الثالث

أجهزة المنظمة

المادة الخامسة

تتألف أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي من:

١- القمة الإسلامية.

٢- مجلس وزراء الخارجية.

٣- اللجان الدائمة.

٤- اللجنة التنفيذية.

٥- محكمة العدل الإسلامية الدولية.

٦- الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

٧- لجنة الممثلين الدائمين.

٨- الأمانة العامة.

٩- الأجهزة المتفرعة.

١٠- المؤسسات المتخصصة.

١١- المؤسسات المنتمية.

الفصل الرابع
القمة الإسلامية

المادة السادسة

تتألف القمة الإسلامية من ملوك وقادة الدول الأعضاء وحكوماتها. وتعتبر السلطة العليا للمنظمة.

المادة السابعة

تتداول القمة الإسلامية وتتخذ قرارات مرتبطة برسم السياسات، وتقدم التوجيه والإرشاد بشأن جميع القضايا المتعلقة بتحقيق الأهداف، طبقًا لما هو منصوص عليه في الميثاق؛ وتبحث غيرها من القضايا التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء والأمة الإسلامية.

المادة الثامنة

١- تجتمع القمة الإسلامية مرة كل ثلاث سنوات في إحدى الدول الأعضاء.

٢- يقوم مجلس وزراء الخارجية، بمساعدة من الأمانة العامة، بإعداد جدول أعمال القمة وجميع الترتيبات الضرورية لعقدها.

المادة التاسعة

تُعقد دورات استثنائية كلما اقتضت مصالح الأمة ذلك، للنظر في القضايا ذات الأهمية الحيوية للأمة، ولتنسيق سياسة المنظمة تبعًا لذلك. ويجوز عقد الدورة الاستثنائية بتوصية من مجلس وزراء الخارجية، أو بمبادرة من إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام، شريطة أن تحصل هذه المبادرة على دعم الحد الأدنى من الأغلبية للدول الأعضاء.

الفصل الخامس

مجلس وزراء الخارجية

المادة العاشرة

١- يُعقد مجلس وزراء الخارجية مرة كل سنة في أي دولة من الدول الأعضاء.

٢- يحق لمجلس وزراء الخارجية أن يعقد دورة استثنائية، بطلب من أي دولة من الدول الأعضاء أو من الأمين العام، إذا ما وافقت الدول الأعضاء على هذا الطلب بأغلبية بسيطة.

٣- يحق لمجلس وزراء الخارجية أن يوصي بعقد اجتماعات وزارية لقطاعات أخرى لمعالجة قضايا محددة تحظى باهتمام الأمة، وترفع هذه الاجتماعات تقاريرها إلى القمة الإسلامية وإلى مجلس وزراء الخارجية.

٤- يدرس مجلس وزراء الخارجية وسائل تنفيذ السياسة العامة للمنظمة، من خلال:

- اعتماد القرارات والتوصيات الخاصة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، وذلك تنفيذًا لأهداف المنظمة وسياستها العامة.
- استعراض التقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن الاجتماعات السابقة لمؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية.
- دراسة واعتماد برامج الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة وميزانياتها والتقارير المالية والإدارية الأخرى.
- النظر في أي موضوع يخص دولة أو أكثر من الدول الأعضاء عند تقدمها بطلب في هذا الشأن بُغية اتخاذ التدابير المناسبة بشأنه.
- التوصية بإنشاء أي جهاز أو لجنة جديدين.
- انتخاب الأمين العام للمنظمة وتعيين الأمناء العامّين المساعدين طبقًا للمادتين ١٦ و١٨ من الميثاق على التوالي.
- النظر في أي مسألة أخرى يعتبرها مناسبة.

الفصل السادس

اللجان الدائمة

المادة الحادية عشرة

أنشأت المنظمة اللجان الدائمة التالية من أجل معالجة القضايا ذات الأهمية القصوى للمنظمة ودولها الأعضاء:

١ - لجنة القدس.

٢ - اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك).

٣- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

٤ - اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك).

يرأس الملوك ورؤساء الدول والحكومات اللجان الدائمة للمنظمة، التي يتم تشكيلها وفقًا لقرارات القمة، أو بتوصية من مجلس وزراء الخارجية، بما في ذلك العضوية في هذه اللجان.

الفصل السابع

اللجنة التنفيذية

المادة الثانية عشرة

تتألف اللجنة التنفيذية من كل من رئيس القمة الإسلامية الحالية والسابقة واللاحقة، ورئيس مجلس وزراء الخارجية الحالي والسابق واللاحق، وبلد مقر الأمانة العامة، والأمين العام بحكم منصبه، وتُعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية وفقًا لقواعدها الإجرائية.

الفصل الثامن

لجنة الممثلين الدائمين

المادة الثالثة عشرة

يحدد مجلس وزراء الخارجية مهام وكيفية مزاولة لجنة الممثلين الدائمين لعملها.

الفصل التاسع

محكمة العدل الإسلامية الدولية

المادة الرابعة عشرة

تُشكِّل محكمة العدل الإسلامية الدولية - التي أنشئت في الكويت عام ١٩٨٧ - الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة اعتبارًا من تاريخ دخول نظامها الأساسي حيز التنفيذ.

الفصل العاشر

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

المادة الخامسة عشرة

تعمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان على تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الواردة في عهود المنظمة وإعلاناتها وفي مواثيق حقوق الإنسان المتفق عليها عالميًّا بما ينسجم مع القيم الإسلامية.

الفصل الحادي عشر

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام، الذي يعد المسئول الإداري الرئيسي في المنظمة، ومن الموظفين، حسب ما تقتضيه حاجة المنظمة. ويَنتخِبُ مجلس وزراء الخارجية الأمين العام لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن يكون من بين مواطني الدول الأعضاء وفق مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والتداول وتكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء كافة، مع مراعاة الكفاءة والاستقامة والخبرة.

المادة السابعة عشرة

يتولى الأمين العام المسئوليات والمهام التالية:

١ - أن يلفت انتباه الأجهزة المعنية في المنظمة إلى المسائل التي يرى أنها قد تخدم أهداف المنظمة أو تعيقها.

٢- أن يتابع تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية والاجتماعات الوزارية الأخرى.

٣- أن يزود الدول الأعضاء بأوراق العمل والمذكرات، وذلك لتنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرات القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية.

٤- أن ينسق ويوائم أعمال الأجهزة المعنية التابعة للمنظمة.

٥- أن يُعدّ برنامج الأمانة العامة وميزانيتها.

٦- أن يعزز التواصل بين الدول الأعضاء ويسهل المشاورات وتبادل الآراء، وأن ينشر المعلومات التي يمكن أن تكون ذات أهمية للدول الأعضاء.

٧- أن يؤدي الوظائف الأخرى المسنَدة إليه من القمة الإسلامية أو من مجلس وزراء الخارجية.

٨- أن يرفع تقارير سنوية إلى مجلس وزراء الخارجية حول عمل المنظمة.

المادة الثامنة عشرة

١- ينبغي على الأمين العام أن يقدم ترشيحات الأمناء العامّين المساعدين إلى مجلس وزراء الخارجية لغرض تعيينهم لمدة خمس سنوات وفقًا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، مع الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والنزاهة والتفاني في خدمة أهداف الميثاق. ويُخصَّص منصب واحد من مناصب الأمناء العامّين المساعدين لقضية القدس الشريف وفلسطين، على أن تتولى دولة فلسطين تعيين مرشحها لهذا المنصب.

٢- يحق للأمين العام تعيين ممثلين خاصين تنفيذًا لقرارات اجتماعات القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية، على أن تتم هذه التعيينات وتُحدَّد مهام الممثلين الخاصين بموافقة مجلس وزراء الخارجية.

٣- يتوجب على الأمين العام أن يُعيِّن موظفي الأمانة العامة من بين مواطني الدول الأعضاء، آخذًا بعين الاعتبار كفاءتهم وأهليتهم ونزاهتهم، مع مراعاة المساواة بين الجنسين ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل. كما يحق للأمين العام أن يُعيِّن خبراء ومستشارين لفترات زمنية مؤقتة.

المادة التاسعة عشرة

لا يجوز للأمين العام أو الأمناء العامّين المساعدين أو موظفي الأمانة العامة أن

يطلبوا أو يتلقوا تعليمات من أي حكومة أو سلطة غير المنظمة عند أدائهم لواجباتهم، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يضر بمراكزهم، بصفتهم موظفين دوليين مسئولين أمام المنظمة فقط. وعلى الدول الأعضاء احترام هذه الطبيعة الدولية الخاصة، وأن تكف عن التأثير عليهم بأي طريقة عند قيامهم بواجباتهم.

المادة العشرون

يتعين على الأمانة العامة إعداد اجتماعات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية بالتعاون الوثيق مع البلد المستضيف فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والتنظيمية.

المادة الحادية والعشرون

يكون مقر الأمانة العامة في جدة إلى أن يتم تحرير القدس الشريف، لتصبح المقر الدائم للمنظمة.

الفصل الثاني عشر

الأجهزة المتفرعة

المادة الثانية والعشرون

يجوز للمنظمة أن تنشئ أجهزة فرعية أو مؤسسات متخصصة، وأن تمنح صفة المؤسسة المنتمية، بعد موافقة مجلس وزراء الخارجية وفقًا لأحكام هذا الميثاق.

المادة الثالثة والعشرون

تُنشأ الأجهزة المتفرعة في إطار المنظمة وفقًا لقرارات القمة الإسلامية أو مجلس وزراء الخارجية، وتقرّ ميزانياتها من قِبل مجلس وزراء الخارجية.

الفصل الثالث عشر

المؤسسات المتخصصة

المادة الرابعة والعشرون

تُنشأ مؤسسات متخصصة في إطار المنظمة بموجب قرارات القمة أو مجلس

وزراء الخارجية، وتكون عضويتها اختيارية ومفتوحة لأعضاء المنظمة، على أن تكون ميزانياتها مستقلة وتُقرّ من قِبل الهيئات التشريعية المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية.

المؤسسات المنتمية

المادة الخامسة والعشرون

تعدّ المؤسسات المنتمية كيانات أو هيئات تتفق أهدافها وتنسجم مع أهداف هذا الميثاق ويعترف بها مجلس وزراء الخارجية، بصفتها مؤسسات منتمية، وتكون عضوية هذه المؤسسات اختيارية ومفتوحة لأجهزة الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها، وتكون ميزانياتها مستقلة عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة. ويجوز أن تمنح هذه المؤسسات المنتمية صفة المراقب بموجب قرار صادر عن مجلس وزراء الخارجية، كما يجوز لها أن تحصل على مساعدات طوعية من الأجهزة المتفرعة أو من المؤسسات المتخصصة أو من الدول الأعضاء.

الفصل الرابع عشر

التعاون مع المنظمات الإسلامية وغيرها

المادة السادسة والعشرون

تقوم المنظمة بتعزيز تعاونها مع المنظمات الإسلامية وغيرها من أجل خدمة الأهداف الواردة في هذا الميثاق.

الفصل الخامس عشر

التسوية السلمية للنزاعات

المادة السابعة والعشرون

يتعين على أي طرف من أطراف أي نزاع يمكن أن يشكّل استمراره ضررًا بمصالح الأمة الإسلامية، أو أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، أن يسعى إلى حله أولًا عن طريق المساعي الحميدة أو التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم أو التسوية القضائية أو أي وسيلة سلمية أخرى تختارها. ويمكن أن تشمل المساعي الحميدة في هذا السياق التشاور مع اللجنة التنفيذية والأمين العام.

المادة الثامنة والعشرون

يحق للمنظمة أن تتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بهدف حفظ السلام والأمن الدوليين وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

الفصل السادس عشر

الميزانية والشئون المالية

المادة التاسعة والعشرون

١- تتحمل الدول الأعضاء، حسب دخلها القومي، ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة.

٢- يحق للمنظمة أن تنشئ، بموافقة مؤتمر القمة الإسلامي أو مجلس وزراء الخارجية، صناديق خاصة وأوقافًا على أساس طوعي، تساهم فيها الدول الأعضاء والأفراد والمنظمات، على أن تخضع هذه الصناديق أو الأوقاف للنظام المالي للمنظمة، وأن تتم مراجعتها وتدقيقها سنويًا من قِبل هيئة الرقابة المالية.

المادة الثلاثون

ينبغي على الأمانة العامة والأجهزة الفرعية أن تتولى مهام إدارة شئونها المالية طبقًا للأنظمة المالية واللوائح التي يعتمدها مجلس وزراء الخارجية.

المادة الحادية والثلاثون

١- يُشكِّل مجلس وزراء الخارجية لجنة مالية دائمة، مؤلفة من الممثلين المعتمدين من الدول الأعضاء المشاركة، وتجتمع اللجنة في مقر المنظمة لاستكمال برامج وميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة، وذلك وفقًا للقواعد التي يعتمدها مجلس وزراء الخارجية.

٢- يتوجّب على اللجنة المالية تقديم تقرير سنوي إلى مجلس وزراء الخارجية للنظر في البرنامج والميزانية واعتمادهما.

٣- يتوجّب على هيئة الرقابة المالية، المؤلَّفة من خبراء ماليين ومدققي حسابات من

الدول الأعضاء، مراجعة حسابات الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة وتدقيقها وذلك وفقًا لقوانينها الداخلية وأنظمتها.

الفصل السابع عشر

القواعد الإجرائية والاقتراع

المادة الثانية والثلاثون

١- ينبغي على مجلس وزراء الخارجية إقرار القواعد الإجرائية الخاصة به.

٢- ينبغي على مجلس وزراء الخارجية أن يوصي بالقواعد الإجرائية للقمة الإسلامية.

٣- ينبغي على اللجان الدائمة وضع القواعد الإجرائية الخاصة بكل منها.

المادة الثالثة والثلاثون

١- يشكل ثلثا الدول الأعضاء النصاب القانوني لاجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- تُعتمد القرارات بإجماع الآراء، وإذا تعذر التوصل لإجماع الآراء، فيُتخذ القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المقترعين، ما لم يرد خلاف ذلك في هذا الميثاق.

الفصل الثامن عشر

أحكام ختامية

الامتيازات والحصانات

المادة الرابعة والثلاثون

١- تتمتع المنظمة في الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها.

٢- يتمتع ممثلو الدول الأعضاء وموظفو المنظمة بهذه الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية الامتيازات والحصانات لعام ١٩٧٦.

٣- يتمتع موظفو المنظمة والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة بالامتيازات والحصانات اللازمة لأداء واجباتهم طبقًا لما تتفق عليه المنظمة مع دول المقر.

٤- لا يحق لأي دولة من الدول الأعضاء، لم تسدد مساهماتها المالية في ميزانية المنظمة، الاقتراع داخل مجلس وزراء الخارجية إذا كان مبلغ المتأخرات يعادل أو يتجاوز مبلغ مساهماتها المستحق للسنتين السابقتين. ويجوز للمجلس السماح لها بالاقتراع إذا اقتنع بأن عدم الوفاء بالسداد ناجم عن ظروف خارجة عن إرادتها.

الانسحاب

المادة الخامسة والثلاثون

١- يحق لأي دولة من الدول الأعضاء أن تنسحب من المنظمة عن طريق إشعارٍ يوجَّه إلى الأمين العام قبل سنة من انسحابها ويُبلَّغ به جميع الدول الأعضاء.

٢- يتوجّب على الدولة المتقدمة بطلب الانسحاب أداء التزاماتها المالية حتى نهاية السنة المالية التي قُدم خلالها طلب الانسحاب. كما يتوجّب عليها أيضًا أن تسدد للمنظمة ما قد يكون في ذمتها من مستحقات مالية أخرى.

التعديل

المادة السادسة والثلاثون

يتم إدخال التعديلات على هذا الميثاق، وفقًا للإجراء التالي:

١- يجوز لأي دولة عضو أن تقترح تعديلات على هذا الميثاق وترفعها إلى مجلس وزراء الخارجية.

٢- تدخل التعديلات التي يتم إجراؤها على هذا الميثاق حيز التنفيذ عندما يتم إقرارها من قِبل مجلس وزراء الخارجية بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في المجلس والمصادقة عليها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة.

التفسير

المادة السابعة والثلاثون

١- في حال نشوب أي خلاف بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ أي مادة من مواد هذا الميثاق، فيتم تسويته وديًا في جميع الحالات عن طريق المشاورات أو المفاوضات أو المصالحة أو التحكيم.

٢- يتوجّب على الدول الأعضاء تنفيذ أحكام هذه الميثاق بما يتوافق مع مقتضياتها الدستورية.

اللغات

المادة الثامنة والثلاثون

اللغات المعتمدة في المنظمة هي العربية والإنجليزية والفرنسية.

أحكام انتقالية- المصادقة والإنفاذ

المادة التاسعة والثلاثون

١- يتوجّب على مجلس وزراء الخارجية اعتماد هذا الميثاق وإقراره بأغلبية الثلثين، ويُعرض على الدول الأعضاء للتوقيع والمصادقة؛ وذلك وفقًا للإجراءات الدستورية لكل دولة من الدول الأعضاء.

٢- يتم إيداع وثائق المصادقة لدى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- يحل هذا الميثاق محل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي سُجل طبقًا للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، يوم ١ فبراير ١٩٧٤.

حُرِّر في مدينة داكار (جمهورية السنغال) في اليوم السابع من شهر ربيع الأول، سنة ألف وأربعمائة وتسع وعشرين هجرية، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر مارس، سنة ألفين وثمانية ميلادية.

الملحق السادس

وثيقة إعلان مكة المكرمة في الشأن العراقي

(٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه وحبيبه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فنظرًا للأوضاع الراهنة في العراق، واستمرار إراقة الدماء والتعدي على الأموال والممتلكات هناك بشكل يومي، واستتار مرتكبي مثل هذه الجرائم الشنيعة تحت رداء الإسلام في حين أن الإسلام منهم براء، وتلبية لدعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتحت مظلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع للمنظمة؛ اجتمعنا نحن علماء الدين العراقيين من السُّنة والشيعة في مكة المكرمة في شهر رمضان من العام الهجري ١٤٢٧ (الموافق للعام الميلادي ٢٠٠٦) وتداولنا في الشأن العراقي وما يمر به أهله من محن وما يعانونه من كوارث، ونتيجة لذلك أصدرنا الوثيقة الآتي نصها:

أولًا: المسلم هو من شهد أنه لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه إلا بحقها وحسابه على الله، ويدخل في ذلك السُّنة والشيعة جميعًا، والقواسم المشتركة بين المذهبين تفوق الاختلاف وأسبابه أضعافًا مضاعفة. والاختلاف بين المذهبين، أينما وُجد، فهو اختلاف في وجهات النظر والتأويل وليس اختلافًا في أصول الإيمان ولا في أركان الإسلام. ولا يجوز شرعًا لأحد من أتباع المذهبين أن يُكفِّر أحدًا من أتباع المذهب الآخر عملًا بقول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ لأخِيهِ يا كَافِر فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا؛ إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»، ولا يجوز شرعًا إدانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه.

ثانيًا: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ

﴿وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، وقول النبي ﷺ: «كُلُّ المسلِمِ عَلَى المسلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ»؛ وعليه فلا يجوز التعرض لمسلم شيعي أو سُني بالقتل أو الإيذاء أو الترويع أو العدوان على ماله أو التحريض على شيء من ذلك، أو إجباره على ترك بلده أو محل إقامته أو اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه، ومن يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة: مراجعهم وعلماؤهم وعامَّتهم.

ثالثًا: لدور العبادة حرمتها، وهي تشمل المساجد وأماكن العبادة لغير المسلمين، فلا يجوز الاعتداء عليها أو مصادرتها أو اتخاذها ملاذًا للأعمال المخالفة للشرع، ويجب أن تبقى هذه الأماكن في أيدي أصحابها وأن يعاد إليهم ما اغتُصب منها، وذلك عملًا بالقاعدة الفقهية عند المذاهب كافة أن «الأوقاف على ما اشترطه أصحابها»، وأن «شرط الواقف كنص الشارع»، والقاعدة هنا أن «المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا».

رابعًا: إن الجرائم التي تُرتكب على أساس الهوية المذهبية كما يحدث في العراق هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرَّمه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾. وليس من الممكن أن يكون اعتناق أي مذهب كان مسوِّغًا للقتل أو العدوان ولو ارتكب بعض أتباعه ما يوجب عقابه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

خامسًا: يجب الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق والاستفزازات المذهبية والعِرقية والجغرافية واللغوية، كما يجب الامتناع عن التنابز بالألقاب وإطلاق الصفات المسيئة من كل طرف على الآخر، فقد وصف القرآن الكريم مثل هذا الأمر بأنه فسوق، حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

سادسًا: ومما يجب التمسك به وعدم التفريط فيه، الوحدة والتلاحم والتعاون على البر والتقوى، وذلك يقتضي مواجهة كل محاولة لتمزيق تلك الأواصر، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقال: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾؛ ومن مقتضى ذلك وجوب احتراز المسلمين جميعًا من محاولات إفساد ذات بينهم وشق صفهم وإثارة الفتن المفسدة لنفوس بعضهم على البعض الآخر.

سابعًا: على جميع المسلمين من السُّنة والشيعة أن يكونوا عونًا للمظلوم ويدًا على

الظالم، وأن يعملوا بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. وبناءً على ذلك، يجب العمل على إنهاء المظالم وفي مقدمتها إطلاق سراح المختطَفين الأبرياء والرهائن من المسلمين وغير المسلمين، وإرجاع المهجَّرين إلى أماكنهم الأصلية.

ثامنًا: يُذكِّرُ العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي وتوفير سبل الحياة الكريمة له بجميع فئاته وطوائفه، وإقامة العدل بين أبنائه، ومن أهم وسائل ذلك إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وتقديم من تقوم بحقه أدلة جنائية إلى محاكمة عاجلة عادلة وتنفيذ حكمها، والإعمال الدقيق لمبدأ المساواة بين المواطنين.

تاسعًا: يؤيد العلماء من السُّنة والشيعة جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عملًا بقوله تعالى: ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾.

عاشرًا: يقف مسلمو العراق من السُّنة والشيعة، على حدٍّ سواء، صفًّا واحدًا من أجل المحافظة على وحدة واستقلال العراق وسلامة أراضيه، ومن أجل تحقيق وتأكيد الإرادة الحرة لشعبه، والإسهام في بناء وتعبئة القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتي تعمل بدورها على دفع عجلة بناء عراق جديد قادر على وضع حد للاستعمار وعلى استعادة دوره العربي الإسلامي ودوره الإنساني الحضاري الثقافي.

ويهيب العلماء الموقِّعون على هذه الوثيقة بعلماء الدين داخل العراق وخارجه أن يؤيدوا ما تضمنته من نصوص ويحثوا مسلمي العراق على الالتزام بها، وأن يتضرّعوا إلى الله تعالى بالدعاء وهم في بلده الحرام وعلى أرضه المقدسة المباركة أن يحفظ على المسلمين دينهم ويحمي أوطانهم، وأن يُخرِج العراق العربي المسلم من بلائه ومحنته ويُنهي مصاب وفاجعة أهله ليستعيد العراق دوره الرائد كحصن ودرع وعماد للأمة الإسلامية في مواجهة أعدائها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملحق السابع

مجموعة مختارة من كلمات الأمين العام

كلمة الأمين العام في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة
في الحوار رفيع المستوى المتعلق بالتفاهم والتعاون
بين الأديان والثقافات من أجل السلام
(نيويورك، ٥ أكتوبر ٢٠٠٧)

سيدي الرئيس..

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أحظى فيها بشرف الحديث إليكم، فاسمحوا لي أن أستهلَّ كلمتي هذه أمام الجمعية العامة هذا العام بتقديم خالص التهنئة وعميقها لسيادتكم على انتخابكم رئيسًا للجمعية العامة، وأن أغتنم هذه الفرصة أيضًا لكي أهنئ السيد «بان كي مون» على توليه مهام منصبه رفيع المستوى عن جدارة واستحقاق وعلى قيادته الحكيمة. ويطيب لي أن أؤكد لكم على موقف منظمة المؤتمر الإسلامي الداعم والمتضامن قلبًا وقالبًا مع جميع ما تؤديه الأمم المتحدة من مهام جليلة.

لقد استمعنا باهتمام بالغ للنقاشات البناءة والثرية التي بدأت أمس حول دور التفاهم والوفاق بين الأديان والحضارات في نشر السلام، وأنا لا أنوي أن أكرر ما قيل مسبقًا بقدر ما أود أن أؤكد على ما انتهينا إليه من توافق عام في الرأي حول أهمية التفاهم بين الأديان والثقافات كأداة لإحلال السلام والأمن وتحقيق الرخاء في العالم.

وإيمانًا منا في منظمة المؤتمر الإسلامي بما أفضَتْ إليه المناقشات، فقد تقدمنا بجزيل الشكر للدولتين الراعيتين للمبادرة؛ وهما باكستان والفلبين؛ لطرحهم لتلك المبادرة التي حازت على تقدير كبير من جانبنا لما يلقاه موضوعها من زخم واهتمام كبيرين في الوقت الراهن على صعيد المجتمع الدولي على اعتبار أنه يشكل أحد أكبر التحديات

التي تواجه الإنسانية؛ وهي الفكرة نفسها التي رحبنا على أساسها بالانضمام إلى تحالف الحضارات الذي بدأ يكتسب زخمًا كبيرًا مع مرور الوقت، والذي ألزمنا أنفسنا أن نعمل جاهدين ونسعى سعيًا حثيثًا من أجل إنجاحه.

وقد استطاعت منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها ركنًا أساسيًّا في قضية الحوار بين الحضارات منذ ما يقرب من عقد مضى، وأولى الجهات التي أطلقت مبادرة الحوار في عام ١٩٩٨، أن تضع قضية الحوار بين الحضارات على رأس أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنه لمن دواعي سرورنا إعلان الجمعية الموقرة بأن يكون عام ٢٠٠١ عامًا للحوار بين الحضارات، وتنظيمها سلسلة من الأنشطة والبرامج إحياءً لهذه المناسبة، كما أننا نشعر بارتياح كبير إزاء التقدم الذي تحرزه قضية الحوار بين الحضارات منذ احتلالها مركزًا بارزًا على قائمة أخطر وأهم القضايا التي تشغل المجتمع الدولي إلى أنْ تضاعَفَ عدد المبادرات الداعية للحوار بين الأديان بشكل كبير في الوقت الراهن، وما هذا المؤتمر رفيع المستوى إلا مثال حي على ذلك الزخم الكبير الذي تحظى به هذه القضية.

وعلى الرغم من كل ما قلناه، إلا أنه لا يسعنا إلا الإقرار بأننا لا نزال نفتقد ذلك التحول الحقيقي من مرحلة النقاش والتحاور المجرد إلى مرحلة اتخاذ الخطوات الفعلية الملموسة، حيث إن عدد المشروعات والبرامج التي وجدت طريقها إلى التنفيذ الفعلي قليل جدًّا، والمحاولات الرامية إلى فض النزاعات وتسوية الصراعات الناشئة عن التمايز الديني أقل من ذلك بكثير، ولعل هذا ما يعمق إيماننا بأن الحوار بين الأديان والحضارات لا ينبغي أن يكون مجرد شعار أجوف يخلو من أي مضمون، فنحن في أمَسّ الحاجة إلى إجراءات وآليات فعلية ملموسة لمعالجة هذه القضية التي يرتهن بها مستقبل السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق فقد رحّبنا بمشروع تحالف الحضارات الذي يركز بصورة عملية على مواجهة سلسلة من القضايا الشائكة التي من شأنها إثارة التوتر في العلاقات الدولية؛ كقضايا الشباب والتعليم والإعلام والهجرة.

وعلى صعيد متصل، فإننا نؤمن إيمانًا عميقًا بأنه لا بديل عن الحوار، فهو السبيل الأوحد للوفاق والتفاهم بوصفه أداة ضرورية وأساسية لتقريب المسافات وتضييق الهوة وفتح مجال التواصل بين مختلف الأديان والثقافات، مما يسهم بدوره في تعميق الوعي بأهمية التفاهم وبناء الثقة والدفع بالعالم نحو مزيد من السلام والأمن والوئام.

ولكن على ما يبدو فإن ثمة عيوبًا تشوب منهجيتنا في تصور هذا الحوار وإدارته؛

فالبعض منا يتحدث عن الحوار لمجرد الحديث عنه لا أكثر، والبعض الآخر يتحدث عن الحوار في حين ليست لديه الإرادة والنية السياسية للتوصل إلى نتائج إيجابية فعلية، وبعض القوى ترى أنه ليس هناك ما يدعوها للدخول في حوار متكافئ قائم على أساس من المساواة وقبول التباين في العادات والتقاليد ومراعاة الفروق الثقافية، بل إن هناك من يرى أن الحقيقة مقصورة عليه وهو من يمثلها وحده في إطار نظرته الاستعلائية نحو الآخرين. وبالنظر إلى هذه المواقف وغيرها وجدنا أنفسنا عاجزين عن إحراز أي تقدم يصل إلى سقف توقعاتنا.

إن معالجة تلك العيوب تقتضي ألا يكون الحوار بين الأديان منصبًّا حول فكرة توحيد الأديان والعقائد فقط، بل أن يصبح هدفه الأسمى تعزيز ثقافة تقدير الآخر واحترامه؛ فالحوار ينبغي أن يقوم على أرضية صلبة من القيم والأعراف التي يتقاسمها جميع سكان العالم المعاصر، ولا بد من أن يُدار على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية لتتسع بذلك دائرته فيشمل جميع قطاعات المجتمع المدني.

وفضلًا عن ذلك، فمن الواجب أن يستهدف الحوار تحقيق المعرفة على أسس أخلاقية تحافظ فيها كل حضارة على هويتها الأصلية وتسهم بدورها في خلق روح من الإنسانية والاحترام بين البشر قاطبة. وفي مضمار هذا العمل الأخلاقي، قمنا في منظمة المؤتمر الإسلامي بالدعوة إلى اتخاذ خطوات وتدابير عملية من شأنها نزع فتيل التوتر في واحدةٍ من أكثر القضايا الشائكة التي يواجهها العالم وضمان احترام جميع الأديان والمعتقدات، كما شددنا على ضرورة الشروع في تحرك إيجابي يحول دون إثارة الكراهية بين معتنقي الأديان المختلفة مما يسهم في إحباط تلك المحاولات الاستفزازية التي ترمي إلى تسميم العلاقات بينهم والتي تمارس تحت ذريعة حرية التعبير.

وفي الوقت الذي يُبدي فيه الكثيرون ترحيبهم بالحوار بين الأديان والثقافات، ويعلنون تقبلهم للفوارق والاختلافات فيما بينها، يشهد عدد ليس بالقليل من المسلمين حول العالم ظروفًا معيشية ومعاناة هي أبعد ما تكون عن ذلك التقبل والاعتراف المُعلَنَين، حيث تجتاح مناطق عدة من دول العالم حملات واسعة النطاق تحوي الخطب المحرِّضة على الكراهية، والتي تستهدف الدين الإسلامي بالهجوم والتشويه، ويتعرض قاطنو تلك المناطق من المسلمين لأشكال من الظلم والتعصب ضدهم، وأنا أشير هنا في حديثي إلى ما يعرف بالإسلاموفوبيا؛ فقد أجمعت تقارير

المؤسسات والمنظمات الغربية المسئولة عن رصد تيار الإسلاموفوبيا في أوربا على أن هذا التيار في تصاعد مستمر، في إشارة إلى ظهور صورة جديدة من صور العنصرية الناشئة عن كراهية الدين الإسلامي.

إنني لم أثر هذه النقاط بُغية تمرير الشكوى أو بث التذمر، وإنما أردت من ذلك تسليط الضوء على أهميتها ومدى ارتباطها بموضوع اجتماعنا اليوم، فنحن لسنا بصدد كلمات جوفاء عندما نتعرض بالحديث لقضية الإسلاموفوبيا، وإنما نحن بصدد حقائق فعلية ملموسة على أرض الواقع. وأعتقد أننا جميعًا نتفق على أن العلاقة القائمة بين العالم الإسلامي والغرب والتي بلورتها عوامل سياسية وثقافية ودينية في شكلها الحالي تشكل خطرًا على الأمن والسلام الدوليين.

إن معالجة هذه القضية المزعجة من منظور عملي قد اقتضت مني التأكيد مرارًا وتكرارًا على الحاجة الماسة إلى مصالحة تاريخية بين الإسلام والمسيحية تعمل على تقريب المسافات ومحو الكراهية والضغائن المتأصلة وتمهيد الطريق نحو مستقبل واعد، ولقد شاهدنا منذ عقود قليلة مضت محاولة كهذه ترمي إلى المصالحة بين المسيحية واليهودية. إن المصالحة بين الإسلام والمسيحية في عصر المعرفة سوف تشكل حدثًا تاريخيًا جللًا سيكون له تأثيره على ما لا يقل عن نصف البشرية؛ فديانتان عظيمتان كالإسلام والمسيحية لا ينبغي لهما ترك العلاقة بينهما تتحدد وفقًا لأطر عدائية عفا عليها الزمن. إننا على ثقة من أن العالم بأسره سينعم بالسلام والأمن والرخاء إذا ما استطعنا أن نزيل هذه العقبة الكأداء.

لذا دعُونا سيداتي وسادتي نعمل سويًّا من أجل تعزيز السلام والتلاحم الاجتماعي، ونسعى معًا إلى دعم وتوطيد حرية العقيدة، والقضاء على التطرف، والتصوير النمطي، والتحيز والجهل واللامبالاة. لنكن خلفاء الله في الأرض بحق؛ ننشر فيها السلام والحب والوئام بلا حدود.

كلمة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي

في مؤتمر المعرفة الأول بدبي

(٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم؛ نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، سيداتي وسادتي.

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في مؤتمر المعرفة الأول الذي تبدأ أعماله اليوم بمشاركة عدد كبير من رموز الفكر العربي والإسلامي والخبراء المتخصصين في جميع مجالات المعرفة تلبية للدعوة الكريمة التي أطلقتها «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم»؛ بهدف التباحث بشأن واحدة من أخطر القضايا التي تشغل بال العالم العربي والإسلامي وهو يجتاز هذا المنعطف الخطر من تاريخه؛ ألا وهي مستقبلنا في مضمار المعرفة في المنطقة. ومن هذا المنطلق يأتي انعقاد مؤتمر اليوم استجابة لما عبر عنه كل مواطن عربي ومسلم على مدى قرنين من الزمان عن الحاجة الماسة والرغبة الجامحة للحاق بركب البلدان المتقدمة والتطلع نحو ارتياد آفاق جديدة للتقدم الإنساني.

إنها دعوة للابتكار والتجديد والإبداع، تحمل في طياتها تشخيصًا دقيقًا للداء، وتمثل في حد ذاتها إعلانًا عن السعي الحثيث من أجل الحصول على الترياق والدواء؛ وهذا يقتضي منا الإشادة بهذه المبادرة الخلّاقة التي ستحمل الخير ليس فقط للعالم الإسلامي من خلال ما تقدمه من دعم لتقدمه ورخائه وتعزيز لدوره الفعال، وإنما أيضًا لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تعمل هذه المبادرة على تعزيز دور الإمارات الرائد وتخليد اسمها الرنان وتراثها العريق في مضمار خدمة العالم العربي والإسلامي، ومن المؤكد أن هذه المبادرة ستؤتي ثمارها وستعم فوائدها على العالم بأسره.

ولعل هذا ما يدفعنا إلى الإعراب عن جزيل الشكر لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم على تنظيمها مؤتمر المعرفة الأول بُغية دراسة الوضع الراهن والآفاق المستقبلية للعمل المعرفي بالمنطقة، ورصد التحديات التي تواجهه وتقويم الفرص المتاحة له،

ومن ثَمَّ تحديد السبل المثلى للتعامل معها بمنهج موضوعي يستند إلى أساس صلب من العلم والمعرفة ويستقي جذوره منها. فلكم الشكر الجزيل على هذه المبادرة التاريخية، كما نعرب عن عظيم التقدير وخالص العرفان لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على إطلاقه حملة «دبي العطاء» في سبتمبر ٢٠٠٧ لدعم وتطوير التعليم الأساسي للأطفال في البلدان الفقيرة من العالم.

وها هو السباق الإنساني قد دخل عقده الأول من الألفية الجديدة لنستقبل عصر التطورات المتسارعة والطفرات الهائلة المدفوعة بقوة وزخم أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات، ليمتلك هؤلاء المتسلحون بالعلم والمعرفة قدرة هائلة على إثبات ذاتهم بل وفرض إرادتهم على غيرهم ممن يفتقرون إليها. لقد استنزف الجهل الكثير، وما من سبيل لدحض الخسائر الناجمة عنه إلا بالتشبث بالعلم والمعرفة ونتاجها العظيم؛ إذ أثبتت التجربة أن هناك لرتباطًا وثيقًا بين حجم التقدم الذي يحرزه بلدٌ ما في مجالات العلم والمعرفة ومستوى التنمية فيه، مما يجعل هذين المؤشرين مرتبطين معًا إلى حد التلازم الحتمي، حيث تبين بالفعل أن التقدم والرخاء لن يتحققا في ظل مناخ غابت فيه الحريات واختفى التفاعل والتعاطي مع التطورات العالمية ومواكبتها.

ومن هنا أصبحت المؤسسات الفكرية والإبداعية ملكية قومية ينبغي حمايتها ودعمها وتوفير الأرض الخصبة والمناخ الملائم لها كي تنمو وتزدهر. وفي طور إعدادنا للدورة الاستثنائية الثالثة في مكة المكرمة، قمنا في منظمة المؤتمر الإسلامي بإجراء تقويم شامل لذلك الدور الذي لعبه العلم والمعرفة في تقدم وازدهار الأمم عبر العصور، واستعرضنا أيضًا كيف كانت الأمة الإسلامية قوة تقدمية في العالم عندما احتضنت العلم والمعرفة. إن فريقًا من المفكرين والباحثين المسلمين المرموقين والساسة ورجال الدولة المحنكين أمثالكم هم مَنْ مهد الطريق أمام تلك القمة حتى تسفر عن نتائج وتخرج بتوصيات مماثلة للرؤية والمبادئ التي انطلقت منها «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم»، والتي من بينها رسالة المؤسسة الاستراتيجية ومهمتها التي تتلخص في إحداث نهضة وطفرة في جميع قطاعات التعليم والمعرفة، والثورة على الواقع الثقافي الذي تعيشه الأمة، والرقي بالأداء في قطاعات العمل والتوظيف.

وقد تبنت القمة خطة عمل تعرف ببرنامج العمل العشري، وهو برنامج صُمم من أجل تطبيقه على مدار عشر سنوات يسعى فيها إلى تنمية الأمة الإسلامية وإيقاظها من سباتها العميق. وينبع هذا البرنامج الإصلاحي واسع النطاق من رؤية جديدة

تهدف إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وتناول جميع المجالات الفكرية والسياسية، ومن ثَمَّ تعزيز أواصر التضامن الإسلامي وتلبية النداءات الداعية إلى الوسطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

ويستند البرنامج في جانبيه العلمي والتكنولوجي على تحسين وإصلاح مؤسسات التعليم ومناهجه، وتشجيع برامج البحث والتطوير من خلال تخصيص نسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولة لدعم هذه البرامج، وتشجيع المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية الحكومية والخاصة على الاستثمار في بناء القدرات التقنية، واستعراض ومراجعة أداء المؤسسات الجامعية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا السياق تسعى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تطوير عشرين جامعة من جامعات العالم الإسلامي لكي تحتل ترتيبًا متقدمًا في تصنيف أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وذلك عن طريق استيعاب الباحثين المسلمين ذوي المؤهلات العالية والقدرات المتميزة داخل العالم الإسلامي، والحد من ظاهرة هجرة العقول، ووضع استراتيجية شاملة تهدف إلى الاستفادة من كفاءاتهم العالية، وتدشين برنامج يهدف إلى منح جوائز التفوق والتميز العلمي. ومن الجدير بالذكر أن البرنامج لم يغفل كذلك قضايا تحرير المرأة وقضايا الشباب وسبل تعزيز دورهما وتطويره.

أصحاب السمو والسعادة؛

السيدات والسادة؛

كانت هذه بعض الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المضمار والتي سردناها بإيجاز لنشير إلى مدى التلاقي والتوافق بين أعمال المنظمة والأنشطة والمهام الجليلة التي يقوم بها هذا المؤتمر في هذا اليوم الميمون الذي ينبئ بميلاد حقبة مستنيرة.

فاليوم قد حان الوقت للأمة الإسلامية كي تلحق بركب الحضارة العالمية الحديثة بخطاه المتسارعة، تلك الحضارة التي كان للأمة الإسلامية فضل كبير في بنائها قبل أن تقع الأمة في براثن التخلف في العديد من مجالات هذه الثورة العالمية التي كان آخر ما تمخضت عنه طفرة معرفية وتقنية ساهمت في خلق هوة رقمية متسعة بين الأمم.

علينا ألا نسمح بتكرار ذلك الخطأ الذي ارتكبناه حين تخلفنا عن ركب الثورة الصناعية التي انطلقت في القرن التاسع عشر ولا زلنا إلى الآن نتكبد بسببه ثمنًا باهظًا، وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى ما كشفت عنه تقارير التنمية البشرية في العالمين

العربي والإسلامي الصادرة عن منظمات عالمية من حقائق مؤسفة يبرز من بينها تفشي الأمية والجهل في عالمنا العربي والإسلامي، إضافة إلى تلك الأعداد المتزايدة من الأميين في العالم الحديث مقارنة بأعداد القرن المنصرم؛ إذ تفيد تقارير المؤسسات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن معدلات الفقر فيما يقرب من ست وثلاثين دولة من بين الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها سبعًا وخمسين دولة تتراوح ما بين ٢٠٪ ـ ٦٠٪، بينما تتفشى الأمية بمعدلات تصل إلى ما بين ٢٠٪ ـ ٨١٪.

إن وضع المعرفة ـ بكل أشكالها وصورها ـ في العالم الإسلامي يظهر لنا ما يملكه مجتمعنا من طاقات كامنة هائلة تكفي لإحداث طفرة علمية ملموسة. فبينما نرى دولة أوربية واحدة لا يتجاوز عدد سكانها الأربعة ملايين تنشر مجلات علمية وتقنية يوازي عددها عدد ما تنتجه ثلث دولنا، ونجد في المقابل إحدى دول منظمة المؤتمر الإسلامي وقد تمكنت خلال السنوات الأخيرة من ارتقاء سلم الإصدارات والمطبوعات العلمية، بل والتفوق على العديد من الدول الأوربية واحتلال المرتبة الثامنة عشرة على مستوى العالم، كما نجحت هذه الدولة في أن يكون لها ترتيب بين أفضل عشرين دولة في العالم على مؤشر الاقتباس العلمي الذي يقوم بتصنيف وترتيب دول العالم بشكل موضوعي وإحصائي بناءً على نتاجها العلمي والابتكاري. وقد تمكنت تلك الدولة الإسلامية بهذه الطريقة من مضاعفة مؤشر الاقتباس العلمي بمعدل ٤٦ مرة وزيادة عدد إصداراتها ومطبوعاتها العلمية في الوقت نفسه بمعدل خمس وعشرين مرة على مدار السنوات الخمس والعشرين الأخيرة.

ولا شك أن هذه الحقائق لا بد أن تدفعنا إلى إعادة النظر في واقعنا المعرفي وإمكاناتنا البشرية والقيام بتحليل موضوعي بمنأى عن التأثيرات الإيديولوجية التي أسهمت في بلورة النمط الثقافي للعالم الإسلامي وصاغت المنظومة الفكرية والثقافية في المنطقة خلال الآونة الأخيرة، مما أسفر عن تفاقم أزمة التخلف الحضاري، حيث أخفقت حضارتنا في التعاطي بشكل مناسب مع ما ظهر من حاجة ملحة إلى إقامة مشروعات ووضع برامج تنموية تلائم دول العالم الإسلامي، وقد أدى ذلك بدوره إلى إهمال البحث العلمي ومؤسسات التعليم المهني والمعاهد التقنية التي تمثل حلقة الوصل في بنية الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري.

إن الأهداف التي نتطلع إلى تحقيقها من خلال هذه المبادرة المباركة قد حققتها

من قبل دول وأمم عديدة نجحت في اللحاق بركب الدول المتقدمة، مما يدعونا إلى دراسة ذلك النموذج كي نستلهم منه نقاط القوة ونتجنب نقاط الضعف المحتملة. إن الطريق إلى النهضة المأمولة قد أضحت معالمه واضحة وباتت متطلبات الوصول إليه معروفة وجليَّة.

ويبرز من بين هذه المتطلبات ما يلي:

- العمل على غرس الإرادة التي تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي وشامل في صلب الأمة الإسلامية، مما يجعل هذا التغيير مطلبًا موحدًا.
- إجراء دراسة شاملة تحتوي على رؤية تفصيلية للرسالة الإنسانية والعالمية التي تسعى هذه المبادرة إلى تحقيقها في سبيل خدمة تطور الأمة الإسلامية ورخائها.
- الاستفادة القصوى من الإمكانات والقدرات الفكرية والعقلية التي تملكها الأمة من أجل الوصول إلى التميز الحضاري.
- تنمية واستغلال الموارد والطاقات البشرية بهدف إحراز التقدم وتحقيق التنمية، فعقول الأمة هي رأس مالها الحقيقي.
- الاستفادة من جميع الحوافز والبواعث القوية التي تشجع على الابتكار وإحداث النهضة.
- حشد وتعبئة أكبر عدد ممكن من الباحثين والخبراء والمبدعين، وتجنيد عدد من المتخصصين من دول أخرى بهدف العمل على دراسات وأبحاث مبتكرة وتطوير مواد البحث المتوفرة في الوقت الراهن.
- غرس روح التضحية ونكران الذات لدى الأجيال الشابة ومن ثَمَّ تمكين أبنائنا من اللحاق بنظرائهم في الدول المتقدمة وإحياء روح المنافسة التي تدفعهم إلى تحقيق انتصارات علمية هائلة.
- رصد قضايا التنمية والجمع بين العلوم والمعارف والتقنيات المبتكرة اللازم تطبيقها في المجالات المحددة.
- تحديد مجالات التنمية ذات الأولوية وتخصيص ميزانية لها، بناءً على هذه الأولويات المحددة مسبقًا.

السيدات والسادة؛

نحن أمة بدأت أولى صفحات تاريخها بالأمر الإلهي: «اقْرَأْ»، والمبدأ الراسخ «عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»، أمة أرست دعائمها على أسس ومعايير راسخة، وهي السعي صوب العلم والمعرفة والجد في مسيرة طلب العلم أينما وجد، وهذا يجعل من تخطي هذه الأزمة وتجاوزها واجبًا علينا جميعًا وفرضًا محتمًا.

وها نحن اليوم نجتمع في هذا المؤتمر الموقر كي نسمو فوق أزمات ماضينا، ونسعى لردم تلك الهوة الرقمية التي تفصلنا عن الأمم التي مضت قدمًا في توفير الأرضية الخصبة الملائمة لاستقطاب وجذب العقول العلمية النيرة والإبقاء عليها، وخلق المناخ المناسب لتحقيق التميز والابتكار، وتنفيذ الأبحاث العلمية التي تجريها المؤسسات المتخصصة، وتحقيق التنمية والرخاء الحقيقيَّيْن.

إننا نقدر بكل إجلال وإكبار ما نحن بصدد أن تنجزه هذه المؤسسة الرائدة التي تستضيف هذا المؤتمر ولما وراءها ووراء هذه المبادرة من فكر ثاقب ورؤية نافذة، كما أنه لا يسعنا إلا أن نشكر للقائمين على هذا المؤتمر سعة الصدر والنبل والكرم؛ وهي من شيم قادة هذا البلد الذين أظهروا التفاني ونكران الذات في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية في الماضي والحاضر، وبرهنوا على ولائهم وإخلاصهم لأمتهم، كما أظهروا مهارات فريدة في إدارة الشئون العامة، وأظهروا معرفة متفردة في مجال التقدم والتنمية وقدرة هائلة على استقراء منطق هذا العصر واستيعاب ما يمليه عليهم. إننا نَدين لهم بالكثير، ونجدد شكرنا لهم، ونُكن لهم خالص التقدير وأطيب التمنيات بالنجاح الباهر والتقدم والازدهار المتواصل.

محاضرة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي التي ألقاها

في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية

«الإسلام مكون أساسي في الهوية الأوروبية»

(٢٨ إبريل ٢٠٠٨)

الدكتور فرحان نظامي، مدير مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية؛

السادة والسيدات الأفاضل أعضاء المركز، والعلماء والباحثين الأجلاء، والطلاب، والحضور الكريم؛

اسمحوا لي في مستهل حديثي أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية ومركز أكسفورد للدراسات الأوربية على منحي هذه الفرصة العظيمة كي أتحدث إلى هذه المؤسسة العريقة عن موضوع أثار جدلًا واسعًا لعقود، إن لم يكن لقرون عديدة، ولا يزال حتى اليوم يشكل عصب النقاش الطويل الذي صار يهيمن على طابع العلاقات بين الإسلام والغرب.

إن تقلبات الزمن والتحولات المصيرية التي تطرأ على حياة الشعوب جراء نشوب الحروب وقيام الثورات قد ساهمت في بلورة هوية مميزة للكيانات والجماعات المختلفة على مر التاريخ، وقد برهن على ذلك ما طرأ من أحداث في دول أوربا الشرقية وجنوب شرق أوربا والقوقاز ووسط آسيا على أصداء سقوط الشيوعية وانهيار حائط برلين، حيث شهدت هذه المرحلة أبعادًا جديدة اكتسبتها هويات الشعوب التي خرجت في أشكال متعددة تختلف جذريًا عما كانت عليه في السابق.

وأعتقد أنه في الوقت الذي اكتسبت فيه قضية الهوية زخمًا كبيرًا وأثارت الجدل بين الساسة والباحثين والناس بشكل عام، وتعالت النقاشات حول وضع المسلمين في أوربا، أصبح تقصي الهوية الأوربية الأصيلة أمرًا لا ينبغي التغاضي عنه، فهذا التقصي قد يقودنا صوب كيان أوربي متناغم ومتماسك وقوي.

وقد سبق أن فرضت أيديولوجيات العالم ثنائي القطب هيمنتها على العالم عقب الحرب العالمية الثانية لتقمع بذلك الهويات العِرقية المختلفة وتحبط آمال القومية إلى حد كبير، ولكن لم تكد تخمد نيران الحرب الباردة وتتلاشى تلك الحدود التي كانت قد فرضتها بحلول التسعينيات حتى بزغت حقبة جديدة جلبت معها حركات الأقليات العِرقية والهويات القومية ورجحت كفتها على حساب الانتماءات الأيديولوجية التي سادت خلال الحقبة المنصرمة، وبالطبع كان لهذا التحول وقعه المباشر على مسار الأحداث العالمية وإدارة الشئون الدولية.

وقد أسفر انهيار تلك الأيديولوجيات التي سادت خلال فترة الحرب الباردة عن إطلاق العديد من التيارات العِرقية والقومية التي تستقي جذورها من انتماءات عِرقية وثقافية ودينية مميزة، وبخاصة في القوقاز ودول جنوب شرق أوربا، وكما هو معروف فقد كان لهذه التطورات المتسارعة صدى كبير على عملية موازية كانت تجري في أوربا وأسفرت عن انبثاق هوية وثقافة أوربية قائمة على السياسات والجهود المبذولة داخل الاتحاد الأوربي.

وكان من الطبيعي من خلال النظر إلى بعض الاعتبارات الاستراتيجية، أن يعاد توجيه هذه الجهود الرامية في الأصل إلى بلورة هوية أوروبية حديثة وفريدة وشاملة لتصبح بعد ذلك أداة لدرء خطر اتقاد المشاعر القومية والأقليات العِرقية. وكان من الطبيعي أيضًا أن تُطرح بقوة قضية وضع مسلمي أوربا على طاولة النقاش أثناء عملية إعادة الحسابات وإعادة تعريف الهوية الأوربية، خاصة بعد ما تبين أن الاتحاد الأوربي الموسع لا بد أن يضم في كنفه ملايين المسلمين من ذوي الأصل الأوربي، بالإضافة إلى ملايين المسلمين المقيمين في دول الاتحاد الأوربي والذين كانوا قد هاجروا إليها بأعداد ضخمة من مناطق أخرى من العالم، من الدول الإسلامية والمستعمرات السابقة على الأرجح. إن فكرة التشكيك في الهوية الأوربية لمسلمي أوربا تبعث الحياة من جديد في ملف «المسألة الشرقية» الذي كان قد فُتح في القرن التاسع عشر. ومما يثير الدهشة أنه، ناهيك عن الإقرار بوضع الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين، قد حرصت بعض المناقشات الفكرية على تقصي الهوية الأوربية لبعض قطاعات المهاجرين الذين تعود جذورهم إلى القرن التاسع عشر، حتى أن أنصار هذا الجدل القائم يشككون في بعض الأحيان في الهوية الأوربية لمسلمي البوسنة وألبانيا وكوسوفو ورومانيا وبلغاريا وغيرهم من المسلمين من ذوي الأصول الأوربية. ولعلكم قد لاحظتم أنني قد تجنبت

التطرق إلى قضية المواطنين اليونانيين من ذوي الأصول التركية في تراقيا الغربية وجزيرة رودس كي لا يحتدم النقاش أكثر من ذلك.

فمن جهة، قد تثير مشاكل الاندماج المختلفة التي يواجهها المهاجرون المسلمون جدلًا حول ما إذا كان انتماؤهم للبلاد التي هاجروا إليها انتماءً حقيقيًّا، ومن جهة أخرى فقد يثير حرصهم على المحافظة على هويتهم وثقافتهم الأصيلة الشكوك في ما إذا كان في استطاعتهم أن يكونوا جزءًا من القارة الأوربية.

وفي أعقاب بعض الأحداث المأساوية المؤسفة كهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والسابع من يولية، وتفجيرات قطار مدريد وغيرها من الأحداث التي كان من بين منفذيها بعض العناصر المتطرفة والمهمشة من مسلمي أوربا، فقد اتسعت هذه المناقشات الأكاديمية والعلمية حول الهوية الأوربية لمسلمي أوربا لتفسح الطريق لنقاش جديد ساخن ومحتدم. ولكن كان للنقاش هذه المرة صداه المباشر وتأثيره الدراماتيكي على الصعيد السياسي الدولي والمحلي وعلى طابع العلاقات المجتمعية في أوربا ونظرة الناس ورؤية وسائل الإعلام ومسار العلاقات العامة بين بلدان العالم الإسلامي ودول الغرب.

وهنا علينا أن نمنح أنفسنا دقيقة لنفكر: هل ينتمي مسلمو أوربا إلى عالم آخر خاص بهم؟ هل ينظرون إلى أوربا على أنها البلد المضيف أم على أنها الوطن؟ وهل تشكل أوربا كيانًا مسيحيًّا خالصًا أم أن هذا الكيان يحتوي على الإسلام كأحد مكوّناته؟ وهل الإسلام والمسلمون وثقافاتهم دخلاء وغرباء وضيوف على أوربا؟ وأين هي الحقيقة بالنظر إلى التراث الثقافي والحقائق الملموسة في الوقت الراهن والحدود الجغرافية والعناصر الديموغرافية الموجودة في أوربا؟

ودعوني أعيد طرح أسئلتي في صياغة أكثر دقةً ووضوحًا. هل تقبل أوربا أن تكون قارةً للمسلمين أيضًا؟ وهل يشكل المسلمون مقوّمًا ديموغرافيًّا وفكريًّا وثقافيًّا هامًّا ورئيسيًّا في الهوية الأوربية؟ وهل تنتمي أوربا، باعتبارها قارةً وكيانًا جغرافيًّا، إلى العالم الإسلامي بشكل جزئي؟ أو بعبارة أخرى، هل لأوربا هوية إسلامية إلى جانب الهوية المسيحية التي تميزها وكذلك إلى جانب تلك الهوية الإضافية القائمة على التراث اليهودي - المسيحي التي راحت القارة الأوربية تعمل على تأكيد انتمائها إليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية؟

كنت قد التقيت مؤخرًا برئيس إحدى الدول الأوربية وطرحت عليه هذه الأسئلة

المتعاقبة، فما كان منه إلا أن أجابني بأنني «أسأل الكثير وأطلب الكثير». والسؤال الآن: هل كانت إجابته هذه إجابة صائبة وموفقة أم أن الإجابة السديدة كانت العكس تمامًا من ذلك الرد العفوي التلقائي الذي أدلى به رئيس تلك الدولة؟

في رأيي المتواضع، أعتقد أننا إذا أمعنا النظر في هذا الأمر وتحرينا الدقة قليلًا سنجد أننا لم نكن نطلب الكثير، وأقف عند هذه النقطة لأقتبس كلمات الأمير تشارلز راعي مركز أكسفورد والتي تحرت الصدق ولزمت الواقعية من المنظور الفكري حين قال في محاضرته التي ألقاها عام ١٩٩٣، ولا يزال رجع صداها يتردد إلى اليوم:

لقد أغفلنا أهمية ثمانمائة عام من الوجود الإسلامي الاجتماعي والثقافي في إسبانيا خلال الفترة ما بين القرنين الثامن والخامس عشر. إن إسبانيا الإسلامية لم تكتف بجمع وحفظ المحتوى والنتاج الفكري للحضارتين اليونانية القديمة والرومانية، وإنما عملت على ترجمة وتأويل هذا التراث وأضافت عليه إسهامها الحيوي الخاص بها في المجالات الإنسانية المتعددة، بدءًا من العلوم والفلك والرياضيات، ومرورًا بعلم الجبر (والجبر كلمة ذات أصل عربي) والقانون والتاريخ والطب والصيدلة والبصريات والزراعة والعمارة والدين والموسيقى.

فقد قدم كل من ابن رشد وابن زهر، مثلما قدم نظيراهما في الشرق ابن سينا والرازي، إسهامات شتى في دراسة وممارسة الطب، استفادت منها أوربا لقرون بعدها. وخلال القرن العاشر الميلادي كانت قرطبة تعد من أكثر مدن أوربا تحضرًا. إن العديد من المميزات والسمات التي تشكل مصدر فخر تتباهى به أوربا تعود جذورها إلى حضارة إسبانيا الإسلامية؛ فالدبلوماسية والتجارة الحرة والحدود المفتوحة وتقنيات البحث العلمي الأكاديمي وعلوم الإنسان وآداب التعامل المعروفة بفن الإتيكيت وفنون الموضة والأزياء والطب البديل والمستشفيات كلها مفاهيم صدرتها مدن إسبانيا الإسلامية العظيمة إلى أوربا.

وقد ضرب الإسلام في العصور الوسطى نموذجًا لا يُضاهَى للسماحة الدينية لقرون عدة حيث كفل لليهود والمسيحيين حرية ممارسة عقيدتهم الموروثة. ومن المدهش أن ننظر إلى أي مدى شكَّل الإسلام جزءًا من أوربا لوقت طويل، بدءًا من الوجود الإسلامي في إسبانيا ثم في البلقان، والإسهام الإسلامي العظيم في الحضارة الإنسانية، فهذا هو الإسلام الذي تخالجنا حوله اعتقادات كثيرة خاطئة وغريبة. إن

الإسلام هو جزء من ماضينا وحاضرنا وقد ساهم بالكثير في خلق أوربا الحديثة، مما يجعل من الإسلام جزءًا لا يتجزأ من تراثنا.

وأود هنا أن أعرب عن وجهة نظري الشخصية بأنه إذا كانت قرطبة أكثر المدن تحضرًا في أوربا خلال القرن العاشر، فإنه وفي البلقان في مرحلة لاحقة، كانت الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر هي الأكثر تسامحًا في أوربا.

ألا يقدم هذا الرأي الذي أدلت به شخصية أوروبية مرموقة ولامعة إلى جانب غيره من الآراء المماثلة والحقائق التاريخية دليلًا قاطعًا على صحة ما يُنسب إلى المسلمين من إسهامات شاملة وواسعة النطاق في كل مناحي الحياة كانوا قد قدموها لأوربا والأوربيين؟ أعتقد أن هذا الرأي الذي اقتبسته كان واضحًا بما فيه الكفاية فيما يخص البعد الفكري.

وبالنظر إلى البعد الجغرافي والواقع الديموغرافي يتبين لنا أن أوربا تشتمل على أجزاء من العالم الإسلامي داخل حدودها، خاصة في الأقاليم الجنوبية والشرقية منها، وعليه يكون المسلمون من المنتمين للعِرق الأوربي أو سكان أوربا الأصليين مثل الألبان والبوسنيين والبوماك (المسلمين البلغار) والتوربيش (المسلمين السلافيين) (مع العلم أننا نستبعد الأتراك من النقاش القائم حول ما إذا كانوا ينتمون إلى القارة الأوربية أم لا) منتمين ديموغرافيًّا لأجناس عرقية تعود جذورها للسكان الأوربيين الأصليين. وينبغي علينا أيضًا ألا نغفل الباقين من مسلمي إسبانيا الذين أجبروا على الارتداد عن دينهم ثم عادوا واعتنقوا الإسلام من جديد!

ألا يقدم لنا كل ذلك ـ إضافة إلى ملايين المسلمين الذين هاجروا إلى أوربا خلال العقود المنصرمة وأصبحوا يشكلون مكونًا هامًّا من مكونات المجتمع الأوربي واحتلوا مراكز مرموقة فيه ـ دليلًا قاطعًا على الوجود الإسلامي الراسخ في أوربا؟

وهنا في هذا البلد توجد أمثلة كثيرة ملهمة، فهناك عدد كبير من الشخصيات البارزة من بين مسلمي بريطانيا قد حصلوا على مقاعد في البرلمان وتبوءوا مناصب حكومية رفيعة، بل وترأسوا دوائر رئيسية عامة. ألا يمثل ذلك الأمر في حد ذاته بعدًا ديموغرافيًّا جديدًا في القارة الأوربية؟

وبالنظر إلى أن الإسلام يعدّ اليوم ثاني أكثر الأديان اعتناقًا في أوربا؛ إذ يعتنق الدين الإسلامي عدد كبير من الأوروبيين، وبالنظر أيضًا إلى أنه لا يمكن إنكار أن

الحضارة الإنسانية الحالية لها جذور إسلامية راسخة سواء في مجال العلوم أم الفلسفة أم العلوم الإنسانية، ألا يكون من المناسب أن توصف هذه الحضارة بأنها ذات طابع إسلامي مسيحي؟ وهل سيكون من الخطأ أن تعترف أوربا بأن الإسلام والمسلمين يشكلون عنصرًا رئيسًا فيها؟ وهل حينها سيكون تأكيد وتوثيق هذه الحقائق بمثابة طلب مُغالى فيه؟

إنني أدرك تمامًا إلى أي مدى يمكن أن تبدو نظريتي صعبة التصديق والتقبل؛ وذلك لأسباب مفهومة، ولكن ماذا إذا كانت هذه هي الحقيقة التاريخية الفعلية والواقع الملموس؟ ألن نكون عندها مدينين لأنفسنا بطرح هذه الأسئلة والبحث عن إجابتها؟!

السيدات والسادة؛

بعد أن طرحت عليكم هذه الأسئلة تلبيةً لنداء الواجب وشعورًا مني بالمسئولية الملقاة على عاتقي في هذا الاجتماع الموقر، أود فقط أن أبدي ملاحظتي على إحدى النقاط التي كان د. فرحان نظامي قد أثارها؛ وهي تخص الرؤية المستقبلية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وما تراه بشأن مسألة التضامن الإسلامي.

خلال العقد المنصرم تنامى لدى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي شعور بالحاجة الماسة إلى تنشيط أداء المنظمة وتوحيد الصف وتبنِّي رؤية جديدة من أجل الخروج من مستنقع اليأس وضعف العمل المشترك، خاصة بعد تعرض بلدان العالم الإسلامي لنكسات جسام أرهقت أوصاله.

إن ما تواجهه العديد من الدول من تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما يترافق معه من تفشٍّ للفقر وانتشارٍ للأمية بشكل يصعب السيطرة عليه لأمرٌ يهدد هذه الدول بمستقبل غامض يقتضي من الدول الأعضاء العمل الجاد والمشترك والمتضامن من أجل السعي إلى إيجاد حلول تزيح تلك العقبات المنيعة. فقد وجدت هذه الدول أن مؤسستهم الحكومية الدولية الوحيدة التي كان يمكنها جمعهم تحت لواء واحد؛ ألا وهي منظمة المؤتمر الإسلامي، كانت تعمل وفق أجندة عفا عليها الزمن تعود إلى فترة السبعينيات وبقدرات وإمكانات مؤسسية ضعيفة ودون المستوى المطلوب.

وكانت هناك نداءات عديدة قد دوت في الآفاق وتُرجمت إلى أرض الواقع تدعو إلى إيقاظ المنظمة من سباتها وتغيير مسارها، وذلك بإصدار بعض القرارات في عام

٢٠٠٣ تقضي باتخاذ تدابير فعلية ملموسة من شأنها أن تسهم في تمكين الأمة الإسلامية من مواجهة تحديات الألفية الجديدة.

فبعد ما واجهه العالم الإسلامي من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية مزمنة أثرت بدورها على وحدته وسلامه وأمنه ومستوى التنمية فيه، استفاق على شعور بالحاجة الماسة إلى التعاون من أجل التصدي لهذه التحديات وتنفيذ ما يلزم من مبادرات تهدف لقهرها.

وبناءً عليه قررت بلدان العالم الإسلامي العمل سويًا في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ووفقًا للقيم والمبادئ المشتركة فيما بينها بهدف إحياء دور الأمة الإسلامية الرائد كمثال يُحتذى في الساحة الدينية والوسطية وكقوة تعمل على دفع عجلة السلام العالمي وتعزز روح التآلف والوئام.

وإدراكًا منه لحجم هذه التحديات وحرصًا منه على التحول بالعالم الإسلامي بعيدًا عن الواقع القائم لواقع آخر جديد يتميز بقدر أكبر من التضامن والرخاء، دعا العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز زعماء الدول الإسلامية لحضور الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لبحث قضايا التضامن والتعاون والعمل الإسلامي المشترك.

وفي استجابة لدعوة جلالته، عُقدت القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ بهدف اتخاذ خطوات محددة ترمي إلى مواجهة العقبات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحول دون تقدم الأمة الإسلامية. وكنوع من التجديد في نظام العمل داخل المنظمة، فقد سبق انعقاد القمة مؤتمر للعلماء والباحثين المتخصصين في شتى مجالات الحياة لطرح ما لديهم من أفكار ومقترحات حول تلك التحديات وسبل التعامل معها.

وأعدت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ بناءً على رغبة زعماء الدول والعلماء والباحثين والشعوب بشكل عام في إصلاح شكل ومنهجيات التضامن والعمل المشترك بين دول العالم الإسلامي تحت مظلة المنظمة، برنامج العمل العشري الذي يمثل نقلة نوعية تستند إلى جدول زمني عملي ومنطقي يضمن تحقيق الأهداف المنشودة. وتم بالإجماع إقرار وثيقة البرنامج التي تعد بمثابة مخطط للإصلاح في جميع دول العالم الإسلامي والبالغ عددها سبعًا وخمسين دولة.

ويأتي برنامج العمل العشري ليقدم السبل الكفيلة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي وتشكل مصدرًا للضغط عليه في الوقت الراهن وإمكانية الوصول إلى سبل ووسائل للتعامل مع هذه التحديات بأسلوب منهجي ومن منظور واقعي. ويأتي في مقدمة هذه السبل تعزيز أواصر التضامن والعمل المشترك والتعاون بين الدول الأعضاء وغرس قيم الوسطية والسماحة في نفوس الشباب ومكافحة التطرف ونبذ العنف والإرهاب ومقاومة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

فعلى الصعيد العلمي والاقتصادي، تم وضع تصور لاستراتيجية تهدف إلى الوصول بالتنمية والرخاء إلى أعلى المستويات، وتولي اهتمامًا بالموارد الوفيرة والإمكانات الهائلة التي يملكها العالم الإسلامي وبخاصة في الدول المتضررة بشكل أكبر، والتي تتركز في إفريقيا على الأخص، حيث تعاني دولها من تفشي الفقر وانتشار الأمراض والأمية والمجاعات، وترهقها أعباء الديون.

ويرسم برنامج العمل العشري رؤية للاهتمام بالتعليم والثقافة تهدف إلى الحد من انتشار الأمية، وتطوير الجهود الرامية إلى الرقي بالمناهج التعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا بهدف تحقيق التميز الفكري، ويركز أيضًا على أهمية تمكين المرأة وتنشئة الشباب تنشئة سليمة.

ودعا البرنامج إلى تعديل وتحديث ميثاق المنظمة بما يتفق مع الرؤى والأهداف الجديدة. وبناءً عليه فقد تم في وقت قياسي، كما حدث في مؤسسات دولية أخرى، صياغة مسودة جديدة لميثاق معدل أقرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في داكار في مارس ٢٠٠٨، ومن هنا لعب الميثاق الجديد دور الدليل المرشد للعمل المستقبلي للمنظمة والدول الأعضاء فيها.

وسارت الأمور على النحو المتوقع، إذ تبنى الميثاق الجديد الرؤى والأهداف المستحدثة التي تستجيب لتطلعات وطموحات المسلمين حول العالم، وتمكنهم من العمل والأداء بشكل يتجاوب ويتناغم مع احتياجات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

وقد حرص الميثاق الجديد على تأكيد المحافظة على القيم الإسلامية التي تدعو إلى السلام والتراحم وتعزيز تلك القيم، والعمل على إحلال السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.

كما حث الميثاق الجديد العالم الإسلامي على تبني قيم الوسطية والتسامح واحترام

الناس من شتى المنابت والأصول. وفي هذا السياق، تم إدخال بعض الإصلاحات على المجمع الدولي للفقه الإسلامي، وتزويده بسبل دعم ونشر مبادئ التسامح ونبذ التطرف، وأسندت إليه مهام رصد ودراسة الفتاوى الشرعية بشكل منطقي يضع حدًّا للفتاوى والأحكام الجزافية التي تصدر عن قلة قليلة من العناصر الجاهلة المتشددة.

وعلى الجبهة الداخلية؛ فقد حرص الميثاق الجديد على تأكيد وتجديد التزام العالم الإسلامي بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والعمل بمبدأ المساءلة والمحاسبة.

وعملًا بما جاء في الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي على الصعيد الاقتصادي، تسعى بلدان العالم الإسلامي إلى تعزيز أواصر التعاون بهدف تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتتجسد رؤيتنا الجديدة وتتجلى في برنامج العمل العشري وميثاق المنظمة الجديد، وتهدف إلى زيادة إمكانات المنظمة وتوسيع سلطات الأمين العام بما يُمكِّن المنظمة من القيام بدور أكثر فاعلية في تسوية الصراعات السياسية وبحث قضايا السلام والأمن والقضايا الإنسانية بشراكة كاملة مع المجتمع الدولي.

وقد بدأ التحرك الجدي صوب تنفيذ هذه الرؤية وتحقيق أهدافها منذ أن تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي برنامج العمل العشري في ديسمبر ٢٠٠٥. ووفقًا للمعايير التي وضعها المشروع، فإنه يتوجب علينا المشاركة بشكل كامل في السعي نحو وضع خارطة طريق وإطار عمل يتم من خلالهما تنفيذ العديد من المشروعات في مجالات حقوق الإنسان وإرساء دعائم الحكم الرشيد وحقوق المرأة وقضايا الطفولة، مع التأكيد المستمر على ضرورة تعبئة قدرات الأمانة العامة من أجل تنمية وتنفيذ مشروعات حقيقية تخدم مجالات المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتعليم العالي والرعاية الصحية وقضايا البيئة والعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها والمنظمات الدولية ونظيراتها غير الحكومية.

لقد أولينا اهتمامًا خاصًّا بدمج أولويات برنامج العمل العشري مع الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة. كما تأسس صندوق مالي يهدف إلى جمع عشرة مليارات دولار أمريكي للقضاء على الفقر في الدول الأعضاء، ولا زال البرنامج الخاص للتنمية في

إفريقيا قيد الدراسة. وقد أصبح كثير من الأفراد ابتداءً من يتامى «باندا آتشيه» المساكين الذين عصف الـ«تسونامي» ببلدتهم، ومرورًا بفلاحي النيجر الذين ضرب أرضهم الجفاف يستشعرون بالفعل ذلك الدور الإيجابي الذي تقوم به مشروعاتنا.

ولقد نظمنا اجتماعات حكومية ومؤتمرات أكاديمية وورش عمل بهدف معلن يتلخص في فتح قنوات الحوار السياسي مع دول الغرب، كما نظمنا منذ عام ٢٠٠٦ لقاءات هامة في «ويلتون بارك» وجامعة «جورج تاون»، ودعَمنا أيضًا مبادرات الدول الأعضاء التي تهدف إلى تعزيز قيم التفاهم والتسامح والمضي قدمًا في الحوار بين الأديان، بالإضافة إلى بناء علاقات ثنائية مع حكومات الغرب التي يعززها ما يجري من اتصالات وزيارات، والسعي الدءوب نحو سبل جديدة لتعزيز التعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية، والحرص على المشاركة في كل المؤتمرات واللقاءات الدولية ذات الصلة.

أيها السيدات والسادة؛

هذه هي بعض الأهداف التي تسعى منظمة المؤتمر الإسلامي - الممثل الرئيسي والمتحدث الوحيد باسم العالم الإسلامي - إلى تحقيقها.

وعلى الساحة الدولية، فلا تألو المنظمة جهدًا في نشر تعاليم الدين الإسلامي بشكلها الصحيح ونشر الوعي حول الصورة المغلوطة التي اختلقتها بعض العناصر المتطرفة في الغرب والعالم الإسلامي بُغية تسميم العلاقات بين الغرب والدين الإسلامي. ولن أتطرق في ذلك إلى ما نشر مؤخرًا من رسوم مسيئة وأفلام تعمل على إثارة مشاعر الكراهية ضد الإسلام والمسلمين، ولكن أشارككم القلق البالغ على أنه إذا لم يتم تبني خطة عمل شاملة مشتركة يعمل على تنفيذها قادة الغرب والعالم الإسلامي سويًا وبشكل سريع وبالتزام وإرادة سياسية حقّة ترمي إلى وقف تيار العداء الذي بات يتصاعد بشكل ملحوظ ووقف الهجمات التحريضية التي تستهدف الإسلام والمسلمين في الغرب، فمن المرجح أننا سنكون على مشارف أوقات عصيبة قادمة. فإن لم نلتفت سريعًا إلى هذه القضية فلن يكون باستطاعتنا إدارة حوار سليم بين الحضارات، مما يجعل من التحول من الحوار إلى تحالف الحضارات أمرًا بعيد المنال.

إننا على قناعة تامة بأن الوضع القائم الذي تبدو عليه العلاقات بين الغرب والإسلام يُعزى إلى الاستناد إلى معلومات مضللة ومغلوطة وتكوين انطباعات خاطئة عن الإسلام؛ مما سمح للأقليات المتطرفة من الجانبين بتشويه هذه العلاقات.

كذلك فإن هناك حاجة ملحة للتأكيد على ضرورة العمل بمبدأ التفاهم من خلال الحوار وأهمية نشر المعلومات والحقائق غير المنحازة إلى طرف على حساب الطرف الآخر. ومن هذا المنطلق دعوتُ إلى مصالحة تاريخية بين الإسلام والمسيحية على غرار تلك المصالحة التي عُقدت بين المسيحية واليهودية.

إن التحدي الذي يرصده لنا العصر الحديث ينقسم إلى شقين؛ يتمثل الشق الأول في العودة إلى الجذور المشتركة التي تربط بين الأديان كوسيلة لنشر السلام والوئام، ويتمثل الثاني في التمهيد لحوار متدرج بين الإسلام والغرب. فكلاهما يرتبطان ببعضهما البعض مما يقتضي التعامل معهما كوحدة واحدة، وينبغي علينا أن ننشر بيننا ذلك الشيء الأوحد الذي نحتاج إليه، ألا وهو السلام والاستقرار لكل البشرية وتأكيد الإرادة الحرة لكل بني البشر كي نحظى جميعًا بعالم أفضل نحق لنا الحياة فيه، بحيث تكون أداتنا الرئيسة صوب تحقيق هذه المساعي هي التسامح والتفاهم. فلنجعل مهمتنا الكفاح من أجل الخروج بأفكار أفضل وقيم أسمى.

أيها السيدات والسادة؛

وفي ختام حديثي، أود عن أعرب عن أملي في أن تتواصل هذه اللقاءات بين الباحثين المرموقين وأصحاب الرأي والشخصيات الشعبية من الغرب ومن العالم الإسلامي، تحت رعاية مؤسسات عظيمة كمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية الذي يتميز بإسهاماته الكبيرة في مجال الدراسات الأكاديمية الخاصة بدور التراث الإسلامي. ومن المؤكد أن تتضاعف تلك الإسهامات بمجرد أن يكتمل تنفيذ مشروع البنية التحتية الخاصة بالمركز، وحينئذ سوف ينال الدور البارز الذي أسهمت به الحضارة الإسلامية في نهضة الغرب التقدير والفهم الذي يستحقه من الناس؛ وهكذا أيضًا يمكن تعزيز المعرفة بالدين الإسلامي وحضارته وثقافته بشكل يدفع نحو تحفيز الجهود الدبلوماسية الدولية ووسائل الإعلام تجاه خلق مفهوم أكثر إيجابية للعلاقات بين الإسلام والغرب تستفيد منه البشرية بأسرها.

إنه لشرف عظيم لي أن أكون معكم هنا في هذه المؤسسة الرائدة في مجال التميز والتفوق الأكاديمي. وأود في النهاية أن أعرب عن شكري لكم مرة أخرى على هذه الدعوة الكريمة لأن أكون معكم عبر هذا المنبر الرائد والمتميز.

ولكم مني جزيل الشكر على حسن اهتمامكم وإصغائكم.

كلمة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى منظمة المؤتمر الإسلامي المشترك بعنوان «القيم العالمية المشتركة، التحديات والنماذج الجديدة»

(الأمم المتحدة، جنيف، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨)

سيدي الرئيس، السيد مدير عام مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛

السيدة نائبة رئيس مجلس حقوق الإنسان؛

السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان؛

أصحاب السعادة، الحضور الكرام، السيدات والسادة؛

دعوني أبدأ حديثي بالإعراب عن مدى سعادتي بأن أرحب بكم جميعًا في منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي المشترك حول القيم العالمية المشتركة والتحديات والنماذج الجديدة الذي ننظمه بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأود في مُستهل كلمتي أن أزجي تحية إجلال وإكبار لسعادة الرئيس عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال على ما يتفضل به من دعم ورعاية. وليسمح لي السيد المدير العام أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب له ولفريق عمله عن خالص الشكر والعرفان على ما قدموه لنا من دعم قَيِّم وتسهيلات كبيرة. ويطيب لي أيضًا أن أتقدم بخالص الشكر للسيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان والسيدة نائبة رئيس مجلس حقوق الإنسان على وجودهما معنا اليوم.

إن الهدف الأساسي وراء قيام منظمة المؤتمر الإسلامي بتنظيم هذا المنتدى هو منح الفرصة لكل الأطراف المعنية من المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وممثلي الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لتطرح وجهات نظرها وتصوراتها الخاصة للعمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطبيقه، ومن ثَمَّ

اقتراح حلول مناسبة لقهر التحديات التي نواجهها في العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي على قناعة تامة بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتعدى أن يكون مجرد اتفاقية، فهو يمثل تجسيدًا قويًّا للمعايير والقيم المشتركة، وامتدادًا لميثاق الأمم المتحدة وجزءًا من القوانين والأعراف الدولية، ويعمل من أجل التوصل إلى وفاق سياسي يسمو فوق الاختلافات الأيديولوجية والدينية والفكرية والثقافية للمجتمع الدولي ليصبح بذلك تعبيرًا جماعيًّا عن الضمير الإنساني، ولقد صمد هذا الإعلان بثبات أمام اختبار الزمن وقاوم الهجمات التي انطلقت من مذهب «النسبية».

إن القيم الجوهرية التي ينطوي عليها الإعلان، بما في ذلك عدم التميز والإنصاف والمساواة إضافة إلى عالميته، تنطبق على البشر كافة في كل مكان وزمان، ومن هذا المنطلق فإن هذا الإعلان تملكه البشرية جميعا.

لقد وضع الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا شريعة نموذجية لحقوق الإنسان. وتكفُل هذه الشريعة لكل إنسان كرامته وتحفظ عليه شرفه، وتحث على درء الظلم والقضاء على الاضطهاد والاستغلال. إن حقوق الإنسان في الإسلام تستقي جذورها الراسخة من مبدأ المساواة بين جميع البشر، وتتجاوز اعتبارات المكان واللون واللغة والمستوى الاجتماعي، فهذه الحقوق تمثل جزءًا لا يتجزأ من تعاليم الإسلام التي شددت على أن ما من حاكم ولا حكومة ولا برلمان ولا سلطة يمكنها بأي شكل من الأشكال تحريف أو إلغاء أو انتهاك هذه الحقوق. وعلاوة على ذلك فإن هذه الحقوق التي ينص عليها الإسلام تتفق اتفاقًا كبيرًا مع المفهوم الحديث لحقوق الإنسان.

وفي العصر الحديث، قدمت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إسهامات كبيرة تهدف إلى إدخال بعض التحديثات على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والدساتير الدولية الأخرى. كما سجلت الدول الأعضاء خلال الأعمال التحضيرية لإعداد هذه الوثائق مساهمات قيمة في مضمار إرساء العدالة الاجتماعية وتأكيد أن حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة وتعزيز حق تقرير المصير وحرية الدين والعقيدة.

وترى منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الإعلان رابطًا معنويًّا بين البشر، ووثيقةً حيةً ينبغي العمل بمحتواها الكامل من أجل التصدي لتحديات كثيرة كتنامي الاتجاهات المحرضة التي ترمي إلى بث مشاعر الكراهية والتميز والتعصب ضد المسلمين. ولا بد

من وضع حد لمحاولات ربط الإسلام بالإرهاب وتشويه صورة الدين الإسلامي وتصوير المسلمين بصور نمطية مغلوطة داخل المجتمع.

لقد اتسعت دائرة السلبية والترويج للصورة النمطية الخاطئة المتأصلة عن الإسلام بشكل كبير، مما يشكل مصدر قلق بالغ لنا ولكل محبي السلام في العالم إزاء ما تهدف إليه هذه الممارسات من إثارة لمشاعر الكراهية والتمييز والتعصب. وفيما نعرب عن قلقنا حيال تصاعد تيار الإسلاموفوبيا فإننا نعلن عن استعدادنا للتعاون في مجابهة تيارات مماثلة كمعاداة السامية والمسيحية والسعي لمحو التصورات والمفاهيم الخاطئة المعادية للغرب.

إن الربط بين الجرائم التي ترتكبها حفنة من الأفراد المضلّلين وبين الدين الإسلامي وتعاليمه أمر لا يساعد على مكافحة الإرهاب بقدر ما يسمح بخلق ركيزة وحجة وذريعة تسوغ لهؤلاء ارتكاب أعمالهم البغيضة. وأود أن أتوقف عند هذه النقطة لأوضح موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من فكرة تشويه صورة الأديان التي تخلق مناخًا من سوء الفهم داخل بعض الدوائر.

وفيما يتعلق بالإسلام؛ فإن هدفنا ليس حماية الدين ضد منتقديه الذين ينتهجون البحث الموضوعي والعقلاني، فمن بين المبادئ الأساسية للدين الإسلامي دعوة كل مسلم ومسلمة إلى إعمال العقل ليس فقط في كيفية تطبيق تعاليم الدين الإسلامي وإنما أيضًا في طريقة التكيف من جديد مع ما يطرأ من ظروف حياتية ومواقف فعلية. وما يثير القلق بالفعل هو ظهور نمط جديد من أنماط السلوك المتطرف الذي يستهدف أتباع دين بعينه بالتشهير وتمارس ضدهم كل أشكال وصور التحريض والكراهية والعنف والتمييز العنصري، الأمر الذي لا يثير قلقًا على الصعيد المحلي والقومي فقط وإنما يمثل ظاهرة عالمية ينبغي التصدي لها على الصعيد العالمي بأسلوب فعال. وفي الوقت ذاته تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي على احترامها لحرية التعبير التي تعد حقًّا من الحقوق الأساسية للإنسان، فهي لا تسعى إلى تقييد حرية التعبير أو الحد منها سوى في إطار القيود التي سبق أن وُضِعت بموجب المادتين ١٩ و٢٠ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ولا بد من توضيح الحد الفاصل بين انتقاد الأديان وبين إهانتها والإساءة إليها والتحريض على كراهيتها، فالتعامل مع أي قضية لا بد أن يستند إلى الوقائع الخاصة بها، كما ينبغي علينا التفريق بين ما يمكن وصفه بالنقد وبين الدعوات المحرضة على

إثارة الكراهية، فعلى سبيل المثال: ما هو الموقف ممن يدعو إلى حرق القرآن الكريم؟ هل يمكن وصف ذلك بأنه مجرد نقد ليس إلا؟! وماذا عن بعض المتطرفين والعنصريين الذين قاموا بنبش قبور الجنود المسلمين الذين قاتلوا دفاعًا عن أوربا ونصرةً لِعَلَمِهَا وأفنوا حياتهم من أجلها؟ أيُسمَّى هذا نقدًا أم عملًا ينم عن الكراهية والعنصرية؟

نحن على إيمان بأنه لا توجد حرية من دون مسئوليات أو من دون مساءلة قانونية، فقد أساء البعض استخدام حرية التعبير واستغلوها على نحو خاطئ بُغية تحقيق مكاسب سياسية ومالية وغيرها؛ لذا فكل ما نحن بحاجة إليه، سواء على الصعيد المحلي أم على الصعيد الدولي، هو آليات عملية تهدف إلى التصدي للأعمال التي تتعمد التحريض ضد الأديان وإثارة العنصرية التي تشكل خطرًا يهدد حفظ السلام والوفاق بين المجتمعات. وفي هذا الإطار فإن مكافحة الجهل وتصحيح سوء الفهم وتعزيز الحوار بين الحضارات والتبادل الحضاري ودعم مجالات التعليم التي تركز على التنوع الثقافي وتعزيز مبدأ الاحترام المتبادل.. تُعد جميعها من أبرز السبل التي تهدف إلى خلق جو من التعايش السلمي والمحافظة عليه، مما يقتضي منا حشد وتعزيز كل الجهود الممكنة في هذا الصدد. وسوف تستمر منظمة المؤتمر الإسلامي في العمل مع الشركاء الدوليين كمنظمة اليونسكو، والأمانة العامة لتحالف الحضارات، ومجلس أوربا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، ومؤسسات الاتحاد الأوربي من أجل تعزيز الحوار بين الغرب والعالم الإسلامي، من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها المفاهيم المغلوطة والتصوير النمطي المجحف والتضليل.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تمر بمرحلة من التأمل وتحليل الذات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكخطوة أولى رئيسية في هذا الصدد، تبنت المنظمة في عام ٢٠٠٠ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، مع العلم بأن هذا الإعلان ليس بديلًا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الرغم مما يصطبغ به من خصوصية دينية وثقافية للبلدان الإسلامية. ولقد انطلقت بعد ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ما هو أبعد من حدود إعلان القاهرة، إذ أعلن زعماء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالإجماع إبان القمة الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية أن الإصلاحات والتنمية المعاصرة لا بد لها أن ترتكز على مبادئ عدة من بينها الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية، والعمل بمبدئي الشفافية والمساءلة. كما طرحت القمة برنامج العمل العشري للدراسة على طاولة القمة وأرفقت به خارطة طريق تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والسعي إلى توسيع

نطاق المشاركة السياسية ودعم المساواة. وقد دعا ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الجديد خلال أعمال القمة الأخيرة المنعقدة في داكار بالسنغال في عام ٢٠٠٨ إلى تشكيل لجنة دائمة مستقلة تعمل على تعزيز «الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نصت عليها مواثيق المنظمة وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان، والمتعارف عليها دوليًا في مواثيق حقوق الإنسان كافة». وبناءً على ذلك، تلتزم الدول الأعضاء بالعمل على تعزيز قوانينها وأنظمتها القومية بما يضمن احترام حقوق الإنسان.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة؛

تتزامن الذكرى السنوية الستون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع ميلاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي ينظر إليه كآلية تضمن تعزيز وحماية حقوق الإنسان استنادًا إلى عدة معايير من بينها العالمية والحيادية والموضوعية والتعاون وعدم الانتقائية والحوار الدولي البنّاء، وتعلّق منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية كبيرة على هذه المعايير الرئيسية، وتأمل أن يتم التقيد بها في أساليب العمل التي يتبعها المجلس.

ولتحقيق هذه الغاية، تواصل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الالتزام بروح الحوار التفاعلي والبنّاء مع باقي أعضاء المجتمع الدولي من أجل ضمان نجاح عمل مجلسنا الجديد. ودعوني أكرر مرة أخرى الرسالة الأساسية لمجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في باكو في أذربيجان في عام ٢٠٠٦ والتي تتلخص في المبادئ التالية: أولا، العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، وثانيا، التعاون وتبني الحوار الشفاف الذي يهدف إلى دعم قدرة الدول على الالتزام بحقوق الإنسان، وثالثا، تعزيز الحوار بما يضمن توسيع نطاق التفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة؛

إننا نعلن عن ترحيبنا بالمناقشات الجارية في مؤتمر ديربان الاستعراضي وفريق العمل الذي تم تشكيله لمتابعة أعمال المؤتمر. وينبغي أن يُكثف المؤتمر أعماله التحضيرية التي جاءت متأخرة كثيرًا. ومن المفترض أن يمنحنا مؤتمر ديربان الاستعراضي المرتقب الفرصة لبحث قضية العنصرية بوصفها آفة العصر، وطرح الحلول الفعالة والعملية التي تهدف إلى التعامل مع هذه القضية.

وقد قامت مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في مساهمتها الخطية التي قدمتها خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر بتسليط الضوء على أبرز التحديات التي ينبغي التغلب

عليها ونوهت إلى بعض التقارير المستقلة التي صدرت عن عدد من المتخصصين في الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وكذلك المرصد الأوربي للعنصرية ومعاداة الأجانب. هناك العديد من العقبات التي ينبغي تذليلها، ومن أبرزها ضعف التشريعات والسياسات، والافتقار إلى التربية الأخلاقية، وافتقاد الاستراتيجيات العملية، وعدم امتثال البعض للإطار العام للقانون الدولي وما ينص عليه من التزامات، والتذرع بحرية التعبير لتجنب الإدانة والتأنيب، واتساع القاعدة السياسية لليمين المتطرف المتعصب ضد الأجانب بشكل كبير؛ لذا ينبغي أخذ ما طرحته مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من مقترحات وتوصيات ملموسة على محمل الجد من أجل مواجهة هذه التحديات على نحو عملي وفعال.

كما أوضحت منظمة المؤتمر الإسلامي أن عملية ديربان الاستعراضية لا بد أن تنأى عن جميع الأهواء السياسية وعن أي ممارسات تنم عن معاداة السامية، حتى تصبح عملية شاملة يكون لجميع الأطراف المعنية فيها حق المشاركة في مواجهة التحديات الحقيقية والخطيرة التي تطرحها العنصرية والتمييز العنصري ومعاداة الأجانب. وأود أن أغتنم الفرصة لأجدد وأعلن عن تأييدي لدعوة المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان إلى المشاركة الإيجابية من جميع الأطراف المعنية في مؤتمر ديربان الاستعراضي المقبل والمقرر عقده بجنيف.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة؛

وفيما يختتم المجتمع الدولي حملة توعية استمرت لمدة عام كامل في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نرثي بشدة ما نشهده من إخفاقات من جانب المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان في تأدية مهامهما وضمان تنفيذ ما اتُخذ من قرارات بشأن وقف الانتهاكات المنظَّمة لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني على مر الأعوام الخمسة والأربعين الأخيرة.

ومنذ إنشاء المجلس فقد عايشنا كل حادثة رفض بالسماح للوفود بالتقصي والتحقيق بشأن الانتهاكات التي تجري على أرض فلسطين المحتلة. إن مجلس حقوق الإنسان لا يمكنه ولا ينبغي عليه أن يمضي معصوب العينين ويتجاهل هذه الانتهاكات في الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملموسة بصدد التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المنظَّمة التي تُمارَس ضد الشعب الفلسطيني واستحداث سبل جديدة تهدف إلى ضمان حماية أبسط الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة؛

علينا ألا نغفل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعاني منها الدول الأقل نموًّا والدول المتخلفة وألا نستهين بها ونحن نعمل على التصدي للتحديات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، حيث يُمثل كل من الفقر المدقع والأمية والجوع والأمراض المستوطنة وتضاؤل فرص تلقي الرعاية الصحية أبرز هذه المشكلات. ومما يعمل على تصعيد هذه التحديات التأثيرات السلبية للاضطرابات البيئية الدورية والتغيرات المناخية.

وينبغي علينا أن نولي اهتمامًا كبيرًا بالتحديات التنموية التي تشكل عقبات خطيرة تحول دون تنفيذ الأهداف السامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإني أدعو إلى تعزيز أواصر التعاون وتنسيق الجهود بشكل أفضل بما يسمح بطرح حلول مستدامة لهذه المشكلات. ومن جانبنا وفي إطار رؤيتنا الجديدة المتمثلة في الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبرنامج العمل العشري، فقد وضعنا هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية وقضايا المرأة والطفولة والأسرة على رأس أولويات العمل المشترك. ومما يسرنا أن نراه هو أن يخصص الشق الثاني من المنتدى لبحث القضايا الخاصة بالمساعدات الإنسانية والاقتصادية بما يتيح لنا طرح معلومات عن الأنشطة التي يقوم بها فرع الشئون الإنسانية الذي استحدثناه مؤخرًا.

سيدي الرئيس؛

دعني أختتم حديثي بأن أكرر مرة أخرى بأننا نمر بلحظات حاسمة في الاضطلاع بنصيبنا من المسئوليات الملقاة على عاتقنا. إن الاحتفال على مدار عام كامل بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإنشاء مجلس حقوق الإنسان يمنحنا فرصًا هائلة لإعادة تقويم الشكل الذي كان عليه الأداء في الماضي واتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة صوب دعم وحماية حقوق الإنسان للجميع والقضاء على جميع مظاهر العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، الأمر الذي يضعنا أمام تحد عالمي يحتاج إلى جهد جماعي من أجل مواجهته كسائر التحديات الأخرى. لذا دعونا نبدأ مسيرتنا انطلاقًا من إيماننا وقناعتنا العميقة بمبدأ العدالة للجميع وارتكازًا على حكمتنا الجماعية التي أثبتت في الماضي أنها الضامن الأول والأساسي لصون كرامة الإنسان وحقوقه.

وفي الوقت الذي نحتفل به بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان، فإنه يتوجّب علينا أن نستذكر ونستلهم ونحتفل بما حققه هذا الإعلان من تقدم وإنجازات ونجاحات للبشرية خلال الستين عامًا الماضية رغم ما شاب هذه الفترة من حروب واعتداءات وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وجرائم بشعة بحق الإنسانية في مختلف أرجاء المعمورة ألحقت الويلات وسببت الآلام والأوجاع لملايين الأفراد والجماعات. ولنأمل ألا يشهد المستقبل فصولًا سوداء في سجل حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وأن يكون الوجه الحضاري أكثر إشراقًا من ذي قبل.

وبصفتي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أؤكد لكم بكل صدق أننا لن ندخر جهدًا في السعي نحو التشبث بالقيم السامية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدفاع عنها بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الملحق الثامن

خطاب مفتوح وجّهه الأمين العام إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونُشر في صحيفتَيْ «نيويورك تايمز» و«هيرالد تريبيون الدولية»

(٢٠ يناير ٢٠٠٩)

البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

فخامة الرئيس باراك أوباما؛ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

تحية طيبة وبعد،

فإنه لشرف عظيم لي ومصدر سعادة حقيقية أن أهنئ فخامتكم باسمي الخاص، وباسم منظمة المؤتمر الإسلامي وبالنيابة عن العالم الإسلامي، بمناسبة انتخابكم رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أحيطكم علمًا بأن العالم الإسلامي، وهو يغتبط لانتخابكم رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يعقد آمالًا كبيرةً على هذا الحدث التاريخي. كما أن عيون العالم تتطلع بشغف عميق لقيادتكم وتحقيق رؤيتكم ووعودكم وتعهداتكم التي تتخطى حدود بلادكم.

إن الرغبة في تحقيق السلام، كما تعلمون يا فخامة الرئيس، تمثل شعورًا وتطلعًا يحدو جميع شعوب العالم، غير أن الصراعات التي شهدها العقد المنصرم لا تزال تؤكد أن المساعي الرامية إلى تحقيق السلام قد تتعرض للإجهاض بسهولة. وإذ نرحب بحرارة برغبتكم في إلقاء خطاب لاستعراض أبرز محاور سياستكم المستقبلية في إحدى الدول الإسلامية في غضون الأيام القليلة الأولى من توليكم مهامكم الرئاسية، فإننا نعرب عن أملنا في أن تدشن هذه البادرة بداية عهد جديد من الحوار البنّاء والمثمر بين الغرب والعالم الإسلامي. ولعل أبرز ما يحتاج إليه العالمَان الغربي والإسلامي هو إعادة بناء الثقة المتبادلة بينهما؛ فالمسلمون في جميع أنحاء العالم يترقبون لعهد جديد يسوده السلام

والأمان والوئام. ونحن على قناعة عميقة وراسخة بأن أمريكا بقيادتكم، وبفضل رؤيتكم، بمقدورها أن تساهم على نحو ملموس وكبير في تعزيز السلام، علمًا بأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يُبنَى إلا من خلال التعاون المشترك، ولا يمكن فرضه البتة على الآخرين. فالأمم يمكنها أن تكون إما عظيمة ومجيدة وإما مرعبة ومخيفة، لكنها في جميع الأحوال ليس بوسعها أن تجمع صفتي العظمة والترويع في آنٍ واحد.

الأباطيل والخرافات

من الجلي أنه قد انتشرت مجموعة من الأباطيل والخرافات حول ماهية الإسلام وتعاليمه، وذلك على أيدي وألسنة المتطرفين في الغرب والشرق خلال العقد المنصرم، كما أن مصطلح «الإسلاموفوبيا» قد دخل القاموس العالمي ليشير بمعناه إلى الأعمال المعادية للمسلمين النابعة من ممارسات التحيز والتحامل ونزعات العنف. وعلى الرغم من بروز هذه الخرافات المغرضة والمغلوطة، فإنكم سوف تجدون أن الإسلام في جوهره هو دين سلام، حيث إن مبدأ التسامح لا يمثل مرجعيته الأساسية فحسب، بل إن التسامح ينبثق من قلب وطبيعة الإسلام. ولم يكن الإسلام في أي وقت دينًا حصريًا منكفئًا على نفسه، بل إنه جزء لا يتجزأ من تاريخ الأديان التي عرفتها الإنسانية، وهو يجسد استمرارية الكتب السماوية السابقة ويؤكد مضامينها. والإسلام، مثله مثل المسيحية واليهودية، بزغ وانطلق من المنطقة الجغرافية نفسها، وبعث به ربٌّ واحدٌ أحَدٌ، كما أنه يرتبط بالأنبياء أنفسهم، ولا سيما إبراهيم عليه السلام. وقد مر الإسلام بامتحان طويل على مدى ما يزيد على أربعة عشر قرنًا، وأثبت أنه دين رحمة وعدالة ومساواة.

إن المتطرفين في جميع الديانات والثقافات لا يعدون إلا أن يكونوا قلة قليلة، لكنهم يستأثرون في كثير من الأحيان باهتمام واسع. لكن ما يتم تجاهله في أحيان كثيرة، هو حقيقة أن الإسلام دين وسطية واعتدال، فهو يحترم ويُقر مبدأ التنوع ويعترف بمجموعة واسعة من الأديان. وفي الواقع، فإن الإسلام يبغض التطرف والتعصب ويدعو إلى اعتناق وانتهاج «منهج الوسطية» بُغية توطيد مبدئي التسامح والمصالحة. إن الإسلام يحض المسلم على أن يجبل نفسه بطريقة أخلاقية على الحقيقة والخير، وأن يكون متيقظًا ومتنبهًا لكل ما يشوبه الزيف أو الدعوة إلى الفساد والدمار أو إثارة الشرور.

ولا بد لي، في هذا المقام، أن أوضح لكم أن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أتشرف بتبوء منصب أمينها العام، ليست منظمة دينية فحسب، وإنما هي ثاني أكبر منظمة

حكومية دولية بعد الأمم المتحدة حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة، غالبيتها دول علمانية، ويبلغ عدد سكان تلك الدول الأعضاء مجتمعة مليار ونصف المليار نسمة؛ أي ما يعادل ربع سكان العالم.

الوسطية والتحديث

يتجسد أحد المبادئ الجوهرية، التي تتمركز حولها رسالة وعمل منظمة المؤتمر الإسلامي، في انتهاج وتفعيل مبدئَي «الوسطية والتحديث». وأقدم لفخامتكم في هذا السياق مثالًا واحدًا يعكس هذا التوجه، ويتمثل في مطالبتنا بأن تستضيف الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الفعاليات والأنشطة في مختلف أنحاء العالم لإشاعة وتكريس فكرة «الحوار بين الحضارات» كبديل لفكرة «صدام الحضارات».

لقد انتابتنا مشاعر الانزعاج إزاء ذلك التوجه الذي يسعى إلى تقسيم العالم إلى معسكرات متنافسة: فهذه مجتمعات متحضرة وتلك مجتمعات غير متحضرة، وهذه حضارات تدعو إلى الخير وتلك تحرض على الشر، وهذه حضارات صديقة وتلك معادية. وباعتباركم شابًا أمضى جزءًا من طفولته في الخارج وتدركون إدراكًا واضحًا مخاطر التصوير النمطي والأفكار المسبقة، فإننا نعتقد أنه ستكون أمامكم فرصة فريدة لترسيخ قيم التسامح ودعم المجتمعات التي تتميز بروح التعددية الثقافية. ولهذه الأسباب، كانت منظمة المؤتمر الإسلامي، وستظل، تقف في صفوف المواجهة في معركة الإسلام ضد الإرهاب.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تحدّها ثقافة معينة ولا عِرق معين ولا رقعة جغرافية معينة، ومن المؤكد أن الأسباب الجذرية، التي تقف وراء الإرهاب، معقدة تشمل الحرمان والفقر والشعور باليأس والأهم من ذلك الظلم السياسي. فالأطفال لا يخرجون من أرحام أمهاتهم معلنين هويتهم الإرهابية، بل يتعلمون الإرهاب ويصبحون إرهابيين بفعل تكالب مشاعر الظلم والمأساة من جانب والشعور بالعجز من جانب آخر. ولعل معاناة الشعب الفلسطيني على مدى عقود طويلة تُجسِّد دليلًا دامغًا على الارتباط بين القهر والظلم والعنف. إن مظاهر العنف في منطقة الشرق الأوسط وتلك التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تستحق منكم علاجًا سريعًا.. بل عاجلًا وعادلًا.

التغيير والشراكة

إن أقوى وأعظم كلمة ميزت حملتكم الانتخابية هي كلمة «التغيير»، وينبغي لمسار

التغيير أن يجعل من العالم فضاء أفضل ويسهم في تصحيح الأخطاء والمفاهيم المغلوطة. وقد أقدمنا، من جانبنا كمنظمة، على تفعيل مشروع إصلاحي يرسم مستقبلًا أكثر إشراقًا للعالم الإسلامي. ومن موقعي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أؤكد لفخامتكم أننا سنقف إلى جانبكم لتحقيق العدالة وتكريسها وإلحاق الهزيمة بالقوى التي تسعى إلى تقويض السلام. إننا في منظمة المؤتمر الإسلامي نلتزم بشدة بضرورة التعاون مع شخصكم وإدارتكم الجديدة من أجل تعزيز الحوار البنّاء وتيسير إيجاد الحلول الملائمة للأزمات المستعصية التي يواجهها العالم الإسلامي وبقية دول العالم.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على الاستفادة من المبادرة الرصينة والحكيمة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بتعيين مبعوث أمريكي خاص لدى منظمة المؤتمر الإسلامي وافتتاح مكتب خاص به في وزارة الخارجية الأمريكية. وإننا على ثقة بأن إدارتكم ستوفر الدعم للمبعوث الخاص، بل وستسهم في توطيد دوره في ظل قيادتكم.

إننا نتطلع أيضًا إلى العمل والتعاون مع وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة؛ السيدة «هيلاري رودهام كليتون»، والتي تمتلك معرفة جيدة بالعالم الإسلامي. كما نتطلع، خلال الأشهر القليلة المقبلة، إلى تعزيز قنوات التواصل القائمة حاليًا بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والعمل على فتح قنوات اتصال أخرى جديدة.

إن المسلمين اليوم في جميع أنحاء العالم يؤمنون أن لديهم أسبابًا أخلاقيةً واستراتيجيةً ملحةً للتعاون والتعايش بسلام مع الغرب عمومًا، ومع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. إن ما شهدناه في الماضي من حوادث عارضة، نبعت من سوء فهم، يجب أن تذهب في طي النسيان وأن يُفسح الطريق نحو تعايش سلمي دائم في المستقبل، وذلك من خلال استغلال حضاراتنا وقيمنا المشتركة لبناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. وكما سبق لفخامتكم أن أشرتم وبمنتهى البلاغة والحصافة في معرض خطاب القبول الذي ألقيتموه عشية ظهور نتيجة الانتخابات في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٨: «لكلٍّ منّا تاريخه، ولكن يجمعنا مصيرٌ مشترك».

الملحق التاسع

جدول أعمال مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر

(داكار ١٣ ـ ١٤ مارس ٢٠٠٨)

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- تقرير رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

٤- تقارير رؤساء اللجان التالية: لجنة القدس، واللجان الدائمة التي تشمل: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك).

٥- برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٦- لجان الخبراء:

- ما أفضل أنواع الشراكة الاقتصادية للأمة الإسلامية؟
- تبادل المعرفة بين بلدان الأمة الإسلامية.

٧- مراجعة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

٨- جلسة إعلان التبرع بالمساهمات التطوعية من جانب الدول الأعضاء.

٩- اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري.

١٠ - اعتماد قرارات رؤساء الدول والحكومات.

الملحق العاشر

جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية

(دمشق ٢٣ - ٢٥ مايو ٢٠٠٩)

أولاً، الشئون السياسية

١ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

- تطور الأوضاع في فلسطين ومدينة القدس الشريف.

- هضبة الجولان السورية المحتلة.

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي اللبنانية.

- الوضع الراهن لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٢- المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل.

٣- القضايا السياسية (ملفات الدول):

- الوضع في العراق.

- نزاع جامو وكشمير.

- عملية السلام بين الهند وباكستان.

- الوضع في الصومال.

- التضامن مع جمهورية السودان.

- الوضع في قبرص.

- تقديم المساعدة لاتحاد جزر القمر.

- قضية جزيرة مايوت القمرية.

- عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان.

- الوضع في أفغانستان.

- الوضع في ساحل العاج.

- الوضع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا.

- الوضع في كوسوفو.

٤- مكافحة الإرهاب الدولي.

٥- مكافحة استخدام الإنترنت من قِبل الجماعات الإرهابية.

٦- فرض العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب ضد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧- حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في التعويض عن الأضرار المترتبة على العدوان العسكري الأمريكي عليها في عام ١٩٨٦.

٨- مشكلة اللاجئين في دول العالم الإسلامي.

٩- الإصلاحات في الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٠- القضايا الخاصة بنزع السلاح.

١١- تعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢- إدانة إسرائيل لحيازتها الطاقة النووية من أجل تطوير ترسانة نووية.

١٣- الأمن والتضامن بين الدول الإسلامية.

١٤- دعم وتعزيز الوحدة الإسلامية.

١٥- مراجعة وترشيد بنود جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي وقراراتها.

١٦- تخصيص يوم الخامس من أغسطس من كل عام يوما لحقوق الإنسان وكرامته الإنسانية في الإسلام.

١٧- محاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا والقضاء على كراهية الإسلام والإساءة إليه.

ثانيا: الجاليات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

١- وضع الجاليات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- قضية المسلمين في جنوب الفلبين.

٣- وضع الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية في اليونان.

٤- وضع الأقلية المسلمة في ميانمار.

٥- وضع المسلمين في جنوب تايلاند.

ثالثا: الشئون الإنسانية

١- تقرير الأمين العام الخاص بالشئون الإنسانية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- مسودة ورقة العمل حول مهمات وواجبات هيئة الشئون الإنسانية والتعاون الدولي (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣).

رابعا: الشئون القانونية

١- متابعة وتنسيق العمل في مجال حقوق الإنسان.

٢- التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات المعقودة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- إنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

خامسا: القضايا التأسيسية والتنظيمية والعامة

١- الترشيحات المقدمة من الدول الأعضاء لمناصب في منظمات دولية.

٢- الإجراءات الخاصة بنيل العضوية الكاملة في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا).

٤- إنشاء منظمة متخصصة لتنمية المرأة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- تعزيز دور الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تنسيق عمل المؤسسات المتفرعة والمتخصصة والمنتمية للمنظمة وعقد المؤتمرات القطاعية لوزراء منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦- تعيين الأمناء العامّين المساعدين في المنظمة عن طريق مجلس وزراء الخارجية.

٧- الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي.

سادساً: الشئون الإعلامية

١- القضايا الإعلامية.

٢- التعاون بين الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وصندوق التضامن الرقمي.

٣- تعاون فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

سابعاً: الشئون الاقتصادية

١- النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- الأنشطة المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

٣- الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والجاليات المسلمة.

٤- النشاطات المتصلة بالمؤتمرات والندوات الوزارية الأخرى الخاصة بالقطاعات الاقتصادية.

٥- التقارير الخاصة بالأنشطة التي تقوم بها أجهزة ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي.

ثامناً: العلوم والتكنولوجيا

١- قضايا العلوم والتكنولوجيا (برنامج العمل العشري، رؤية ١٤٤١ هجرية).

٢- قضايا التعليم العالي (برنامج العمل العشري، رؤية ١٤٤١ هجرية).

٣- القضايا المرتبطة بالصحة (برنامج العمل العشري).

٤- القضايا المرتبطة بالبيئة (برنامج العمل العشري).

٥- الأنشطة الخاصة باللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك).

٦- أنشطة الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.

٧- أنشطة الجامعة الإسلامية في النيجر.

٨- أنشطة الجامعة الإسلامية في أوغندا.

تاسعا: أنشطة الدعوة

- أنشطة الدعوة الإسلامية ولجنة تنسيق العمل الإسلامي المشترك.

عاشرا: الشئون الثقافية والاجتماعية

١- الموضوعات الثقافية العامة (منظمة المؤتمر الإسلامي، برنامج العمل العشري).

٢- حماية الأماكن الإسلامية المقدسة.

٣- الموضوعات الاجتماعية (منظمة المؤتمر الإسلامي، برنامج العمل العشري).

٤- الشئون الثقافية والاجتماعية الفلسطينية (منظمة المؤتمر الإسلامي، برنامج العمل العشري).

٥- المراكز والمعاهد الثقافية الإسلامية.

٦- أجهزة ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الثقافي.

٧- أنشطة اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك).

حادي عشر: الشئون المالية والإدارية

١- مُتأخرات المساهمات الإلزامية للدول الأعضاء.

٢-تفويض الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المالية الدائمة لإقرار ميزانيات ٢٠٠٩ للأمانة العامة للمنظمة وأجهزتها المتفرعة، وكذلك لجميع المسائل المالية والإدارية المحالة إليها.

الصور الفوتوغرافية



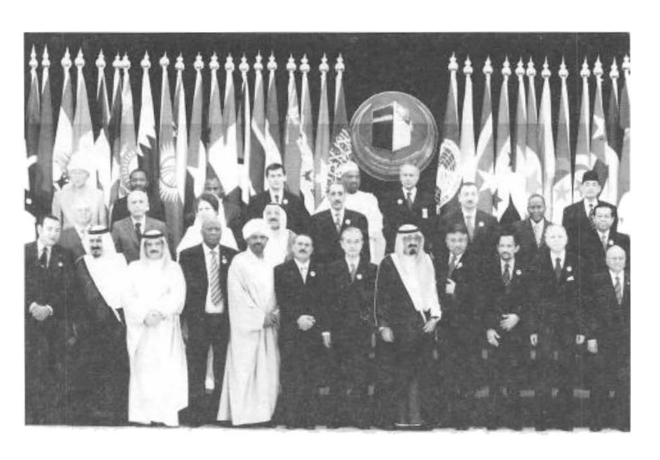
مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث الذي ترأسه الملك فيصل بن عبد العزيز في جدة بالمملكة العربية السعودية في التاسع والعشرين من فبراير ١٩٧٢، حيث تم في ذلك المؤتمر إقرار ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.



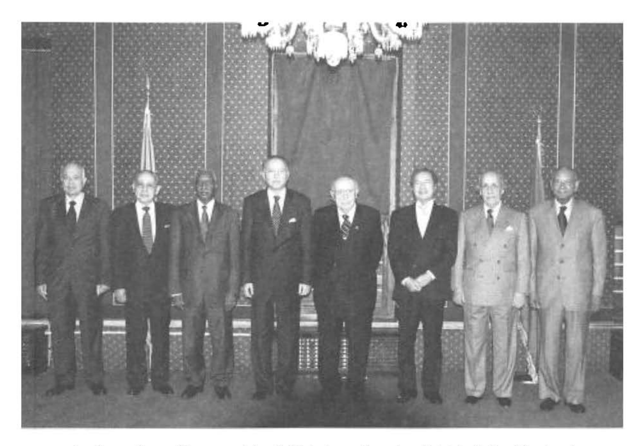
صورة جماعية للأمناء العامّين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من اليسار إلى اليمين: شريف الدين بيرزاده (باكستان) ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨م، أحمدو كريم جاي (السنغال) ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩م، حسن التهامي (مصر) ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م، الحبيب الشطي (تونس) ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤م، والبروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي (تركيا) ٢٠٠٥م ـ الوقت الحاضر.



الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنتخَب حديثًا؛ البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، يتحدث إلى الصحفيين بعد انتخابه في الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء المنعقد في إسطنبول بتركيا في عام ٢٠٠٤، وإلى جانبه فخامة الرئيس عبد الله جول؛ الذي كان يشغل حينها منصب وزير خارجية تركيا.

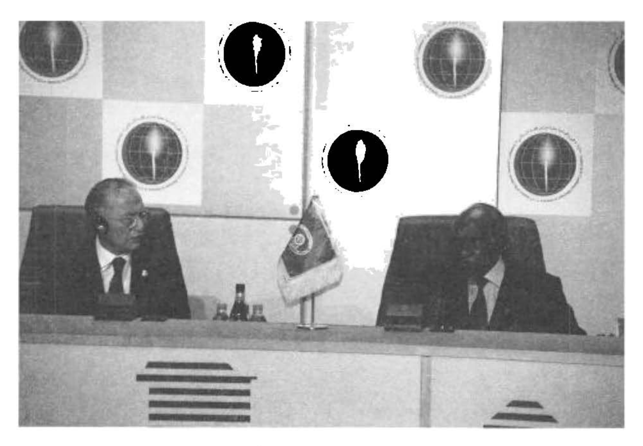


القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠٠٥؛ حيث تم إقرار برنامج العمل العشري.



اجتماع اللجنة العليا لمراجعة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في إسطنبول بتركيا في الثامن عشر من مايو ٢٠٠٦

من اليمين إلى اليسار: السيد مختار إمبو مدير عام اليونسكو سابقًا، جميل الحجيلان أمين عام مجلس التعاون الخليجي سابقًا، مخاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا سابقًا، سليمان ديميرال رئيس جمهورية تركيا سابقًا، أكمل الدين إحسان أوغلي أمين عام المنظمة، حامد الغابد أمين عام المنظمة سابقًا، علي العطاس وزير خارجية إندونيسيا سابقًا، ونبيل العربي الدبلوماسي المصري والقاضي السابق في محكمة العدل الدولية.



فخامة الرئيس السنغالي عبد الله واد (إلى اليمين) والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي (إلى اليسار) في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في داكار بالسنغال يومي الثالث عشر والرابع عشر من مارس ٢٠٠٨ حيث تم إقرار الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

«يُعدُّ هذا الكتابُ من الكتبِ الهامّةِ في المكتبة السياسية والإسلامية على حدٍّ سواء؛ فهو تأصيلٌ لتاريخٍ هامٍّ للعمل الإسلامي المشتركِ من خلال تَتَبُّع خُطوات البناءِ الهيكليِّ والعَمليِّ لمنظمة التعاونِ الإسلامي؛ والتي تُعدُّ صرحًا هامًّا للعمل الإسلاميِّ المشترَك تضمُّ في عُضويتها اليوم سبعًا وخمسين دولة يُمثلون خُمس سكان العالم، فضلًا عن كونها تجسيدًا لفكرٍ تضامنيٍّ إسلاميٍّ نحن في أشد الحاجةِ إليه اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى.

إنَّ هذا الكتابَ يضعُ لنا الخريطةَ الواقعيةَ للتعاون والتفاعل بين الدولِ الإسلامية؛ فهو يشرحُ أصولَ هذا التعاونِ وآلياته بشكلٍ مُنَمَّق ودقيق، ويستعرضُ المشاكلَ المرتبطةَ به، سواءً الهيكليةُ أم السياسيةُ منها، كما يشرحُ العوائقَ الأساسية أمام تفعيلِ أهدافِ المنظمة والجهودَ التي بُذلت لتذليلها، كما يحددُ التحديات بشكلٍ أكثر وضوحًا مثل ظاهرة «الإسلاموفوبيا»، مُستعرضًا أساليبَ واقعيةً لمواجهة هذه التحديات».

د. محمد مُرسي

رئيسُ جمهوريةِ مصرَ العربية



البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي؛ أكاديمي ودبلوماسي تركي. وُلِد في القاهرة في عام ١٩٤٣، وحصل على بكالوريوس العلوم من جامعة عين شمس، ثم ماجستير العلوم من جامعة الأزهر، وأخيرًا الدكتوراه من كلية العلوم بجامعة أنقرة عام ١٩٧٤. عمل كعضو هيئة تدريس وباحثًا في عدد من الجامعات في تركيا ومصر وأوربا، وتم تعيينه في عام ١٩٨٠ ليكون أول مدير عام لـ «مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية» التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. شغل عدة مناصب عضوية في كثير من المؤسسات الأكاديمية الدولية مثل «الأكاديمية الأوربية» وكان رئيسًا لـ «الاتحاد العالمي لتاريخ العلوم وفلسفتها». ويعتبر البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي أول أمين عام منتخب يأتي على رأس منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٥.

دار الشروق

9 789770 931905